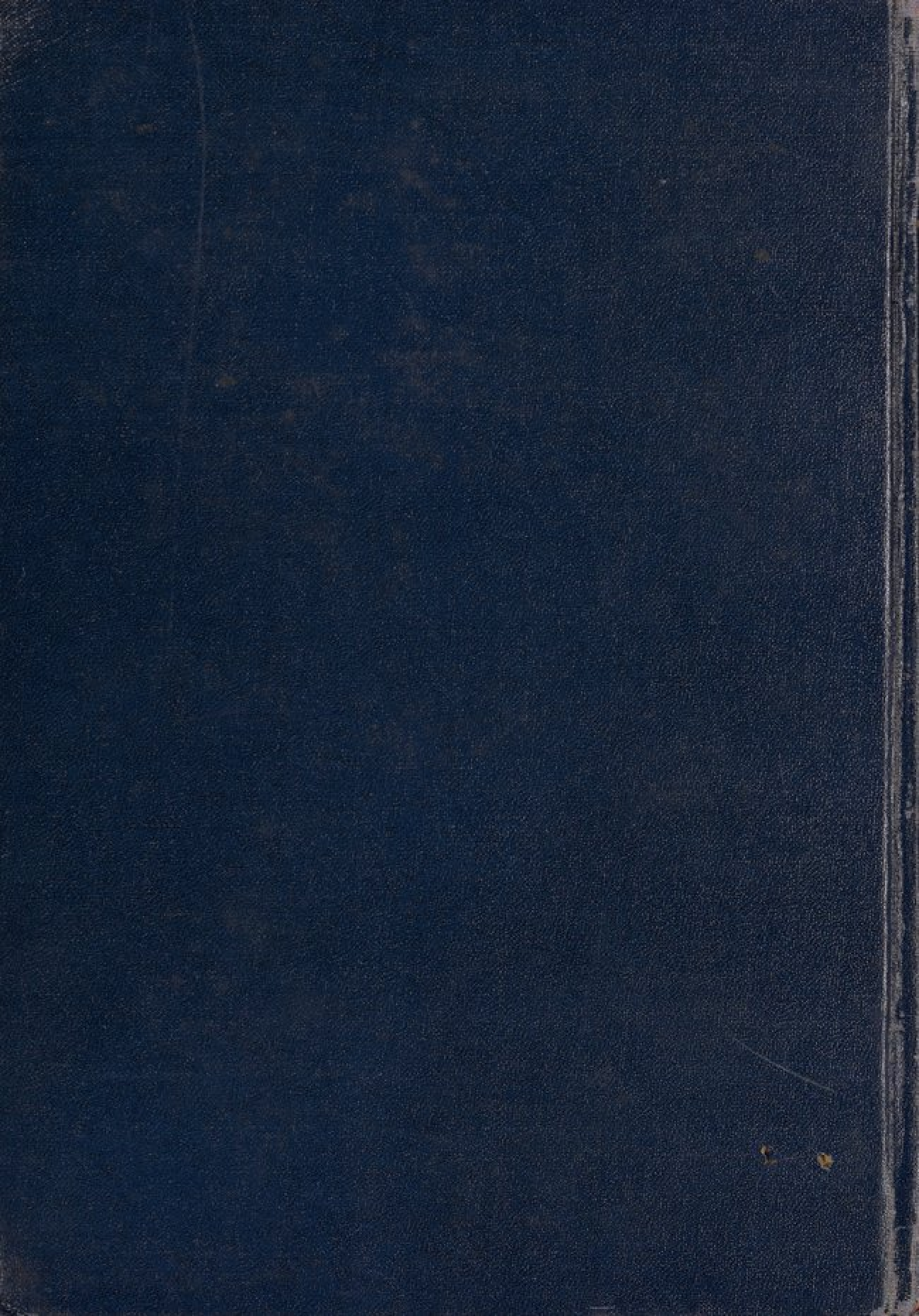
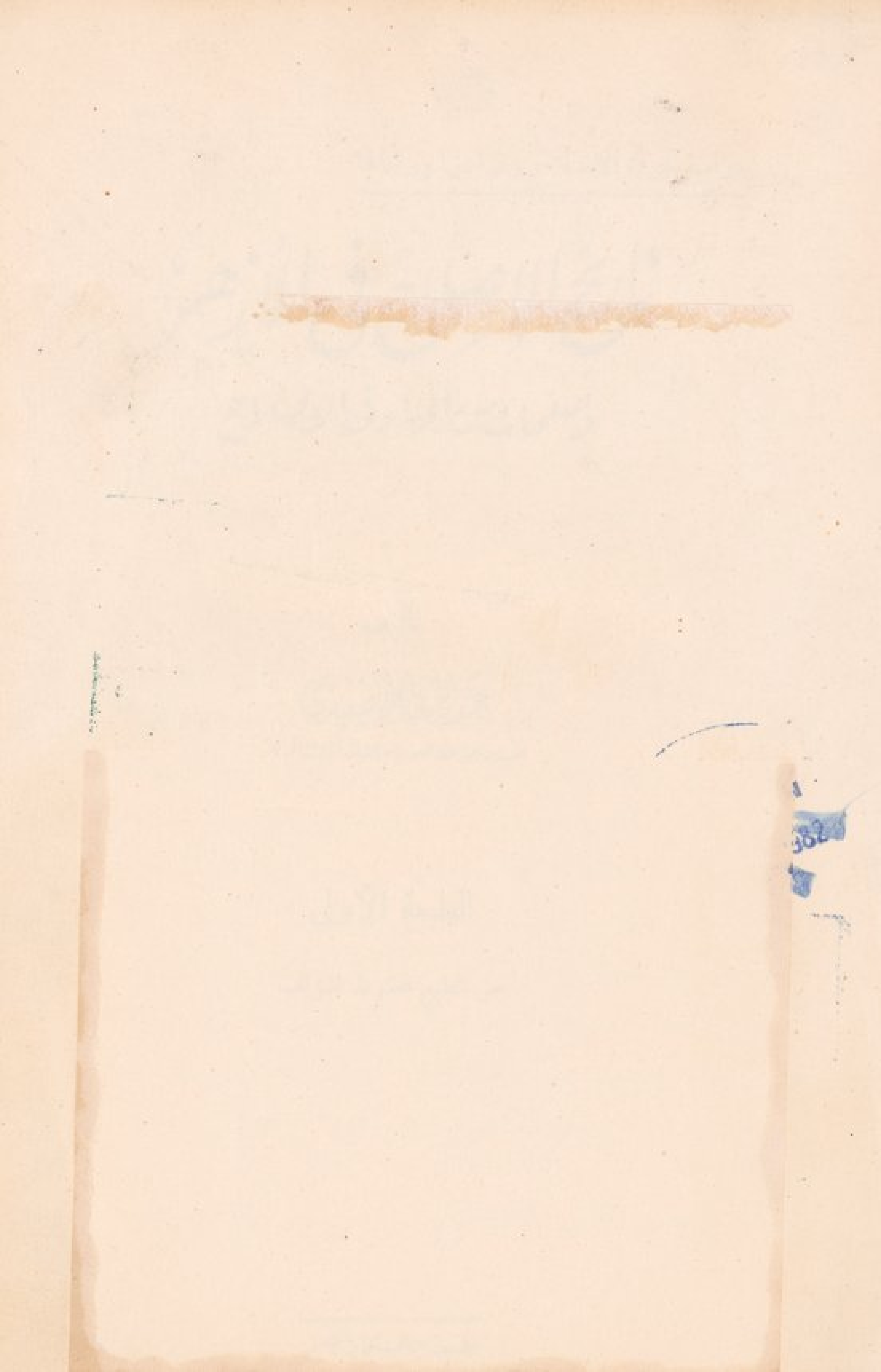
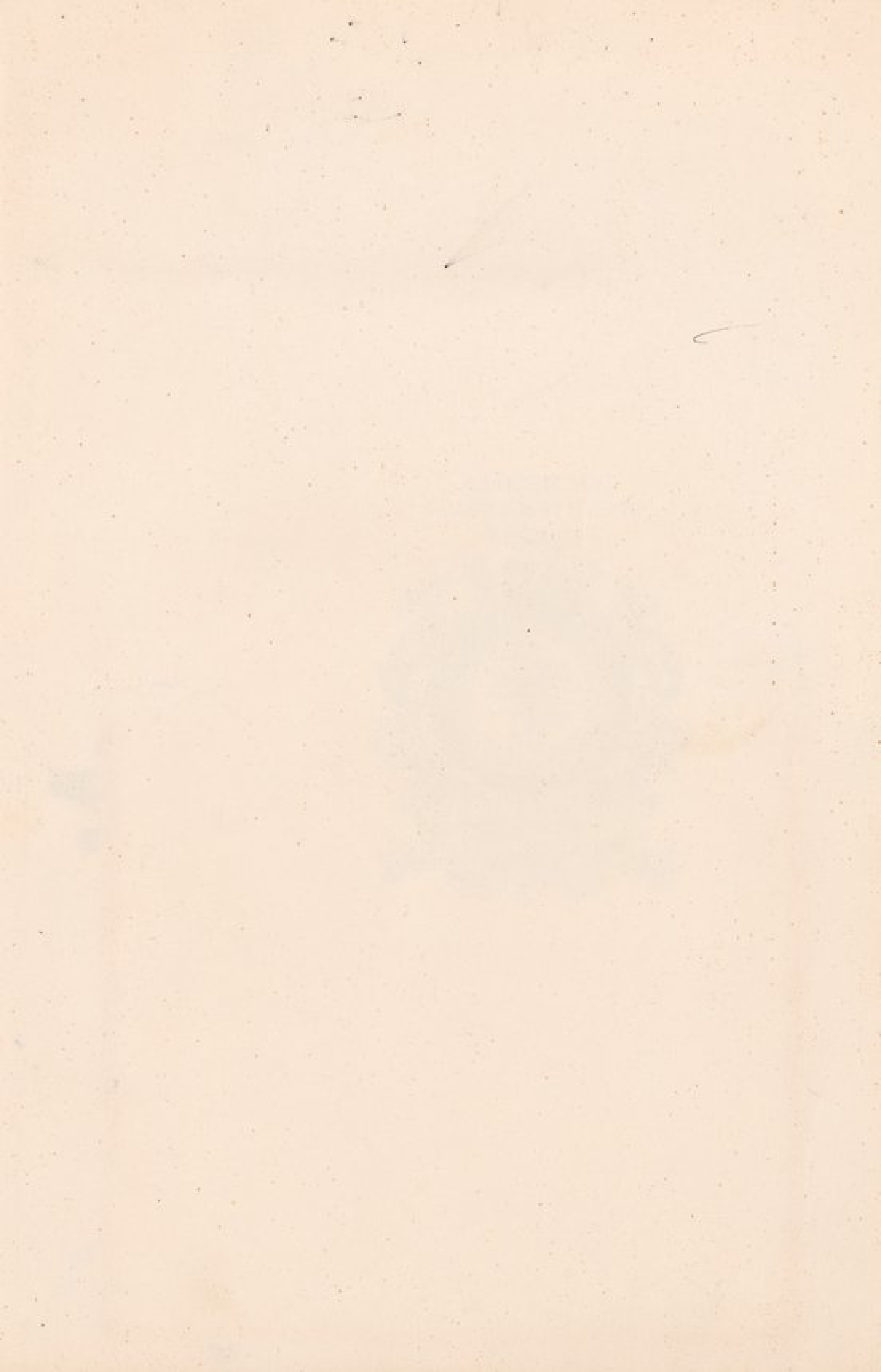






دراسة لحركة الاصلاح وقوانينها ورجالها

تاريخ الإصلاح في الأزهر

وصفحات من الجهاد في الإصلاح

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الطبعة الأولى

مطبعة الاعتماد بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الإصلاح وظيفة أشرف خلقه ، وهم رسله الذين اصطفاهم لتأدية رسالته إلى عباده ، فقال تعالى على لسان شُعَيب عليه السلام فى الآية — ٨٨ — من سورة هُود (إنْ أريدُ إلا الإصلاح ما استطعتُ وما توفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ) والصلاة والسلام على نبيه محمد سيد المصلحين ، وعلى آله وصحبه الذين اتبعوه بإحسان ، فساروا بعده فى طريق الإصلاح ، حتى أتموا رسالته ، ونهضوا بأمته فى الدنيا والدين .

وبعد فهذا كتاب — تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح — وهو أول كتاب فى هذا الموضوع ، وقد بينت فيه تاريخ هذا الإصلاح من نشأة التفكير فيه ، إلى أن وصل إلى ما وصل الآن إليه ، فشرحت أطواره طَوْراً فطَوْراً ، وذكرت نصيب رجاله فى الإصلاح رجلا فرجلا ، ثم أضفت إلى هذا صفحات من جهادى فى إصلاح الأزهر ، نشرتها فى بعض المجلات والجرائد ، وأردت جمعها فى هذا الكتاب ، لأنها تسجل طورا من أطوار هذا الإصلاح . وسيعلم الذين يطالعون هذا الكتاب أن تاريخ الإصلاح قديم فى الأزهر ، وأن الذين قاموا به لا يريدون إلا خير الإسلام والمسلمين ، فيؤمن بفائدته من لا يزال يشك فيها ، ويضع يده فى يد من يؤمن بها ، ويعمل الأزهريون جميعاً على أن يخطوا آخر خطوة فى الإصلاح ؟

١٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ هـ — ١٤ من مايو سنة ١٩٤٣ م

القسم الأول

تاريخ الإصلاح في الأزهر

تمهيد

نهوض مصر بعد سقوط بغداد:

أخذت مصر فى النهوض منذ سقوط بغداد بايد التتر سنة ٦٥٦ هـ، حتى وصلت إلى درجة الزعامة فى البلاد الإسلامية ، لأنها هى التى وقفت فى وجوه أولئك التتر ، وحالت بينهم وبين المضى فى فتوحاتهم عند حدود الشام ، فلم تجاوز فتوحاتهم بلاد العراق ، وقد تم هذا على يد دولة المماليك فى أول نشأتها ، وكان ملوكها من أقوى الملوك عزما ، ومن أوفرهم شجاعة وإقداما ، وقد هاجر إليهم بعض من بقى من بنى العباس ملوك بغداد ، فأكرموا وفادتهم، وأقاموا منهم خليفة للمسلمين فى القاهرة، وجعلوا سلطته دينية محضة ، ليستمدوا منها سلطتهم الدنيوية ، فصارت مصر بهذا مركز الخلافة الإسلامية بعد بغداد ، واتجهت إليها أنظار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها .

فوفد إلى مصر بسبب هذا كثير من العلماء ، وراجت فيها سوق العلم أعظم رواج، وظهر فيها كثير من فحول العلماء ، ممن ضربوا فى كل علم بسهم ، وملأت شهرتهم كل مكان ، كابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، والمقريزى المتوفى سنة ٨٥٤ هـ ، والعينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، والبُلْقينى المتوفى سنة ٨٧١ هـ ، والسخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ والسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وغيرهم من كبار العلماء ، وأئمة الفقه والتفسير والحديث والنحو والبلاغة والتاريخ، وما إلى هذا من العلوم الدينية والعربية والفلسفية

أثر الأزهر والمدارس المصرية فى النهضة العلمية بعد سقوط بغداد :

وكان الأزهر يقوم بنصيبه فى هذه النهضة العلمية ، ويشارك فيها المدارس التى أنشأها سلاطين مصر بعده ، كالمدرسة الناصرية والكاملية والشيخونية

والبرقوقية والمؤيـدية والأشرفية والظاهرية ، وما إلى هذا من المدارس التى امتلأت مصر بها فى ذلك العهد ، وكان الأزهر يلق منها منافسة شديدة فى هذه النهضة ، حتى كاد اسمها يغطى على اسمه ، لأنها كانت محل رعاية أولئك السلاطين ، وكانت تمتاز على الأزهر بجـدتها وكثرة أوقافها ، فكان كبار العلماء يؤثرونها بالتدريس ، وكان الطلاب يقصدونها لسماع دروسهم ، ولـكن التدريس فيها كان يجرى على قاعدة التخصص فى بعض العلوم ، لأن بعضها كان يبنى للشافعية أو الحنفية أو المالـكية أو الحنابلة ، وبعضها كان يبنى لتدريس الحديث أو التفسير ، أما الأزهر فكان التدريس فيه يتناول جميع العلوم ، فتدرس فيه العلوم الدينية والعربيـة والفلسفية ، ويقصده الطلاب على اختلاف مذاهبهم ، ولم يكن خاصاً بالطلاب المصريين وحدهم ، بل كان الطلاب يقصدونه من سائر الأقطار الإسلامية ، لأنهم كانوا يجدون فى أروقته الـكثيرة مايتسع لهم ، وهذا إلى شهرته القديمة بالعلم ، وإلى تنوع دراساته ، وكثرة حلقاته ، وقد أمكنه بهذا أن يقف بجانب تلك المدارس ، وأن يقوم بنصيبه فى تلك النهضة العلمية .

ضعف الحركة العلمية بعد سقوط دولة المماليك :

ولم تزل النهضة العلمية قائمة فى مصر مدة حكم المماليك ، فلما أسقط السلطان سليم دولتهم سنة ٩٢٢ هـ ، أخذت هذه النهضة العلمية فى الضعف شيئاً فشيئاً ، لأن مصر صارت بعد سقوط دولة المماليك ولاية تابعة للدولة العثمانية التركية ، فصارت تابعة بعد أن كانت متبوعة ، وانحطت مكانتها بزوال دولتها ، فلم يظهر فيها من العلماء مثل من ظهر فيها فى تلك النهضة ، بل سكنت فيها حركة العلم ، وقلّ فيها الإقبال على التعليم ، ولا سيا بعد أن صارت اللغـة التركية لغة الدواوين ، لأنها كانت لغة الدولة الغالبة عليها ، فضعفت بها اللغة العربية ضعفاً شديداً ، وضعفت علومها وآدابها ، وطغت اللغة العامية عليها ، حتى غلبت على لغة الـكتابة والتأليف .

وفيهم الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر ، والشيخ سالم النفراوى ، والشيخ سليمان المنصورى ، فدار الكلام بينهم وبينه فى مسائل من العلم ، إلى أن دخل بهم فى مسائل العلوم الرياضية ، فأحجموا عن الكلام فيها ، وقالوا : لا نعرف هذه العلوم . فلما سمع منهم هذا بلغ به العجب مبلغه ، ولكنه أضمر عجبه فى نفسه ، ولم يشأ أن ينبههم إلى تقصيرهم فى هذه العلوم لأول اجتماعه بهم .

وكان الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر يقوم بوظيفة الخطابة فى جامع السَّرَاية بالقلعة ، فيذهب إليها فى كل يوم جمعة ، ويدخل عند الباشا الوالى ، فيحدثه نحو ساعة ، وربما تغدى معه ، ثم يخرج إلى المسجد ، ويأتى إليه الباشا فى خواصه ، فيخطب فيهم ، ويدعو للسلطان وللباشا ، ثم يصلى بهم ، فإذا انتهوا من الصلاة رجع الباشا إلى مجلسه ، وذهب الشيخ عبد الله الشبراوى إلى داره .

انتقاد أحمد باشا كور إهمال الأزهر العلوم الرياضية :

وقد ذهب الشيخ عبد الله الشبراوى مرة فى يوم جمعة على عادته ، فاستأذن ودخل عند الباشا ، فدار الحديث بينهما إلى أن قال الباشا للشيخ عبد الله الشبراوى :

المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم ، وكنت فى غاية الشوق إلى المجىء إليها ، فلما جئتها وجدتها كما قيل — تسمعَ بالمعيدى خيرٌ من أن تراه .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

هى يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف .

فقال الباشا :

وأين هى ؟ وأنتم أعظم علمائها ، وقد سألتكم عن مطلوبى من العلوم ،

فلم أجد عندكم منها شيئا ، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل[١] . ونبذتم المقاصد .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

نحن لسنا أعظم علمائها ، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام ، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشىء من العلوم الرياضية ، إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث ، كعلم الحساب والغبار [٢] .

فقال الباشا :

وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية ، بل هو من شروط صحة العبادة ، كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة والصوم والأهلّة وغير ذلك .

اعتذار الشيخ الشبراوى فى إهمال العلوم الرياضية :

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

نعمْ معرفة ذلك من فروض الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية ، كرقة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور العُطارديّة ، وأهل الأزهر بخلاف ذلك ، غالبهم فقراء وأخلاط مجتمعة من القرى والآفاق ، فيندر فيهم القابلية لذلك .

فقال الباشا :

وأين البعض ؟

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

موجودون فى بيوتهم يُسْعى إليهم . ثم دله على الشيخ حسن الجبرتى

(١) يعنى بالمعقول مثل علم المنطق والتوحيد ، ويعنى بالوسائل مثل علم النحو والصرف ، ويعنى بالمقاصد مثل العلوم الرياضية .

(٢) للحساب فنان : المفتوح والغبار .

وهو والد الشيخ عبد الرحمان الجبرتى المؤرخ . وقد أطنب الشيخ عبد الله الشبراوى فى شأنه ، وأخبره بحسن معرفته لما يطلبه من تلك العلوم .

فقال الباشا :

ألتمس منكم إرساله عندى .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

يامولانا ، إنه عظيم القدر ، وليس هو تحت أمرى .

فقال الباشا :

وكيف الطريق إلى حضوره ؟

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

تكتبون له رسالة مع بعض خواصكم ، فلا يسعه الامتناع .

ففعل الباشا ما أرشده إليه الشيخ عبد الله الشبراوى ، وكتب رسالة مع بعض خواصه إلى الشيخ حسن الجبرتى ، يطلب فيها أن يحضر إليه ، فحضر إليه الشيخ حسن الجبرتى ، ولما سأله عن تلك العلوم وجده يحسن معرفتها ، فسر به سروراً عظيما ، وكان يكثر من الاجتماع به ، ليذاكره فيها ، ويناقشه فى مسائلها [١] .

وإن هذا الباشا ليذكر له بالفخار أنه كان أول من شعر بنقص التعليم فى الأزهر ، ولا سيما أنه قد شعر بهذا فى عصر خيم الجهل فيه على العقول ، ونام المسلمون فيه نومة أهل الكهف ، حتى صاروا لا يشعرون بنقصهم فى العلوم ، ولا يدركون تأخرهم فى التعليم ، ولا يقدرون عاقبة هذا الإهمال من ضياع بلادهم ، ووقوعها لقمة سائغة فى يد أمم أوربا التى كانت قدقطعت شوطا عظيما فى نهضتها العلمية ، وتوشك أن تنقضّ على البلاد الإسلامية للاستيلاء عليها ، بعد أن وصلت بنهضتها العلمية إلى ما وصلت اليه من القوة ،

---

(١) عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للشيخ عبد الرحمان الجبرتى ج ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ — المطبعة العامرة الشرقية .

ووصلت الأمم الإسلامية بتأخرها فى العلم إلى ما وصلت إليه من الضعف
وكذلك يحمد للشيخ عبد الله الشبراوى أنه اعترف بذلك النقص ، ولم يجادل فى أمر العلوم الرياضية التى أخذ الباشا عليهم إهمالهم لها ، فهو فى هذا خير من أولئك الذين جادلوا فى أمرها بعده بنحو قرنين ، وثاروا عليها عند دخولها فى الأزهر ، وعارضوها باسم الدين ، والدين برىء مما يعارضون

نقد أحمد باشا كور والشيخ الشبراوى :

ولكنى أرى مع هذا أنه ما كان يصح لذلك الوالى أن يقف من الأزهر بعد أن شعر بنقص التعليم فيه ذلك الموقف ، فيهمل ما أدركه فيه من نقص ، ويكتفى بعثوره على الشيخ حسن الجبرتى ، ليذاكره فيما يطلبه من تلك العلوم ويناقشه فيها ، ويترك الأزهر يمضى فى إهماله لها ، وفيها حياة المسلمين ونهوضهم ، وفيها درء الخطر الذى يوشك أن يقع بهم .

وكذلك أرى أن الشيخ عبدالله الشبراوى لم يكن موفقا فى تلك المعاذير التى اعتذر بها لأهل الأزهر فى إهمال تلك العلوم ، وكان الأجدر به أن يلقى تبعة ذلك الإهمال على ذلك الوالى وحكومته ، لأن مصر صارت ولاية تابعة لهم ، وإصلاح كل شىء فيها مطلوب منهم ، فهذا خير من ارتكانه فى إهمال الأزهر لتلك العلوم على عدم استعداد أهله لها ، لأنهم نسل أولئك السلف الذين نبغوا فيها ، وحملوا رايتها فى القرون الوسطى ، حين كان أهل الأرض جميعاً لا يعرفون شيئاً عنها . ولا يحسنون ما أحسنه أولئك السلف منها ، ولو أن الشيخ عبد الله الشبراوى ألقى التبعة فى ذلك على الباشا وحكومته ، لبرأ نفسه أمام الله تعالى ، ولم يحمل شيئاً من التبعة أمامه عن إهمال إصلاح الأزهر ، وقد نبه ذلك الوالى إلى ما فيه من نقص ، وهو شيخه المسئول عنه ، والمطلوب منه القيام بما يحتاج إليه من الإصلاح .

وكانت فرصة صالحة لإصلاح الأزهر ، اتفق فيها الرئيس المدنى والرئيس الدينى على نقص التعليم فيه ، فلو تعاونا على إصلاحه لكان نجاحهما فيه مكفولا ، ولأدركا الإصلاح قبل أن يفوت أوانه ، فينهض به المسلمون

قبل أن يأخذهم أعداؤهم فى غفلتهم ، ويبتلعوهم لقمة سائغة بسبب جهلهم .

ولكن الهمم كانت قد فترت ، والعزائم كانت قد ضعفت ، واليأس كان قد بلغ مبلغه من النفوس ، ولا يكفى فى الإصلاح أن يشعر الشخص بالنقص ، بل لا بد أن يكون له عزيمة قوية تحمله على القيام به ، ويقوى بها على النهوض بأعبائه ، ومثل هذا لم يكن متوفراً فى ذلك الوالى ، ولا فى الشيخ عبد الله الشبراوى ، فاتكلا فى إهمال ذلك الإصلاح على عدم استعداد أهل الأزهر له ، لأنهم أخلاط من القرى والآفاق ، وما كان للشيخ عبد الله الشبراوى أن ينزل بهم إلى ذلك الحد أمام ذلك الباشا ، لأنه لم يكن إلا واحداً منهم ، وهو يذم بهذا نفسه قبل أن يذمهم .

على أن ذلك الباشا لم يشعر إلا بناحية واحدة من نقص التعليم فى الأزهر ، وهى إهمال العلوم الرياضية ، وقد أخذت فى عصرنا اسم العلوم الحديثة ، بعد أن أهملناها إلى أن أخذناها عن أوربا بهذا الاسم ، لأنها أحدثت فيها من التجديد ما أحدثت ، حتى سبقتنا فيها ، ونهضت بها نهضتها الحاضرة .

وهناك نواح من النقص فى تعليم الأزهر لم يشعر بها ذلك الوالى ، وهى تتعلق بالعلوم الدينية والعربية التى كانت تدرس بالأزهر ، ولم يكن لمثل ذلك الوالى أن يشعر بما كان فيها من نقص ، لأنه كان تركيًّا لا يعرف العلوم العربية كما يعرفها أهلها ، وكذلك لم يكن يعرف العلوم الدينية حق المعرفة ، ومثله لا يمكنه أن يدرك ما كان من النقص فى دراسة هذه العلوم بالأزهر .

الأزهر من سنة ١٢١٣ هـ إلى سنة ١٢٦٦

إهمال الأزهر الاعتبار بالحملة الفرنسية :

دخل الفرنسيون مصر سنة ١٢١٣ هـ ، وجرت فيها حوادث وأهوال توقظ النائم ، وتنبه الغافل ، حتى قال فيها الشيخ عبد الرحمان الجبرتي :

« وهي أولى سِنِي الملاحم العظيمة ، والحوادث الجسيمة ، والوقائع النازلة ، والنوازل الهائلة ، وتضاعُفِ الشرور ، وترادُفِ الأمور ، وتوالى المحن ، واختلال الزمن ، وانعكاس المطبوع ، وانقلاب الموضوع ، وتتابُعِ الأهوال ، واختلاف الأحوال ، وفساد التدبير ، وحصول التدمير ، وعموم الخراب ، وتواتُرِ الأسباب ، وما كان ربك مهلكَ القرى بظلم وأهلها مصلحون[١] » .

لقد أتى الفرنسيون بآلات حربية حديثة ، ومخترعات علمية عجيبة ، فاكتسحوا بها البلاد المصرية ، ولم تقو الآلات الحربية القديمة على الوقوف أمامها ، فملك الفرنسيون مصر ، ومكثوا فيها ثلاث سنين أظهرت للمصريين من آثار العلم الحديث ما أظهرت ، فرأوا المطبعة التى نقلوها معهم لطبع الجرائد والمنشورات ، ورأوا ما قاموا به من تجارب الطيارات ، ورأوا غير ذلك من آثار العلم الحديث الذى كان له الفضل فى انتصارهم .

ورأى أهل الأزهر ذلك أيضاً بأعينهم ، ولكنه لم يحرك ساكناً من جمهرتهم ، ولم يوقظ غافلا منهم ، ولم يحدث فيهم أى شك فى قيمة علومهم ، ولم ينبههم إلى التقصير الذى نبههم إليه ذلك الوالى فى العلوم الرياضية وما إليها من العلوم ، وكان تنبيه ذلك الوالى حديثاً عابراً ، ونصيحة دارت بينه وبين الشيخ عبد الله الشبراوى على غير مسمع منهم ، فلهم عذرهم إذا لم يتنبهوا

---

(١) عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٣ ص ٢ .

بذلك الحديث العابر ، ولم يتأثروا بتلك النصيحة التى لم توجه إليهم .

ولكن ما عذرهم وقد قرع الفرنسيون عليهم أبواب الأزهر ، ورأوا نهضتهم العلميـــة بأعينهم ، ورأوا آثارها فى قوتهم وعجز أهل مصر عن مقاومتهم ، وقد أمرنا الله تعالى أن نعد لأعدائنا ما استطعنا من قوة ، وهذا يوجب علينا أن نأخذ بالأسباب التى أوصلتهم إلى هذه القوة الهائلة ، وأن ننفض عنا غبار القديم ، لنأخذ بما جدّ فى العلوم من ابتكارات ، وندرس ما حدث فيها من زيادات ، اللهم إنه لا عذر بعد تلك الأهوال التى تنذر بالخطر ، وتنبه كل غافل .

إهمال الأزهر الاعتبار بنهضة محمد على باشا :

ثم كانت سنة ١٢٢٠ هـ ، فتولى على مصر ذلك الجندى الأمى العظيم — محمد على باشا — فاعتبر على أميته بتلك العبر ، وأدرك ببصيرته ما يتهدد المسلمين إذا استمروا على غفلتهم ، ولم يأخذوا بتلك الأسباب التى نهضت بأوربا ، ووصلت بها إلى تلك القوة الهائلة ، فبذل جهد الجبابرة فى النهوض بمصر ، ليخلع عنها ثوب القديم البالى ، ويجعل منها أمة تضاهى أمم أوربا فى نهضتها العلمية الحديثة ، فأنشأ فيها المدارس الحديثة على اختلاف أنواعها ، من ابتدائية وثانوية وعالية ، ومن طبية إلى هندسية إلى غير هذا من مدارس العلوم التى نهضت بها أوربا ، ثم نهض بالصناعة والزراعة والتجارة ، حتى رفع اسم مصر فى الخافقين ، فأتى اليها رجال العلم والسياسة من بلاد أوربا ليروا آثار نهضتها ، ويدرسوها دراسة صحيحة ، حتى يكونوا على بينة من أمرها ، ويطلعوا دولهم على أسرارها وخفاياها ، ولكن ما تنبه له أولئك الناس فى أوربا لم ينبه أهل الأزهر ، ولم يبعثهم على العمل الذى يحمل الأزهر على مسايرة تلك النهضة ، حتى لا يتخلف فى الطريق ، ولا تفوته القافلة التى تسير إلى الأمام بخطى سريعة ، مع أن أيام محمد على باشا قد طالت

امامهم ، واستمرت من سنة ١٢٢٠ هـ إلى سنة ١٢٦٦ هـ ، فكانت ستاوأربعين سنة ، تكفى لتنبيه الغافل ، وإيقاظ النائم .

نقد إنجليزى للأزهر فى عهد محمد على باشا :

وإنه ليبلغ العجب منى مبلغه إذا رأيت أهل الأزهر يستمرون مع هذا كله فى غفلتهم ، ولا يجدون فيه ما يحملهم على النظر فى أمرهم ، ثم أرى عالما إنجليزيا تبعثه حكومته ليكتب لها تقريراً عن أحوال مصر فى عهد محمد على باشا ، فيتناول فى تقريره أمر الأزهر وغيره من المعاهد الدينية، ويتنبه إلى مالم يتنبه إليه أحد من أبنائها من وجوه النقص فيها

وهذا هو ما جاء فى تقريره تحت عنوان — المعاهد الدينية — :

« إن التعليم الذى يقوم به أساتذة الشريعة فى المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين قليل الجدوى ، بل إنه ليهبط فى مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الأقصى ، فقلما يلقى درس فى الأخلاق ، أما الآيات القرآنية التى تحض على الفضائل فإن حظها من الذكر والتفسير أقل كثيراً مما تحظى به آيات تتصل بالأمور الشكلية فى الإسلام . فالمسائل التى يحتدم حولها الجدل ، وتعد على أعظم جانب من الأهمية ، حتى إن التوصل إلى حلها قد يضفى على العلماء شهرة واسعة ، هى المسائل التى تبحث فى مدى الفساد الذى يجعل الماء غير صالح للوضوء ، وفى إعراب ما يتلى فى الصلوات من آيات ، وفى الحالات التى يجوز فيها تعديل أحكام الصيام ، وفى الإشارات التى تصدر أثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله ، وفى قدامة الجهات المختلفة بقياس بعضها إلى بعض ، وما شاكل ذلك من الموضوعات »[1] .

---

(١) بناء دولة أو مصر محمد على ص ٦٦٤ — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

سبب إهمال الأزهر هذه العبر :

وليت شعرى ماذا قصّر بأهل الأزهر عن إدراك ما أدركه ذلك الإنجليزى ، وعن الاعتبار بما اعتبر به ذلك الجندى الأمى العظيم — محمد على باشا — اللهم إنه لا شيء إلا أن أهل الأزهر كانوا يعيشون بين جدرانه فى عزلة عن الناس ، فلم يشعروا بتلك الأحداث العظيمة التى أحاطت بهم ، ولم يمكنهم أن يعتبروا بها كما اعتبر بها محمد على باشا ، لأنه عرك من الحياة ما لم يعركوه ، واستفاد من دروسها مالم يستفيدوه ، ومدرسة الحياة أنفع المدارس ، ودروسها تفيد مالا يفيد غيرها من الدروس .

تنبه الشيخ حسن العطار إلى إهمال الأزهر :

ويمكننا أن نستثنى من أهل الأزهر فى ذلك الإهمال واحداً منهم نبهته تلك الأحداث ، وأدرك الخطر الذى يحيق بالأزهر من تقاعسه عن القيام بالإصلاح ، فخطا بذلك خطوة أكثر من ذلك الوالى الذى كان أول من شعر بنقص التعليم فى الأزهر ، ولكنه لم يدرك الخطر الذى يتعرض له الأزهر من إهمال إصلاح ذلك النقص .

ولم يكن الذى نبهته تلك الأحداث من أهل الأزهر غير الشيخ حسن العطار ، وقد ولد بالقاهرة سنة ١١٨٠ هـ ، وطلب العلم فى الأزهر كغيره من الطلاب ، ولكنه تهيأت له عوامل كان لها أثرها فى حياته ، ولم تتهيأ لغيره من أهل الأزهر ، لأنه أخذ نفسه بالسياحة فى الأقطار الإسلامية من الشام وغيرها ، فلقى كثيراً من العلماء فى تلك السياحة ، ونقّب فيها عن كثير من كتب المتقدمين التى أهملها علماء عصره ، فاستفاد كثيراً من سياحته ، وارتفع بها عن أهل الأزهر بعد أن عاد إليهم .

فلما دخل الفرنسيون مصر لم يقصّر فى الاتصال بعلمائهم كما قصر أهل الأزهر ، ولم يقعد عن البحث فى سر نهضتهم وقوتهم كما قعد أهل الأزهر ،

فعرف من سر نهضتهم مالم يعرفوه ، واطلع على بعض علومهم ، وشاهد بعض ابتكاراتهم العلمية والصناعية .

ولما تولى محمد على باشا على مصر اتصل به ، وتأثر بما كان يبذله من تلك الجهود الجبارة فى النهوض بمصر فى العلم والصناعة والزراعةوالتجارة، وقد تولى فى عهد محمد على منصب شيخ الأزهر من سنة ١٢٤٦ ﻫ إلى سنة ١٢٥٠ ، وهى السنة التى توفى فيها .

فلما أدرك من نهضة الفرنسيين العلميـة ما أدرك ، وشاهد من جهود محمد على باشا فى النهوض بمصر ما شاهد ، حَزَّ فى نفسه غفلة أهل الأزهر عن الأخذ بأسباب النهوض ، وقعودهم عن مسايرة ركب الإصلاح ، فكان يرى الدنيا تسير بجوارهم وهم ساكنون ، ويرى الأحوال تتغير فى مصر وهم لايتغيرون ، فيستولى عليه الغم والحزن ، ثم يفرج عن نفسه بشكوى خافتة يبثها فى مواضع متفرقة من كتبه ، لايعـثر الباحث عليها إلا مصادفة ، ولا يجدها فيها إلا استطرادا ، لأنه كان فى يأس من أهل الأزهر ، ولم يكن يرى حوله من يسمع لشكواه ، فلم يتحدث بها إلا فى تلك المواضع ، لعل أحداً يراها بعده فيسمع لها ، وينتفع منها بما لم ينتفع به أهل عصره .

نقده إهمال كتب المتقدمين :

فإذا قرأت فى حاشيته على شرح جمع الجوامع فى أصول الفقه وجدته يستطرد فى بعض المواضع إلى لوم أهل الأزهر على إعراضهم عن كتب المتقدمين ، فيقول فى استطراده :

« إن من تأمل فى علمائنا السابقين يجد أنهم كانوا مع رسوخ قدمهم فى العلوم الشرعية ، لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم ، والكتب التى أُلِّفت فيها ، حتى كتب المخالفين فى العقائد والفروع ، وأعجب من ذلك تجاوزهم إلى النظر فى كتب غير أهل الإسلام من التوراة وغيرها من الكتب السماوية واليهودية والنصرانية ، ثم هم مع ذلك ما أخَلُّوا فى تثقيف ألسنتهم

برقائق الأشعار، ولطائف المحاضرات، ومن نظر فى ذلك وفيما انتهى إليه الحال فى زمن وقعنا فيه، علم أنا منهم بمنزلة عامّة أهل زمانهم، فإن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئاً من عندنا، وقد اقتصرنا على النظر فى كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم، نكررها طول العمر، ولا تطمح نفوسنا إلى النظر فى غيرها، حتى كأن العلم فيها، فاذا ورد علينا سؤال من علم الكلام لانجده فيها، تخلصنا بأن هذا كلام الفلاسفة، أو مسألة أصولية قلنا لم نرها فى جمع الجوامع فلا أصل لها، أو نكتة أدبية قلنا هذا من علوم أهل البطالة، وهكذا، فصار العذر أقبح من الذنب، وحالنا الآن كما قال ابن الجوزىّ فى مجلس وعظه ببغداد:

ما فى الديارِ أخو وجد نطارحُه حديثَ نجد ولا خلٌّ نجاريهِ

وهذه نفثة مصدور، فنسأل الله السلامة واللطف»[١].

نقده إهمال العلوم الحديثة:

ثم وجدته يستطرد فى موضع آخر من تلك الحاشية إلى مدح كتب الفرنجة المترجمة إلى اللغة العربية، فيقول فى استطراده بعد كلام ذكره فى مسألة وجود الخلاء المشهورة:

« إن مسألة الخلاء ومسألة إثبات الميل فى الأجسام من مسائل العلم الطبيعى، وبتحقيقهما يظهر للفطِن أسرار غريبة، وعليها ينبنى كثير من مسائل جرّ الأثقال، وعلم الحيل، واختراع الآلات العجيبة، وقد عُرِّبت كتب فى زماننا من كتب الفرنجة، وفيها أعمال كثيرة، وأفعال دقيقة، اطلعنا على بعضها، وقد استخرجت تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية، وفى تلك الكتب تكلم القوم فى الصناعات الحربية، والآلات النارية، ومهّدوا فيها قواعد وأصولا، حتى صار ذلك علماً مستقلا

---

(١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٢٢٥، ٢٢٦ — المطبعة العلمية.

ذا فروع كثيرة ، ومن سمتْ به همته إلى الاطلاع على غرائب المؤلفات ، ظهرت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم ، وتنزّهت فكرته إن كانت سليمة فى رياض الفهوم . فلا تجعل سعيك لغير الحصول على الكمالات العرفانية مصروفاً ، ولا تتخذ غير نفائس الكتب أليفاً ألوفاً :

ولا تَكُ من قوم يديمون سعيهمْ لتحصيل أنواع المآكل والشرب
فهذى إذا عُدّتْ طباع بهائم وشتّانَ مابين البهيم وذى اللبّ

وهذه نفثة مصدور ، ولله عاقبة الأمور ، لعمرى لقد تساوى الفطِن ، والأبله الأفِن ، واستنسر البُغاث ، وسُدّ طريق النظر على الناظر البحّاث . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلىّ العظيم »[1] .

اتساع أفق الإصلاح عند الشيخ العطار عن أحمد باشا كور

والناظر فى هذا يرى أن أفق الإصلاح قد أخذ فى الاتساع ، وأن هذا كان بتأثير الاتصال بالحملة الفرنسية فى مصر ، ومشاهدة ما قام به محمد على باشا من ذلك الإصلاح الذى نقل مصر من حال إلى حال ، وفتح أعين أهلها للنهضة الأوربية الحديثة ، فالشيخ حسن العطار يوافق ذلك الوالى فى شعوره بنقص التعليم فى الأزهر من جهة إهماله العلوم الرياضية ، ولكنه قد أدرك مادخل هذه العلوم من التجديد فى عصره ، فهو يرى أن تدخل الأزهر بشكلها الجديد ، وبالقدر الذى وصلت اليه فى أوربا ، أما ذلك الوالى فكان يرى أن تدخل الأزهر بشكلها القديم ، لأنه لم يكن يعرف ما وصلت إليه فى أوربا ، ثم يزيد الشيخ حسن العطار على هذا مؤاخذة الأزهريين على إهمال كتب المتقدمين ، واقتصارهم على كتب المتأخرين ، مع أن كتب المتقدمين أغزر منها علماً ، وأكثر منها فائدة .

ولا شك أن موقف الشيخ حسن العطار من العلوم الرياضية بشكلها الجديد يدل على ما كان يمتاز به من مرونة عقلية ودينية ، وعلى أنه كان فى

---

(١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٦١ .

هذا أحسن حالا من أهل الأزهر الذين حاربوها بعــــده باسم الدين ، لا لشيء إلا أنها أتت بشكلها الجديد من أوربا ، وهي تخالفنا في الدين .

وكذلك موقفه من كتب المتأخرين ، لأنه فيه خير من أولئك الذين لا يزالون يتشبثون بتلك الكتب ، ويحسنون الظن بما فيها من علم . ولكننا لا نوافقه فيما أراده من اختيار كتب المتقدمين بدلها ، وكان عليه أن يعتبر بما أحدثه أهل أوربا من التجديد في العلوم الرياضية ، ويعلم أن علومنا في حاجة إلى مثل ذلك التجديد ، وأن كتب المتقدمين لا تقوم بهذه الحاجة ، وإن كانت أحسن حالا من كتب المتأخرين .

وما كان للشيخ حسن العطار وقد أدرك حاجة الأزهر إلى الإصلاح أن يقف منه ذلك الموقف الضعيف ، وأن يكتفي بذلك الصوت الخافت الذي أرسله في مواضع يصعب العثور عليها من حاشيته على شرح جمع الجوامع ، بل كان يجب عليه أن يجهر بذلك الصوت بين جنبات الأزهر ، لينبه أهله من غفلتهم ، ويوقظهم من رقدتهم ، ويرشدهم إلى الخطر المحدق بهم ، ويجعلها حرباً عواناً تقوم بينه وبين أنصار الجمود في الأزهر ، وما كان أقربها حينئذ إلى النصر ، وإلى تعجيل الأخذ بالإصلاح ، ليأتي في الوقت الذي كان يجب أن يأتي فيه ، ولا يتأخر حتى يقع المحذور ، ويؤخذ المسلمون بذنب إهمالهم ، فإذا نهضوا إلى الإصلاح نهضوا متثاقلين ، وإذا ساروا فيه اصطدموا بالعراقيل التي يضعها أعــــداؤهم في طريقهم ، ليستمروا في جمودهم وتأخرهم .

موازنة بين الشيخ العطار ومحمد علي باشا

وأين الشيخ حسن العطار في ذلك الموقف الضعيف من ذلك الجندي الشجاع — محمد علي باشا — فإنه حين أدرك حاجة مصر إلى الإصلاح شمّر له عن ساعده ، وأخذ يعمل فيه بكل حزم وعزم ، فمن استجاب له باللين أخذه به ، ومن لم يستجب له إلا بالقوة أخذه بها ، فكان يلجأ أحياناً إلى

أخذ بعض المصريين بالقوة إلى المدارس ، وأحياناً إلى أخذهم بالقوة إلى المصانع ، وأحياناً إلى أخذهم بالقوة إلى غير هذا من وجوه الإصلاح ، وقد كلمه بعض من كان يتصل به من أهل أوربا فى أخذه المصريين بوسائل الإكراه ، فقال له :

« إننى أدرك مايجول فى خاطرك ، ولكنك لو بقيت معنا وقتاً كافياً — وهذا ما أتمناه — لتغير رأيك، إصغ إلىَّ قليلا ، إن علىَّ أن أحكم شعباً أظهر صفاته الكسل والجهل وسوء النية، فإذا لم أحمله على العمل بقى عاطلا، إذ ما حاجته إلى أن يعمل ؟ وفى استطاعته أن يعيش ببعض بارات[1] فى اليوم ، فإذا ماحصل عليها فإنه لا يفكر فى شىء سوى أن يكون سعيداً، يقطع الوقت من غير أن يؤدى عملا ، أما بالطريقة التى أسلكها فإننى أكون رويداً رُوَيداً رجال كد وكدح ، سوف ينتهى بهم الأمر إلى أن يصير العمل عادة فيهم ، لقد استوليت على كل شىء ، ولكنى فعلت ذلك لأجعل كل شىء منتجاً ، إن الغرض هو الإنتاج ، فمن يستطيع ذلك غيرى ؟ من قدم الضمانات اللازمة ؟ ومن أشار بالطرق التى يجب اتباعها ؟ وبالمزروعات الجديدة التى يجب إدخالها ؟ من سواى أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوربا تلك العلوم والآراء التى كانت سبب تفوقها ؟ أتظن أن أحداً فى هذه البلاد مرَّ بخاطره يوماً أن يدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ أنظر إلى تركيا ، إن السلطان يملك أغنى بلاد العالم ، ولكنه لم ينتفع بشىء منها على الإطلاق ، بل إنها لآخذة فى التدهور من جميع النواحى ، إلى أن قال : يجب أن نقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه فسيعود إلى حالة الفوضى التى انتشلته منها ، ولو كففت لحظة عن قيادته لتردَّى فى وهدتها مرة أخرى »[2] .

---

(١) البارة تساوي $\frac{1}{4}$ من القرش

(٢) بناء دولة أو مصر محمد علي ص ٢٣٥ ، ٢٣٦

فما كان أحوج الشيخ العطار إلى هذه الروح القوية التى جعلت محمدعلى باشا يخلق من الفوضى نظاماً ، ومن الجهل علماً ، ومن الجدب خصباً ، ولو أنه رزق هذه الروح القوية لأدخل الإصلاح فى الأزهر بالقوة ، كما أدخل محمدعلى باشا الإصلاح فى مصر بالقوة ، وقد كان مقرباً من محمد على باشا، ووصل فى عهده إلى منصب شيخ الأزهر ، فكان فى إمكانه أن يستعين به فيما يستعصى عليه ، ولو أنه فعل ذلك لسار الإصلاح الدينى فى الأزهر بجانب الإصلاح المدنى فى مصر ، ولسرت روح الإصلاح فى جسم الصغير والكبير من أفراد الشعب، وتمكن الاعتقاد به فى قلب كل فرد ، فلم ينتكس بعد موت محمد على باشا ، ولم يرتد على عقبه بعد ذهاب راعيه ومنشئه ، ولكن الله لم يرزق الشيخ العطار ذلك الروح القوى ، فتخلف الإصلاح الدينى عن الاصلاح المدنى ، وبقى الشعب يساق إلى الإصلاح من غير أن يكون عنده إيمان به ، ليقضى الله أمراً كان مفعولا .

الأزهر من سنة ١٢٦٦ ﻫ إلى سنة ١٢٩٦

إهمال الأزهر الاعتبار بإصلاحات إسماعيل باشا :

وقفت حركة الإصلاح فى مصر بعد موت محمد على باشا سنة ١٢٦٦ﻫ حتى كادت تذهب فيها آثاره ، وتعود الفوضى فيها إلى مثل ما كانت عليه ، وقد مكثت مصر على هذا الحال إلى أن ولى عليها حفيده إسماعيل باشا ابن إبراهيم ابن محمد على باشا ، وكانت ولايته عليها سنة ١٢٧٩ ﻫ

فلما تولى إسماعيل باشا على مصر أعاد فيها سيرة جده محمد على باشا ، وعمل على أن يصل بمصر إلى ماوصلت أوربا إليه فى عصره ، وبذل فى ذلك من الجهد ما بذل ، وأنفق فيه مالا يحصى من المال ، حتى أربى على جده محمد على باشا فى الإصلاح ، وجعل مصر كأنها قطعة من أوربا ، وحدثت فى ذلك أحداث تنبه الغافل ، وتوقظ الراقد ، وتبصر من له عين ، وتسمع من له أذن .

ولكن أهل الأزهر غفلوا أيضاً عن كل ما أحدثه إسماعيل باشا فى مصر ، كما غفلوا عما أحدثه فيها قبله جده محمد على باشا ، بل أخذوا ينظرون بعين العداء إلى المدنية الأوربية التى تظهر شيئاً فشيئاً فى مصر ، وإلى العلوم التى قامت هذه المدنية على أساسها ، لأنهم تخلفوا عن طريق الإصلاح من عهد محمد على باشا ، فكان كل زمن يمر عليهم يزيدهم تأخراً ، ويملأ نفوسهم جموداً ، ويجعلهم ينفرون مما لم ينفر منه الشيخ عبد الله الشبراوى ، وكذلك الشيخ حسن العطار ، وكلاهما كان شيخا للأزهر ، فلم يوجد فيهم فى هذا العهد من لا ينكر فائدة ما أنكروه من تلك العلوم كالشيخ عبد الله الشبراوى ، ولا من يشعر بفائدتها وبحاجة الأزهر إلى الإصلاح كالشيخ حسن العطار .

رفاعة بك وإصلاح الأزهر :

وإنما قام بهـذا فى ذلك العهد رجلان : أحدهما كانت له صلة قديمة بالأزهر ثم انقطعت صلته به ، وهو رفاعة بك رافع الطهطاوى ، وثانيهما لم يكن له صلة بالأزهر ، بل لم يكن من أهل مصر ، وهو جمال الدين الأفغانى :

فأما رفاعة بك فقد ابتدأ حياته بطلب العلم فى الأزهر ، وكان من تلامذة الشيخ حسن العطار ، بل كان من أكثرهم ملازمة له ، وأقربهم مجلسا منه ، ولما انتهى من عهد الطلب اشتغل سنتين بالتدريس فى الأزهر ، ثم وقع عليه اختيار محمد على باشا ليسافر إلى أوربا مع بعثة علمية من بعثاته إليها ، وكانت مهمته فيها أن يصلى بأفرادها ، ويعلمهم أحكام دينهم ، فلما جاء وقت سفره ذهب إلى أستاذه الشيخ حسن العطار — كما جاء فى كتابه تخليص الإبريز فى تلخيص باريز — ليزوده بنصائحه وإرشاداته ، فنصحه بأن يقوم بتدوين كل ما يراه فى تلك البلاد العجيبة ، وأن يعنى بدراسة العلوم التى نبغوا فيها ، وكانت سبب قوتهم ونهضتهم ، ليقوم بنقلها إلى اللغة العربية ، فيستفيد أهلها منها ، وينهضوا بها كما نهض أهل أوربا[1] .

وكان لهذه النصيحة أثرها فى نفس رفاعة بك ، فتعلم اللغة الفرنسية ، ودرس تلك العلوم التى نصحه أستاذه الشيخ العطار بدراستها ، ثم عاد إلى مصر وهو يحمل روحاً قوية تدفعه إلى النهوض ببلاده ، ولكنه آثر أن يشتغل تحت لواء مصلح مصر — محمد على باشا — ولم يعد إلى التدريس فى الأزهر كما كان قبل أن يسافر إلى فرنسا ، فكان من أقوى دعائم الإصلاح فى مصر ، حتى استفادت من الكتب التى ألفها أو ترجمها ما لم تستفده من غيره ، وقد عرف محمد على باشا وإسماعيل باشا له قدره ، فولياه فى عهدهما المناصب التى تليق به ، ولم يزل يترقى فيها حتى صار مديراً لمدرسة الألسن ،

---

(١) تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ص ٤

وكانت من أرقى المدارس فى ذلك العهد ، وقد مكث رفاعة بك يعمل فى حقل الإصلاح . حتى توفى سنة ١٢٩٠ هـ .

وإذا كان رفاعة بك قد قطع صلته بالأزهر بعد عودته من فرنسا ، فإنه لم يمكنه أن ينسى قديم صلته به ، ولا أن يترك الاهتمام بأمره ، فقد عز عليه أن يتخلف عن ركب الإصلاح ، وعرف ما فى هذا من الخطر على مستقبله ، فأخذ يدعوه إلى الاهتمام بدراسة تلك العلوم التى عاداها ، وأخذ ينبه الحكومة برفق إلى الاهتمام بإصلاحه .

وقد قام بهذه الدعوة فى كتابه — مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية — وهذا هو ما جاء فيه من هذه الدعوة :

« وقد نص المؤرخون على أنه لم يك فى الدنيا فى قديم الزمان أعظم دولة ، ولا أشمخ مملكة ، ولا أدوم أياماً وذكراً ، من دولة مصر والفُرْس واليونان ، وسبب ذلك تعظيمهم للعلوم والحكمة ، وتمكين من يشتغل بذلك ورعاية جانبه ، حتى كان أكثر ملوكها علماء وحكماء ، فمن تمامِ رَوْنَقِ المملكة اشتمالها على أئمة هذه العلوم بأسرها. فما أضيعَ دولة قل علماؤها وحكماؤها، وفسدت مزارعها ، وكسدت منافعها ، ولم تجد من يُحْيِيها ، ولا من يُحَيِّي بتحيات العلوم معالمها ونواحيها ، ولكن الحمد لله الذى مَنَّ على مصر بخلافة الخلفاء على الإطلاق ، حيث جعلوا شموس العلم ساطعة الإشراق ، ثم مَنَّ عليها بدولة آل عثمان، فحفظت بالنسبة إليها ما بقى فيها من مكارم الأخلاق، مع المحافظة على القوانين الشرعية ، لا سِيَّما وأن من نتيجة تسلطنهم عليها تشريف ذى النفس الزكية ، والمناقب السنية، جنتمكان المرحوم محمد على ، الذى أبقى بحسن صنيعه ذكره مَدَى الأيام ، وآل أمر المملكة لحفيده الرفيع المقام [١] .

إنما المجدُ ما بنى والدُ الصِّدْ ق وأحيا فَعالهُ المولودُ

(١) يعنى اسماعيل باشا

فقد جدّد دُرُوس العلوم بعد اندراسها، وأوجدت بعد العدم رؤساءَ العلماء والفضلاء نتيجةُ قياسها، لقصد انتشار العلم والزيادة في الفضائل، فأتى من ذلك بما لم تستطعه الأوائل، غير أنه — حفظه الله وأبقاه — ولو أنه أعلى منارَ الوطن ورقّاه، لم يستطع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر الأنور، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكر، نعم إن لهم اليد البيضاء في إتقان الأحكام الشرعية العملية والاعتقادية، وما يجب من العلوم الآلية كعلوم العربية الاثنى عشر، وكالمنطق والوضع وآداب البحث والمقولات وعلم الأصول المعتبر، ولمثل هذا فليعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، غير أن هذا وحده لا يفي للوطن بقضاء الوطر، والكامل يقبل الكمال كما هو متعارف عند أهل النظر، ومدار سلوك جادّة الرشاد والإصابة، منوط بعدولىّ الأمر بهذه العصابة، التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السُّنّة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة، معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقديم الوطنية، من كل ما يحمد على تعلمه وتعليمه علماء الأمة المحمدية، فإنه بانضمامه إلى علوم الشريعة والأحكام، يكون من الأعمال الباقية على الدوام، ويقتدى بهم في اتباعه الخاصُّ والعامُّ، حتى إذا دخلوا في أمور الدولة، يحسن كل منهم في إبداء المحاسن المدنية قولَهُ، فإن سلوك طريق العلم النافع من حيث هو مستقيم، ومنهجه الأبهج هو القويم، يكون بالنسبة للعلماء سلوكه أقوم، وتلقّيه من أفواههم أتمّ وأنظم، لا سِيّما وأن هذه العلوم الحكمية العملية التي يظهر الآن أنها أجنبية، هي علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة، بل لا زال يتشبث بقراءتها ودراستها من أهل أوربا حكماء الأزمنة الأخيرة، فإن من اطلع على سَنَدِ

شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى[١] الذى كانت مشيخته قبل شيخ الإسلام الشيخ أحمد العروسى الكبير[٢] جدّ شيخ شيوخ الجامع الأزهر الآن ، السيد الـمُـصـطـفوىّ الـعَـلَم الشهير[٣] رأى أنه قد أحاط من دوائر هذه العلوم بكثير ، وأنه له فيها المؤلفات الـجَـمّـة ، وأن تلقيها إلى أيامه كان عند الجامع الأزهر من الأمور المهمة ، فإنه يقول فيه بعد سَرْدِ ما تلقاه من العلوم الشرعية وآلاتها معقولا ومنقولا :

أخــذت عن أستاذنا الشيخ المعمر الشيخ على الزعترى . خاتمة العارفين بعلم الحساب واستخراج المجهولات وبما توقف عليها . كالفرائض والميقات ، وسيلة ابن الهائم ومعونته – كلاهما فى الحساب – والمقنع لابن الهائم ، ومنظومة الياسمينى فى الجـبر والمقابلة ، ودقائق الحقائق فى حساب الدَّرَج والدقائق لسبط المارديني فى علم حساب الأزياج ، ورسالتين إحداهما على رُبُع المقنطرات وأخراهما على ربع المجيب – كلاهما للشيخ عبد الله المارديني جد السبط – ونتيجة الشيخ اللاذقى المحسوبة لعرض مصر ، والمنحرفات لسبط المارديني فى علم وضع المزاول ، وبعض اللمعة فى التقويم . وأخذت عن سيدى أحمد القرافى الحكيم بدار الشفاء بالقراءة عليه كتاب الموجز واللمحة العفيفية فى أسباب الأمراض وعلاماتها بشرح الأمشاطى ، وبعضا من قانون ابن سينا ، وبعضا من كامل الصناعة ، وبعضا من منظومة ابن سينا الـكبرى – والجميع فى الطب – وقرأت على أستاذنا الشيخ عبد الفتاح الدمياطى كتاب لَقط الجواهر فى معرفة الحدود والدوائر لسبط المارديني فى الهيئة السماوية ، ورسالة ابن الشاطر فى علم الأصطرلاب ، ورسالة قسطا بن لوقا فى العمل بالكرة وكيفية أخذ الوقت منها ، والدُّرّ لابن المجدىّ فى علم الزِّيج . وقرأت على أستاذنا الشيخ سلامة الفيومى أشكال

---

(١) ولد سنة ١١٠١ هـ ، وتوفى سنة ١١٩٢ هـ .

(٢) ولد سنة ١١٣٢ هـ ، وتوفى سنة ١٢٠٨ هـ .

(٣) هو الشيخ مصطفى العروسى المولود سنة ١٢١٣هـ والمتوفى سنة ١٢٩٣هـ .

التأسيس فى الهندسة ، وبعضاً من الجغمينى فى علم الهيئة ، وبعضاً من رفع الإشكال عن مساحة الأشكال فى علم المساحة . وقرأت على الشيخ عبدالجواد المرحومى جملة كتب ، منها رسالة فى علم الأرثماطيقى للشيخ سلطان المزّاحى . وقرأت على الشيخ الشهير بالسُّحَيمى منظومة الحكيم درمقاش المشتملة على علم التكسير وعلم الأوفاف وعلم الاستنطاقات ، وعلم التكعيب ، ورسالة أخرى فى رسم رُبُع المقنطرات والمنحرفات لسبط الماردينى ، وعلم المزاول ومنظومة فى علم الأعمال الرصدية وروضة العلوم وبهجة المنطوق والمفهوم لمحمد بن صاعد الأنصارى ، وهى كتاب يشتمل على سبعة وسبعين علما ، أولهما علم الحرف وآخرها علم الطلاسم ، ورسالة للإسرائيلى ، ورسالة للسيد الطحان — كلاهما فى علم الطالع — ورسالة للخازن فى علم المواليد — أعنى الممالك الطبيعية وهى الحيوانات والنباتات والمعادن — وأخذت عن شيخنا الشيخ حسام الدين الهندى شرح الهداية فى علم الحكمة ، ومتن الجغمينى فى علم الهيئة — بمراجعة قاضى زاده ومطالعة السيد عليه — وأخذت عن سيدى أحمد الشرفى شيخ المغاربة بالجامع الأزهر كتاب اللمعة فى تقويم الكواكب السبعة .

ولما ذكر ما تلقاه من هذه العلوم أعقبه بما طالعه بنفسه بدون الأخذ عن شيخ فقال : طالعت كتاب إحياء الفؤاد بمعرفة خواص الأعداد فى علم الأرثماطيقى — فى نحو كراسين — وكتاب عين الحياة فى علم استنباط المياه — فى نحو كراسين — ورسالة الكلام اليسير فى علاج البواسير — فى نحو كراسين — ورسالة التصريح بخلاصة القول الصريح فى علم التشريح — فى نحو كراسين — وكتاب إتحاف البرية بمعرفة الأمور الضرورية فى علم الطب — فى نحو خمسة كراريس — ورسالة القول الأقرب فى علاج لسع العقرب — فى نحو كراس — وكتاب منهج السلوك فى نصيحة الملوك — فى نحو عشرة كراريس — وكتاب بلوغ الأرب فى أسماء سلاطين العجم والعرب — معنونا باسم السلطان مصطفى خان ابن

السلطان أحمد خان ، المولود فى رابع عشر شهر صفر سنة تسع وعشرين ومائة وألف يوم الأربعاء أول النهار فى الساعة الأولى بعد الشمس ، الجالس على سرير الملك فى سابع عشر صفر الخير سنة إحدى وسبعين ومائة وألف يوم الأحد قبل الشمس — ، انتهى كلامه ملخصاً بتصرف .

ثم قال رفاعه بك : فانظر إلى هذا الإمام الذى كان شيخ مشايخ الجامع الأزهر ، وكان له فى العلوم الطبية والرياضية وعلم الهيئة الحظ الأوفر ، مما تلقاه عن أشياخه الأعلام ، فضلا عن كون أشياخه كانوا أزهرية ، ولم يفتهم الوقوف على حقائق هذه العلوم النافعة فى الوطنية ، وفضل العلامة الجَبَرْتى المتوفَّى فى أثناء هذا القرن فى هذه العلوم ، وفى فن التاريخ أمر معلوم ، وكذلك العلامة الشيخ عثمان الوردانى الفلكى ، وكان للمرحوم العلامة الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر أيضاً مشاركة فى كثير من هذه العلوم ، حتى فى العلوم الجغرافية ، فقد وجدت بخطه هوامش جليلة على تقويم البلدان لإسماعيل أبي الفداء سلطان حَمَاةَ ، المشهور أيضاً بالملك المؤيد ، وللشيخ المذكور هوامش أيضاً وجدتها بأكثر التواريخ ، وعلى طبقات الأطباء وغيرها ، كان يطلع دائما على الكتب المعرَّبة من تواريخ وغيرها ، وكان له ولوع شديد بسائر المعارف البشرية ، مع غاية الديانة والصيانة ، وله بعض تآليف فى الطب وغيره ، زيادة عن تآليفه المشهورة ، فلو تشبث من الآن فصاعداً نجباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم العصرية التى جددها الخديو الأكرم بمصر ، بإنفاقه عليها أوفر أموال مملكته ، لفازوا بدرجة الكمال ، وانتظموا فى سلك الأقدمين من فحول الرجال ، وربما يتعللون بالاحتياج إلى مساعدة الحكومة ، والحال أن الحكومة إنما تساعد من يلوح عليه علامات الرغبة والغيرة والاجتهاد ، فعمل كل من الطرفين متوقف على عمل الآخر ، فترجع المسألة دورية ، والجواب عنها أن الحكومة قد ساعدت بتسهيل الوسائط والوسائل ، ليغتنم فرصة ذلك كل طالب وسائل ، وكل من سار على الدرب

وصل ، وإنما المكافأة على تمام العمل »[١] .

نقد رأى رفاعة بك فى إصلاح الأزهر :

وقد زاد رفاعة بك فى هذا على أستاذه الشيخ حسن العطار أنه حاول إقناع الأزهريين بفائدة الإصلاح ، وحاول حمل الخديوى اسماعيل باشا وحكومته على الالتفات اليه ، ولكنه حصر الإصلاح فى إدخال العلوم العصرية فى الأزهر ، ولم يعب على الأزهريين اقتصارهم على كتب المتأخرين وإهمالهم كتب المتقدمين ، وقد جعل أستاذه الشيخ حسن العطار الإصلاح شاملا للأمرين ، فكان فى هذا أحسن حالا من رفاعة بك ، ولا سيما أن رفاعة بك أثنى على علم الأزهريين بالعلوم الدينية والعربية ، وذكر أنه لا يسبقهم فيها سابق ، ولا يلحقهم فيها لاحق ، والشيخ حسن العطار فى هذا أقرب منه إلى الصدق .

وكأنى برفاعة بك كان يخشى أن يغضب الأزهريين ، فدعاهم إلى تلك العلوم بذلك الرفق ، وتملقهم بالثناء على علمهم بالعلوم الدينية والعربية ، ولعله كان يرى أنه قد قطع صلته بهم ، وأنه يشتغل بالإصلاح فى ميدان أوسع من ميدانهم ، فليس عليه إلا أن ينبههم بذلك الرفق ، فإن استمعوا له كان له فضل تنبيههم ، وإن لم يستمعوا له مرّ نصحه من غير أن يغضبهم .

جمال الدين الأفغانى وإصلاح الأزهر :

وأما جمال الدين الأفغانى فقد ولد سنة ١٢٥٤ ﻫ بقرية أسعد آباد من أعمال كابل عاصمة الأفغان ، ثم انتقلت أسرته إلى كابل وهو فى الثامنة من عمره ، فتلقى العلم فى بعض معاهدها ، ودرس النحو والصرف وعلوم البلاغة وعلم التاريخ والإنشاء العربى وعلوم الشريعة والفلسفة من رياضة ومنطق وطب وتشريح ، وكذلك الفنون الحربية التى يشتغل بها الأفغانيون كافة ،

---

(٣) مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ — المطبعة الأميرية .

ثم سافر إلى الهند ليكمل دراسته فيها ، فمكث فيها سنة وبضعة أشهر درس فيها العلوم العصرية فى المدارس التى أنشأها الإنجليز فيها ، وتعلم اللغة الانجليزية كما تعلم قبلها العربية والفارسية والتركية ، فجمع بهذا بين القديم والحديث ، وتثقف تلك الثقافة الواسعة ، ولعلها لم تتهيأ لعالم مسلم فى عصره .

فكان لهذه الثقافة الواسعة أثرها فى تنبهه إلى الخطر الذى يحدق بالاسلام من إهمال أهله ، وقعودهم عن إصلاح التعليم فى بلادهم ، واستنامتهم لدول أوربا التى استولت على كثير من بلادهم ، فانتقل من بلاد الأفغان إلى الهند فى سنة ١٢٨٥ هـ ، وأخذ يلقى على أهلها دروساً فى الحرية والوطنية ، وينبههم إلى الخطر المحدق بهم من استنامتهم لحكم الأجنبى فيهم ، فلم يمكنه الإنجليز من الإقامة فى الهند ، فانتقل منها إلى مصر سنة ١٢٨٦ هـ ، وأقام فى القاهرة أربعين يوماً ، تردد فيها على الجامع الأزهر ، واتصل به كثير من العظماء والطلاب ، فأعجبوا به كل الإعجاب ، ورأوا منه مالم يروه من علماء الدين فى الأزهر ، ثم ترك القاهرة إلى الآستانة ، فوصل اليها فى سنة ١٢٨٧ هـ ، فأكرمه السلطان عبد العزيز وقربه منه ، وعينه عضواً فى مجلس المعارف

فأخذ يعمل فى إصلاح مناهج التعليم ، ويحاول القضاء على الجمود فى الدين والعلم ، حتى اصطدم برجال الدين فى الآستانة ، وأخذ شيخ الإسلام حسن أفندى فهمى يؤلب عليه العامّة ، ويدبر له الفتن ، فأمره السلطان أن يترك الآستانة ، ليسكن غضب رجال الدين ، ويقضى على تلك الفتن

فعاد جمال الدين إلى القاهرة فى أوائل سنة ١٢٨٨ هـ ، فأكرمه إسماعيل باشا ، وأجرى عليه راتباً يليق به ، فجعل من بيته مدرسة يقصدها النابهون من طلاب العلم فى الأزهر وغيره ، وكان يدرس لهم أمهات الكتب فى علم الكلام والحكمة والهيئة والتصوف وأصول الفقه ، ولم يكن يقصد من دروسه التعليم فقط ، بل كان يقصد منها الدعوة إلى الإصلاح ، وفتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، وبث الأخلاق العالية فى النفوس ، وكان إلى هذا يرشد الطلاب إلى مطالعة كتب الأدب ، ليتعلموا منها حسن الكتابة

والإنشاء ، ويستطيعوا أن ينهضوا بالأمة بالكتابة فى الجرائد وغيرها ، فأيقظ النفوس من غفلتها ، وفتح عيون الطلاب فى الأزهر لضعف التعليم فيه ، حتى ألفوا من بينهم جماعة تسعى فى إصلاحه ، وكان أول ماعملوه كتابة منشور علقوه على أعمدة الأزهر فى سواد الليل ، وبينوا فيه مواضع الخلل فى التعليم بالأزهر ، وشرحوا الوسائل التى تؤدى إلى إصلاحه

فبدأ جمال الدين بدروسه فى الإصلاح الجهاد فى إصلاح الأزهر ، وأوجد من أبنائه وغيرهم من يعمل فيه بكل ما يمكنه من الوسائل التى توصل اليه ، فلا يكتفى بنجوى يناجى بها نفسه كما فعل الشيخ حسن العطار ، ولا يكتفى بمحاولة هادئة فى الإقناع كما فعل رفاعة بك ، وإنما هو جهاد متواصل فى سبيل الإصلاح ، وثورة دائمة على الجمود .

وقد مكث جمال الدين فى مصر يجاهد فى سبيل الإصلاح إلى أن عزل إسماعيل باشا من الحكم سنة ١٢٩٦ هـ ، وكان هـــذا بتأثير الطامعين فى الاستيلاء عليها من الإنجليز وغيرهم ، فقام بعده ابنه توفيق باشا ، وبدأ حكمه بنفى جمال الدين من مصر .

وضع امتحان لشهادة العالمية فى الأزهر :

وهكذا مضى عهد إسماعيل باشا كما مضى عهد محمد على باشا ، فلم يحاولا أن يحدثا شيئاً يذكر فى نظام التعليم بالأزهر ، اللهم إلا شيئاً قليلا حصل فى عهد إسماعيل باشا ، فقد تولى فى عهده الشيخ مصطفى العروسى منصب شيخ الأزهر ، وكان ذلك سنة ١٢٨١ هـ فعمل على أخذ الأزهريين بشىء من الحزم ، فخافه شيوخ الأزهر وطلابه ، وأقبلوا على الاشتغال بدروسهم ، وقد اهتم بإبطال بدع دينية كثيرة ، كطلب الصدقة بقراءة القرآن فى الشوارع ، وما إلى هذا من البدع الدينية ، ثم رأى أن كثيراً ممن يجلس للتدريس فى الأزهر لا يصلح له ، فمنعهم من الاشتغال به ، وعزم على أن يضع امتحاناً لمن يريد الاشتغال بالتدريس فى الأزهر ، ولكنه عزل من منصبه سنة ١٢٨٧ هـ ، فلم يتمكن من تنفيذ عزمه .

ثم تولى بعده الشيخ محمد المهدى العباسى منصب شيخ الأزهر ، فأخذ شيوخ الأزهر وطلابه بالحزم أيضاً ، وعمل على القضاء على بعض ما فى الأزهر من الفوضى ، فقلت فيه الشرور والمفاسد ، وأقبلت الدنيا على أهله ، وزادت رواتبهم من النقود وغيرها ، وخلعت عليهم الخلع ، ودعوا فى المجامع والمحافل ، فأخذوا يتخلصون من عزلتهم ، ويختلطون برجال الحكومة ، ويشاهدون ما يجرى فى الدنيا حولهم :

ومضى بعد هذا فى تنفيذ ما عزم عليه الشيخ مصطفى العروسى من وضع امتحان لمن يريد الاشتغال بالتدريس فى الأزهر ، وقد ذكر الشيخ سليمان رصد ذلك فى كتاب كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر ، فقال فى الكلام على الشيخ محمد المهدى العباسى :

«وهو الذى سنّ امتحان التدريس للعلماء ، وذلك أنه استأذن عزيز مصر الخديو الأعظم[1] فى عمل قانون الامتحان ، وانحط الرأى بينهم على تعيين ستة لذلك من أكابر العلماء ، من أهل كل مذهب من المذاهب الثلاثة[2] اثنان ، ولم يعين أحد من مذهب ابن حنبل لقلته . وجعل الامتحان فى أحد عشر علماً من العلوم المتداولة بالأزهر ، وهى الحديث والتفسير والأصول والتوحيد والفقه والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ، فمن يريد الامتحان لا بد أن يكون قد تلقى هذه العلوم بالأزهر ، وأن يكون قد وصل فى دراستها إلى الكتب الكبيرة المؤلفة فيها ، كشرح السعد وجمع الجوامع[3] ثم يقدم عريضة لشيخ الأزهر يذكر فيها أنه يريد أن ينتظم فى سلك العلماء ، وأنه تلقى على الشيوخ هذه العلوم ، ودرس فى مختصر السعد ، وابتدأ فى جمع الجوامع ، إلى غير ذلك مما يذكره فيها ، فيأخذ الشيخ العريضة منه ، ويستخبر عن أحواله من يعرف حقيقة أمره ، ثم يكتب للمشايخ أن يعطوه شهادة مكتوبة بما تلقاه عليهم ، فيشهد له جمع من

---

(١) يعنى إسماعيل باشا . (٢) يعنى مذهب مالك والشافعى وأبى حنيفة .

(٣) شرح السعد فى علوم البلاغة ، وجمع الجوامع فى أصول الفقه .

المشايخ لا يقل عددهم عن ثمانية ، ثم يعين له درساً فى كل علم من هذه العلوم ، فيمكث فى دراستها أحد عشر يوما بقدر عددها ، فإذا انتهى منها عقد له مجلس امتحان فى بيت شيخ الأزهر ، ويجعل فيه بمنزلة المدرس ويجعل الممتحنون بمنزلة الطلبة ، فيدرس أمامهم ، ويسألونه فيجيبهم ، فإذا أجاب فى كل علم من هذه العلوم أعطى الدرجة الأولى ، وإذا أجاب فى أكثرها أعطى الدرجة الثانية ، وإذا أجاب فى أقلها أعطى الدرجة الثالثة ، وإذا لم يجب لم يعط شيئاً ، وتكتب الشهادة لمن استحق الدرجة الأولى ، وترسل إلى الخديو ليضع عليها خاتمه ، ثم ترسل إلى صاحبها ليحفظها عنده ، ويمنحه الخديو الكسوة التشريفية ، ويكتب إلى رؤساء البلاد باحترامه ، ويجيز له السفر فى السكة الحديدية بنصف أجرة ، وكانوا فى الغالب لا يمتحنون فى كل عام أكثر من ستة . فإذا زاد طلاب الامتحان عن هذا العدد قُدِّم بعضهم على بعض بالشهرة فى العلم ، أو الوجاهة ، أو سبق التاريخ ، أو كبر السن [1] » .

نقد طريقة هذا الامتحان :

وكان هذا الامتحان أول خطوة فى إصلاح الأزهر ، ولكنها كانت خطوة لا تفيد فى علاج ضعف التعليم فيه ، لأنها تركت فيه كل شىء على حاله ، بل كان ذلك الامتحان يجرى على طريقة التدريس فى الأزهر ، فكان امتحاناً فاسدا مثلها ، ولكنه على كل حال أحسن من ترك الأمر فوضى فى الأزهر ، ليشتغل بالتدريس فيه من يصلح له ومن لا يصلح .

وإذا كان هذا الامتحان قد أفاد شيئا من هذه الناحية ، فإن قصره على ستة فى كل سنة كان تعنتا ظاهراً ، لأن الأزهر كان فيه من الطلاب ما يبلغ عدة آلاف ، فقصر الامتحان على ستة منهم فى كل سنة يؤدى إلى أن يقضوا

(١) كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

زهرة عمرهم فى الطلب ، فيموت كثير منهم دون أن يبلغ غايته من طلب العلم ، ولا يصل إلى هــذا الامتحان إلا من بلغ سن الشيخوخة ، وذهبت منه قوة الشباب ونشاطه ، فلا يقوى على القيــام بوظيفة التدريس ، ولا يكون عنده آمال كبيرة فى الحياة ، فيعيش بين جدران الأزهر بين ضعف الشيخوخة وكسلها ، ولا تحدثه نفسه بالثورة على ذلك الضعف الذى يحيط به من كل جانب ، بل يركن إلى ذلك الجمود الذى لا يتطلب منه قوة ، ولا يكلفه نشاطا ونهوضا .

سبب ترك محمد على باشا وإسماعيل باشا إصلاح الأزهر :

وهنا يسأل سائل هــــذا السؤال : كيف أبلى كل من محمد على باشا وإسماعيل باشا أحسن البلاء فى إصلاح كل شىء فى مصر ، ثم لا يتوجه بإصلاح نحو الأزهر ؟

والجواب على هذا السؤال أن كلا من محمد على باشا وإسماعيل باشا كان يعرف نفور أهل الأزهر من الإصلاح ، ولم يكن شأن أهله كشأن أهل مصر ، لأنهم رجال دين إذا ثاروا فتنوا الناس باسم الدين ، وكانت تربية محمد على باشا وإسماعيل باشا تربية مدنية ، فلا يمكنهما أن يردّا باسم الدين على أهل الأزهر إذا ثاروا على إصلاحهم ، فآثرا أن يتركا الأزهر لأهله ، وألا يقوما بإصلاح فيه إلا إذا طلبوه منهما ، كما حدث من إسماعيل باشا حين أجاب الشيخ محمدا المهدى العباسى إلى ما طلبه من وضع قانون لامتحان العالمية بالأزهر ، وهذا هو ما صرح به رفاعة بك فيما نقلته عنه فيما سبق لمن يتعلل من أهل الأزهر بالاحتياج فى الإصلاح إلى مساعدة الحكومة ، فقد ذكر أن الحكومة إنما تساعد من يلوح عليه علامات الرغبة والاجتهاد ، وقد ساعدت بتسهيل الوسائط والوسائل ، وكل من سار على الدرب وصل ، وإنما تكون المكافأة على تمام العمل [1] .

---

(١) أنظر ص ٣١ من هذا الكتاب

الأزهر سنة ١٢٩٦ هـ إلى سنة ١٣١٤

الخلاف بين توفيق باشا وتلامذة جمال الدين الأفغاني

تولى توفيق باشا الحكم بعد عزل أبيه إسماعيل سنة ١٢٩٦ هـ ، وكان جمال الدين الأفغاني قد عمل فى عهد أبيه على نشر دعوة الإصلاح فى مصر ، وكان توفيق باشا من أنصاره فى عهد أبيه ، فلما آل الأمر اليه قربه منه ، وكان يقول له : أنت موضع أملى فى مصر أيها السيد

ولكن الأجانب فى مصر من الإنجليز وغيرهم كانوا ينظرون إلى جمال الدين الأفغانى بين العداء ، لأنه ينبه أهل مصر إلى مطامعهم فيها ، ويعمل على النهوض بالمصريين وسائر المسلمين ، وهم لا يريدون هذا النهوض لهم ، لأنه يحول بينهم وبين مطامعهم فى بلادهم ، فعملوا على الإفساد بينه وبين توفيق باشا ، حتى أدخلوا فى نفس توفيق باشا أنه هو وأنصاره فى مصر يسعون فى إقامة حكومة جمهورية فيها ، على أن يكون جمال الدين رئيساً لها ، فسمع توفيق باشا لسعايتهم ، وأمر بنفى جمال الدين من مصر ، وابتدأ الخلاف بهذا بينه وبين طلاب الإصلاح من المصريين ، وكان جمال الدين قد غرس فى نفوسهم حب الإصلاح ، فلم يسكتوا عنه بعد نفيه من مصر ، وقد انتهى ذلك الخلاف بتلك النكبة الكبرى ، نكبة احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٢٩٩ هـ ، وكانت نكبة على المصريين جميعاً ، من طلاب الإصلاح الذين مضوا فى ذلك الخلاف إلى أقصى حد ، ومن توفيق باشا الذى آثر الاحتماء بالإنجليز من طلاب الإصلاح ، فأوقع البلاد فى قبضتهم ، وأضاع سلطانه فى سلطانهم ، لأنهم استأثروا بحكم البلاد ، ولم يبقوا له فيها إلا مظهر الحكم .

سعى توفيق باشا فى إصلاح الأزهر بعد الاحتلال الإنجليزى :

فلم يبق لتوفيق باشا وحكومته إلا الأزهر والمعاهد الدينية والمحاكم

الشرعية والأوقاف الخيرية والأهلية ، فقد تركها الإنجليز لحكومة توفيق باشا ، لما لها من الصبغة الدينية ، ولم يمنع الاحتلال مصر من المضى فى طريق الإصلاح الذى ابتدأه محمد على باشا وإسماعيل باشا ، وإن حاولوا تعويقه والمضى به إلى غاية تخضع المصريين لهم ، وتمكنهم من الاستئثار بخيرات بلادهم دونهم .

فرأى أولو الأمر من المصريين أن يأخذوا بالإصلاح الدينى الذى كان جمال الدين الأفغانى يدعو اليه ، لينهضوا بأهل مصر ، ويقضوا على ذلك الجمود الذى أضعفهم ، ومكن لأعدائهم منهم ، وقد سبق أن توفيق باشا كان يؤمن بما يدعو اليه جمال الدين الأفغانى من الإصلاح ، وأنه لم يعقه عن الأخذ به إلا سعى الإنجليز وغيرهم فى الإفساد بينه وبين جمال الدين ، فلما رأى نوايا الإنجليز فى استغلال تأخر المصريين أخذ يعمل على النهوض بهم ، ولم يجد أمامه وسيلة إلى هذا إلا إصلاح الأزهر ، والسعى فى إزالة سوء ظنه بالعلوم الحديثة اللازمة لنهوض البلاد ، ليمكّن لها من الدخول فيه ، فيجمع بها أهله بين الثقافة القديمة والحديثة ، ولا يقفوا حجر عثرة فى سبيل النهوض .

فتوى الشيخ الأنبابى فى العلوم الرياضية والفلسفية

وقد ذكر الأستاذ مصطفى بيرم سعى ولاة الأمور فى ذلك فى رسالته عن الأزهر لمؤتمر علماء اللغات الشرقية المنعقد بمدينة همبورج بألمانيا سنة ١٩٠٢ م . فقال بعد ذكر مجافاة أهل الأزهر لتلك العلوم :

« فبقيت تلك العلوم الرياضية والجغرافية والعقلية والفلسفية مهجورة من الأزهر ، ينظر إليها بعين السخط ، ويفر من سماعها فرار الصحيح من الأجرب ، ولكن بفضل الله وكرمه لم يطل الأمر على ذلك كثيرا ، حتى قيض الله لنا من أمرائنا الكرام ، ووزرائنا الفخام ، وعلمائنا الأعلام ، من تنبه لأسباب تأخرنا العلمى ، وأخذوا فى السعى

لإعادة تدريس تلك العلوم النافعة المقوية للملكة الذهنية ، ولخشية المفاجأة بإعادة تدريسها للجامع بعد ما رسخ فى أذهان الكثير من أن بها ما يعدو على الدين ، رأى ولاة الأمور أن يمهدوا السبيل لإدخالها فى الجامع الأزهر بأخذ آراء أفاضل العلماء الأزهريين ، فكلفوا والدى المرحوم السيد محمد بيرم[1] بهاته المهمة العلمية ، وبعد أخذ وعطاء بينه وبين المرحومين : العلامة الشيخ محمد الأنبابى شيخ الإسلام بمصر وشيخ الجامع الأزهر ، والشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية فى ذلك العهد ، استقر الرأى أن يكتب لهما استفتاء صورته (بعد الديباجة ، ما قولكم رضى الله عنكم ؟ هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ؟ مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعيات وتركيب الأجزاء المعبر عنها بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف ، لاسيما ما ينبنى عليه منها من زيادة القوة فى الأمة ، بما تجارى به الأمم المعاصرين لها فى كل ما يشمله الأمر بالاستعداد[2] بل هل يجب بعض تلك العلوم على طائفة من الأمة ، بمعنى أن يكون واجباً وجوبا كفائيا على نحو التفصيل الذى ذكره فيها الإمام حجة الإسلام الغزالى فى إحياء العلوم ، ونقله علماء الحنفية أيضا وأقروه ، وإذا كان الحكم فيها كذلك ، فهل يجوز قراءتها مثل ما تجوز قراءة العلوم الآلية من نحو وغيره الرائجة الآن بالجامع الأزهر وجامع الزيتونة والقرويين[3] ؟ أفيدوا الجواب ، لا زلتم مقصداً لأولى الألباب) فأجابه العلامة الشيخ محمد الأنبابى بالفتوى الآتية بعد الديباجة : يجوز تعلم العلوم الرياضية مثل الحساب والهندسة والجغرافيا ، لأنه لا تعرض فيها لشىء من الأمور الدينية ، بل يجب منها ما تتوقف عليه مصلحة دينية أو دنيوية وجوبا كفائيا ، كما يجب علم الطب لذلك ، كما أفاده

---

(١) كان من مدرسى جامع الزيتونة بتونس ثم انتقل إلى مصر نعين قاضيا فيها .

(٢) يعنى قوله تعالى (وأعدوا لهم مااستطعتم من قوة)

(٣) جامع الزيتونة بتونس ، والقرويين بمراكش .

الغزالى فى مواضع من الإحياء ، وإن ما زاد على الواجب من تلك العلوم مما يحصل به زيادة التمكن فى القدر الواجب فتعلمه فضيلة ، ولا يدخل فى علم الهيئة الباحث عن أشكال الأفلاك والكواكب وسيرها علم التنجيم المسمى بعلم أحكام النجوم ، وهو الباحث عن الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية ، فإنه حرام كما قال الغزالى ، وعلل ذلك بما محصله أنه يخشى من ممارسته نسبة التأثير للكواكب ، والتعرض للإخبار بالمغيبات ، مع كون الناظر قد يخطىء لخفاء بعض الشروط ، وأما الطبيعيات وهى الباحثة عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغييرها — كما فى الإحياء فى الباب الثانى من كتاب العلم — فإن كان ذلك البحث على طريق أهل الشرع فلا منع منها ، كما أفاده العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى فى جزء الفتاوى الجامع للمسائل المنتشرة بل لها حينئذ أهمية بحسب أهمية ثمرتها ، كالوقوف على خواص المعدن والنبات المحصل للتمكن فى علم الطب ، وكمعرفة عمل الآلات النافعة فى مصلحة العباد ، وإن كان على طريقة الفلاسفة فالاشتغال بها حرام ، لأنه يؤدى للوقوع فى العقائد المخالفة للشرع ، كما أفاده العلامة المذكور ، نعم يظهر تجويزه لكامل القريحة الممارس للكتاب والسنة ، للأمن عليه مما ذكرنا ، قياسا على المنطق المختلط بالفلسفة ، على ما هو المعتمد فيه من أقوال ثلاثة ، ثانيها الجواز مطلقا ، ونسبه الملوى فى شرح السلم للجمهور ، وثالثها المنع مطلقا ، ونسبه صاحب السلم لابن الصلاح والنووى ، قال الملوى : ووافقهما على ذلك كثير من العلماء . ولما كان الأمام النووى ممن يقول فى المنطق بالمنع مطلقاً مشى على نظير ذلك فى الطبيعة ، فعد فى كتاب السير من الروضة من العلوم المحرمة علوم الطبيعيات بدون أن يفصل ، لكن حيث يعتمد التفصيل هناك فلنعتمده هنا ، إذ لا فرق فى ذلك ، فإن مظنة الضرر والنفع موجودة فى كل منهما ، والظاهر أن موضوع كلام الروضة ما كان على طريقة الفلاسفة ،

إذ غيره لا محظور فيه اتفاقاً كالمنطق الخالص ، كما يشعر بذلك تعبيرها بعلوم الطبائعيين دون علوم الطبيعة . وأما علم تركيب الأجزاء المعبر عنه بالكيمياء فإن كان المراد به البحث عن التركيب والتحليل بدون تعرض لما يخشى منه على العقيدة الاسلامية . فلا بأس به ، بل له أهمية حسب ثمرته ، وإلا جرت فيه الأقوال الثلاثة المتقدمة ، وأما العلم المعروف بعلم جابر ، ويسمى أيضاً علم الصنعة وعلم الكاف ، وهو الذى ينصرف اليه علم الكيمياء عند غالب الناس ، فقد أفاد العلامة ابن حجر فى شرحه على المنهاج أنه إن قلنا بالمعتمد من جواز انقلاب الجسم عن حقيقته وكان العلم الموصل لذلك يقينا جاز تعلمه والعمل به ، وإلا حرم ، ولفقد هذا الشرط لم يتحصل المشتغلون به فيما رأينا إلا على ضياع الأموال ، وتشتت البال ، وتغيير الأحوال — فعلم أن العلوم الرياضية لا بأس من قراءتها كما تقرأ علوم الآلات ، وكذا الطبيعيات وعلم تركيب الأجزاء ، حيث كانت تقرأ على طريقة لا يفهم منها منابذة الشرع بحال ، كبقية العلوم العقلية مثل المنطق والكلام والجدل ، بل يجب كفاية من هذه الثلاثة ما يحتاج اليه فى الحجاج عن العقائد الدينية . والله سبحانه وتعالى أعلم) .

وكتب العلامة الشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية فى ذلك العهد بهذه الفتوى (ما أفاده حضرة الأستاذ شيخ الإسلام موافق لمذهبنا ، وما استظهروه من أن الخلاف الجارى فى علم المنطق يجرى فى علم الطبيعة أيضاً وجيه . والله سبحانه وتعالى أعلم »[1]

وكانت فتوى الشيخ الأنبابي فى غرة ذى الحجة سنة ١٣٠٥ هـ ، وكانت فتوى الشيخ البنا فى ١٧ من هذا الشهر

تهرب الشيخ الأنبابي فى فتواه من مقصود المستفتى

ومن ينظر فى فتوى الشيخ الأنبابي يجد أنه قد تهرب عن التصريح بالمقصود منها ، وهو إدخال تدريس تلك العلوم فى الأزهر ، وأطال فى

(١) رسالة الأزهر لمصطفى بيرم ص — ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ مطبعة التمدن .

الجواب عن دراسة هذه العلوم فى ذاتها ، مع أن المستفتى لا يسأل عنه ، لأنه حكم فى سؤاله بأن دراستها من الواجب الكفائى ، وإنما يريد إلزام الشيخ الأنبابى بإدخال دراستها فى الأزهر ، فما فعله لم يكن استفتاء فى الحقيقة ، وإنما كان سؤالا من عالم إلى عالم ليلزمه بجواب معين يريد إلزامه به من سؤاله

والحقيقة أن الشيخ الأنبابى كان على رأى جمهور أهل الأزهر فى مجافاة النظر فى تلك العلوم ، لأنها ليست من شأنهم ، وليسوا فى حاجة اليها ، فكان يرى أن يبقى القديم فى الأزهر على قدمه ، ولا يصح تغيير شىء فيه ، وقد روى السيد محمد رشيد رضا عن الشيخ محمد عبده أنه لما عاد من النفى إلى مصر حاول أن يقنع الشيخ الأنبابى بأن يأمر بتدريس مقدمة ابن خلدون فى الأزهر ، ووصف له من فوائدها ما وصف ، فقال له : إن العادة لم تجر بذلك . فانتقل به الشيخ محمد عبده فى شجون الحديث إلى ذكر الشيوخ ، ثم سأله : منذ كم مات الأشمونى والصبان ؟ فقال : منذ كذا . فقال له : إنهما حديثا عهد بوفاة ، وهذه كتبهما تقرأ بعد أن لم تجر العادة بذلك . فسكت الشيخ الأنبابى وقطع الحديث [1] .

ولهذا لم تؤد تلك الفتوى إلى الثمرة المطلوبة منها ، ومضى عهد توفيق باشا دون أن يدخل تغيير فى نظام التعليم فى الأزهر .

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ٤٢٦ — مطبعة المنار.

التدرج فى إصلاح الأزهر

إقناع الشيخ محمد عبده عباس باشا بإصلاح الأزهر

قام عباس باشا الثانى بالأمر فى مصر بعد وفاة أبيه توفيق باشا سنة ١٣٠٩ هـ ، وكان شابا لم يجاوز سنه سبع عشرة سنة ، وقد تعلم فى النمسا بمدرسة يتعلم فيها أبناء الملوك والأمراء ، فتأثرت نفسه بتلك البيئة التى قضى فيها مدة الطلب ، فلما تولى بعد أبيه أراد أن يكون له سلطة فعلية فى حكم مصر ، وأبى أن يرضى بما كان يرضى به أبوه من استئثار الإنجليز بالسلطة الفعلية فى مصر ، ورأى أن خير وسيلة توصله إلى هذا أن يضم إليه ذوى الزعامة من المصريين .

فتوجه نظره إلى الشيخ محمد عبده ، لأنه كان أقوى تلامذة جمال الدين الأفغانى ، وكان قد عاد من منفاه إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، بعد أن اتصل فى منفاه بأستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأقام معه مدة فى باريس أنشآ فيها مجلة العروة الوثقى ، لتجاهد فى الإصلاح الإسلامى ، وتحارب الاستعمار الذى يحاول القضاء على البلاد الاسلامية ، فتعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية فى باريس ، وجمع إلى ثقافته الأزهرية ثقافة أوربا الحديثة ، فلما عاد من منفاه إلى مصر عاد اليها أقوى سلاحا ، وأمتن علماً ، وأشد رغبة فى الاصلاح الذى بدأ حياته بالدعوة اليه ، حتى انتهى به إلى النفى من مصر ، لاشتراكه فى الثورة العُرابية .

فقربه عباس باشا اليه ، ليساعده فى الوصول إلى مآربه فى مناهضة الانجليز .
ورأى الشيخ محمد عبده أن يستغل تقريبه له فى الوصول إلى ما يريده من الاصلاح ، وقد ذكر السيد رشيد رضا فى تاريخ الأستاذ الإمام كيف استغل الشيخ محمد عبده فرصة تقريب عباس باشا له فى ذلك ، فقال بعد تمهيد له فى

فى بدء تمكن الشيخ محمد عبده من العمل فى إصلاح الأزهر :

« وأما بدء عمله فى الأزهر فقد أتيح له بعد وفاة توفيق باشا ، فإنه لما جلس عباس باشا على كرسى الخديوية تجددت للبلاد المصرية آمال ، وتوجهت إلى أعمال ، كان الغرض منها إزالة الاحتلال ، ولو كان هذا الغرض مما ترجى إصابته يومئذ بسهام المصريين ، لكان الفقيد [1] يكون فى طليعة العاملين ، لأنه كما نعلم أنفذهم رأياً ، وأقواهم عزماً ، وأخلصهم قلباً ، ولكنه كان يعتقد بعد ذلك السعى الذى شرحناه فى الفصل السابق أن المسألة المصرية لا يمكن أن تحل بوسيلة السياسة إلا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء فى اتفاقهم بعيد ، فأراد أن يكون حظه من حب الأمير الجديد للعمل السعى فى إصلاح الأزهر بنفسه ، وإقناع الأمير بالسعى فى إصلاح المحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث إسلامية محضة ، تشمل إصلاح التربية والتعليم ، وإصلاح المساجد والإرشاد ، وإصلاح البيوت ، فاتصل بالأمير وحظى عنده وكاشفه برأيه فيها ، بأن قال له وقد رآه متبرماً ضجراً من استيلاء الإنكليز على جميع أعمال الحكومة : إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها ، وقد تركها الإنكليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم فى شأنها إذا طال العهد ، وساعدت الفرص ، فيجب المبادرة لإصلاحها ، وذكر له كليات هذا الإصلاح ، وكاشف الحكومة بأمله فى إصلاح الأزهر بأسلوب آخر ، وجاء بما جاء به من آيات الإقناع ، حتى توصل إلى إنشاء قانون تمهيدى للإصلاح ، يديره مجلس مؤلف من أكابر علماء المذاهب فى الأزهر ، وقد جعل هو وصديقه الشيخ عبد الكريم سلمان من أعضائه ، على أنهما من قِبل الحكومة ، لا رأى لشيخ الأزهر ولا للمجلس فى انتخابهما ، ولا فى استبدال غيرهما بهما » [2]

---

(١) هو الشيخ محمد عبده

(٢) تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ٤٢٦ ، ٤٢٧

أخذ الحكومة فى إصلاح الأزهر

وكان الشيخ الأنبابى لا يزال شيخاً للأزهر، ولكنه كان قد كبر ومرض حتى عجز عن العمل، وقد كثرت شكوى أهل الأزهر من إدارته لضعفه، فلما أرادت الحكومة أن تأخذ فى إصلاح الأزهر عينت الشيخ حسُّونة النواوى وكيلا لشيخ الأزهر، وكان هذا فى سنة ١٣١٢ ﻫ، وأذنت له فى إدارة شؤون الأزهر نيابة عن الشيخ الأنبابى، على أن يعمل على تنفيذ ما تريده الحكومة فى إصلاح الأزهر، ويمكن للشيخ محمد عبده من تنفيذ مايريده فيه، وكان الشيخ حسونة النواوى من علماء الأزهر الذين اشتغلوا بالتدريس فى المدارس الأميرية، وكان قبل تعيينه فى ذلك مدرساً بمدرسة الحقوق، فامتاز بهذا على غيره من شيوخ الأزهر الذين اعتزلوا الحياة خارج الأزهر، ولم يعرفوا ماجدَّ فيها من أحوال جديدة، وقد جعله هذا خير من يصلح للقيام بما تريده الحكومة فى إصلاح الأزهر

ولم تكتف الحكومة بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلا لشيخ الأزهر، بل سعت فى حمل الشيخ الأنبابى على الاستقالة من منصبه لتعيين الشيخ حسونة فيه بدله، ليكون أقدر على القيام بما تريده فى إصلاح الأزهر، فتردد الشيخ الأنبابى فى ذلك طويلا، لأنه كان يريد أن يبقى الأزهر على حاله، ويعارض فى إدخال شىء من التجديد فيه، ولكن الحكومة ألحَّت عليه حتى قدم استقالته إلى الخديو وهو فى مصيفه بالإسكندرية.

وهنا شعر أنصار الجمود فى الأزهر بما فى إصلاحه من خطر عليهم، فأرسلوا عريضة إلى الخديو يطلبون منه فيها ألا يقبل استقالة الشيخ الأنبابى، فكاد الخديو يتأثر بها ويرجع عن عزمه فى إصلاح الأزهر، ولكن بعض أنصار ذلك الإصلاح أشار عليه أن يراجع أسماء الكاتبين لهذه العريضة، وأسماء الذين كانوا يقدمون الشكاوى فى الشيخ الأنبابى بأنه

عاجز عن إدارة شؤونهم ، وأنه يخص أهل مذهبه من الشافعية بخيرات الأزهر ، ويقصر عليهم كساوى التشريف ، فلما راجع تلك الأسماء وجد أن أكثر الكاتبين للعريضة التى تطالب بعدم قبول استقالة الشيخ الأنبابى هم الذين كانوا يشكون منه ، فلم يلتفت إلى عريضتهم ، وقبل استقالة الشيخ الأنبابى ، وعين الشيخ حسونة النواوى شيخاً للأزهر فى اليوم الثانى من محرم سنة ١٣١٣هـ .

أعمال مجلس إدارة الأزهر فى الإصلاح :

وقد تألف مجلس إدارة الأزهر قبل هذا بقليل ، وكان من أعضائه اثنان من موظفى الحكومة ، وهما الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان ، وكان الشيخ محمد عبده هو اليد الفعالة فيه ، لأنه هو الذى أشار على الحكومة بإدخال الإصلاح فى الأزهر ، فأرادت الحكومة أن تجعل كلمته هى العليا فى ذلك الإصلاح ، فعقد مجلس الإدارة أول اجتماع له فى السادس عشر من رجب سنة ١٣١٢ ، وقرر فى هذا الاجتماع خطة سيره ، وما يلزم البدء به من الأعمال ، وما يقدم من القوانين المحتاج إليها فى الإصلاح ، فظهر له أن أول ما يهم أهل العلم هو ضبط المرتبات وتوزيعها عليهم ، فقام بوضع قانون لضبط هذه المرتبات ، وقد أقرته الحكومة فى اليوم السادس من محرم سنة ١٣١٣ ، فتحسنت به حال الأزهر ، وكان كثير منهم قبل هذا ليس له مرتب أصلا ، وكثير ليس له إلا ستة عشر قرشا فى الشهر .

ثم عمل أيضا على إلحاق التعليم فى الجامع الأحمدى بطنطا والجامع الدسوقى بدسوق بالجامع الأزهر ، وكذلك التعليم بجامع دمياط ، فوافقت الحكومة على إلحاق التعليم فى الجامع الأحمدى بالأزهر فى السادس عشر من شوال سنة ١٣١٢ هـ ، وعلى إلحاق التعليم فى الجامع الدسوقى وفى دمياط فى اليوم السادس من محرم سنة ١٣١٣ هـ ، وقد أراد مجلس الإدارة من ذلك

أن يوحد التعليم الديني فى هذه المعاهد ، وأن يدخل ما يريده من الإصلاح فيها كما يدخله فى الأزهر .

التدرج فى الإصلاح على خلاف رأى الشيخ محمد عبده :

ثم توجه مجلس الإدارة إلى الغرض الأهم ، وهو إصلاح نظام التدريس والامتحان ، وهنا أراد الشيخ محمد عبده أن يجعله إصلاحا كاملا يقضى على كل أثر للجمود فى الأزهر ، فلم يوافقه أولو الأمر على ما أراد من ذلك ، ونصحوه بأن يأخذ ذلك الإصلاح بالتدرج ، فقبل نصيحتهم على كره منه ، وأخذ بقاعدة ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وقد أخذ مجلس الإدارة فى وضع قانون يقوم بإصلاح نظام التدريس والامتحان على ذلك الأساس ، وقضى فى وضعه وقتا طويلا حتى انتهى منه ، ثم قدمه إلى الحكومة فألفت لجنة للنظر فيه من خيار رجالها ، فأدخلت فيه من التنقيح ما أدخلت ، ثم قدم إلى الخديو فأقره فى اليوم العشرين من محرم سنة ١٣١٤ هـ .

فانتقل الأزهر بهذا القانون من فوضى عامة فى التدريس وغيره إلى شىء من النظام ، وإن لم يصل فيه إلى الحد المطلوب ، لأن الحكومة أرادت أن تأخذ الإصلاح بالتدرج كما سبق ، وقد صار به للأزهر إدارة نظامية ، وقانون يقوم بضبط نظام التعليم فيه ، وأخذ شيوخه بشىء من الحزم ، ليخضعوا لذلك النظام ، ويشعروا بأن عليهم مسئولية أمام شيخهم ، وأمام الحكومة التى عنيت بأمرهم ، فزادت فى مرتباتهم ، ووضعت لهم ذلك القانون الذى يسير بهم فى طريق النهوض ، ويجعل منهم رجالا يشعرون بما جد فى عصرهم ، ويشاركون العاملين فى النهوض بأمتهم .

نظام سنة ١٣١٤ هـ

قوانين الأزهر من سنة ١٢٨٨ هـ إلى سنة ١٣١٤

توالت على الأزهر من سنة ١٢٨٨ هـ إلى سنة ١٣١٤ هـ قوانين كان أهمها القانون الذى أتى بهذا النظام ، لأن الأزهر ابتدأ به حياة جديدة لم يألفها من قبل ، وإن لم يصل فيها إلى الحد المطلوب كما سبق . وهذه هى سلسلة القوانين التى وضعت إلى هذا القانون :

١ — إرادة سنية بإنفاذ قانون التدريس فى ٢٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٨ هـ — ٣ من فبراير سنة ١٨٧٢ م [1] .

٢ — قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر — فى ٧ من جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢هـ — ٢٤ من مارس سنة ١٨٨٥ م .

٣ — قرار من مجلس النظار بضبط عدد أهل الجامع الأزهر والشروط الواجبة فى شأن التبعية وكيفية ما يجرى فى ذلك — فى ٧ من محرم سنة ١٣٠٣هـ ١٥ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ م .

٤ — أمر عال شامل لقانون امتحان التدريس — فى ٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٠٥هـ — ١٩ من يناير سنة ١٨٨٨م .

٥ — إرادة سنية بتشكيل مجلس إدارة الأزهر — فى ٧ من رجب سنة ١٣١٢هـ — ٣ من يناير سنة ١٨٩٥م .

٦ — أمر كريم شامل لقانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر فى ٢١ من رجب سنة ١٣١٢هـ — ١٧ من يناير سنة ١٨٩٥م .

٧ — قانون صرف المرتبات بالجامع الأزهر — فى ٦ من محرم سنة ١٣١٣هـ ٢٩ من يونيه سنة ١٨٩٥م .

---

(١) جاء فى دائرة المعارف ج٢ ص ٢٦١ أنه فى سنة ١٨٧١م وضع إسماعيل باشا قانونا للأزهر يرفع مستوى العلماء والطلاب ، وقد نشر فى عدد ١٨٧٢/٢/١٦ م من جريدة وادى النيل ولعله هو هذا القانون .

٨ — قانون كساوى التشريف — فى ١٧ من شعبان سنة ١٣١٣ هـ — أول فبراير سنة ١٨٩٦م .

٩ — قانون الجامع الأزهر فى ٢٠ من محرم سنة ١٣١٤هـ — أول يولية سنة ١٨٩٦م .

وهو القانون الذى انتقل به الأزهر من حياته القديمة إلى حياة فيها شيء من التجديد ، فإذا أريد معرفة مقدار ما أدخله هذا القانون من التجديد فى حياة الأزهر وجب أن نبين حال التعليم فيه قبله ، لتمكن الموازنة بين الحالين ، ويعرف مقدار الفرق بينهما ، وهذا يكون ببيان العلوم والكتب التى كانت تدرس بالأزهر قبل هذا القانون ، وببيان طريقة تدريس هذه العلوم والكتب قبله .

علوم الدراسة وكتبها قبل سنة ١٣١٤هـ :

فأما العلوم والكتب التى كانت تدرس بالأزهر قبل هذا القانون فقد جاء بيانها فى رسالة مقدمة من شيخ الأزهر إلى الخديو فى سنة ١٣١٠ هـ ، وقد اشتملت هذه الرسالة على ما يأتى من العلوم والكتب :

١ — علم التوحيد ، والكتب التى تدرس فيه هى أمّ البراهين الصغرى للشيخ محمد يوسف السنوسى بشرح المؤلف والهُدْهُدِىّ والباجورى ، وأم البراهين الكبرى للسنوسى ، وجوهرة التوحيد للشيخ ابراهيم اللقانى بشرح عبدالسلام اللقانى ، والعقائد النسفية بشرح السعد التفتازانى ، والخريدة للشيخ أحمد الدَّرْدير ، والمقاصد لسعد الدين التفتازانى ، والمواقف للشيخ عبد الرحمن العَضُد بشرح الجرجانى . وطوالع الأنوار للبَيْضاوى بشرح الأصفهانى ، ومتن بُلَيْحة بشرح الشيخ السَّقا ، ومتن السباعى بشرح الباجورى .

٢ — التصوف ، والكتب التى تدرس فيه هى الإبْرِيز للشيخ عبدالعزيز ، والأنوار القدسية للشيخ عبد الوهاب الشَّعَرانى ، وبستان العارفين للشيخ

نصر السَّمَرْقندى ، وتاج العَروس لابن عطاء الله السَّكندرى ، والتَّجليّات الإلهية للشيخ محيى الدين بن العربى ، وتحفة الإخوان للشيخ الدَّرْدير ، وتفليس إبليس لعز الدين بن عبدالسلام ، وتنبيه الغافلين للشيخ نصر السمرقندى ، والتنوير فى إسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندرى ، والإحياء للغزالى ، وقوت القلوب لأبى طالب المكى ، والمِنَن الكبرى للشيخ الشعرانى .

٣ — التفسير ، والكتب التى تدرس فيه هى الكشاف للزَّمَخْشرى ، وتفسير الجلالين بحاشية الشيخ الجمل ، وتفسير الخطيب الشربينى ، وتفسير عبد الله بن عمر البيضاوى ، وتفسير أبى السعود ، وتفسير الفخر الرازى ، وتفسير الخازن ، وتفسير النَّسفى ، والإتقان للسيوطى .

٤ — التجويد والقراءات ، والكتب التى تدرس فيه هى تحفة الأطفال للشيخ سليمان الجنزورى ، والجزَرِيّة للشيخ محمد الجزرى ، والتمهيد له أيضاً ، وجهد المقِلّ للشيخ على زاده ، وإرشاد الرحمان للشيخ عطية الأجهورى ، والشاطِبِيَّة للشاطبى ، والوقف والابتداء للشيخ الأشمونى .

٥ — الحديث ، والكتب التى تدرس فيه هى صحيح البخارى بشرح القسطلانى والعَسْقلانى والعَيْنى وزكريا الأنصارى ، ومختصر البخارى للشيخ ابن أبى جمرة ، وصحيح مسلم بشرح النَّوَوِى ، والشفاء للقاضى عياض بشرح الخزرجى ومنلا على قارى ، ومُوَطَّأ الإمام مالك بشرح الزرقانى وابن عبد البر ، والجامع الصغير للسيوطى بشرح العزيزى والمناوى والأبيارى ، والأذكار للنووى بشرح ابن علان ، والتجريد للزبيدى ، والشمائل المحمدية للترْمذى بشرح الجمل ، والترغيب والترهيب للمنذرى ، والأربعين للنووى ، وصحيح الترمذى ، وصحيح النَّسائى ، وصحيح الأشعث ، وصحيح ابن ماجه ، والمواهب اللَّدُنية للقسطلانى ، والسيرة الحلبية للحلبى [1] .

---

(١) لا يخفى أن بعض هذه الكتب من كتب السيرة لا الحديث .

٦ — مصطلح الحديث ، والكتب التى تدرس فيه هى ألفية الحافظ العراقى بشرح شيخ الإسلام العدوى . وتقريب النووى بشرح الجلال السيوطى ، والنُّخبة لابن حجر العسقلانى ، والبَيْقُونية للشيخ عمر البيقونى بشرح الزرقانى ، ومنظومة الصبّان .

٧ — فقه الحنفية ، والكتب التى تدرس فيه هى نور الإيضاح بشرح الشرنبلالى ، والكنز للنَّسفى بشرح الطائى وابن نُجَيم والزَّيْلَعى والعينى ومنلا ، وتنوير الأبصار للتمرتاش بشرح الحصفكى ، والبداية للمرغينانى ، والهداية ، والغاية ، وفتح القدير ، والأشباه والنظائر لابن نُجَيم ، والخراج للإمام أبي يوسف ، وملتَقى الأبحر للحلبي بشرح الحصفكى ، ومجمع البحرين لابن الساعاتى ، ومتن القُدورى للبغدادى ، وجامع الفصولين ، والسراجية للسَّجاوَندِى .

٨ — فقه المالكية ، والكتب التى تدرس فيه هى العشماوية للشيخ العشماوى بشرح ابن تركى ، والعِزّية لأبي الحسن على الشاذلى بشرح الزرقانى ، ورسالة ابن أبي زيد القَيْروانى بشرح الحسن الصعيدى ، وأقرب المسالك للدَّرْدير ، ومختصر خليل بشرح الدردير والخرشى والزرقانى والحطاب والشبراخيتى ، والمجموع للشيخ الأمير ، والعاصمية ، والتبصرة لابن فَرْحُون ، والقلصاوى للقرشى .

٩ — فقه الشافعية ، والكتب التى تدرس فيه هى التقريب لأبي شجاع بشرح ابن قاسم والخطيب الشربينى ، والأشباه والنظائر للسيوطى ، والتحرير للشيخ زكريا الأنصارى ، ومنهج الطلاب له أيضاً ، والروض لابن المقْرى ، ومنهاج الطالبين للنووى ، والعُباب لابن المذْحِجى ، ونهج الطلاب للجوهرى ، والبهجة لابن الوردى ، والوجيز للغزالى ، والروض للنووى ، والإرشاد لابن المقرى ، وكشف النقاب للونائى ، وفتاوى ابن حجر ،

وفتاوى الرملى ، والرَّحَبِية ، والترتيب للماردِينى ، وكشف الغوامض للسِّبط ، وألفية ابن الهائم .

١٠ — فقه الحنبلية ، والكتب التى تدرس فيه هى الدليل للشيخ مرعى ، وزاد المستقنع للبهوتى ، والمنتهى للفتوحى ، والإقناع للحجاوى ، والمقنع لابن قدامة ، ومختصر المقنع للحجاوى ، والإنصاف للمرداوى ، والفروع لابن مفلح ، وتصحيح الفروع للمرداوى ، ومختصر الشطى .

١١ — أصول الفقه ، والكتب التى تدرس فيه هى جمع الجوامع للسُّبكى بشرح الجلال المَحَلّى ، ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ، ومنار الأنوار للنَّسَفى بشرح ابن مالك والحصفكى وابن نجيم ، والتنقيح لصدر الشريعة ، وتنقيح الفصول للقرَافى ، والورقات لإمام الحرمين بشرح المحلى وابن قاسم ، والورقات للحطاب ، والتحرير للكمال ابن الهمام ، وفصول البدائع ، والمرآة .

١٢ — اللغة ، والكتب التى تدرس فيها هى القاموس للفيروزبادى بشرح السيد مرتضى ، والصحاح للجوهرى ، ومختار الصحاح للرازى ، والمصباح المنير للفيومى ، وفقه اللغة للثعالبى ، والأساس للزمخشرى ، والمزهر للسيوطى ، ولسان العرب الأنصارى .

١٣ — النحو ، والكتب التى تدرس فيه هى الأجرُومية للصنهاجى بشرح الكفراوى والشيخ خالد ، والأزهرية وشرحها للشيخ خالد ، وقطر الندى لابن هشام ، وشذور الذهب له أيضا ، وألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل والأشمونى ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، والكافية لابن الحاجب ، والتسهيل لابن مالك .

١٤ — الصرف ، والكتب التى تدرس فيه هى المراح لأحمد بن على ابن مسعود ، والشافية لابن الحاجب بشرح شيخ الإسلام والرضى ، والتصريف للعزى بشرح السعد التفتازانى ، والترصيف للأخضرى ، ونظم

العقود للطحاوى بشرح الشيخ عُلَيش، ولامية الأفعال لابن مالك، ورسالة الجوهرى فى الاشتقاق .

١٥ — علوم البلاغة ، والكتب التى تدرس فيها هى التلخيص للخطيب القزوينى بشرح السعد ، والمفتاح للسكاكى بشرح السعد والسيد ، والجوهر المكنون للأخضرى بشرح الدمنهورى ، وعقود الجمان وشرحه للسيوطى ومنظومة ابن الشحنة ، والرسالة البيانية للصبان ، والسمرقندية .

١٦ — العروض والقوافى ، والكتب التى تدرس فيه هى الكافى للقنائى ، والخزرجية ، ومنظومة الصبان .

١٧ — الموضع والكتب التى تدرس فيه هى الرساله العَضُديه بشرح السمرقندى ، وعنقود الزواهر ،

١٨ — المنطق ، والكتب التى تدرس فيه هى السُّلم للأخضرى بشرح المؤلف والقَوِيسنى والمَلوى والباجورى ، وإيساغوجى للأبهَرى بشرح الشيخ زكريا الأنصارى، والتهذيب للسعد التفتازانى بشرح الخبيصى ، والشمسية للكاتبى بشرح القطب الرازى ، والمختصر للسنوسى ، والمطالع للأرْموى بشرح الرازى .

١٠ — أدب البحث والمناظرة ، والكتب التى تدرس فيه هى آداب الكلنبوى بشرح حسن باشا زاده ، وآداب السَّمرْقندى بشرح الشيروانى وشيخ الإسلام ، وآداب الساجقلى لِلمَرْعَشى ، وآداب الجرجانى .

٢٠ — التاريخ ، والكتب التى تدرس فيه هى تاريخ الخميس للقاضى حسين الدّيار بكرى ، وإسعاف الراغبين للصبان ، ومقدمه ابن خلدون ، وتاريخه العِبَر وديوان المبتدإ والخبر ، والكامل لابن الأثير ، والخطط للمقريزى ، ونفح الطيب للمَقّرى ، وتحفة الناظرين للشرقاوى ، والعقد الفريد لابن عبدربه ، والطبقات الصغرى لابن السُّبكى ، وطبقات الشعرانى ، ولواقح الأنوار له أيضا ، وخلاصة الأثر للحلبى ، وأخبار الأول للإسحاقى .

٢١ — الحساب والجبر ، والكتب التى تدرس فيهما هى الوسيلة لابن الهائم ، والتحفة السنيه للسبط ، والسخاوية للسخاوى ، والياسيمينية لابن الهائم ، ومنظومة فى الحساب للأخضرى ، ونزهة النظار لابن الهائم ، والدُّرّة البيضاء للأخضرى ، والخلاصة للعاملى ، والتلخيص للدمياطى ، واللمعة لابن الهائم .

٢٢ — الميقات والهيئة ، والكتب التى تدرس فيهما هى دقائق الحقائق للسبط ، وخلاصة المختصرات لابن عائشة ، ورسالة فى العمل بالرُّبُع للجَبرتى ، والمقدمة لمحمد المجدى ، وتحفة الإخوان لابن قاسم ، والوضع على الجهات للمالكى الأندلسى ، وهداية الحائر للسبط ، ورسالة الوقت والقبلة للقليوبى ، ورسالة فى معرفة التواريخ لابن مهدى ، ودُستور علم الميقات لرضوان أفندى ، وزاد المسافرين لأحمد بن المجدى ، وتسهيل الدقائق لخليل الفرازى ، ورسالة المنحرفات له أيضا ، والتذكرة للطُّوسى ، والمطلع السعيد لحسين زائد .

٢٣ — الحكمة ، والكتب التى تدرس فيها هى الإشارات لابن سينا ، والهداية لأثير الدين الأبهرى ، وحكمة العين للكاتبى ، ومقولات السجاعى ، ومقولات البليدى ، ومقولات المرصفى ، وغالية النَّشر لعبد الجواد القبانى .

٢٤ — الرسم ، والكتب التى تدرس فيه هى منظومة فى الرسم العثمانى — رسم مصحف عثمان — ومنظومة فى الرسم القياسى .

الشك فى دراسة كل هذه العلوم والكتب

فهذه هى العلوم والكتب التى كانت تدرس فى الأزهر إلى سنة ١٣١٠ﻫ كما جاء فى تلك الرسالة التى قدمها شيخ الأزهر إلى الخديو فى تلك السنة ، ولكنى أشك فى أن بعض هذه العلوم والكتب كان يدرس فى الأزهر ، لأنها من الكثرة بحيث لا تعقل دراستها فى ذلك العهد ، وكثير منها من الكتب المبسوطة التى لا يتسع لها زمن الدراسة ، ومما يؤيد هذا أنه قد

ذكرت مقدمة ابن خلدون فى الكتب التى تدرس فى علم التاريخ ، مع أن شيخ الأزهر فى ذلك العهد كان الشيخ الأنبابى ، وقد طلب منه الشيخ محمد عبده أن تقرأ مقدمة ابن خلدون فى الأزهر فأبى كما سبق ، لأن العادة لم تجر بقراءتها فيه .

طريقة الدراسة قبل سنة ١٣١٤ هـ

وأما طريقة تدريس هذه العلوم والكتب فتؤخذ من إيثار هذه الكتب فيها دون غيرها ، لأنها إلا النادر منها من الكتب ذات المتون التى كان الطلاب يُعْنَون بحفظها فى ذلك العهد ، فكان حفظ المتون أول مايهتم به فى الأزهر ، وكان هو أساس التعليم فيه ، حتى شاع عند أهله أن من حفظ المتون حاز الفنون ، وكانت هذه المتون تحفظ قبل دراستها من غير فهم ، ومثل هذا يدل على أنهم كانوا لا يهتمون بالفهم كما يهتمون بالحفظ ، وكان أصحاب هذه المتون يتنافسون فى سلوك سبيل الإيجاز فيها ، حتى صارت عبارتها غامضة معقدة ، ولا سيما إذا كانت منظومة ، وقد استوجب هذا أن تكون أكثر عناية تلك الكتب التى وضعت لشرحها فى تفسير غوامضها ، وفى حل معقداتها ، وبهذا ضاعت فيها العناية بدراسة مسائل العلوم التى وضعت فيها ، وكان لهذا أثره أيضاً فى شيوع الغموض والتعقيد فى التأليف ، حتى صارت تلك الشروح فى حاجة إلى حواش تفسر ما فيها من غموض ، وحتى صارت تلك الحواشى فى حاجة إلى تقارير تشرح مافيها من غموض أيضاً ، فيكون أكثر مايهتم به المدرس والطالب أن ينتقل من المتن إلى الشرح ومن الشرح إلى الحاشية ، ومن الحاشية إلى التقرير ، فإذا تم لها هذا ظفرا بالمراد ، وهو فهم عبارات المتون والشروح والحواشى ، ولا يهمهما بعد هذا شىء من مسائل العلوم ، لأنه كان يبلغ من أمر أهل الأزهر أن يهتموا بتصحيح عبارات المتون ، ولو أدى هذا إلى إفساد قواعد العلوم ، وقد ذكر

الشيخ عبد الكريم سلمان فى كتابه — أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣٢٢ هـ — أن شيخاً من كبار المالكية كان يقرأ درسا أيام الإجازات فى علم المنطق فى كتاب الخبيصى [١] وكان يحضر درسه كل الباقين من الطلبة بالأزهر فى تلك الإجازات . فحصل فى درس له أن اعترضت الحاشية على ذلك الشرح ، فأخذ يدفع الاعتراض بالتمحلات والاحتمالات النحوية ، حتى استقر رأيه على تصحيح كلام الشرح ، فقال له بعض الطلبة : يا مولانا ، إنه يترتب على هذا التصحيح تغيير حكم القاعدة المنطقية . فأجابه الشيخ بقوله : ليس فى هذا من ضرر ، لأنه إذا صح الإعراب واندفع الاعتراض ، فما علينا من القاعدة الأصلية ، وما يطرأ عليها من البقاء أو الانقلاب [٢] ولا شك أنه ليس بعد هذا الفساد فى طريقة التدريس فساد .

وقد زاد الطين بلة أن أهل الأزهر كانوا يأخذون بهذه الطريقة فى كل مايدرسونه من الكتب ، فلا يفرقون بين الكتب التى تدرس للمبتدئين والكتب التى تدرس لمن بعدهم ، بل يأخذون المبتدئين فى طلب العلم بما يأخذون به المنتهين فيه ، فيمكثون مدة طويلة لا يفهمون شيئاً مما يدرسه الشيوخ لهم ، وقد يكون هذا سبباً فى انصراف كثير منهم عن طلب العلم ، كما حصل للشيخ محمد عبده فى ابتداء طلبه ، فقد مكث نحو ثمانية عشر شهراً لا يفهم شيئاً مما يدرسه الشيوخ له ، فانصرف عن طلب العلم إلى بلده ، ولولا أن الله هيأ له قريباً فى بلده يأخذه بما يناسب حاله لما رجع إلى طلب العلم بالأزهر ، ولحرم المسلمون من جهاده فى إصلاح أمورهم .

وقد انتقلت هذه الفوضى فى التدريس الى كل شىء فى الأزهر ، فلم يكن هناك أوقات معينة للدروس ، ولم تكن هناك مسئولية على المدرس

---

(١) هو شرح لمتن التهذيب فى علم المنطق .

(٢) أعمال مجلس إدارة الأزهر ابتداء من تأسيسه سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣٢٢ هـ . ص ٣٥ — مطبعة المنار .

يؤخذ بها اذا غاب عن درسه ، ولم تكن هناك مسئولية على الطلاب يؤخذون بها اذا غابوا عن دروسهم ، ولم يكن هناك تحديد لمدة الطلب ، بل كان من يدخل الأزهر لطلب العلم يمكث فيه مايمكث الى أن يصير مدرساً أو ينتهى أمره بالموت ، فكان الأزهر ملجا للعاطلين الذين لا يصلحون لطلب العلم ، ولا يستفيد الأزهر من وجودهم الا نشر الكسل والفوضى فيه .

قانون سنة ١٣١٤ ﻫ

فهذا ما كان عليه الأزهر قبل نظام سنة ١٣١٤ ﻫ ، وهى ضروب من الفوضى لاتحصى ولا تعد ، وقد تراكم بطول الزمن بعضها فوق بعض ، فلما جاء قانون سنة ١٣١٤ ﻫ قضى على بعض تلك الفوضى ، وبدأ فى الأزهر عهداً جديداً ، فيه شىء من الإصلاح فى طريقة التدريس ، وفيه شىء من النظام الحديث .

وقد اشتمل هذا القانون على ستة أبواب مشتملة على اثنتين وستين مادة :

١ — الباب الأول فى الإدارة العامة ، وقد جاء فيه أن مجلس إدارة الأزهر يتألف من خمسة أعضاء غير الرئيس ، ثلاثة منهم من علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة ، وأنه يجتمع كل خمسة عشر يوماً مرة على الأقل ، وأن وظيفته وضع القواعد التى يسير التدريس عليها ، وضبط الطلبة والأعمال ، وكل ماله تعلق بالأزهر .

٢ — الباب الثانى فى شروط انتساب الطلبة إلى الأزهر ، وقد جاء فيه أنه لا يعد من طلبة الأزهر إلا من يبلغ خمس عشرة سنة على الأقل ، ويكون عارفا بالكتابة والقراءة ، وحافظاً نصف القرآن على الأقل ، ويجب حفظه كله على كفيف البصر .

٣ — الباب الثالث فى التدريس ، وقد جاء فيه أنه يمتنع قراءة الحواشى والتقارير للطلبة المبتدئين من السنة الأولى إلى الرابعة ، ويخير الطلبة

والأساتذة بعد هذه السنين فى قراءة الحواشى ، وأما التقارير فلا يجوز قراءتها إلا بقرار من مجلس الإدارة .

٤ — الباب الرابع فى الامتحان ، وقد جاء فيه أن الامتحان ينقسم إلى قسمين : امتحان شهادة الأهلية وامتحان شهادة العالمية ، وامتحان شهادة الأهلية يكون لمن قضى ثمانى سنوات فأكثر فى الأزهر ، ودرس ثمانية علوم على الأقل ، وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر . وامتحان العالمية يكون لمن قضى اثنتى عشرة سنة فأكثر بالأزهر ، وتلقى علوم التوحيد والأخلاق الدينية والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية ، وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من علماء الأزهر ، وتكون درجات العالمية ثلاثاً : أولى وثانية وثالثة . ومن ينجح فى امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق فى وظائف الإمامة والخطابة وتدريس الوعظ بالمساجد ، ومن ينجح فى امتحان شهادة العالمية يكون له الحق فى التدريس فى الأزهر وغيره ، وفى الوظائف العالية

٥ — الباب الخامس فى أمور الضبط والعقوبات .

٦ — الباب السادس فى أحكام عامة .

علوم الدراسة فى قانون سنة ١٣١٤ﻫ وطريقة دراستها :

وقد قسمت العلوم فى هـذا القانون إلى قسمين : مقاصد ووسائل ، والمقاصد هى علوم التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصـول الفقه والأخلاق الدينية ، والوسائل هى المنطق والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع ومصطلح الحديث والحساب والجبر ، وهذه هى العلوم التى يلزم أن يمتحن فيها من يريد شهادة العالمية ، وهناك علوم أخرى لا يلزم الامتحان فيها ، ولـكن يفضل من يعرفها على غيره فى الوظائف والمرتبات ، وهى تاريخ الإسلام وصناعة الإنشاء ومتن اللغة وآدابها وتقويم البلدان ومبادىء

الهندسة ، وقد ميزت علوم المقاصد على غيرها فى التدريس بأنه يجب أن يخصص لها أوسع الأوقات ، بحيث يكون مايصرف من الزمن فى تعليم الوسائل أقل مما يلزم فى تعليم المقاصد ، ويجب فى علوم البلاغة ونحوها أن يمرّن الطلبة فى تدريسها على تطبيق العلم على العمل .

وقد حددت الإجازات فى هذا القانون ، بعد أن كانت هناك إجازات كثيرة ينقطع فيها الطلاب عن الدراسة ، فاقتصر منها على الإجازة الصيفية وإجازة العيدين ، فانتظمت الدراسة بذلك ، وروقب الطلاب فى حضورهم وغيابهم ، وفرضت عقوبات على من يتخلف منهم ، وجعل لهم طبيب يراقب نظافتهم ويعالج أمراضهم .

كتب الدراسة وتوزيعها على السنين الدراسية :

ثم ألفت لجنة بعد وضع ذلك القانون لاختيار الكتب التى تدرس فى تلك العلوم ، وتوزيعها على السنين الدراسية ، فاختارت لكل سنة دراسية علومها وكتبها على التوزيع الآتى :

١ — فقه الحنفية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح مراقى الفلاح ، وفى الثانية شرح الطائى ، وفى الثالثة شرح منلامسكين على الكنز ، وفى الرابعة والخامسة والسادسة شرح الجوهرة على القدورى وشرح الدّرَر ، وفى السابعة والثامنة والتاسعة شرح الدرّ بحاشية الطحاوى ، وفى العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة شرح الفتح على الهداية .

٢ — فقه المالكية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح ابن تُرْكى ، وفى الثانية شرح الزرقانى ، وفى الثالثة شرح أبى الحسن على رسالة ابن أبى زيد ، وفى الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة الشرح الصغير والشرح الكبير ، وفى الثامنة والتاسعة والعاشرة شرح الخرشى ، وفى الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة مجموع الأمير .

٣ — فقه الشافعية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح ابن قاسم الغزّى

على متن أبي شجاع ، وفى الثانية شرح ابن قاسم العبّادى عليه ، وفى الثالثة والرابعة شرح الخطيب عليه ، وفى الخامسة والسادسة شرح التحرير بحاشية الشرقاوى ، وفى السابعة والثامنة والتاسعة شرح المنهج بحاشية البُجَيْرِمى ، وفى العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة شرح الروض .

٤ — فقه الحنبلية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح دليل الطالب وفى الثانية شرح زاد المستقنع ، وفى الثالثة والرابعة والخامسة شرح المُنْتَهى ، وفى السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة شرح الإقناع ، وفى العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة شرح الإقناع أيضاً

٥ — التفسير ، يدرس منه فى السنة الثامنة والتاسعة الثلث الأول من القرآن ، وفى العاشرة والحادية عشرة الثلث الثانى ، وفى الثانية عشرة والثالثة عشرة الثلث الثالث ، ويجب أن يُعْنى فى التفسير ببيان ما أودع فى القرآن من الأسرار والحكم والمقاصد التى يرمى إليها فى القصص والأوامر والنواهى ، وبأسباب النزول ، وبالأحكام الشرعية ، وبوجوه المواعظ والاعتبار بأخبار الماضين وأحوال الحاضرين ، وبالموازنة بين ما جاء فيه وما عليه الناس اليوم ، وبأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، إلى غير هذا من العلوم المتعلقة بالقرآن ، ويخير الطالب فى ذلك بين تفسير الجلالين وأبى السُّعود والكشّاف والبَيْضاوى .

٦ — الحديث رواية ودراية ، ويدرس منه فى السنة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة الأحاديث الصحيحة المأخوذة من كتب السُّنّة المعتبرة ، مع بيان مقاصد الشارع صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله ، والأحكام الشرعية المأخوذة منها ، والناسخ والمنسوخ ، والمأخوذ به وغيره على حسب اختلاف المذاهب ووجه ذلك ، وأقسام الحديث وضبط رجاله — وهو علم المصطلح — ويدرس فيه النَّووى على ابن الصَّلاح ، ويخير الطالب فى الحديث بين البخارى ومسلم والموطأ ومعانى الآثار للطحاوى .

٧ — علم الكلام ، يدرس منه فى السنة الأولى رسالة سهلة العبارة تشتمل على ما يجب اعتقاده فى حق الله ورسله وما يستحيل وما يجوز ، مع بيان الأدلة على وجه يناسب المبتدىء ، وفى الثانية شرح المصنِّف على السَّنوسية ، وفى الثالثة شرح عبد السلام على الجوهرة ، وفى الرابعة شرح العقائد النَّسفية ، وفى الخامسة شرح المسَايرة ، وفى السادسة والسابعة شرح الطوالع للأصفهانى .

٨ — علم الأخلاق ، يدرس منه فى السنة الثامنة بداية الهداية للغزالى ، وفى التاسعة إحياء علوم الدين له أيضاً ، وتهذيب الأخلاق لابن مِسكَويه .

٩ — النحو ، يدرس منه فى السنة الأولى متن الآجُرُّومية مرتين ، مع تطبيق المسائل على الأمثلة . ويجب أن تكون الأمثلة مما يفيد الطالب أدباً ، ويمتنع قراءة شرح الكفراوى على الآجرومية لأنه أضرُّ الشروح بالمبتدئين ، وفى الثانية شرح الشيخ خالد للآجرومية وشرح الأزهرية ، وفى الثالثة شرح القَطْر وشرح الشُّذُور ، وفى الرابعة شرح ابن عَقِيل على الألفية ، وفى الخامسة والسادسة والسابعة شرح الأشمونى بحاشية الصَّبَّان .

١٠ — الصرف ، يدرس منه فى السنة الأولى متن البِنَاء ، وفى الثانية متن المقصود ، وفى الثالثة متن المراح ، وفى الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ما فى متن الألفية بشرح ابن عقيل وشرح الأشمونى .

١١ — رسم الحروف والإملاء ، يدرس منه فى السنة الأولى كتاب يشتمل على مقدمة الشروع ، وفصل بعض الكلمات ووصلها ، وأحوال الهمزة ، وغير ذلك من مسائل هذا العلم ، ويراعى فى تدريسه أن يكون عملياً .

١٢ — الخط ، يدرس منه فى السنة الأولى والثانية والثالثة على حسب الطرق المتبعة فى درسه .

١٣ — علوم البلاغة ، يدرس منها فى السنة الثامنة الجوهر المكنون ، وفى التاسعة والعاشرة شرح السعد بحاشية الدسوقى .

١٤ — التاريخ الإسلامى ، يدرس منه فى السنة السادسة والسابعة كتاب الخميس والمواهب اللَّدُنية .

١٥ — الحساب يدرس منه فى السنة الأولى والثانيـة والثالثة والرابعة الـكتب المؤلفة حديثاً فيه .

١٦ — الهندسة ، يدرس منها فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة الـكتب المؤلفة حديثاً فيها .

١٧ — علم الهيئة ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .

١٨ — علم الميقات ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .

١٩ — تقويم البلدان ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة

٢٠ — المنطق ، يدرس فى السنة الرابعة والخامسة والسادسة فى شرح الأخضرى على السُّلَّم ، وفى شرح شيخ الإسلام على إيساغوجِى ، وفى شرح الخَبِيصى على التهذيب ، وفى شرح القُطْب على الشمسية .

٢١ — أدب البحث ، يدرس فى السنة السابعة فى الـكتب المؤلفة فيه

٢٢ — علم الوضع ، يدرس فى السنة السابعة فى الـكتب المؤلفة فيه

٢٣ — العروض والقوافى ، يدرس منه فى السنة السابعـة الكافى ، ومنظومة الصبان أو شرح شيخ الإسلام على الخزرجية .

٢٤ — أصول الفقه ، يدرس فى السنة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة فى شرح جمع الجوامع أو شرح مختصر ابن الحاجب أو شرح التحرير للكمال ،

٢٥ — الإنشاء واللغة متناً وأدباً ، يدرس من اللغة فى السنة الثامنة والتاسعة والعاشرة تهذيب الألفاظ لابن السِّكِّيت ، والكامل للمبرد ، ويكون تعليم الإنشاء عملياً ، ويجب أن يعلم الطلاب طريقـة الـكشف فى المعجمات .

ومما عُنِى به فى ذلك النظام إدخال شىء من الإصلاح فى طريقة التدريس ،

ففرض على المدرسين أن يوجهوا أذهان الطلاب إلى تعقل المسائل وفهم المعانى من أقرب الوجوه ، وأن يتجنبوا الاحتمالات البعيدة المتكلفة ، وأن يتركوا الإكثار من الاعتراضات اللفظية والجواب عنها ، وأن يحترزوا من خلط مسائل بعض العلوم ببعض .

نقد نظام سنة ١٣١٤ هـ

ولا شك أن مثل هذا لا يمكن ما دامت الدراسة تعتمد على الكتب القديمة ، لأن من لوازمها تلك الأمور التى فرض على المدرسين أن يجتنبوها ، ولهذا كان ذلك النظام خطوة قصيرة جداً فى طريق الإصلاح ، ولم يكن فيه من التجديد إلا ما أتى به من بعض العلوم الحديثة ، ومن الكتب الحديثة التى ألفت فيها ، ومثل هذا ما يتعلق بسير نظام الدراسة ، على أن هذا النظام لم يلق من التعضيد ما يجعله يؤدى الغاية المقصودة منه ، بل كان يخطو إلى غايته يوما ويتعطل أياماً ، على ما سيأتى بيانه فى الفصل الآتى .

وقد تم هذا الإصلاح بسعى الشيخ محمد عبده ، وقد مكث عشرة أعوام يتعهده ويرعاه ، ولكنه لم يكن فى نظره هو الإصلاح الذى يلزم للقضاء على الجمود فى الأزهر ، وللنهوض بالمسلمين فى هذا العصر ، ولهذا قال فيه : إنى بذرت فى الأزهر بذراً إما أن ينبت ويثمر ويؤتى أكله المغـــذى للروح والعقل ، فيحيا به الأزهر حياة جديدة ، وإما أن يقضى الله على هذا المكان قضاءه الأخير ، وقد نبت ذلك البذر فصار زرعاً أخرج شطأه ، ولكن قل من يتعهده بالسعى ومنع الحشرات الضارة ليستوى على سوقه ويؤتى أكله .

على أنه إذا كان الشيخ محمد عبده لم يمكنه أن يصل إلى غرضه فى هذا الإصلاح ، فإنه فعل كل ما يمكنه فى دروسه وغيرها للوصول إلى ذلك الغرض ، فجاهد فى ذلك جهاداً أربى على جهاد أستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأقامها حرباً عواناً على الجمود والتقليد ، فى الأزهر وغير الأزهر ، فلقى علماء الأزهر من ثورته عليهم ما لقوا ، ولقى هو من ثورتهم عليه ما لقى ،

وقد جادله أحدهم مرة — وهو الشيخ محمد البحيرى — فقال له فى الدفاع عن منهاج الأزهر القديم : إننا نعلمهم كما تعلمنا . فقال له الشيخ محمد عبده : وهذا الذى أخاف منه . فقال له الشيخ البحيرى : ألم تتعلم أنت فى الأزهر ، وقد بلغت ما بلغت من مراقى العلم ، وصرت فيه العَلَم الفرد . فقال له الشيخ محمد عبده : إن كان لى حظ من العلم الصحيح الذى تذكر ، فإننى لم أحصله إلا بعد أن مكثت عشر سنين أكنس من دماغى ما علق فيه من وساخة الأزهر ، وهو إلى الآن لم يبلغ ما أريده له من النظافة .

وقد أفاد الشيخ محمد عبده بهذا الجهاد مالم يفده ذلك الإصلاح ، وربَّى جيلاً نشبَّ على حب التجديد فى الدين والعلم ، وأخذ يعمل فى الوصول إلى الغرض الذى كان الشيخ محمد عبده يعمل له ، حتى قطع فى ذلك شوطاً يحمد عليه ، ووصل فيه إلى غاية لا بأس بها ، فتنبهت بذلك عقول كانت غافلة ، وتيقظت نفوس كانت نائمة ، ولكن هذا الجيل الذى رباه الشيخ محمد عبده أكثره من غير أهل الأزهر ، ولا يوجد فيه منهم إلا أفراد يعدون على الأصابع ، لأن ذلك الإصلاح الذى وضعه فى الأزهر لم يجد من يتعهده بالسق ومنع الحشرات الضارَّة ، ليستوى على سُوقه ويؤتى أكُله ، ولو أن ذلك الإصلاح وجد من يتعهده بذلك لكان أكثر ذلك الجيل من أهل الأزهر ، ولكن هكذا قدَّر الله تعالى ، وإذا قدر الله تعالى فلا مانع لما قدر .

الأزهر من سنة ١٣١٤ هـ إلى سنة ١٣٢٧

أثر النظام الحديث فى الأزهر :

دخل الأزهر من سنة ١٣١٤ هـ فى حياة جديدة بفضل مجلس الإدارة الذى ألف لإدارته ، وبفضل القانون الذى وضع له فى هذه السنة ، وأقبل كثير من الطلاب على بعض العلوم الحديثة التى دخلت فيه ، وكان مجلس الإدارة يعمل امتحاناً اختيارياً للطلاب فى آخر كل سنة دراسية ، ويعقد بعد ظهور نتيجة الامتحان اجتماعاً يحضره العلماء ، وتوزع فيه المكافآت على الناجحين ، وكان شيخ الأزهر يعطى بيده كل طالب من العشرة الأوائل مكافآته ، وكان هذا يحمل الطلاب على التسابق فى دروسهم ، ويجعلهم يتنافسون فى سبيل السبق والتقدم .

ثم أراد مجلس الإدارة أن يوازن بين الطلاب الذين جمعوا بين العلوم القديمة والحديثة والطلاب الذين اقتصروا على العلوم القديمة ، فقرر أنه لا يقبل طلب امتحان المكافآت فى علم من العلوم الحديثة وحده ، بل لا بُدّ أن يطلب الامتحان فى ثلاثة علوم من العلوم القديمة معه على الأقل ، كما قرر أن من يطلب الامتحان فى العلوم القديمة وحدها يقبل منه ، فلما امتحن الفريقان ظهر أن الناجحين فى العلوم القديمة من الذين جمعوا بينها وبين العلوم الحديثة أكثر من الناجحين ممن لم يشتغل إلا بالعلوم القديمة ، وبهذا ظهر أن الاشتغال بالعلوم الحديثة يقوى الطلاب فى العلوم القديمة ، ولا يؤدى إلى ضعفهم فيها ، كما يزعم أعداؤها من أنصار القديم فى الأزهر .

وقد أخذ الأزهر يخطو فى تنفيذ هذا النظام على عهد الشيخ حسّونة النواوى من سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣١٧ هـ ، وهى السنة التى اعتزل الشيخ حسونة فيها منصبه ، لأنه عارض الحكومة فيما أرادته من منع الحج سنة

١٣١٦ هـ ، لأن أرض الحجاز كانت موبوءة ، وفيما أرادته من إصلاح المحاكم الشرعية بتعيين قاضيين أهليين عضوين فى المحكمة الشرعية العليا، وكان للإنكليز رغبة فى تعيينهما ، فأدّى هذا إلى اعتزال الشيخ حسونة منصبه فى أواخر محرّم سنة ١٣١٧ هـ ، وكان يجمع بين منصب شيخ الأزهر و منصب مفتى الديار المصرية .

وقد تدخلت الحكومة فى اختيار خلف الشيخ حسونة لمنصب شيخ الأزهر ، فوقع اختيارها على الشيخ عبد الرحمان القطب ، كما وقع اختيارها على الشيخ محمد عبده لمنصب مفتى الديار المصرية ، ولكن الشيخ عبد الرحمان القطب لم يمكث طويلا فى منصبه ، بل أدركته الوفاة بعد أن مكث فيه شهراً واحداً ، فبادر الخديو عباس باشا بتعيين الشيخ سليم البِشرى فى منصب شيخ الأزهر ، لئلا تتدخل الحكومة فى ذلك كما تدخلت فى تعيين الشيخ عبد الرحمان القطب .

تعطيل الشيخ سليم البشرى لأعمال الإصلاح :

وكان الشيخ سليم البشرى من أعداء النظام الجديد الذى دخل الأزهر ، فأخذ يعطل أعمال الإصلاح التى جاء بها ، ويحارب العلوم الحديثة التى دخلت فى الأزهر ، وأخذ أعداء الإصلاح من أهل الأزهر ينشرون فى الجرائد أنه لا حاجة للأزهر فى هذه العلوم ، وأنه لا نفع منها للطلاب ، مع أنه قد ثبت بالامتحان السابق أن المشتغلين بها كانوا أقوى فى العلوم القديمة ممن لم يشتغل بها ، ولكن أنى لأهل الجمود أن يقتنعوا بمثل هذا ؟ والجمود جهل يحارب بالباطل ، ولا يخضع لحكم الدليل القاطع .

وقد مكث الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر إلى أن حدث منه ما أغضب الخديو عليه ، فاعتزل منصبه فى أواخر ذى القعدة سنة ١٣٢٠ هـ ، واختار الخديو بدله السيد عليّا البيلاوى ، فنهض بالنظام الجديد للأزهر كما نهض الشيخ حسونة ، وأخذ ينفذ كل ما عطله الشيخ سليم البشرى .

وفى عهد السيد على الببلاوى صدرت إرادة سنية فى ٢٩ من محرم سنة ١٣٢١ هـ بإلحاق التدريس والامتحان فى ثغر الإسكندرية بالجامع الأزهر، ثم صدر أمر عال بتعيين الشيخ محمد شاكر شيخاً لعلماء الإسكندرية، فقام بعمله فى هذا المنصب خير قيام، ونجح فى تنفيذ النظام الجديد خير نجاح، حتى سبق الأزهر وغيره فى النهوض بهذا النظام الجديد، وقد حاز بهذا رضا الخديو وإعجابه.

استقالة الشيخ محمد عبده من مجلس إدارة الأزهر:

ولكن الخديو لم يلبث أن غضب على الشيخ محمد عبده، ولم يبق على رضاه عنه، لأنه ظن فيه أنه يمالىء الإنكليز، وكان الشيخ محمد عبده رأى بعد أن عاد من نفيه أن يترك الاشتغال بالسياسة، ويقصر نفسه على الاشتغال بالإصلاح الدينى وحده، لأنه لايرجى للبلاد نهوض إلا إذا نهض أهلها فى دينهم، وتخلصوا من ذلك الجمود الدينى الذى يقف حائلا دون تقدمهم.

ولما تغير الخديو على الشيخ محمد عبده أخذ يقرب منه أعداء الإصلاح فى الأزهر، فتطاولت رؤوسهم، وأخذوا يدبرون الدسائس، وينشرون الاضطرابات والفتن، حتى ضاق السيد على الببلاوى بمنصبه، فاستقال منه فى ٩ من محرّم سنة ١٣٢٣ هـ، فاختار الخديو بدله الشيخ عبد الرحمان الشربينى شيخاً للأزهر، وقد رأى الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان أنهما لا يمكنهما أن يستمرا فى عملهما معه، فاستقالا من مجلس الإدارة بعد تعيينه بستة أيام.

انقلاب أهل الأزهر على النظام الحديث:

ففرح أعداء الإصلاح فى الأزهر باستقالتهما، وأخذوا يكتبون فى الجرائد مقالات يشكون فيها من العلوم الحديثة، ويظهرون الخوف منها على الدين، وكان أهدأ ما كتب فى ذلك مقال للأستاذ الشيخ محمد الأحمدى

الظواهري ، وكان من شباب العلماء فى ذلك الوقت ، وقد نشرت جريدة المؤيد هذا المقال بعنوان (كتاب مفتوح إلى سُموّ مولانا الخديو المعظم) وأهم ما فيه أنه انتقد طريقة الأزهر القديمة فى التعليم ، لأنها مبنية على التقليد وضيق الفكر ، والتسليم لما يقرره المشايخ فى تفسير الكتب ، كما انتقد طريقة الإصلاح الجديدة فى المعاهد الدينية ، ورجا من الخديو أن يشمل هذه المعاهد بعنايته . ويقطع منها جراثيم الفساد والانحطاط ، وكان لصاحب المقال كتاب فى إصلاح الأزهر سماه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فعلقت جريدة المؤيد على مقاله بأنه مخالف لما جاء فى كتابه من مدح طريقة الإصلاح الجديدة ، فكتب إليها مقالا آخر يدفع عن نفسه تهمة مخالفته لكتابه .

ولما كان لهذا المقال قيمته ذهب الأستاذ خليل مطران صاحب جريدة الجوائب المصرية إلى الشيخ الشربينى شيخ الأزهر ليأخذ منه حديثاً فى شأنه ، وقد نشر حديثه فى جريدته بعنوان (حديث مع عظيم من علماء المسلمين) وهذا نص ذلك الحديث على طريق السؤال والجواب :

س : ماذا يرى مولانا فيما قام يلتمسه الشيخ الظواهرى من الجناب الخديو ؟

ج : الظواهرى إنما نطق بلسان كل محبّ لخير الأزهر ، عالم بالغرض الذى أسّسَ له ، والخدمة التى أداها للدين ، ولا تزال ترجى منه مادام فيه جدار قائم .

س : وما ذلك الغرض وتلك الخدمة يا مولاى ؟

ج : غرض السلف من تأسيس الأزهر إقامة بيت لله يعبد فيه ، ويطلب فيه شرعه ، ويؤخذ الدين كما تركه لنا الأئمة رضوان الله عليهم ، وأما الخدمة التى قام بها الأزهر للدين ولا يزال يؤديها له فهى حفظ

الدين لا غير ، وما سوى ذلك من أمور الدنيا وعلوم الأعْصُر فلا علاقة للأزهر به ، وقد خرج منه بحمد الله فى كل زمان ومكان من أدى هذه الخدمة الشريفة حقّ أدائها ، فعلماؤه فى مشارق الأرض ومغاربها هم هداة الخواصّ ومرجع العوامّ فى الكثير من أمور دينهم .

س : وهل حدث يا مولاى ما يقف للأزهر فى الخدمة المطلوبة منه ؟

ج : فتبسم الأستاذ ثم قال : بل إن الذى حدث من شأنه أن يهدم معالم التعليم الدينى فيه ، ويحول هذا المسجد العظيم إلى مدرسة فلسفة وآداب ، تحارب الدين وتطفىء نوره فى هذا البلد وغيره من البلاد الإسلامية ، وإنى أسمع منذ سنوات بشىء يسمونه إصلاح الأزهر ، ولكنى لم أر لهذا الإصلاح نتيجة تذكر سوى انتشار الفوضى فى ربوعه ، وذهاب ما كان من مودة ورحمة ومهابة بين الطلبة ومشايخهم .

وقد نشرت جريدة المؤيد هذا الحديث وأثنت عليه ، وصرحت بموافقة الشيخ الشربينى على ما ذكره فيه من معارضة ما يسمونه الإصلاح الدينى ، ولم توافقه على معارضة إدخال العلوم الحديثة فى الأزهر ، لأنها لا ترى ضرراً من إدخالها فيه ، وكانت جريدة المؤيد تنطق فى هذا بلسان الخديو ، لأن صاحبها كان من ألصق الناس به فى ذلك الوقت ، وقد أراد الخديو بعد إقصاء الشيخ محمد عبده عن الأزهر ، أن يأخذ ببعض ما يراه فى الإصلاح دون بعض ، فيمضى فى إدخال العلوم الحديثة فى الأزهر ، وما إلى هذا مما يجعل الإصلاح فيه شكلياً لا حقيقياً ، ولا يجعله يصل إلى القضاء على الجمود الدينى فى الأزهر .

ولو أن الشيخ الشربينى كان يعرف تاريخ الأزهر ، ويعرف أن المطالبة بإدخال تلك العلوم فيه قديمة ترجع إلى عهد الشيخ عبد الله الشبراوى ، ويعرف أن كثيراً منها كان يدرس فى الأزهر ، لو كان يعرف هذا كله ما وقف منها

هذا الموقف ، ولما خشى منها على الدين والأزهر . وقد كان الشيخ محمد عبده الذى يطالب فى عهده بإدخالها فى الأزهر أشد منه غيرة على الدين ، وقد أتى فى خدمة الإسلام بما لم يأت به الشيخ الشربينى ولا غيره من علماء الأزهر ، فمن الظلم كل الظلم التجنى عليه فى ذلك الحديث ، وتشويه مقاصده فى إصلاح الأزهر إلى ذلك الحد ، وها هو ذا الأزهر الآن لم ينقلب إلى مدرسة تحارب الدين وتطفىء نوره ، وقد مضى على إدخال العلوم الحديثة فيه عشرات السنين .

وقد كان الشيخ الشربينى واهماً فى أنه يمكنه أن يعود القهقرى بالأزهر ، بل كان واهماً فى قدرته على أن يقوم بإدارته فى ذلك الانقلاب الذى تسود فيه الفتن ، وينتشر فيه الاضطراب ، لأنه كان من العلماء الذين لا يعرفون إلا دروسهم فى الأزهر ، ولم يتصلوا بالحياة خارجه حتى يمكنهم القدرة على غير دروسهم من الأعمال الإدارية ، فلم يمكث فى منصبه إلا نحو سنتين ، ثم عمت الشكوى من إدارته للأزهر ، فاستقال من منصبه فى ذى الحجة سنة ١٣٢٤ هـ ، وأعيد بدله الشيخ حَسُّونة النَّوَاوى .

ولكن الشيخ حسونة عاد هذه المرة بعد أن أقصى الشيخ محمد عبده عن الأزهر ، بل بعد أن فقده الإسلام والإصلاح فى جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ هـ ، فنامت بموته فكرة الإصلاح الدينى فى الأزهر ، ولم يبق فيه إلا ذلك النظام الذى يقتصر على إصلاح الأمور الشكلية ، ولا يعمل على القضاء على الجمود الدينى والعلمى فى الأزهر ، ليفتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، ويعيد للاجتهاد سيرته الأولى بين العلماء .

خطوة أخرى فى النظام الحديث :

وكان بعد هذا أن مضى الخديو وحكومته فى إصلاح الأزهر على ذلك الشكل ، فتبقى العلوم القديمة فى الأزهر على حالها ، وتبقى دراستها فى الكتب

القديمة التى كانت تدرس فيها ، ويكتفى بإدخال بعض العلوم الحديثة فى الأزهر ، وبإدخال شىء من النظام فى إدارته وفى سير الدراسة فيه ، فلما كانت سنة ١٣٢٦ هـ أرادت الحكومة أن تخطو بالأزهر خطوة أخرى فى سبيل ذلك الإصلاح ، فوضعت نظاماً جديداً للأزهر والمعاهد الدينية ، يخطو بنظامها خطوة أخرى إلى الأمام ، ولكنها خطوة فى الحد الذى لا يتناول الصميم فى إصلاح الأزهر ، ولا يقضى على الجمود الذى طال عليه العهد فيه ، ولا يعلم إلا الله متى يكون القضاء عليه .

نظام سنة ١٣٢٦ هـ

قانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨م :

وضعت الحكومة هذا النظام للأزهر والمعاهد الدينية فى ٢ من صفر سنة ١٣٢٦هـ ، وقد اشتمل على هذا النظام القانونُ المعروف بقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ ، ويعد هذا القانون من أهم قوانين الأزهر ، لأنه نظم الدراسة فيه ، وجعلها مراحل ثلاثاً ، وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلوماً مخصوصة ، وزاد فى العلوم الدراسية ، وأوجب تدريس العلوم الحديثة فى الأزهر بعد أن كان اختيارياً .

ويشتمل هذا القانون على أربعة أبواب :

١ — الباب الأول فى الإدارة ، وقد جاء فيه أنه يقوم بإدارة الأزهر مجلس عالٍ يكون رئيسه شيخ الأزهر ، ويتألف من ستة أعضاء : مفتى الديار المصرية وشيخ المالكية وشيخ الشافعية وشيخ الحنبلية واثنان من موظفى الحكومة ، وقد وقع اختيارهما فى أول تأليفه على أحمد شفيق باشا رئيس الديوان العربى الخديوى وحسين رشدى باشا مدير الأوقاف ، وهذا المجلس هو الذى يقوم بوضع ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية ، ويوافق بعد البحث على اللائحة الداخلية لها ، وعلى جميع القرارات المختصة بنظام التدريس والامتحانات ، وما إلى هذا من أعماله .

٢ — الباب الثانى فى العلوم الدراسية ، وقد قسمت فيه إلى ثلاثة أقسام : علوم دينية وعلوم عربية وعلوم عقلية ، والعلوم الأخيرة تشمل العلوم الرياضية وغيرها من العلوم العقلية التى لا تضر بالعقائد الدينية ، وتدرس الأقسام الثلاثة على ثلاث مراحل أو أقسام : أوّلى وثانوى وعالٍ ، ومدة التعليم فى كل قسم أربع سنين على الأقل ، ويعطى الطالب بالامتحان فى

نهاية القسم الأولى شهادة تسمى الشهادة الأولية ، وفى نهاية القسم الثانى شهادة تسمى الشهادة الثانوية ، وفى نهاية القسم الثالث شهادة العالميّة ، وتكون شهادة العالمية على ثلاث درجات : أولى وثانية وثالثة ، والحائز لشهادة العالمية يكون أهلا للتدريس بالأزهر والمعاهد الدينية ، وللتعيين فى وظائف الإمامة والخطابة والتدريس فى المساجد لتعليم العامة والمأذونية فى القرى والأمصار ، ومن يعطى الدرجة الأولى أو الثانية فى شهادة العالمية يكون أهلا لوظائف القضاء والإفتاء إذا كان حنفياً .

٣ — الباب الثالث فى المدرسين ومرتباتهم .

٤ — الباب الرابع فى أحكام عامة ، وقد جاء فيه أن اللائحة الداخلية للأزهر والمعاهد الدينية تكون مشتملة على بيان العلوم التى يجب تدريسها فى كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة — أولى وثانوى وعال — وعلى توزيع العلوم على السنين الدراسية ، وعلى اختيار الكتب التى تناسب كل سنة منها ، وعلى عدد السنين التى يغتفر للطالب إعادة السنة الدراسية فيها ، وعلى طريقة الامتحان لطلاب الانتساب إلى الأزهر والمعاهد الدينية ، وامتحان النقل من سنة دراسية إلى أخرى ، وعلى القواعد التى تراعى فى امتحان الشهادات الثلاث السابقة ، وهى الشهادة الأولية والثانوية والعالمية .

العلوم الدراسية وتوزيعها على الأقسام الدراسية :

وهذه هى العلوم التى اختارت اللائحة الداخلية تدريسها فى الأزهر والمعاهد الدينية : (١) التجويد (٢) التفسير (٣) الحديث رواية ودراية (٤) التوحيد (٥) الفقه مع حكمة التشريع (٦) أصول الفقه (٧) الأخلاق الدينية (٨) السيرة النبوية (٩) الإجراءات القضائية والتوثيقات الشرعية (١٠) النحو (١١) الصرف (١٢) الوضع (١٣) البيان (١٤) المعانى (١٥) البديع (١٦) أدب اللغة العربية (١٧) الإنشاء (١٨) العروض والقوافى (١٩) الخط (٢٠) الإملاء (٢١) محاضرات فى فنون اللغة العربية يخصص جزء منها للخطابة

(٢٢) المنطق (٢٣) أدب البحث (٢٤) الميقات (٢٥) الهيئة (٢٦) الحساب (٢٧) الجبر (٢٨) الهندسة (٢٩) الرسم (٣٠) التاريخ (٣١) تقويم البلدان (٣٢) قواعد الصحة (٣٣) خواص الأجسام (٣٤) نظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحِسْبية (٣٥) التربية ونظام التدريس .

وقد اختارت العلوم الآتية للقسم الأولى : التجويد والتوحيد والفقه والأخلاق الدينية والسيرة النبوية والحديث والخط والإملاء والنحو والصرف والبيان والإنشاء والعروض والقوافى والمنطق والحساب والتاريخ وتقويم البلدان وقواعد الصحة .

واختارت العلوم الآتية للقسم الثانوى : الحديث رواية ودراية والتوحيد والفقه مع حكمة التشريع والتوثيقات الشرعية والنحو والصرف والوضع والمعانى والبيان والبديع وأدب اللغة والإنشاء والخطابة والمنطق وأدب البحث والميقات والهندسة والحساب والجبر والتاريخ وتقويم البلدان ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسبية .

واختارت العلوم الآتية للقسم العالى : التفسير والحديث والتوحيد والفقه مع حكمة التشريع والإجراءات القضائية وأصول الفقه والبلاغة التطبيقية ومحاضرات فى فنون اللغة العربية والمنطق والهيئة وخواص الأجسام ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسبية والتربية ونظام التدريس .

الكتب الدراسية وتوزيعها على السنين الدراسية :

ثم اختارت الكتب ووزعتها على السنين الدراسية بالشكل الآتى :

١ — فقه المالكية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح ابن تركى ، وفى الثانية شرح العِزِّيَّة أو الرسالة ، وفى الثالثة الجزء الأول من الشرح الصغير ، وفى الرابعة الجزء الثانى منه ، وفى الخامسة الرُّبع الأول من الشرح الكبير ، وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفى التاسعة

النصف الأول من مجموع الأمير ، وفى العاشرة النصف الثانى منه .

٢ — فقه الحنفية ، يدرس منه فى السنة الأولى نور الإيضاح ، وفى الثانية متن القُدُورى أو شرح الطائى ، وفى الثالثة شرح منلامسكين إلى كتاب المضاربة ، وفى الرابعة الباقى منه وشرح السراجية ، وفى الخامسة الربع الأول من الزَّيلعى أو الدُّرَر ، وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منهما ، وفى التاسعة النصف الأول من الهداية أو الأشباه والنظائر ، وفى العاشرة النصف الثانى منهما .

٣ — فقه الشافعية ، يدرس منه فى السنة الأولى قسم العبادات من شرح ابن قاسم ، وفى الثانية شرح ابن قاسم كله ، وفى الثالثة النصف الأول من شرح الخطيب ، وفى الرابعة النصف الثانى منه ، وفى الخامسة الربع الأول من شرح المنهج ، وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفى التاسعة النصف الأول من الإرشاد ، وفى العاشرة النصف الثانى منه .

٤ — فقه الحنبلية ، يدرس منه فى السنة الأولى متن دليل الطالب ، وفى الثانية شرحه ، وفى الثالثة النصف الأول من زاد المستقنع ، وفى الرابعة النصف الثانى منه ، وفى الخامسة الرُّبُع الأول من المُنْتَهَى ، وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفى التاسعة الجزء الأول من المُقْنِع ، وفى العاشرة الجزء الثانى منه .

٥ — التجويد ، يدرس منه فى السنة الأولى تحفة الأطفال .

٦ — التفسير ، يدرس منه فى السنة التاسعة الرُّبُع الأول من تفسير النَّسَفى ، وفى العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة الأرباع الباقية منه .

٧ — الحديث ، يدرس منه فى السنة الرابعة الأربعون النَّوَوِيَّة ، وفى الخامسة الربع الأول من المواهب اللدُنية[1] وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفى التاسعة الربع الأول من صحيح البخارى ، وفى العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة الأرباع الباقية منه .

---

(١) المواهب اللدنية فى السيرة لا الحديث

٨ — التوحيد ، يدرس منه فى السنة الأولى متن السَّنُوسية أو الدروس الأولية فى العقائد الدينية ، وفى الثانية الخريدة أو عقيدة الدردير بشرح النَّعَقباوى ، وفى الثالثة شرح الخريدة ، وفى السابعة النصف الأول من العقائد النسفية ، وفى الثامنة النصف الثانى منها . وفى الحادية عشرة مباحث الأمور العامة والجواهر والأعراض من المواقف .

٩ — أصول الفقه ، يدرس منه فى السنة التاسعة الثلث الأول من مختصر ابن الحاجب أو جمع الجوامع أو مُسَلَّم الثبوت أو التوضيح ، وفى العاشرة والحادية عشرة الثلثان الباقيان .

١٠ — الأخلاق الدينية ، يدرس منه فى السنة الأولى القسم الثانى من بداية الهداية ، وفى الثانية مختارات من كتاب الإحياء .

١١ — السيرة النبوية ، يدرس منها فى السنة الأولى الدروس الأولية فى السيرة النبوية أو مختصر سيرة مغلطاى ، وفى الثانية الدروس الأولية أو مختصر ما فى تاريخ أبى الفِدَاء .

١٢ — طرق القضاء والمرافعات الشرعية ، يدرس منه أبواب الدعوى والشهادات والقضاء من كتاب جامع الفصولين والقصَّاف ، واللوائح والقوانين الخاصة بالمحاكم الشرعية والمجالس الحِسْبية والأوقاف .

١٣ — النحو ، يدرس منه فى السنة الأولى متن الآجُرُّومية وشرح الشيخ خالد أو المبادىء النافعة ، وفى الثانية شرح الأزهرية ، وفى الثالثة شرح القَطْر ، وفى الرابعة متن التوضيح أو شرح ابن عَقِيل ، وفى الخامسة النصف الأول من شرح التصريح على التوضيح أو شرح الأشمونى على الألفية .

١٤ — الصرف ، يدرس منه فى السنة الثانية عنوان الظرف أو متن المقصود ، وفى السنة السادسة النصف الثانى من شرح التصريح على التوضيح أو شرح الأشمونى على الألفية .

١٥ — الوضع ، يدرس منه فى السنة الخامسة رسالة السَّمَرْقَنْدى

١٦ — البيان ، يدرس منه السنة الثالثة رسالة الدَّرْدير أو السمرقندية ،

وفى الثامنة القسم الثانى من السعد على التلخيص .

١٧ — المعانى ، يدرس منه فى السنة السابعة القسم الأول من السعد على التلخيص .

١٨ — البديع ، يدرس منه فى السنة الثامنة القسم الثالث من السعد على التلخيص .

١٩ — البلاغة التطبيقية ، يدرس منها فى السنة التاسعة دلائل الإعجاز ، وفى العاشرة أسرار البلاغة أو الصناعتين لأبى هلال العسكرى .

٢٠ — المنطق ، يدرس منه فى السنتين الثالثة والرابعة شرح إيساغُوجى ، وفى الخامسة والسادسة شرح التهذيب ، وفى الحادية عشرة والثانية عشرة شرح القُطْب على الشمسية .

٢١ — علوم الحساب والجبر والهندسة وتقويم البلدان والتاريخ ، وضعت لها مناهج حديثة ، واختيرت لها الكتب المشتملة عليها ، ووزعت على السنين الدراسية المناسبة لها .

وقد نصت اللائحة الداخلية أيضاً على أنه لا يصح الانتقال من سنة دراسية إلى أخرى إلا بالامتحان فى جميع مقرر السنة الدراسية المنتهية ، وعلى أن امتحان الشهادة الأولية يكون فى جميع علوم القسم الأوّلى ، وعلى أن امتحان الشهادة الثانوية يكون فى جميع علوم القسم الثانوى ، وعلى أن امتحان الشهادة العالمية يكون فى جميع علوم القسم العالى ، وعلى أن الامتحان ينقسم إلى قسمين : شفوى وتحريرى ، ثم نصت على أن درجات العالمية تكون تابعة لما يأخذه الطالب من الدرجات فى الامتحان من حيث القلة والكثرة .

وهذا هو القانون الذى استقر به النظام الحديث فى الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا شك أنه يقوم على أساس قانون سنة ١٣١٤ هـ ، ولا يمتاز عنه إلا قليلا ، وأهم ما يمتاز به أنه جعل درس العلوم الحديثة إجباريا لا اختياريا ، وأنه أوجب الامتحان فى جميع العلوم آخر كل سنة دراسية ، وقد كان هذا سبباً فى ثورة الأزهر وبعض المعاهد عليه ، على ما سنبينه فى الفصل الآتى .

الثورة على النظام الحديث

سبب الثورة على النظام الحديث :

لم يثر الطلاب على النظام الذى أخذ الأزهر به فى سنة ١٣١٤هـ ، لأنه لم يوجب عليهم درس العلوم الحديثة ، ولم يوجب عليهم الامتحان فى آخر كل سنة دراسية ، بل ترك هذا إلى اختيارهم ، فرغب فيه قليل منهم باختياره ، وأعرض عنه أكثرهم فلم يأخذ أحد ذلك عليهم ، فلما جاء نظام سنة ١٣٢٦هـ وأوجب ذلك عليهم ثاروا عليه ، وأخذوا يطعنون فى العلوم الحديثة التى فرضت عليهم ، ويزعم بعض من تعالى منهم فى الجمود أنها مخالفة للدين .

ولم يكن من الغريب أن يثور أهل الأزهر على هذا النظام بعد أن مكثت العلوم الحديثة تدرس بينهم من سنة ١٣١٤ هـ ، لأن الخديو حينما وضع هذا النظام بإرشاد الشيخ محمد عبده لم يلبث أن غضب عليه ، وإن كان غضبه لأمور سياسية لا إصلاحية ، ولكن غضبه عليه جرّأ أهل الأزهر عليه وعلى النظام الذى أتى به ، فلم يستقر إلفه فى نفوسهم ، ولم يتدربوا على الخضوع له ، وهذا إلى أن الخديو كان يختار لمنصب شيخ الأزهر مثل الشيخ سليم البشرى ، ومثل الشيخ عبد الرحمان الشربينى . وكانا من أعداء هذا النظام ، ولا يعقل أن يكونا من أعدائه ولا يكون أكثر أهل الأزهر على رأيهم فيه ، لأن المرءوسين عندنا يتبعون دائماً رئيسهم فى رأيه ، وكان الواجب أن يقصر منصب شيخ الأزهر على من يخلص لهذا النظام ، ولا يرى أنه مفسدة للدين والعلم .

ثبات الأزهر وحده على الثورة :

وكان الأزهر أشد من غيره من المعاهد الدينية ثورة على هذا النظام ، فلم يمكن إخضاع أهله له ، وقد عملت الحكومة كل ما فى وسعها لإخضاعهم

فلم يمكنها إخضاعهم ، ولما يئس الخديو من خضوعهم لهذا النظام أمر فى ٢٢ من محرّم سنة ١٣٢٧ هـ بإبطال العمل به فى الأزهر ، وبأن يعود إلى العمل بقانون سنة ١٣١٤ هـ ، فلما أمر بذلك سكنت ثورتهم ، ورضوا بهذا القانون الذى لا يوجب عليهم دراسة العلوم الحديثة ، ولا يأخذهم بامتحان ولا بشىء من التكاليف الكثيرة التى جاء بها نظام سنة ١٣٢٦ هـ .

وقد ثار الجامع الأحمدى أيضاً على هذا النظام ، ولكن الخديو كان قد اختار له شيخاً قوى العزم ، وهو الشيخ محمد حسنين العدوى ، فأمكنه بقوة عزمه أن يتغلب على ثورة الجامع الأحمدى ، وأن يخضع أهله لهذا النظام ، وكان يعاونه فى ذلك شيخان حازمان : هما الشيخ عبد الله دراز والشيخ عبد الهادى مخلوف ، وكان الأول وكيلا له ، وكان الثانى مفتشا أو مراقبا على على ما أظن .

ولم تثر المعاهد الأخرى كما ثار الأزهر والجامع الأحمدى ، لأن كلا من الجامع الدسوقى والجامع الدمياطى كان قليل العدد ، وكان طلابهما من المبتدئين الذين لا يقوون على الثورة ، أما معهد الإسكندرية فإنه كان قد ألف النظام بهمة شيخه الشيخ محمد شاكر ، لأنه كان محبا للنظام مخلصا له ، ولهذا كان معهده أسبق المعاهد أخذاً به .

تنفيذ النظام الحديث فى الأزهر بالتدريج :

فلما رأى أهل الأزهر أن النظام الذى ثاروا عليه قد استقر فى المعاهد الدينية بالإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط أخذوا يراجعون أنفسهم ، ولا سيما بعد أن رأوا ما رأوا من عطف الخديو على هذه المعاهد ، ومن حسن حال علمائها وطلابها ، ومن كثرة إقبال أهل مصر عليها بأبنائها ، فلانت نفوسهم ، وخفت حدة تعصبهم ، ولما رأى الخديو هذا منهم أمر بإعادة هذا النظام فى الأزهر فى ٤ من شوال سنة ١٣٢٧ هـ ، على أن ينفذ تدريجا فى السنة الدراسية المقبلة (١٣٢٧ — ١٣٢٨ هـ) على السنة الأولى

من القسم الأولى ، وأن يفوض لمجلس الإدارة فى وضع القواعد اللازمة لتحسين حالة التعليم بالنسبة لغير طلاب السنة الأولى ، حتى يعم النظام جميع السنين بالتدريج .

وقد قرر مجلس الإدارة فى ٦ من شوال سنة ١٣٢٧ ﻫ قواعد لذلك قسم فيها الطلبة إلى أربعة أقسام :

١ — طلاب السنة الأولى ، وهم الذين يسيرون على قانون سنة ١٣٢٦ﻫ من الطلبة الذين انتسبوا إلى الأزهر فى هذه السنة (١٣٢٦) ومن الذين سبق لهم اشتغال بطلب العلم فى الأزهر ورغبوا فى الانتساب إلى السنة الأولى ، بشرط أن يكونوا من المستوفين لشروط الانتساب إليها .

٢ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ولم يمض عليهم ثمانى سنين ، فيوزعون على سبع سنين دراسية من السنة الثانية إلى الثامنة ، ويدرس لهم فى السنة الثانية التوحيد والفقه والنحو والصرف والأخلاق والسيرة والخط والإملاء والحساب ، وفى الثالثة الحديث والفقه والنحو والصرف والمنطق والبيان والحساب والتاريخ والإنشاء ، وفى الرابعة الحديث والفقه والنحو والصرف والمنطق والتوحيد والحساب وتقويم البلدان والإنشاء ، ثم يستمرون فى الثلاث الباقية فى دراسة العلوم القديمة ، وما يتيسر من العلوم الرياضية ، على أن يترك أمر هذا كله لتأثير الظروف ، فإذا أمكن تنفيذه كله نفذ ، وإلا نفذ ما يمكن تنفيذه منه ، فإذا انتهوا من هذه السنين أعطوا شهادة الأهلية بامتحان يؤدونه فيما درسوه من العلوم .

٣ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ومضى عليهم ثمانى سنين إلى إحدى عشرة سنة ، ويدخل فيهم الطلاب الذين يأخذون شهادة الأهلية ، فيستمرون فى دراسة ما يحتاجون اليه من العلوم المذكورة فى المادة (١٧) من قانون سنة ١٣١٤ ﻫ ، ويستحسن تكليفهم على قدر الحاجة بالعلوم

المذكورة فى اللائحة الداخلية لهم ، ويستمرون فى الدراسة إلى أن يستعدوا لامتحان شهادة العالمية .

٤ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ومضى عليهم اثنتا عشرة سنة فأكثر ، فيستمرون فى دراسة العلوم التى يحتاجون إليها فى امتحان شهادة العالمية ، وعلى من يريد الدخول فى هـذا الامتحان أن يقدم طلباً على استمارة معدّة له ، وهذا الامتحان يكون تحريرياً وشفوياً ، ولا يدخل الامتحان الشفوى إلا من نجح فى الامتحان التحريرى .

وبهذا سار النظام الحديث فى الأزهر على التدريج ، فلم ينفذ كل ما جاء به إلا فى طلاب السنة الأولى ، أما غيرهم فلم يأخذوا منه إلا بقدر ما يمكن

شيوخ الأزهر

من سنة ١٢٢٤ هـ إلى سنة ١٣٤٦

عودة الشيخ حسونة إلى منصب شيخ الأزهر :

عاد الشيخ حَسُّونة النواوى إلى منصب شيخ الأزهر فى ذى الحجة من سنة ١٣٢٤هـ ، وكان أخلص شيوخ الأزهر للنظام الحديث ، فقدوضع فى عهده الأول قانون سنة ١٣١٤ هـ ، وهو القانون الذى قام النظام الحديث على أساسه ، وكذلك وضع قانون سنة ١٣٢٦هـ فى عهده الثانى، وهو القانون الذى استقر به النظام الحديث فى الأزهر، وودَّع فيه الأزهر بعض الفوضى التى كانت متفشية فيه ، وقد مكث شيخاً للأزهر فى هذه المدة إلى أن استقال من منصبه فى سنة ١٣٢٧ هـ .

تعيين الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر :

تخلفه الشيخ سليم البِشْرِى فى منصب شيخ الأزهر ، وقد سبق أنه تولى هذا المنصب فنظر إلى النظام الحديث فى الأزهر بعين البغض ، وعطل بعض مشروعاته ، ولكنه عاد هذه المرة فوجد هذا النظام قد استقر فى المعاهد الدينية ، ووجد الحكومة ترعاه بعين عنايتها ، فأظهر الرضا به ، وخضع لحكم الظروف التى ثبتت جذوره .

الشكوى من النظام الحديث :

وكان عدم إخلاصه للنظام الحديث مما شجع أعداءه فى الأزهر وغيره على الشكوى منه ، فكانوا يكثرون من الترحم على عهدهم القديم ، ويزعمون أن النظام الحديث أضاع العلم فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وأن العلوم الحديثة زاحمت العلوم القديمة مزاحمة شديدة ، فصار الطلاب لايجدون من

الزمن مايتسع لفهمها ، وما يكفى لفهم الكتب التى تدرس فيها ، وهذا حق أريد به باطل ، لأنهم أرادوا به أن يعودوا إلى الفوضى القديمة فى الدراسة ، والحقيقة أن تعقيد هذه الكتب هو الذى جعل الزمن المحدد للدراسة فى النظام الحديث — اثنتى عشرة سنة — يضيق عن فهمها ، ولكن الذنب فى هذا يرجع إلى تعقيد هذه الكتب ، لا إلى ضيق مدة الدراسة ، وليست هذه الكتب منزلة حتى تفرض علينا دراستها ، وحتى يفرض علينا الرضا بتعقيدها ، بل إنى أرى أن روح ديننا لاترضى بهذا التعقيد ، لأنه دين سمح يحب التيسير ، ويكره التعقيد والتشديد فى الأمور .

إجابة الشكوى بقانون سنة ١٣٢٩ هـ

فلم يكن من الشيخ البشرى إلا أن سمع لهذه الشكوى من أعداء النظام الحديث ، وسعى لدى الحكومة حتى وضعت قانوناً جديداً يجعل مدة الدراسة خمس عشرة سنة بدل اثنتى عشرة سنة ، ليتسنى لأولئك الشاكين أن يعودوا بطريقتهم القديمة فى التدريس إلى مثل ماكانت عليه ، ولايختصروا فى شىء منها كما اختصروا فى هذا النظام الحديث ، وهذا هو قانون ١٤ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هـ ، وهو القانون المعروف بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م

وقد زاد هذا القانون على قانون سنة ١٣٢٦ هـ للغاية السابقة إنشاء هيئة كبار العلماء ، وهى هيئة أريد منها عند إنشائها أن تتفرغ لدراسة أمهات الكتب فى العلوم القديمة ، فتأخذ فى دراستها بالطريقة القديمة فى التدريس ، ولا تتقيد فيها بشىء مما تقيدت به فى النظام الحديث ، وقد كاف كل عالم من هذه الهيئة بتدريس العلم الذى يرى أنه أكمل فيه من غيره ، على أن يلقى فيه ثلاثة دروس على الأقل فى كل أسبوع ، وأن يكون درسه فى وقت يمكن أن يحضر فيه عدد كبير من العلماء ، ليعرفوا الطريقة الأزهرية القديمة فى التدريس ، بعد أن كاد النظام الحديث ينسيهم لها بما اختصره فيها .

وقد وزعت العلوم على هيئة كبار العلماء بهذا الترتيب :

١ — الفقه وأصول الفقه .

٢ — الحديث ومصطلح الحديث .

٣ — تفسير القرآن الكريم .

٤ — علوم العربية .

٥ — التوحيد والمنطق .

٦ — التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية .

الشيخ أبو الفضل الجيزاوى :

وقد مكث الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر إلى أن توفى سنة ١٣٣٥هـ، فخلفه الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى فى منصب شيخ الأزهر ، وقد مكث فيه إلى أن توفى سنة ١٣٤٦هـ ، وكان مثل الشيخ البشرى فى عدم الإخلاص للنظام الحديث ، لأنه كان مثله من الشيوخ الذين طال عليهم إلْفُ القديم ، فلم يكن من السهل عليهم إلف النظام الحديث ، ولم يكن عندهم من الرغبة فيه مايحملهم على تثبيت أركانه فى الأزهر والمعاهد الدينية .

العود إلى الشكوى من النظام الحديث :

فعاد أعداء النظام الحديث فى عهده أيضاً إلى الشكوى السابقة ، لأن قانون سنة ١٣٢٩ هـ أبقى على العلوم الحديثة كما كانت فى قانون سنة ١٣٢٦هـ ، وأبقى لها أوقاتها التى تأخذها من السنين الدراسية ومن الدروس اليومية ، ولأن هيئة كبار العلماء لم يقبل أحد من الطلاب النظاميين على دروسها ، ولم يسمع لها من يعتدّ بهم من العلماء وغيرهم ، لتعيد طريقة التدريس القديمة التى قضى النظام الحديث على بعض مظاهرها .

شكوى خريجى النظام الحديث :

وقد انضم إلى هذه الشكوى شكوى أخرى من خرّيجى النظام الحديث وطلابه ، لأن المعاهد الدينية صارت تخرج كل سنة عدداً كبيراً من العلماء

النظاميين ، وهم يمتازون على العلماء القدامى بما درسوه من العلوم التى تؤهلهم للقيام بالوظائف التى تناسبهم من وظائف الدولة ، وقد فتح النظام الحديث عيونهم إلى حقوقهم فى وظائف بلادهم ، فلم يرضوا بذلك الانكماش الذى كان يألفه القدامى فى أزهرهم

النزاع بين الأزهر ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى :

ولكنهم وجدوا أن الوظائف التى تناسبهم فى الحكومة قد استأثر بها خريجو مدرسة دار العلوم ، وهى مدرسة أنشئت فى عهد إسماعيل باشا لتخرج للمدارس الحديثة المعلمين الصالحين لتدريس اللغة العربية ، بعد أن استنام الأزهر لقديمه ، ولم يعد أهله يصلحون للتعليم فى تلك المدارس ، لأنها نهضت فى عهد إسماعيل باشا نهضة عظيمة ، فبعد الفرق بين ثقافتها وثقافة أهل الأزهر ، وقد زاد الطين بلة أن الحكومة لما رأت اضطراب أهل الأزهر فى تنفيذ النظام الحديث عمدت سنة ١٣٢٧ هـ إلى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى ، لأنها كانت تقصد فيما تقصد من النظام الحديث فى الأزهر أن تخرّج قضاة صالحين للمحاكم الشرعية ، فلما تلكأ أهل الأزهر فى تنفيذ هذا النظام عمدت الحكومة إلى إنشاء تلك المدرسة ، لتقوم فيها بالإصلاح الذى تريده لقضاة المحاكم الشرعية ، فزاد إنشاؤها فى شكوى خريجى النظام الحديث فى المعاهد الدينية وطلابه ، حتى أقلقوا الحكومة بشكواهم ، وأقلقوا أولياء الأمور فى الأزهر والمعاهد الدينية .

قانون سنة ١٣٤٢ هـ :

فرأى أولياء الأمور فى هذه المعاهد أن يقوموا بعمل يرضى شكوى أعداء النظام الحديث ، ويعالج شيئا من شكوى خريجى هذا النظام وطلابه ، فسعوا لدى الحكومة حتى وضعت قانون التخصص فى ١٣ من محرّم سنة ١٣٤٢ هـ .

وقد زيدت مدة الدراسة فى هذا القانون إلى ست عشرة سنة ، لتتسع

بهذا لدرس العلوم القديمة بالطريقة التى كانت تدرس بها قبل النظام الحديث ، وليقل العدد الذى تخرّجه المعاهد بطول مدة الدراسة .

ثم قسم التعليم إلى أربعة أقسام بدل ثلاثة : أوّلى وثانوىّ وتخصص ، وجعلت مدة كل قسم أربع سنين ، وجعل قسم التخصص الذى يقع فى نهايتها خاصا بالعلوم القديمة ، لتدرس فيه بالطريقة القديمة التى طال حنين أعداء النظام الحديث إليها ، ولم يكفهم ما أبقاه هذا النظام منها .

أقسام التخصص فى قانون سنة ١٣٤٢ ومحاولتها إعادة القديم :

وقد جعل قسم التخصص أربعة أقسام :

١ — قسم تفسير القرآن الكريم .

٢ — قسم الفقه مع حكمة التشريع .

٣ — قسم الحديث ومصطلح الحديث .

٤ — قسم التوحيد مع المنطق .

٥ — قسم النحو مع الصرف والوضع .

٦ — قسم التاريخ الإسلامى والأخلاق الدينية وطرق الوعظ .

فكان كل علم من هذه العلوم يستغرق وحده فى الدرس أربع سنين ، وكان الذى يقوم بالتدريس فيه هيئة كبار العلماء وهم من بقايا العهد القديم ، ومن المشهور لهم بطول الباع فى إتقان الطريقة القديمة فى التدريس ، وقد عهد إليهم القيام بهذا فى المرحلة الدراسية الأخيرة فى الأزهر ، ليقضوا فيها على آثار النظام الحديث فى نفوس الطلاب ، ويعودوا بهم إلى مثل ما كان عليه الأزهر قبل بدعة هذا النظام .

وكان طلاب قسم التخصص يمنحون شهادة بعد شهادة العالمية التى أعطيت لهم فى نهاية القسم العالى ، تسمى شهادة التخصص ، وكانت تمنح ببراءة ملكية بعد امتحان كل قسم منه فى العلم الذى درسه ، وبعد تقديم رسالة فى مطلب من مطالب هذا العلم ، تدل على قوتهم فى هذه العلوم ، وعلى أنهم صاروا فيها مثل شيوخ الأزهر القديم .

التضييق على العلوم الحديثة فى قانون سنة ١٣٤٢ هـ :

وبهذا نالت العلوم القديمة فى هذا القانون نصيب الأسد ، أما العلوم الحديثة فقد حذفوا بعضها فيه ، مثل علم الأشياء ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسبية والتوثيقات الشرعية والإجراءات القضائية، وأخروا أكثر ما يدرس منها فى القسم الأولى إلى القسم الثانوى ، فلم يبق منها فيه إلا علم الحساب وتقويم البلدان ، ليتفرغ الطلاب فى بدايتهم للعلوم القديمة ، كما تفرغوا فى نهايتهم لها بقسم التخصص ، وبهذا حشرت العلوم الحديثة فى القسم الثانوى حشراً ، لأن العلوم القديمة بقيت فيه على حالها ، فلم يبق فيه للعلوم الحديثة زمن يتسع لدراستها على الوجه اللائق بها فى المعاهد الدينية .

وبهذا كله رضى أعداء النظام الحديث كل الرضا ، وإن كان لا يرضيهم إلا القضاء على النظام الحديث ، ولكنهم كانوا قد يئسوا من القضاء عليه ، لأن الطلاب كانوا قد ألفوه ، وقد صارت لهم فيه مطامع وأمانىّ ، فإذا قضى عليه حيل بينهم وبينها ، وكل شىء يهون فى هذه الحياة إلا المطامع والأمانى ، لأنه لا قيمة للحياة من غيرها ، بل لا معنى لها سواها .

إنشاء قسم للتخصص فى القضاء بدل مدرسة القضاء الشرعى :

أما شكوى خريجى النظام الحديث وطلابه فقد عولجت فى هذا القانون معالجة صورية ، وكان هذا بإلغاء اسم مدرسة القضاء الشرعى ، وإنشاء قسم للتخصص فى القضاء بدلها ، لا يدخله إلا الحائزون لشهادة العالمية ، على أن تكون مدته أربع سنين كشعب التخصص السابقة ، وعلى أن يكون تابعاً فى إدارته للأزهر ، وقد وضعت الحكومة لهذه التبعية من القيود ما جعلها تبعية اسمية ، وأبقت مدرسى مدرسة القضاء الشرعى فى هذا القسم ، ووضعت منهاج الدراسة فيه بنفسها ، واختارت له العلوم التى تخرّج القاضى الشرعى الذى يصلح للقضاء فى هذا العصر ، وهذه هى العلوم التى اختارتها للدراسة فى هذا القسم :

١ — الفقه مع حكمة التشريع .
٢ — أصول الفقه .
٣ — المذاهب الأربعة فى الأحوال الشخصية .
٤ — التوثيقات الشرعية .
٥ — دراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية .
٦ — تاريخ القضاء فى الإسلام .
٧ — نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحِسْبية ولوائحها .
٨ — مقارنة بين هذه اللوائح وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية .
٩ — أصول القوانين .
١٠ — نظام القضاء والإدارة .
١١ — الإجراءات وتمرينات قضائية .

موازنة بين التخصص فى القضاء وأقسام التخصص الأخرى :

والفرق كبير جداً بين نظام التخصص فى هذا القسم ونظامه فى الأقسام السابقة ، فنظام التخصص فى هذا القسم يجمع ثقافة واسعة يجعل من يتخرج منه صالحاً لوظيفة القاضى الشرعى فى هذا العصر ، أما الأقسام السابقة فلا يجمع قسم التفسير فيها الثقافة اللازمة للمفسِّر ، ولا يجمع قسم الحديث فيها الثقافة اللازمة للمحدِّث ، وكذلك غيرهما من بقية الأقسام السابقة ، وإنما هو كتاب واحد يدرس فى قسم التفسير مثلا ، وتقضى مدة الدراسة على طولها فى تفهم عباراته على طريقة التدريس القديمة ، فيخرج كل طالب فيه وهو نسخة من ذلك الكتاب لاغير ، مع أن المفسر فى هذا العصر يلزمه ثقافة واسعة تناسب ما اشتمل عليه القرآن الكريم من العلوم والمعارف ، ولا يكفى فى الحصول عليها كتاب من كتب التفسير القديمة ، وهكذا غير المفسر من المحدِّث والنحوي وغيرهما.

نقد النظام الحديث

سبق المؤلف إلى نقد النظام الحديث :

بينما كان أعداء النظام الحديث فى عهد الشيخ أبى الفضل الجيزاوى يعملون على الانتقاص منه بما سبق ، كان هناك شابٌ تخرّج حديثاً على هذا النظام ، ولم يتأثر بمظاهر الجمود التى كانت تحيط به ، فلم ينظر إلى النظام الحديث بعين الجمود التى كانت تكرّه أعداءه فيه ، وإنما نظر إليه بعين أخرى غريبة فى بيئته ، جعلته ينظر إلى الأمام ، ولا ينظر كما ينظر غيره إلى الوراء ، فيرى أن هذا النظام الحديث لم يقض على جمود الأزهر القديم ، ولا يكفيه هذا القدر من النظام الذى يحاول أعداء الإصلاح فى الأزهر انتقاصه ، وكنت أنا ذلك الشابَّ الذى تخرج حديثاً على هذا النظام ، فرفعت صوتى بنقده فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وكنت بهذا أول من قام بنقد هذا النظام فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وتحمل فى ذلك ما تحمل مما سيأتى بيانه ، بعد أن أشرح نشأتى التى جعلتنى أقوم بهذا فى شرخ شبابى ، وأظهر به فى بيئة لا يناصرنى فيها أحد ، بل يقوم علىَّ أهلها قومة رجل واحد .

تاريخ المؤلف :

ولدت فى بلد تسمى كفر النجبا من أعمال مركز أجا بمديرية الدقهلية ، فى أواسط سنة ١٨٩٤ م (سنة ١٣١٣ هـ) وقد مات والدى وأنا ابن شهر ، فقامت والدتى بكفالتى ، وأرادت لى أن أكون فلاحا أعمل فيما ورثته عن أبى ، فلم ألتحق بكتاب القرية إلا بعد أن بلغت الثامنة أو التاسعة من عمرى ، إذ حدثت حادثة غيرت وجهتى فى الحياة ، وهى عناية من عناية الله ، وكان فى قريتنا كُتَّاب قديم يقوم بالتعليم فيه شيخ جاوز الستين ، فلم يشأ الله أن

أدخل هذا الكتاب القديم ، وهيأ لى كتاباً جديداً أنشأه معلم شابٌ ، كان على جانب كبير من الذكاء ، فلما دخلت كتابه أعطانى لوحاً وكتب فيه نصف الحروف الهجائية ، ثم طلب منى أن أذهب به إلى موضعى فى الكتاب لأكتب تحتها مثلها ، فكتبت ماطلبه منى وذهبت إليه لأطلعه عليه ، فأبدى دهشته من كتابتى ، ولم يصدق أنى الكاتب لها ، فمحاها وطلب منى أن أعيدها أمامه فأعدتها ، فلما رأى هذا منى زادت عنايته بى ، ونظر إلىَّ نظراً خاصاً دون تلاميذ كتابه ، وكان من أثر عنايته بى أن وقف بى فى كتابة القرآن فى اللوح من غير حفظ إلى سورة الجمعة ، ونقلنى إلى سورة التوبة لآخذ فى حفظ القرآن منها ، وكان تلاميذ الكتاب لا يأخذون فى حفظ القرآن إلا بعد أن ينتهوا من كتابته كله من غير حفظ ، وكان يقصد من هذا تعليم الكتابة والقراءة فى المصحف كله من أوله إلى آخره ، فيقطع التلميذ فى ذلك نحو أربع سنين أو أكثر ، فلم يأخذنى فى ذلك بتلك الطريقة القديمة ، بل أخذنى بما يدل على مرونته وعدم جموده ، ووفر علىَّ تلك السنين التى كانت ستضيع من حياتى .

ثم لم تلبث الحكومة أن ألحقت هذا الكتاب بالكتاتيب النظامية الحديثة ، فنشأت بهذا فى كتاب نظامى حديث ، وتعلمت فيه الخط والإملاء والحساب ، وحفظت القرآن الكريم ، وقد أتممت هذا فى نحو أربع سنين .

ثم انتسبت إلى الجامع الأحمدى ، فابتدأ فيه النظام الحديث فى السنة التى انتسبت فيها ، والتحقت فيه بالسنة الأولى ، وكان من قريبى طالب علم قديم التحق بالسنة الخامسة ، فكان إذا طالع فى شرح الخَبِيصى على التهذيب فى علم المنطق يشركنى معه ، فأفهمه كما يفهمه ، وقد دعانى هذا إلى أن أشتغل ببعض الكتب التى تدرس فيما بعد سنتى الدراسـية ، مثل كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، فلما جاء امتحان آخر السنة علمت اللجنة التى تولت امتحانى الشفوى أنى درست شرح الخبيصى فى المنطق ، فلم تمتحنى فى علوم السنة الأولى ، بل امتحنتنى فى شرح الخبيصى ، وأعطتنى الدرجات

الكبرى فى علومى من غير أن تمتحنى فيها ، ولما ظهرت نتيجة الامتحان كنت أول الناجحين من طلاب السنة الأولى .

وعدت بعد الامتحان إلى قريتى لأقضى فيها الأجازة الصيفية ، فأخذ هذا الطالب الذى هيأه الله لى يدرس لى علوم الشهادة الأولية ، ولم تمض هذه الإجازة حتى كنت قد أتممت دراستها ، فلما عدت إلى الجامع الأحمدى فى أول السنة الدراسية قدمت طلباً إلى شيخه ليمتحننى فى علوم الشهادة الأولية ، فأخذ منى الطلب ودهش حين قرأه ، حتى إنه ألف لجنة لامتحانى شفويا عقب قراءته لطلبى من العلماء الجالسين معه ، فامتحنتنى أمامه فى تلك العلوم ، وأعطتنى درجات النجاح فيها ، ثم أديت الامتحان التحريرى للشهادة الأولية مع المتخلفين من طلابها ، ونجحت فيه أيضاً ، فكانت طفرة فى باكورة النظام الحديث بالجامع الأحمدى ، وكانت لها دلالتها على حسن أثر هذا النظام فيمن يأخذ به ، وقد ذكرها شيخ الجامع الأحمدى فى التقرير الثانى لمشيخة الجامع الأحمدى ، وكان يطبع فى كل سنة تقريراً عن حال الدراسة فيها ، وهذا هو ما جاء فى ذلك التقرير عن تلك الحادثة :

« ثم نرى أن بين الطلبة فى امتحان مقرر السنة الرابعة طالباً كان فى العام الماضى من طلبة السنة الأولى الذين لم يسبق لهم اشتغال بطلب العلم إلا فى تلك السنة ، ثم انتقل بالامتحان العمومى إلى السنة الثانية ، ولما حضر فى أول هذا العام الدراسى وحُوِّل على فصل من فصول السنة الثانية كما هو مقتضى السير الطبيعى — طلب من المشيخة أن تمتحنه لينتقل إلى السنة الخامسة ، فكان هذا الطلب موجباً للدهشة والاشتباه فى أمره ، ولما استمر على طلبه أُلِّفت له لجنة امتحنته امتحاناً دقيقاً شفوياً وتحريرياً فى مقرر السنة الرابعة ، فأسفر الامتحان عن نتيجة باهرة ، ولهج الحاضرون بتعويذه من شر حاسد إذا حسد ، ورأى مجلس الإدارة أن يدرس هذا الطالب مقرر السنة الرابعة ، ليزيد تمكنه منه ، ويكون له فيه فضل بصيرة ، فكان ذلك ،

ورفع القرار إلى المجلس العالى ليوافق عليه ، فما ذاك إلا نتيجة من نتائج الذكاء النادر ، فإذا كان النفر الأول[١] قد مكثوا ثلاث سنين لم يحصلوا فيها على مقرر السنة الأولى ، وهذا الطالب مكث سنة واحدة ، وقبل البدء فى السنة الثانية نجح فى مقرر الأربع سنين — كان كأن اثنتى عشرة سنة من سِنِى هذا النفر لم تساو سنة واحدة من سِنِى هذا الطالب ، فسبحان من قسم الحظوظ ، فلا عتاب ولا ملامة »[٢] .

وقد تابعت دراستى بعد هذا إلى آخرها فى جدّ واجتهاد ، حتى كنت أول الناجحين فى أغلب سنى الدراسية ، فإذا لم أكن الأول كنت الثانى أو الثالث ، لأنى كنت على انتقادى الآن لطريقة التدريس القديمة آخذ نفسى بأقصى ما نصل إليه فى البحث اللفظى والمعنوى ، حتى كان الدرس يمضى فى عراك على بينى وبين المدرس ، ولهذا كنت موضع تقدير أساتذتى وحبهم ، ومن أشهرهم الشيخ محمد الشافعى الظواهرى ، والشيخ محمد الأحمدى الظواهرى .

ولكنى كنت مع هذا شديد الشغف بمطالعة كل ماتظهره المطبعة من كتب الأدب والفلسفة وغيرها ، فكنت أطالع كل كتاب قديم أو حديث تظهره المطبعة ، وأطالع المجلات العلمية والأدبية ، وكذلك الجرائد اليومية ، ولا سيما جرائد الحزب الوطنى الذى كان يقوم بالجهاد السياسى فى ذلك الوقت ، فكنت أتلقى فى هذه الجرائد دروس الوطنية ، وكانت تغرس فى نفسى حب الجهاد فى سبيل الوطن ، ولقد كنت وأنا تلميذ بالكتاب آخذ نفسى بالمطالعة ، فكنت أطالع الكتب القصصية الشائعة فى القرى ، ولاسيما قصة عنترة العبسى ، فقد طالعت فيها كثيراً ، وأعدت قراءتها نحو أربع مرات ، ولعل هذا هو الذى ربّى فىّ حب المطالعة بعد أن صرت طالباً بالجامع الأحمدى .

---

(١) يعنى من سبق لهم اشتغال بطلب العلم قبل النظام الحديث ووضعوا فى السنة الأولى

(٢) التقرير الثانى لمشيخة الجامع الأحمدى ص ٣٢ ، ٣٣ .

وقد أخذت شهادة العالميـــة على النظام الحديث فى سنة ١٩١٨ م (١٣٣٦هـ) وعينت فيها مدرساً بالجامع الأحمدى بعد امتحان مسابقة جرى بين أكثر من مائة عالم نظامى فى نحو عشر وظائف ، فنجحت فيه أنا وعالم آخر ، وسقط فيه الباقون لصعوبته .

كتاب نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف للمؤلف :

وكنت فى آخر مدة دراستى قد تأثرت بمطالعاتى السابقة ، وبنشأتى النظامية من عهد الطفولة ، فأدركت من نقص النظام الحديث ما لم يدركه غيرى فى تلك البيئة الجامدة ، وشرعت فى تأليف ذلك الكتاب — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — حتى أتممته فى أول عهدى بالتدريس فى الجامع الأحمدى .

ولكنى رأيت أن أؤخر ظهوره إلى أن تمضى علىّ مدة فى للتدريس ، لأنى كنت أعلم أنه سيثير على سخطاً شديداً فى تلك البيئة التى ألفت الجمود أقوى إلف ، وقد ظفرت بالانتقاص من النظام الحديث بقانون التخصص السابق ، فكيف ترضى عن كتاب يدفع بالنظام الحديث إلى الأمام ، حتى يقضى على كل أثر فى المعاهد الدينية للجمود الدينى والعلمى ، وكيف يسكتون على عالم صغير يخرج على إجماعهم ، وفيهم شيوخه وشيوخ شيوخه ، وفيهم شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية ، وهو مدرس صغير ناشىء ، فلا بدّ أن تقوم عليه قيامتهم ، ليتخلصوا منه فى أول أمره ، ويستريحوا من التعب معه .

وقد صبرت خمس سنين وقعت فيها الثورة الوطنية على الإنجليز فى مصر ، وفتحت عيون أهلها إلى الإصلاح ، فقمت بطبع ذلك الكتاب فى أوائل سنة ١٣٤٢ هـ ، وكان هذا عقب ظهور قانون التخصص ، فجاء رداً على ما حاوله هذا القانون من الرجوع بالنظام الحديث إلى الوراء .

وهذه هى أهم الأبواب التى اشتمل عليها هذا الكتاب :

١ — كلمة فى نقد قانون التخصص ، وهى تتضمن ماسبق فى الكلام على هذا القانون .

٢ — تمهيد فى بيان الحاجة إلى الإصلاح ، وفائدة العلوم الحديثة فى الدفاع عن الدين ، وفى بيان قصور النظام الحديث عن الإصلاح المطلوب.

٣ — الموازنة بين العهد القديم والنظام الحديث ، وخلاصتها أن الفرق قليل جداً بينهما ، لأن النظام الحديث لا يزال يعتمد على كتب العهد القديم ، وعلى طريقة التدريس القديمة ، ولا يمتاز النظام الحديث عن العهد القديم إلا بدراسة بعض العلوم الحديثة التى تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، وهى دراسة ناقصة لا تناسب المعاهد الدينية ، ولا تحقق الغرض المقصود منها فيها ، وهو استخدامها فى الدفاع عن الدين ، وكان الواجب أن تدرس على نحو ما تدرس فى الجامعات الكبيرة فى أوربا ، لأنها تدرس فيها دراسة جامعية ، ولا يصح أن يقصر الأزهر فى دراستها عن هذه الدراسة ، لأنها هى التى تليق بأقدم جامعة علمية دينية .

٤ — نقد كتب الدراسة ، وخلاصة نقدها أنها من كتب المتأخرين ذات المتون والشروح والحواشى والتقارير ، ولما كانت متونها غامضة معقدة فدراستها تقوم على أساس فهم عبارات هذه المتون ، فهو الذى يقصد فيها أولا وبالذات ، أما فهم مسائل العلوم والتمرين عليها فلا يهتم بها كما يهتم بفهم عبارات المتون ، وهذا إلى أن هذه الكتب تسلك طريقة واحدة فى التأليف ، وخلط مسائل العلوم بعضها ببعض ، فلا تتدرج فى هذا للطلاب بل تأخذ المبتدئين بما تأخذ به المنتهين ، وقد كان لتعقيد أسلوبها أسوأ أثر فى طلاب المعاهد الدينية ، لأنه يظهر فى أسلوب كتابتهم ، ويحول دون النهوض به بتعليم الإنشاء ومطالعة كتب الأدب ، ولا يراد من هذا أن نرجع إلى كتب المتقدمين ، بل يجب أن نعتمد فى الدراسة على كتب تؤلف فى هذا العصر الحديث ، وتفتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم .

٥ — نقد طريقة التدريس، وخلاصة نقدها أنها طريقة تلقينية تقليدية، لا تعنى بتربية ملكة الفهم الصحيح، ولا بإعداد الطلاب ليكون منهم علماء وحكماء يرفعون منار العلم فى الدنيا، ويتحدث العالم كله بعلمهم، كما كان يتحدث بعلم أسلافنا فى الماضى، وكما يتحدث اليوم بعلم أهل أوربا.

٦ — نقد العلوم القديمة، وخلاصة نقدها أنها علوم جامدة لا تزال على حالها منذ سبعة قرون، وليس فيها أثر للتجديد الذى تناول كل شيء فى عصرنا، وقد كان علماؤنا الأولون يجتهدون فيها ويجددون فى كل عصر من عصورهم، فيجب أن نجتهد فيها ونعمل على تجديدها فى عصرنا.

٧ — نقد نظام التعليم، وخلاصة نقده أنه لا يتدرج بالطلاب فى مراحل التعليم، بل يبدأ بالكتاب الأقل حجماً وإن كان أصعب فهماً، ويبدأ بالعلوم التى اعتيد البدء بها فى العهد القديم، وإن كان الواجب تأخيرها والبدء بغيرها، وكذلك يجعل مدة الدرس واحدة فى كل مراحل التعليم، ويأخذ المبتدئين فى هذا بما يأخذ به المنتهين.

٨ — إهمال التخصص فى العلوم، وخلاصة ما جاء فيه أن النظام الحديث اتبع العهد القديم فى تخريج علماء يأخذون كل العلوم التى يدرسونها بنسبة واحدة، فلم يحاول أن يوزعها فى آخر مراحل التعليم على الطلاب، ويجعل منها شعباً يتخصص الطلاب فيها، ليعيدوا عهد التخصص فى علمائنا الأولين، ويتخرج منهم أئمة نابغون فيما تخصصوا فيه، ولا يكون هذا على نحو ما جاء فى قانون التخصص السابق، لأنه لا يفيد فى تخريج أولئك العلماء النابغين.

٩ — نقد طريقة الانتساب إلى المعاهد الدينية، وخلاصة نقدها أنها تجرى على الطريقة القديمة من الاكتفاء بحفظ القرآن، ومعرفة القراءة والكتابة ولو أقل معرفة، فيجتمع بها فى السنة الأولى أصناف من الطلاب يتفاوتون تفاوتاً كبيراً فى استعدادهم، ولا يمكن أن ينتظم سير التعليم بمثلهم.

١٠ — نقد طريقة الامتحان ، وخلاصة نقدها أنه يجرى على طريقة التدريس ، فالامتحان الشفوى يقصد منه اختبار الطلاب فى فهم عبارات الكتب ، والامتحان التحريرى يقصد منه معرفة تحصيلهم لها ، وحفظهم لمسائلها .

١١ — إهمال تعليم اللغات ، وإرسال بعثات إلى أوربا ، وإنشاء نادٍ ومجلة للأزهر والمعاهد الدينية ، وإنشاء مجمع علمى ولجنة تأليف ، وإنشاء مطبعة لطبع كتب الدراسة طبعاً صحيحاً .

وهذه هى أهم أبواب ذلك الكتاب ، وهو يقع فى ستين ومائة صفحة ، ويشتمل على هذه الأبواب وغيرها ، ولا يكاد يترك شيئاً من عيوب النظام الحديث وطرق إصلاحها .

عقاب المؤلف على هذا الكتاب :

وقد ظهر ذلك الكتاب فى أوائل سنة ١٣٤٢ ﻫ ، وقرأه طلاب معهد طنطا وغيرهم من طلاب المعاهد الدينية ، فتأثروا به وتفتحت عيونهم لعيوب النظام الحديث ، حتى ألف طلاب معهد طنطا لجنة تطالب بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية ، واختارونى رئيس شرف لهذه اللجنة ، فلما رأى المدرسون هذا كبر عليهم الأمر ، وقاموا وقعدوا لذلك الكتاب ، ثم استقر رأيهم على كتابة عريضة فيه للشيخ عبد الغنى محمود شيخ معهد طنطا ، فلما كتبوها قدموها إليه ، وطلبوا منه أن يعاقبنى بالفصل من وظيفتى .

فلما عقد مجلس إدارة معهد طنطا ليحقق معى قدمت دفعاً فرعياً بأن تحقيقهم معى بهذا الشكل مخالف لما أباحته اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية من حق المدرسين فى نقد كتب الدراسة ونحوها ، لأنه لا يصح أن يعطونا هذا الحق ثم يعاقبونا عليه إذا قمنا به ، فلما سمعوا هذا منى أجلوا الحكم فيه إلى جلسة ثانية ، ولما اجتمعوا فى الجلسة الثانية حكموا برفض هذا الدفع ،

فطلبت منهم أن يؤجلوا محاكمتي إلى جلسة ثالثة ، على أن يعلنوني قبلها بخمسة أيام على الأقل بما يأخذونه عليّ في كتابي ، فرفضوا أيضاً هذا الطلب ، وحينئذ علمت أنهم يريدون عقابي على أي حال ، فقمت من الجلسة احتجاجاً على هذه المحاكمة ، فحكموا في غيابي بقطع خمسة عشر يوماً من مرتبي ، وكانوا يريدون بي أكثر من ذلك ، ولكنني كنت قد لجأت إلى بعض أولي الشأن في الحكومة ليحميني منهم ، وأظن أنه هو الذي لم يمكنهم مما كانوا يريدونه بي ، واكتفى بتمكينهم من ذلك العقاب ليطفىء به فتنتهم .

تأييد بعض علماء الأزهر للمؤلف :

وقد تقبلت هذا العقاب راضياً ، لأني كنت موطّناً نفسي على أكثر منه ، وما كان لإصلاح أن يتم من غير تضحية ، ومن نصب نفسه للجهاد في سبيل الإصلاح لا يصح أن يبالي بما يصيبه في نفسه وأهله وماله ، وإذا كنت قد لقيت من إخواني وشيوخي بمعهد طنطا ما لقيت ، فقد خفّف عني ما لقيته من تأييد بعض علماء الأزهر لي ، كالشيخ يوسف الدجوي ، والشيخ علي سرور الزنكلوني ، والشيخ علي محفوظ ، وكان أقواهم تأييداً لي الشيخ مصطفى القاياتي ، وقد نشر في جريدة الرشيد ما يأتي :

« قدّم صاحب الفضيلة العالم العلامة الشيخ عبد المتعال الصعيدي للعالم الإسلامي خير مؤلف أخرج لإصلاح الأزهر الشريف ، ناقداً فيه نظام التعليم الحديث ، مع كلمة في قانون سنة ١٣٤٢هـ ، والمتصفّح لهذا الكتاب يمكنه أن يرى من خلال سطوره غيرة فضيلته على الأزهر ، وحبه الصادق للأزهريين ، وتفانيه في خدمة الاسلام ، وإنا نرى أنا لسنا في حاجة إلى تقريظ هذا السِّفر النفيس ، لأن قلم كاتبه أغنى الأقلام عن التقريظ ، وإنه ليحسن بكل مسلم أن يقتني هذا الكتاب النفيس ، ليطلع على ما تضمنه من الصراحة في الدفاع عن الأزهر والأزهريين » .

ومثل هذا ليس بكثير على الشيخ مصطفى القاياتي رحمه الله ، لأنه من بيت عرف بالجهاد فى سبيل الدين والوطن ، وقد كان جده من زعماء الثورة العرابية ، وكان هو أعظم الأزهريين جهادا فى الثورة الوطنية التى قامت بمصر عقب الحرب الأوربية الكبرى الأولى ، وإنما يعرف فضل الجهاد فى الإصلاح من ذاق لذة الجهاد ، وعرف قيمة التضحية فى سبيل الدين والوطن .

وإنى أعتقد أن إخلاصى فى ذلك النقد هو الذى نجانى مما كان يراد بى من الفصل من وظيفتى ، وقد وقع لى بعد هذا ما هو أشد من تلك الفتنة التى أحدثها كتابى ، فنجانى الله أيضاً بإخلاصى ، والله يعلم مقدار ما أضمره من الإخلاص لجامعتنا الأزهرية ، وإنى لا أطلب من سواه ثوابا على هذا الإخلاص

المطالبة بإصلاح النظام الحديث

مطالبة الطلاب بإصلاح النظام الحديث :

لقد أراد الله تعالى أن يضم إلى صوتى أصواتاً كثيرة تطالب بإصلاح النظام الحديث ، فلا يذهب صوتى صرخة فى واد ، ولا يهنأ أولئك الذين ظنوا أنهم بعقابهم لى يقضون على حركة الإصلاح ، ويرهبون من تحدثه نفسه بالدعوة إليه ، ولكن تلك الأصوات لم تنبعث من علماء الأزهر والمعاهد الدينية ، وإنما انبعثت من الطلاب الذين أوجد فيهم ذلك النظام شيئاً من اليقظة ، وجعلهم يعرفون أن لهم حقوقاً فى وطنهم ، فصاروا لا يرضون بما كان يرضى به الأزهر القديم من الانكماش عن الناس وكراهة القيام بأى عمل خارج الأزهر .

فالأزهر القديم لم يكن يُخَرِّج كل سنة من العلماء إلا نحو ستة أو أزيد من ذلك بقليل ، فلم يكن بحيث يضيق عن هذا العدد كل سنة ، بل كان هذا العدد يجد فيه ما يرضيه ، فيرضى به ولا يفكر فى تركه إلى غيره ، وهذا إلى أن الأزهر القديم لم يفتح عيون طلابه إلى ما وراء الأزهر . فلم تمتد عيونهم إلا إليه ، ولم يكن لهم أطماع إلا فيه .

أما النظام الحديث فقد صار يُخَرِّج كل سنة مئات من العلماء النظاميين ، لأن المعاهد الدينية زاد عددها بعده حتى صارت فى ذلك الوقت سبعة معاهد ، وزاد طلابها زيادة عظيمة بإقبال الأمة بأبنائها عليها ، وقد فتحت الحكومة عيون طلابها النظاميين إلى ما وراء الأزهر ، وجعلت لهم حقوقاً فى وظائف التعليم بالمدارس الأولية والوظائف الكتابية فى المعاهد الدينية والمحاكم الشرعية ، وما إلى هذا من الوظائف التى تليق بهم .

التباس الأمر على الطلاب فى الاصلاح :

ولكن خِرِّيجى النظام الحديث نظروا فوجدوا أن أولى الأمر فى الحكومة

لا يزالون ينظرون إليهم كما كانوا ينظرون إلى الأزهر القديم ، وينظرون إلى شهاداتهم الأزهرية نظرة احتقار ، حتى بلغ من أمر وزارة المعارف أنها كانت تفضل شهادة الكفاءة للتعليم الأولىّ على شهادة العالمية النظامية .

وهنا لك علم الطلاب أن النظام الحديث لم ينهض بهم إلى الغاية التى تؤهلهم للعمل خارجه ، وأن الفرق بينه وبين العهد القديم ضئيل إلى الحد الذى جعل الحكومة لا تشعر به ، فأخذوا يطالبون بإصلاح هذا النظام ، حتى يرفع من شأنهم ، ويحمل الحكومة على احترام شهاداتهم ، وهم فى هذا لم يطلبوا الإصلاح لذاته ، وإنما طلبوه ليوصلهم إلى حقهم فى الوظائف الحكومية ، لحادوا عن السبيل الصحيح لطلب الإصلاح ، وهو السبيل الذى يوصلنا إلى النبوغ فى العلم وفتح باب الاجتهاد فيه ، قبل أن يوصلنا إلى الوظائف ومرتباتها المادّيّة ، وبهذا صار الإصلاح عندهم مطلباً مادياً لا روحياً ، وغاية تؤدى إلى الوظائف لا إلى التقدم والنهوض فى العلم ، فالتبس الأمر فى الإصلاح عليهم ، وجاراهم أولو الأمر فى الالتباس ، ولا يزالون يجارونهم فيه ، ولا يعلم إلا الله متى يزول هذا الالتباس عن الطلاب ؟ ومتى يهتدى أولو الأمر إلى الإصلاح المطلوب ؟

توقف وزارة سعد زغلول باشا فى إصلاح الأزهر ورأيه فيه :

وقد اشتدت مطالبة الطلاب بإصلاح النظام الحديث بعد قيام الحكم الدستورى ، وفى عهد وزارة سعد زغلول باشا ، وكانت أول وزارة دستورية ، فقامت كل طائفة من طوائف الأمة تطالب بالإصلاح ، وتنفض عنها غبار الركود والجمود ، وقد ذهب وفد من الطلاب إلى سعد باشا يطالبه بإصلاح الأزهر ، وهم يريدون من إصلاحه أن ترقّع الحكومة نظامه الحديث ، لتؤهل طلابه للحصول على حقهم فى الوظائف التى جعلها النظام الحديث حقاً لهم .

فرأى سعد باشا أن الذين يطالبونه بإصلاح الأزهر هم طلابه لا شيوخه ، وأنه لا يمكنه هذا الإصلاح إلا إذا اتفق عليه الشيوخ والطلاب معاً ،

ولا سيّما أن الأزهر والمعاهد الدينية كانت تابعة فى ذلك الوقت لجلالة الملك ، ولم يكن لمجلس الوزراء أيّة سلطة عليها ، وهذا إلى أن سعد باشا كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، فكان رأيه فى إصلاح الأزهر من رأى أستاذه ، وقد رأى أولئك الطلاب قد التبس عليهم الأمر فى الإصلاح ، فرأوه مطلب وظائف لا مطلب نهوض ، ولهذا اكتفوا فى مطالبهم الإصلاحية بترقيع ذلك النظام الحديث . وكان سعد باشا يخالفهم فى هذا الترقيع ، ويرى أنه يجب هدم هـذا النظام الذى أبقى على كل قديم فى الأزهر ، وأنه يجب إعادة بناء الأزهر من جديد .

ولهذا كله لم يجد سعد باشا إلا أن ينصحهم بأن يتوجهوا إلى الحاشية الملكية ، لأنها هى التى تملك أمر الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا يمكن تغيير شىء فيها إلا بإذنها ، فعدّ الطلاب هذا إعراضاً من سعد باشا عن إجابة مطالبهم ، وثاروا على وزارته ثورة شديدة ، فأخذ خصومه السياسيون يستغلونها لمصلحتهم ، ويحاولون ضم طلاب الأزهر إلى صفوفهم ، ولما رأى سعد باشا هذا أخذهم بالشدة ، ولكنهم لم يرضخوا له ، واستمروا فى ثورتهم حتى رضخ هو لهم ، وأمر بتأليف لجنة تبحث مسائل أولئك الطلاب ، وتنظر فى أمر إصلاح الأزهر ، ولكنه لم يلبث إلا قليلاً ثم استقال من الوزارة ، فذهبت تلك اللجنة بذهاب وزارته ، ولم تمهلها الأيام حتى تبدأ فى عملها فى إصلاح الأزهر .

نظام سنة ١٣٤٣ هـ

التباس أمر الإصلاح على واضع هذا النظام

قامت وزارة محمد زيور باشا بعد وزارة سعد باشا ، وأرادت أن تتقرب إلى طلاب الأزهر ليكونوا من أنصارها ، فشرعت فى إجابة مطالبهم التى تباطأت وزارة سعد باشا فى إجابتها ، وألفت لجنة جديدة للنظر فى إصلاح الأزهر ، ولكنها جعلت غايتها تهيئة أولئك الطلاب للقيام بما يطلبونه من وظائف التدريس فى وزارة المعارف ، وما إلى هذا من الوظائف ، فحادت عن الطريق الصحيح إلى إصلاح الأزهر ، وهو الطريق الذى يجعل تعليمه جامعياً يليق بمكانته العلمية والدينية ، ويصير به إلى فتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم .

وقد وضعت اللجنة أساساً لعملها فى إصلاح الأزهر يقوم على هذه الأصول :

١ — جعل الأزهر الشريف الجامعة الكبرى لتخريج أساتذة علوم اللغة العربية وعلوم الدين والقضاة الشرعيين .

٢ — المساواة بين شهادات التخصص بالجامعة الأزهرية والشهادات العالية بمدارس الحكومة .

٣ — إرسال بعثات إلى أوربا لدراسة العلوم التى تناسب التعليم فى الأزهر

٤ — إصلاح مناهج التعليم إصلاحاً يوافق حال العصر الحاضر ، ويحفظ للأزهر صبغته العلمية والدينية

إلحاق المدارس الأولية ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالأزهر

ثم سارت اللجنة فى عملها إلى أن وضعت نظاما يحقق هذه الأصول ، ويشتمل على ما يأتى :

١ — جعل المدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي تابعة للجامعة الأزهرية الكبرى ، على أن تبقى وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس ، وعلى أن يشرف على مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين مجلس إدارة رئيسه شيخ الجامع الأزهر ، وأعضاؤه مفتى الديار المصرية ، ومدير المعاهد الدينية ، ومراقب التعليم الأوّلى بوزارة المعارف ، وناظر مدرسة دار العلوم ، واثنان من أساتذة هذه المدرسة .

٢ — إضافة مايمكن إضافته من العلوم الحديثة التى تدرس بالمدارس الأولية للمعلمين إلى منهج دراسة القسم الأولى بالمعاهد الدينية ، ليمكن من يريد من حملة الشهادة الأولية التدريس بالمدارس الأولية أن يدرس فى سنة تضاف إلى مدته ماينقصه من هذه العلوم ، ثم يؤدى الامتحان اللازم للحصول على شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، على أن يقصر فى المستقبل تخريج مدرسى المدارس الأولية على المعاهد الدينية ، إذا وجد أن حاجة التعليم فيها لا تطلب أكثر مما تخرّجه هذه المعاهد .

٣ — إضافة ما يشتمل عليه منهج المدرسة التجهيزية الملحقة بمدرسة دار العلوم من العلوم الحديثة إلى منهج القسم الثانوى بالمعاهد الدينية ، وهو منهج القسم الأدبى بالمدارس الثانوية ماعدا اللغات الأجنبية ، لتلغى بعد هذا المدرسة التجهيزية الملحقة بمدرسة دار العلوم بالتدريج ، ويقصر حق دخول مدرسة دار العلوم على حملة الشهادة الثانوية من طلاب المعاهد الدينية

٤ — وجوب المحافظة مع هذا على العلوم القديمة بالمعاهد الدينية ، فتبقى مناهجها على ماهى عليه ، لتحفظ للأزهر صبغته الدينية والعربية .

وقد اعتمد هذا كله بأمر ملكى فى ٩ من شعبان سنة ١٣٤٣ هـ — ٤ من مارس سنة ١٩٢٥ م ، وهذا هو الأمر الملكى :

١ — تلحق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستا دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى .

٢ — تبقى وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس ، وعقد الامتحانات اللازمة لقبول طلبتها وتخريجهم ، ومنحهم الشهادات التى تمنحها لهم .

٣ — على رئيس مجلس الأزهر الأعلى تنفيذ أمرنا هذا

مناهج الدراسة فى الأقسام الأولية والثانوية والتخصص

وقد ألفت بعد هذا لجنة لإصلاح مناهج الدراسة بالأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، حتى تكون ملائمة لهذا النظام الجديد ، فقامت هذه اللجنة بإصلاح هذه المناهج على وفق ذلك ، وجعلت مناهج الدراسة فى الأقسام الأولية كما يأتى :

١ — العلوم الدينية ، وقد رأت اللجنة فيها أن تبقى كما هى بمقرراتها وكتبها ، ويزاد عليها استظهار القرآن الكريم ، ودراسة التفسير والحديث بمقاديرهما فى مقرر المدارس الأولية للمعلمين .

٢ — العلوم العربية ، وقد رأت اللجنة فيها أن تبقى أيضا كما هى . ويزاد عليها أدب اللغة العربية ، وعلما المعانى والبديع بمقاديرهما فى مقرر المدارس الأولية للمعلمين .

٣ — الخط العربى ، وقد رأت اللجنة أن يبقى أيضا كما هو ، ويزاد عليه خط الثلث على حسب المقرر منه فى المدارس الأولية للمعلمين .

٤ — العلوم الرياضية ، وقد رأت اللجنة أن يكمل مقرر الحساب بما ينقصه من المقرر منه فى المدارس الأولية للمعلمين ، وأن يزاد على هذه العلوم الهندسة والجبر ومسك الدفاتر بمقاديرها فى المدارس الأولية للمعلمين .

٥ — التاريخ ، وقد رأت اللجنة أن يكمل المقرر منه بما ينقصه من مقرر التاريخ فى المدارس الأولية للمعلمين .

٦ — الجغرافيا ، وقد رأت اللجنة أن يكمل المقرر منها بما ينقصه من مقرر الجغرافيا فى المدارس الأولية للمعلمين .

٧ — دروس الأشياء والرسم وتدبير الصحة والتربية العلمية والعملية ، وقد رأت اللجنة أن تدرس فى الأقسام الأولية بمقاديرها فى المدارس الأولية للمعلمين .

٨ — الرياضة البدنية ، وقد رأت اللجنة أن تزاد أيضا فى الأقسام الأولية ، على أن تزاد أيضا فى المدارس الأولية للمعلمين .

ثم جعلت مناهج الدراسة فى الأقسام الثانوية كما يأتى :

١ — العلوم الدينية ، وقد رأت اللجنة أن تبق كما هى بمقرراتها وكتبها ، وأن يزاد عليها ثلاثة أجزاء فى التفسير ، ليصير ما يدرس منه عشرة أجزاء

٢ — العلوم العربية ، وقد رأت اللجنة أن تبق أيضا كما هى ، وأن يزاد عليها المحفوظات والبيان والبديع والتطبيق النحوى والصرفى والبلاغى تحريريا وشفويا وأدب اللغة العربية .

٣ — المنطق وأدب البحث ، وقد رأت اللجنة أن يبقيا أيضا كما هما ، لأنهما غير مقررين فى تجهيزية دار العلوم .

٤ — علم الحياة والتاريخ والجغرافيا ونظام الحكومات والرياضة والطبيعة والكيمياء والرسم ، وقد رأت اللجنة أن تدرس بمقاديرها فى تجهيزية دار العلوم .

هذا وقد اهتم هذا النظام بالعلوم الحديثة ، فأوجب أن يختار لها مدرسون من ذوى الكفاية ، وأن تنشأ معامل للطبيعة والكيمياء ، وأن يعيّن لهذه العلوم مفتشون اختصاصيون .

وقد جعلت أقسام التخصص فى هذا النظام بعد الأقسام الثانوية ، وجعلت مدرسة دار العلوم قسما للتخصص فى العلوم العربية ، وجعلت مدرسة

القضاء الشرعى قسما للتخصص فى علوم القضاء الشرعى ، وبقى التخصص فى باقى العلوم على حاله فى الجامع الأزهر .

محاسن هذا النظام وعيوبه :

ولا شك أن هذا النظام كان له فائدة عظيمة فى تقريب ثقافة طلاب المعاهد الدينية بالأقسام الأولية والثانوية من ثقافة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية ، ليكون هناك انسجام بين طوائف المتعلمين فى الأمة ، وتزول بينهم الفوارق التى تعمل على تباعدهم وتنافرهم ، وكانت له فائدة عظيمة أيضا فى القضاء على ما كان بين الأزهر ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى من تنابذ وتخاصم ، وإن كانت تبعية المدرستين فيه للأزهر تبعية صورية لا حقيقية ، وقد أراد القائمون بوضع هذا النظام أن يصلوا فى هذا الغرض إلى غايته ، فيجعلوا مناهج التعليم فيه مناسبة لحال هذا العصر ، ويعينوا فى المعاهد الدينية ثلاثة من المفتشين التابعين لوزارة المعارف ، ليشرفوا على سير التعليم فى المعاهد الدينية ، ويوجهوه وجهة ملائمة لحال هذا العصر ، فقامت لهذا قيامة أنصار القديم فى المعاهد الدينية . وحالت معارضتهم دون وصول القائمين بهذا النظام إلى غايتهم ، فلم يمكن إلا تعيين مفتش واحد من وزارة المعارف ، على أن يكون تابعا لإدارة المعاهد الدينية ، وتنقطع صلته بوزارة المعارف .

وكان أثر الإصلاح فى هذا النظام أظهر فى الأقسام الأولية منه فى غيرها ، لأنه لم يبق فيها بعد هذا النظام من الكتب القديمة إلا كتب الفقه ، وشرح الخريدة فى التوحيد ، وشرح ابن عَقِيل فى النحو والصرف ، ورسالة الدردير فى علم البيان ، ودخل فيه من الكتب الحديثة الجزء الثانى من كتاب الدروس النحوية للسنة الأولى ، والجزء الثالث من هذا الكتاب للسنة الثالثة ، وقسم البديع من كتاب دروس البلاغة للسنة الرابعة ، وإذا كان لدخول هذه الكتب الحديثة فى الأقسام الأولية بعض الفائدة ، فإن فيه ضررا من جهة أن مثل كتاب الدروس النحوية لا يعد الطالب لدراسة

شرح ابن عقيل ، فيكون انتقاله منه إليه أشبه مايكون بالطفرة ، وإنى أرى أن هذا الترقيع فى الإصلاح ضرره أكبر من نفعه ، فإما أن تبقى الكتب القديمة كلها على ما فيها من العيوب ، وإما أن نتركها كلها ونختار بدلها كتبا حديثة ملائمة لهذا العصر ، ليكون هناك انسجام بينها ، ويمكن تدرّج الطالب فيها من غير احتياج إلى طفرة ، ولكن القائمين بهذا النظام أرادوا أن يجعلوا من الأقسام الأولية فى المعاهد الدينية مدارس أولية للمعلمين ، فوقعوا من أجل هذا فى ذلك الترقيع ، واضطروا أن يطفروا بالطالب من كتاب الدروس النحوية إلى شرح ابن عقيل ، وإلى أن يطفروا بالطالب من الأقسام الأولية إلى الأقسام الثانوية بكتبها القديمة التى بقيت على حالها ، وهى كتب مبسوطة لم يهيّأ لها الطالب فى الأقسام الأولية ، على أنه ما كان يصح أن توضع الأقسام الأولية موضع المدارس الأولية للمعلمين ، لأن منهاج العلوم الحديثة فى تلك المدارس هو منهاجها فى المدارس الثانوية ، وهذا المنهاج نفسه هو الذى يدرس فى الأقسام الثانوية فى المعاهد الدينية ، وبهذا يلزم تكراره فى القسمين ، ولا يكون هناك معنى لجعل القسم الأولى ممهداً للقسم الثانوى ، وكان الواجب أن يكون منهاج العلوم الحديثة فى الأقسام الأولية هو منهاجها فى المدارس الابتدائية ، لأن هذا هو وضعها الصحيح من منهاجها فى الأقسام الثانوية ، وعلى هذا يكون الاستغناء عن المدارس الأولية للمعلمين بالأقسام الثانوية لا بالأقسام الأولية ، ويكون المعلم الأوّلى أكثر ثقافة بها من المعلم الأولى قبلها ، وأقدر على القيام بعمله فى المدارس الأولية ، وعلى تأدية رسالته العلمية فى البيئات الريفية .

أما الأقسام الثانوية فقد بقيت فيها علومها القديمة على حالها ، وبقيت لها كتبها القديمة التى كانت تدرس فيها ، ولم يحدث فى هذه الأقسام تغيير إلا فى العلوم الحديثة ، فقد درست فيهـــا على منهاجها فى المدارس الثانوية ، واختير لها مدرسون من خرّيجى مدرسة المعلمين العليا ، فصارت تدرس

فيها كما تدرس فى تلك المدارس ، وكانت تدرس قبلهم بطريقة شبيهة بدراسة الكتب الأزهرية .

وكذلك بقيت أقسام التخصص فى العلوم الدينية على حالها القديمة ، فلم يتناولها شيء من الإصـــلاح ، وهى التى تمثل الأزهر الحقيق فى أقسام التخصص ، لأن تبعية مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى له كانت تبعية صورية لا حقيقية .

ولا يفوتنى بعد هذا أن أنبه إلى أن كثيرا مما جاء به هذا النظام قد دعوت إليه فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — ولكنه لم يصل إلى الإصلاح المطلوب فى هذا الكتاب ، بل جاء فى حدود التقليد للمدارس التى أريد إلحاقها بالجامعه الأزهرية ، فلم يجاوز دائرة التقليد ، ولم يصل إلى فتح باب الاجتهاد فى الإصلاح ، وإنما قصد به إرضاء مطامع الطلاب الأزهريين فى الوظائف ، وتهيئتهم لها فى تلك الحدود السابقة .

إلغاء نظام سنة ١٣٤٣ هـ

أثر السياسة فى إلغاء هذا النظام :

كسب طلاب الأزهر كثيراً بنظام سنة ١٣٤٣ هـ ، فقد توصلوا إلى إلغاء تجهيزية دار العلوم ، وأبيح لهم دخول مدرسة دار العلوم كما كانت فى أول أمرها ، وكانوا قد حرموا من دخولها بعد إنشاء هذه التجهيزية ، وكذلك صار لهم الحق فى وظائف التدريس بالتعليم الأولى بالطريق السابق . وبهذا زالت المنازعات بين طلاب المعاهد الدينية وطلاب المدارس التى تقوم بمثل وظيفتها أو خفت ، وتقاربت مناهج التعليم فى المعاهد الدينية والمدارس الابتدائية والثانوية ، ولهذا التقارب فى هذه المناهج فائدته فى التقريب بين ثقافة المتعلمين فى مصر على اختلاف طوائفهم ، وفى القضاء على أسباب الخلاف بينهم ، ليكونوا جميعاً يداً واحدة فى العمل لرفعة وطنهم.

ولكن ما كسبه أولئك الطلاب لم يصلوا إليه من غير ثمن ، بل كان ثمنه تأييدهم لوزارة محمد زيوَر باشا ، وقد بقيت هذه الوزارة إلى أن استقالت فى ٢٦ من ذى القعدة سنة ١٣٤٤ هـ - ٧ من يونيه سنة ١٩٢٦ م ، فخلفتها وزارة عدلى يكن باشا ، وكانت وزارة ائتلافية اشتركت فيها الأحزاب التى كانت تناوىء الوزارة السابقة ، وقد اتفقت هذه الأحزاب على أن يكون عدلى يكن باشا رئيس الوزارة ، وعلى أن يكون سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب .

فلم ينس سعد زغلول باشا لطلاب الأزهر تأييدهم لوزارة محمد زيور باشا ، ولهذا عمل على أن يبطل ذلك النظام الذى نالوا به تلك المكاسب السابقة ، ولا سيما أنه كان له رأى فى إصلاح الأزهر يوافق رأى الشيخ محمد عبده ، ولا يحققه هذا النظام الذى وضعته وزارة محمد زيوَر باشا ، فاتفق هو والحكومة على إلغاء هذا النظام بحجة أنه وضع فى غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وكل قانون يوضع فى غيبة هذين المجلسين يكون باطلا ، وقد كان إلغاء هذا النظام فى أوائل سنة ١٣٤٥ هـ .

وبهذا عادت المعاهد الدينية إلى مثل ما كانت عليه قبل النظام ، وحرم طلابها من المكاسب التى نالوها به ، فقطعت الصلة بين المعاهد الدينية والمدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، وأعيدت تجهيزية دار العلوم على أن يكون حق دخولها مقصوراً على الحائزين لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، وعلى أن يكون دخول مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى مقصورا على المتخرجين من هذه التجهيزية ، فازداد البعد بهذا بين طلاب المعاهد الدينية وطلاب هذه المدارس التى تشاركها فى وظيفتها ، بل صارت هذه المدارس وقفا أيضا على بعض طبقات الأمة التى تتجه بأبنائها إلى المدارس الابتدائية ، وحرم منها أبناء السواد الأعظم من المصريين ، وكانت هى البقية الباقية لهم من المدارس الحكومية ، فلم يبق لهم بعد هذا إلا المعاهد الدينية ، وهى من القلة بحيث لا تتسع لأبنائهم ، وهى تعيش فى عزلة عن الحكومة ووظائفها ، كأن أبناءها من رعية حكومة أخرى غيرها .

فلما رأى طلاب المعاهد الدينية أن الحكومة قضت على آمالهم بجرة قلم ، وحرمتهم من تلك المكاسب بتلك الحجة السابقة ، ارتفعت أصواتهم بالشكوى ، ولم تثنهم قوة الحكومة عن التمسك بمطالبهم ، ولم تصرفهم عن مواصلة الجهاد فى سبيل الحصول عليها .

ولا شك أن الحجة التى اعتمدت الحكومة عليها فى إلغاء ذلك النظام حجة واهية ، لأنه إذا كان وضع القانون فى غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجعله باطلا ، ففى إمكان هذين المجلسين أن يقروه فيصير صحيحاً ، وما كان لها أن تعاقب أولئك الطلاب على تأييدهم لوزارة محمد زيور باشا ، لأن الصفح فى مثل هذا أولى لجمع القلوب ، وتصفية النفوس ، ومحو الفتن ، فتستقر أمور الدولة ، وتتجه النفوس إلى العمل الصالح للأمة ، ولا تتجه إلى أن يكيد بعضها بعضاً ، لتسقط وزارة وتقوم أخرى ، ويضيع وقتنا فى سقوط الوزارات وقيامها .

الأزهر من سنة ١٣٤٦ هـ إلى سنة ١٣٤٩

تعيين الشيخ المراغي شيخاً للأزهر بعد وفاة الشيخ أبي الفضل :

مكث الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى فى منصب شيخ الأزهر من سنة ١٣٣٥ هـ إلى أن تُوفى سنة ١٣٤٦ هـ [1] فحدث فى عهده ماحدث مما سبق ذكره ، ووضعت فى عهده القوانين السابقة التى وقفت بالنظام الحديث عند الحد الذى ابتدأ به ، ولم تحاول أن تقضى على أصل داء الجمود فى الأزهر ، لأن ذلك الشيخ لم يكن من أنصار التجديد ، بل كان من أنصار القديم ، ولو كان الأمر بيده فى الأزهر لقضى على النظام الحديث ، وعاد بالأزهر إلى العهد الذى نشأ فيه ، وطال فيه عليه الأمد ، فكان من الصعب عليه أن يؤمن بذلك النظام ، وأن يجد فى قلبه مُتسعاً له .

وقد تولى بعده الشيخ محمد مصطفى المراغى منصب شيخ الأزهر ، وكان تلميذاً للشيخ محمد عبده ، فأخذ عنه عقيدة الإصلاح ، ولم يمكث فى الأزهر بعد أن أخذ شهادة العالمية ، حتى تقضى بيئته الرجعية على عقيدته فى الإصلاح ، كما قضت على تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين مكثوا فى تلك البيئة ، فصاروا إلى كراهة التجديد ، وغلب عليهم حب الجمود ، بل اختير لوظيفة القضاء الشرعى بعد تخرجه من الأزهر ، فمكث فيه الى أن اختير رئيساً لقضاة السودان ، فاختلط بالناس فى هذه الحياة ، واتصل بالموظفين فى السودان من الإنجليز وغيرهم ، فكان لهذا أثره فى نفسه ، وعرف به مايجرى خارج الأزهر ، فأدرك أنه يقف جامداً والحياة تتحرك خارجه ، وتسير مسرعة فى طريق النهوض والتقدم ، فلم يرض لنفسه أن يقف جامداً كما وقف الأزهريون ، بل أخذ يطبع نفسه بطابَع أهل عصره ، حتى بلغ من أمره أن أخذ يتعلم

(١) كانت وفاته فى ١٥ من محرم سنة ١٣٤٦

الانجليزية ، حتى عرف منها قدراً لا بأس به ، وبهذا صار أقدر أهل الأزهر جميعاً على القيام بمنصب شيخ الأزهر ، وأعرفهم بما يتطلبه فى هذا العصر .

عزم الشيخ المراغى على تجديد الأزهر :

فلما جاء الأزهر بعد ذلك الزمن الطويل وجده لا يزال على حاله فى الجمود ، ووجد النظام الحديث لم ينتزع من نفوس علمائه كراهة التجديد ، إلا نفراً يعد على الأصابع قد غـُلبوا على أمرهم ، وكانوا من الشبان الذين لاشىء بيدهم من أمر الأزهر ، ولكنه وجد طلاب الأزهر والمعاهد الدينية على خلاف ما عليه شيوخها ، فقد تحركوا يريدون الحياة ، ويطلبون ما لهم من حقوق فى وطنهم ، ولكنهم يخطئون السبيل الصحيح إلى هذه الحقوق ، ويريدون أن يجعلوا من الأزهر والمعاهد الدينيـــة مدارس تـُعـْنَى فى الإصلاح بالشكل دون الجوهر ، فيبدو ظاهرها جميلا ، وتخفى فى باطنها كل ما ينطوى عليه العهد القديم من حب للجمود ، وكراهة للتجديد .

فرأى أن يقوم فى الأزهر بما أراده الشيخ محمد عبده فاعترضته العقبات فى سبيله ، واعتمد على ما بدا فى الأزهر من ميل للتجديد من بعض العلماء ، وعلى ما ظهر فى الطلاب من نزوع إلى تغيير حالهم ، وإن كانوا قد تنكـّبوا الطريق الصحيح إلى هذا التغيير ، فأعلنها كلمة صريحة أنه يريد فى الأزهر إصلاحاً يقضى على كل أثر فيه للجمود ، ويفتح فيه باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، ويصير به إلى حياة جديدة تناسب هذا العصر ، فقامت عليه قيامة أنصار الجمود فى الأزهر ، ولكنه صمد لهم ، ولم يبال بثورتهم عليه ، ومضى فى طريقه إلى الإصلاح ، ومن خلفه أنصار الإصلاح فى الأزهر على قلتهم ، وكانوا فى ذلك الصراع أعلى كلمة ، وأقوى دليلا ، وأنهض حُجّة .

تأييد المؤلف للشيخ المراغى فى تجديد الأزهر :

وقد قمت بنصيبى فى الدفاع عنه ، وكنت بهذا أرضى عقيدتى التى جاهدت فيها قبل أن يتولى هذا المنصب ، وبادرت فأهديت إليه كتبى فى الإصلاح

وغيره ، لتساعده على ما يريده من ذلك الإصلاح ، وقدمت إليه عريضة أطلب فيها إلغاء الحكم بعقابي على كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — لأني كنت أطالب فيه بذلك الإصلاح الذي يريده في الأزهر ، وكنت لا أزال مدرساً بمعهد طنطا ، فأخذ مني العريضة لينظر فيها ، ثم أرسل إلى هذا الكتاب :

حضرة الأستاذ الشيخ عبد المتعال الصعيدي المدرس بمعهد طنطا

اطلعت على شكواكم بشأن قطع خمسة عشر يوماً من راتبكم في إبريل سنة ١٩٢٤ ، ونفيدكم بأنا نأسف لأن القانون لا يجيز فتح باب النظر في العقوبة مرة أخرى .

والسلام عليكم ورحمة الله ؟

٨/٦/١٣٤٧ هـ — ٢٠/١١/١٩٢٨م

مخالفة الشيخ المراغي للمؤلف في التعجل بالتجديد :

فرضيت منه بهذا الكتاب ، لأني لا أريد إلا ما يدعو إليه من الإصلاح ، ومضيت في تأييده والدفاع عنه ، وسيجد القارىء ما قمت به في هذا وغيره في القسم الثاني من هذا الكتاب ، وكنت أكتب إليه بما أراه في ذلك الاصلاح ، وأطلب منه أن يبادر به قبل أن تتمكن دسائس الرجعيين من تعويقه ، فكان يخالفني في ذلك ، ويرى أن يؤخذ الاصلاح بالتأني والتمهل ، كما جاء في كتابه هذا إليّ بشأن تقرير عن امتحان سنة ١٩٢٩م :

حضرة الأستاذ

السلام عليكم ورحمة الله ، وقد وصلني تقريرك عن الامتحان ، ولكم الشكر ، وستكون مقترحاتك موضع العناية والبحث ، ولا أظن أنه في مقدور البشر الوصول إلى الكمال أو ما يقاربه في وقت قصير ، وأنت تعرف أثقال الماضي ، وتعرف جميع الظروف التي تعوق النهوض بسرعة ؟

٣/٧/١٩٢٩ م

مذكرة الشيخ المراغى فى الإصلاح :

وكان أول ما عمله الشيخ المراغى فى الوصول إلى غرضه أن وضع مذكرة تشتمل على أصول الإصلاح ، وقد انتهى منها فى محرم سنة ١٣٤٧ ﻫ ، وهى تدل على مقدار تمكن عقيدة الإصلاح فى نفسه ، وقد ذكر فيها أن العلماء فى القرون الأخيرة استكانوا إلى الراحة ، وظنوا أنه لا مطمع لهم فى الاجتهاد ، فأقفلوا أبوابه ورضوا بالتقليد ، وعكفوا على كتب لا يوجد فيها روح العلم ، وابتعدوا عن الناس ، فجهلوا الحياة وجهلهم الناس ، وجهلوا طرق التفكير الحديثة ، وطرق البحث الحديث ، وجهلوا ما جدّ فى الحياة من علم ، وما جد فيها من مذاهب وآراء ، فأعرض الناس عنهم ، ونقموا هم على الناس ، فلم يؤدّوا الواجب الدينى الذى خصّصوا أنفسهم له ، وأصبح الاسلام بلا حملة ، وبلا دعاة بالمعنى الذى يتطلبه الدين .

ثم ذكر أنه يقرر مع الأسف أن كل الجهود التى بذلت لاصلاح الأزهر مُنذُ عشرين سنة لم تعد بفائدة تذكر فى إصلاح التعليم ، وأنه قد صار من الحتم لحماية الدين لا لحماية الأزهر أن يغيّر التعليم فى المعاهد الدينية ، وأن تكون الخطوة إلى هذا جريئة يقصد بها وجه الله تعالى ، فلا يُبالَى بما تحدثه من ضجّة وصريخ ، فقد قرنت كل الاصلاحات العظيمة فى العالم بمثل هذه الضجة ، فيجب أن يدرس كل من القرآن والحديث دراسة جديدة ، وأن يبتعد فى تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه ، ويجب أن تهذّب العقائد والعبادات ، وتنق مما جدّ فيها وابتُدع ، ويجب أن يدرس الفقه دراسة خالية من التعصب لمذهب من المذاهب ، وأن ينظر فى أحكامه الاجتهادية نظرة تجعلها ملائمة للعصور والأمكنة وأمزجة الأمم المختلفة ، ويجب أن تدرس الأديان ليُقابَل ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو موجود فى الدين الاسلامى ، ويظهر للناس فضله عليها فى عقائده وعباداته وأحكامه ، ويجب أن يدرس تاريخ الأديان وفرقها وأسباب تفرقها وتاريخ

الفرق الاسلامية على الخصوص وأسباب حدوثها ، ويجب أن تدرس أصول المذاهب فى العالم قديمها وحديثها ، وكل المسائل العلمية فى النظام الشمسى والمواليد الثلاثة ، مما يتوقف عليه فهم القرآن فى الآيات التى أشارت إلى ذلك ، ويجب أن تدرس اللغة العربية دراسة جيدة كما درسها الأسلاف ، وأن يضاف إلى هذه الدراسة دراسة أخرى على النحو الحديث فى بحث اللغة وآدابها ، ويجب أن توجد كتب قيمة فى جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة ، وأن تكون الدراسة جامعة بين الطرق القديمة فى عصور الاسلام الزاهرة ، والطرق الحديثة المعروفة الآن عند علماء التربية ، وليس من السهل أن يكلف شخص بهذه الدراسة على اختلاف أنواعها ، بل من الواجب أن يفكر فى طريقة التقسيم ، فتجعل الدراسة أقساماً وأنواعاً متميزة .

ثم ذكر أنه بعد هذا يستطيع أن يضع أسساً إجمالية للنظام الذى ينبغى أن يكون عليه الأزهر والمعاهد الدينية :

١ — يجب أن يقسم التعليم الدينى إلى قسمين : قسم يُحَدَّد عدد طلابه وتُرَتَّب درجات تعليمهم وتبين لهم حقوقهم والغايات التى تراد منهم وأعمال الدولة التى تسند إليهم ، وهو القسم الذى سيكون موضع العناية ومكان الرجاء والأمل ، وقسم يكون بخلاف ذلك كله ، فلا يقصد منه إلا تسدّ حاجة من يريد التفقّه فى دينه ومعرفة اللغة العربية ، ليخرج من الجهالة إلى نور العلم ، ويقنع بالعلم نفسه ، وهذا القسم توضع له نظم لا يقصد منها إلا مراقبة الأخلاق ، وتعليم طلابه تعليما بعيدا عن البدع والخرافات .

٢ — تجعل مراحل التعليم فى القسم الأول ثلاثة أقسام : القسم الأوّلىّ والقسم الثانوىّ والقسم العالى . ويكون التعليم فى القسم الأولى والقسم الثانوى عاماً على مثال التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية ما عدا اللغات الأجنبية . وتدرس فيهما العلوم الأزهرية بالقدر المؤهل للقسم العالى ،

ويجب أن توضع شروط لقبول الطلاب بالقسم الأولى ، بحيث لايدخله إلا من عنده استعداد لهذا المنهاج الجامع للعلوم الأزهرية وعلوم المدارس الابتدائية والثانوية .

٣ — يقسم التعليم العالى إلى ثلاثة أقسام : قسم اللغة العربية ، وقسم الفقه ، وقسم الدعوة والإرشاد ، والقسم الأول تدرس فيه علوم اللغة من نحو وصرف ووضع وعلوم البلاغة وأدب اللغة العربية وتاريخ الآداب وعلم النفس والتربية وبعض اللغات التى لها اتصال وثيق باللغة العربية والقرآن والحديث من حيث اتصالُ اللغة العربية بهما ومن حيث اتصالها بآدابها ، والقسم الثانى يدرس فيه القرآن والحديث دراسة مفصلة وبخاصة من ناحية الأحكام الفقهية ، وتدرس أصول الفقه ، وتُقارَن المذاهب الفقهية بعضها ببعض من جهة الدليل والعرف والعادة والمصالح العامة ، وتقارن أيضاً بالقواعد العامة فى أصول القوانين ، ويدرس تاريخ التشريع الاسلامى وما يلزم للقاضى والمحامى من نظم القضاء والإدارة وقوانين المرافعات . والقسم الثالث يدرس فيه المنطق والتوحيد والأخلاق والفلسفة القديمة والحديثة وتاريخ الأديان والمذاهب مع مقارنتها بالدين الاسلامى ، ويدرس فيه أدب اللغة والقرآن والحديث وبخاصّة من ناحية طرق الهداية والإرشاد .

٤ — يجب أن يستغنى بأقسام التعليم العالى عن مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم ، وأن يكون علماء اللغة العربية أساتذة فى المعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ، وأن يكون علماء الدعوة والإرشاد أساتذة فى المعاهد الدينية وخطباء وأئمة ووعاظاً ومرشدين ، وأن يكون علماء الفقه أساتذة فى المعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ، ويختص علماء فرقة القضاء بأن يكونوا قضاة ومحامين ومُفتين .

٥ — لاينبغي أن يُعْنَى الأزهر بتخريج معلمين للمدارس الأولية ،

ويجب ان تلغى الدراسة الخاصة بالتعليم الأولى فى المعاهد الدينية .

٦ — يجب أن يلغى قانون التخصص لعدم فائدته . ولأن أقسام التعليم العالى تغنى عنه ، وقد روعى فى تخصصها ماحقق الغاية المقصودة منه .

٧ — يجب أن يؤلف مجلس الأزهر الأعلى ومجالس الإدارة فى المعاهد على وجه تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلا قوياً ، وأن يكون قسم التفتيش على اللغة العربية والعلوم الحديثة مشتملا على رجال يكون لوزارة المعارف رأى فى اختيارهم ، حتى تضمن حسن سير التعليم فى المعاهد ، ويمكنها أن تستغنى عن المدارس السابقة .

تشريع نظام على أساس مذكرة الشيخ المراغي :

وقد ألفت الحكومة لجنة تضع إصلاح الأزهر على هذا الأساس ، وكان رئيسها الشيخ المراغى ، وأعضاؤها عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثة بالأزهر والشيخ عبد العزيز البشرى السكرتير البرلمانى لوزير المعارف ، وقد أقرت هذه اللجنة النظام الذى وضعه الشيخ المراغى فيما سبق ، ولكنها جعلت مراحل التعليم أربع مراحل :

١ — ابتدائية ، ومدتها أربع سنين .

٢ — ثانوية ، ومدتها خمس سنين .

٣ — عالية ، ومدتها أربع سنين .

٤ — تخصص ، ومدتها سنتان ، ويقصد منها التأهيل لمهنة التدريس بحذق وسائلها والتمرين فيها ، وتكون ثلاثة أقسام : قسم يجمع بين طلاب الفقه وطلاب اللغة ليعدهم لمهنة التدريس فى هذين الفرعين ، وقسم يُعدّ بعض طلاب الفقه لمهنة القضاء وما إليها ، وقسم يعد طلاب علوم الكلام والنظر لمهنة الدعوة والإرشاد .

ثم قصرت الانتساب إلى المعاهد الدينية على المنتهين من التعليم الالزامى ،

بشرط ألا يقلَّ سِنهم عن الثانية عشرة ، ولا يزيد عن الخامسة عشرة ، وبشرط أن يؤدوا امتحاناً فى مقرر التعليم الإلزامى من أوله إلى آخره .

وقد انتهت من وضع ذلك فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ ، ثم قدمته إلى الحكومة ليأخذ طريقه إلى التنفيذ ، ويصل به الأزهر إلى الإصلاح الذى يُعْنَى بتجديد العلم فيه ، ولا يقتصر على تنظيم إدارته وترتيب دروسه ، ثم يُبْقِي بعد هذا على كل قديم فيه ، وهذا هو ما دعوت إليه فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وكان جزائى عليه ذلك العقاب السابق ، ولكن الحق لا بُدَّ أن يظهر ، ولا يمكن أن يحول دونه ذلك العقاب أو نحوه .

استقالة الشيخ المراغى وتعيين الشيخ الأحمدى

ولكنه كان من سوء حظ الأزهر أن ولىَّ الأمر لم يكن راضيا عن تولى الشيخ المراغى منصب شيخ الأزهر ، وكان يرى أن يتولاه الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى ، فوقف دون تنفيذ ذلك الإصلاح ، وأبدى فيه رأيا حمل الشيخ المراغى أن على يستقيل من منصبه ، وكانت استقالته منه فى جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ .

فتولى بعده الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى منصب شيخ الأزهر ، وقد كان أستاذاً لى فى معهد طنطا ، وكانت طريقته فى التدريس تخالف طريقة غيره من العلماء ، فلم يكن يعنى بالبحث فى عبارات المتون والشروح ، ولم يكن يعتمد فيها على الحواشى والتقارير ، بل كان يعتمد على عقله ورأيه ، ويهتم باللب دون القشور فى درسه .

كتاب العلم والعلماء ونظام التعليم للشيخ الأحمدى

وقد كان للشيخ الأحمدى كتاب فى إصلاح الأزهر ، ألفه سنة ١٣٢٢ هـ ، وسماه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فقام له العلماء وقعدوا فى ذلك الوقت ، وعارضوه فيه أشد معارضة ، وأهم ما فيه هذه الأبواب :

١ – الباب الأول فى العلماء ، وقد أخذ عليهم فيه أنهم لا يعرفون شيئا سوى مناقشات الفنون والكتب التى يدرسونها ، فلا يعنون بمطالعة الجرائد والمجلات العلمية ، ولا يعرفون شيئا من اصطلاحات الناس وعاداتهم وغير ذلك من أمورهم ، ولا يميلون إلا إلى ما وجـــدوا عليه من قبلهم ، لأنهم لا يرون الكمال إلا فى علومهم ومعتقداتهم وكتبهم وطرق تدريسهم وسائر أحوالهم .

٢ – الباب الثانى فى المدارس الدينية – الأزهر والمدارس الملحقة به – وخلاصة ما جاء فيه أن هذه المدارس صارت لا فائدة فيها ، وأصبحت لا تؤدى وظيفتها للعالم الاسلامى ، لاختلال نظامها ، وفساد طرق التعليم فيها ، فيجب إصلاحها بحمل طلابها على المطالعة ومعرفة نُظم الأشياء وحقائقها ، وما فى هذا العالم من شرائع وديانات ، وما إلى هـذا من الإصلاحات التى جاءت فى هذا الباب .

٣ – الباب الثالث فى العلوم ، وقد عاب فيه طرق دراستها ، ورأى أن يضاف إليها كثير من العلوم الحديثة وتاريخ الملل والمذاهب والآراء واللغات الأجنبية ، ورأى أيضا أن يؤلف فيها كتب حديثه ملائمة لهذا العصر ، وذكر أن الكتب التى تدرس فيها لا تختار من جيد ما ألفه السلف ، وإنما تختار من الردىء القليل الفائدة .

٤ – الباب الرابع فى طرق التعليم ، وخلاصة ما جاء فيـه أن منتهى الكمال فى هذه الطرق هو التفنن فى فهم عبارات المتون ، وإيراد ما لا يحصى من المعانى فى فهمها ، والإكثار من الاعتراضات والأجوبة عنها ، وهى طريقة معيبـة لا تهتم إلا بهذه المباحث اللفظية ، ولا يعنيها تفهيم الطلاب مسائل العلوم فى ذاتها .

ولهذا لما تولى الشيخ الأحمدى منصب شيخ الأزهر بعد الشيخ المراغى حمد الله تعالى أنصار الإصلاح فى الأزهر ، لأنه استبدل مصلحاً بمصلح ،

ولم يأت له بشيخ من أعداء الاصلاح الذين يكرهون النظام الحديث ، ويحاولون الانتقاص منه ، ولا يفكرون فى إصلاحه ، وقد كان الشيخ الأحمدى مثلهم من المغضوب عليهم فى عهد الشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى ، وقد كان فى عهده شيخاً لمعهد طنطا ، فنقله شيخاً لمعهد أسيوط ، فلما تولى الشيخ المراغى منصب شيخ الأزهر أعاده إلى منصبه الأول .

حذف الشيخ الأحمدى ماأسخط الرجعيين من إصلاح الشيخ المراغى :

ولكن رأى الشيخ الأحمدى فى الإصلاح كان دون رأى الشيخ محمد عبده والشيخ المراغى ، لأنه يقف فى الإصلاح عند حد تهذيب الكتب وطرق التدريس ، كما جاء فى كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فلا يصل فيه إلى فتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، كما يرى الشيخ محمد عبده والشيخ المراغى ، وكذلك كان يرى مداراة أهل الأزهر فى الإصلاح ، فلا يأتى فيه بما يثيرهم عليه ، لأنه قضى كل حياته بينهم ، فطبع على مداراتهم وملاينتهم ، وعلى إيثار رضاهم على سخطهم .

فلما صار شيخاً للأزهر نظر فى وجوه الإصلاح التى كان يريدها الشيخ المراغى ، فحذف منها ما أثار عليه سخط أهل الأزهر ، مما يرجع إلى فتح باب الاجتهاد والتجديد فى الدين والعلم ، وإلى القضاء على كل آثار الجمود فى الأزهر ، وأبقى منها ما عدا هذا من وجوه ذلك الإصلاح ، وكانت كلها وجوهاً نافعة مفيدة ، ولم يكن فيها مايؤخذ عليه إلا إلغاؤه الدراسة الخاصة بالتعليم الأولى فى المعاهد الدينية ، فقد كان من الخير بقاء هذه الدراسة فيها ، لأن أبناء الأزهر أصلح لها من غيرهم ، وأقدر على تأدية رسالة الدين فى الريف ، مع تأدية وظائف التدريس فى المدارس الأولية ، وكذلك ما فاتها من إعداد بعض طلاب علم الكلام لمهنة التدريس فيه ، كطلاب الفقه وطلاب اللغة .

وقد كان مااختاره الشيخ الأحمدى من ذلك هو نظام سنة ١٣٤٩ هـ ١٩٣٠ م

نظام سنة ١٣٤٩ ﻫ

قانون سنة ١٣٤٩ ﻫ :

هذا النظام هو الذى لا تزال أوضاعه ظاهرة فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وقد جاء به قانون ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٩ﻫ — ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠م ، وهذا القانون يشتمل على ستة أبواب :

١ — الباب الأول فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الملحقة به وفى الرياسة الدينية وهيئة كبار العلماء وفى الإدارة ، وقد جاء فيه أن اسم الجامع الأزهر يطلق على كليات التعليم العالى وعلى أقسام التخصص ، وأن الكليات تنقسم إلى ثلاثة أقسام : كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وأن التخصص على نوعين : تخصص فى المهنة — مهنة التدريس — وتخصص فى المادة ، ويتبع قسم التخصص فى المادة الكلية التى تُعْنَى بها بصفة خاصة ، أما التخصص فى المهنة فيكون تابعاً لكلية اللغة العربية .

٢ — الباب الثانى فى أقسام التعليم ومدته ، وقد جاء فيه أن التعليم ينقسم إلى أربعة أقسام : ابتدائى ومدته أربع سنوات ، وثانوى ومدته خمس سنوات ، وعال — الكليات الثلاث — ومدته أربع سنوات ، وتخصص وتبين مدته فى قانون يوضع له ، والعلوم التى تدرس فى القسم الابتدائى هى الفقه والأخلاق الدينية وتجويد القرآن واستذكاره والتوحيد والسيرة النبوية والمطالعة والمحفوظات والإنشاء والنحو والصرف والخط والإملاء والتاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة العملية ومبادىء العلوم وتدبير الصحة والرسم ، والعلوم التى تدرس فى القسم الثانوى هى الفقه والتفسير والحديث والتوحيد واستذكار القرآن والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والإنشاء وأدب اللغة والحساب

والهندسة والجبر والطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى والمنطق والتاريخ والجغرافيا والأخلاق والتربية الوطنية ، والعلوم التى تدرس فى كلية اللغة العربيـــة هى النحو والوضع والصرف والمنطق والمعانى والبيان والبديع والآداب العربية وتاريخها وتاريخ العرب قبل الاسلام وتاريخ الأمم الاسلامية والتفسير والحديث والأصول والإنشاء وفقه اللغة . والعلوم التى تدرس فى كلية الشريعة هى التفسير والحديث متناً ورجالا ومصطلحاً وأصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامى والفقه مع مقارنة المذاهب فى المسائل الكلية وحكمة التشريع وأدب اللغة العربية والمعانى والبيان والبديع والمنطق . والعلوم التى تدرس فى كلية أصول الدين هى التوحيد مع إيراد الحجج ودفع الشُّبه خصوصاً الذائع منها فى عصرنا والمنطق والمناظرة والفلسفة مع الرد على ما يكون منها منافياً للدين والأخلاق والتفسير والحديث وآداب اللغة العربية وتاريخها والتاريخ الاسلامى وعلم النفس والمعانى والبيان والبديع ، على أن تعد علوم البلاغة علوماً أساسية فى كلية اللغة العربية وغيرها علوم إضافية ، ويعد الفقه وأصول الفقه أساسيين فى كلية الشريعة وغيرهما علوماً إضافية ، ويعد التفسير والتوحيد أساسيين فى كلية أصول الدين وغيرهما علوماً إضافية .

٣ — الباب الثالث فى الامتحانات والشهادات ، وقد جاء فيه أن الشهادات تنقسم إلى أربعة أنواع : الشهادة الابتدائية ، والشهادة الثانوية ، والشهادة العالية لمن أتموا دراسة الكليات ، وتعطى شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصُّص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ والإرشاد ، وتعطى للشهادة العالمية مع لقب أستاذ لمن أتموا دراسة تخصُّص المادَّة ، والحائزون شهادة العالية يكونون أهلا للوظائف الكتابية بالمعاهد الدينية والمحاكم الشرعية ، ولوظائف الخطابة والإمامة فى المساجد ، والحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص فى المهنة يكونون أهلا للتدريس فى المعاهد

الدينية وفى مدارس الحكومة ، والحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص فى القضاء يكونون أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والمحاماة الشرعية ، والحائزون لشهادة العـــالمية من قسم التخصص فى الوعظ يكونون أهلا لوظائف الوعظ ، والحائزون لشهادة العالمية مع لقب أستاذ يكون أهلا للتدريس فى الكليات وفى أقسام التخصص .

٤ — الباب الرابع فى قبول الطلبة ، وهو يشتمل على شروط انتساب الطلاب إلى الأقسام النظامية ، أما الأقسام العامة فقد ترك تنظيم الدراسة فيها إلى مجلس الأزهر الأعلى .

٥ — الباب الخامس فى الميزانية .

٦ — الباب السادس فى الأحكام العامة والأحكام الوقتية ، ومما جاء فيه أن تجهيزية دار العلوم تلغى بالتدريج ابتداء من سنة ١٩٣١م — ١٩٣٢ م الدراسية .

قانون سنة ١٣٥٢ هـ (قانون التخصص)

وقد وضع قانون التخصص بعد هذا القانون فى ٥ من صفر سنة ١٣٥٢ هـ — ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٣ م ، وقد جاء فيه أن تخصص المهنة ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — التخصص فى القضاء الشرعى ، ويختار طلابه من خريجى كلية الشريعة .

٢ — التخصص فى الوعظ والإرشاد ، ويختار طلابه من خريجى كلية أصول الدين .

٣ — التخصص فى التدريس ، ويختار طلابه من طلاب كلية اللغة العربية وكلية الشريعة وكلية أصول الدين .

والعلوم التى تدرس فى تخصص القضاء الشرعى هى الفقه مع المقارنة بين المذاهب الأربعة ، ونظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس

الجِـنـائِـيـة مع المقارنة بين لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية ، والتوثيقات الشرعية ، والقانون الدّوَليّ الخاصّ ، والسياسة الشرعية ، وتاريخ القضاء والقضاة في الإسلام ، وأصول القوانين مع محاضرات فى التشريع الحديث ، ونظام القضاء والإدارة ، والقانون الإدارى ، والاقتصاد السياسى ، ومحاضرات طبّية ، ومحاضرات فلكيّة ،

والعلوم التى تدرس فى تخصص الوعظ والإرشاد هى التوحيد مع الرّد على الشُّبه الذائعة ، والقرآن الكريم وعلومه ، والحديث الشريف وعلومه ، والدعوة إلى سبيل الله ووسائلها ، والخطابة والإلقاء والمناظرة ، والملَل والنحل ، والمذاهب الفقهية وتواريخها ، والبدع والعادات ، والأخلاق والفضائل الإسلامية ، ومحاضرات صحية ، ولغة أجنبية شرقية أو غربية .

والعلوم التى تدرس فى تخصص التدريس هى علم النفس ، والتربية العلمية والعملية ، والأخلاق ، والمنطق ، وتدبير الصحة المدرسى ، والرسم وتجويد الخط ، والتربية البدنية .

وجاء فيه أيضاً أن تخصص المادة ينقسم إلى عشرة أقسام :

١ — الفقه مع مقارنة المذاهب وحكمة التشريع ، ويكون طلابه من خريجى كلية الشريعة .

٢ — أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامى ، ويكون طلابه من خريجى كلية الشريعة .

٣ — الحديث وعلومه ، ويكون طلابه من خريجى كلية الشريعة وكلية أصول الدين .

٤ — التفسير وعلوم القرآن ، ويكون طلابه من خريجى كلية الشريعة وكلية أصول الدين .

٥ — التوحيد والفلسفة ، مع الرد على مايكون منها منافياً للدين ، ويكون طلابه من خريجى كلية أصول الدين .

٦ — المنطق والأخلاق والفضائل الإسلامية ، ويكون طلابه من خريجى كلية أصول الدين .

٧ — التاريخ الإسلامى ومايلزمه من الدراسات التاريخية ، ويكون طلابه من خريجى كلية اللغة العربية وكلية أصول الدين .

٨ — النحو والصرف ، ويكون طلابه من خريجى كلية اللغة العربية .

٩ — علوم البلاغة ، ويكون طلابه من خريجى كلية اللغة العربية .

١٠ — الأدب العربى وتاريخه ، ويكون طلابه من خريجى كلية اللغة العربية

وجاء فيه أيضا أنه يشترط فى شهادة العالمية مع لقب أستاذ ثلاثة شروط :

١ — أن ينجح الطالب فى امتحان يبين قوة تفكيره وسعة اطلاعه ومبلغ تحصيله فيما تخصص فيه .

٢ — أن يقدم رسالة فى مطلب مما تخصص فيه تشهد بالعمل الجدّى والبحث الشخصى المستقل الذى يفيد العلم فائدة محققة .

٣ — أن تُقِرّ لجنة الامتحان هذه الرسالة وأن ينجح فى مناقشة عَلَنِيَّةٍ فيها .

نقد نظام سنة ١٣٤٩ﻫ :

ولا شك أن هذا النظام بديع فى تقسيمه وأسمائه من الكليات الثلاث وما إليها ، ولكن هذا كله لاقيمة له مع بقاء التعويل فى الدراسة على الكتب القديمة ، وهى الكتب التى قال الشيخ المراغى عنها إنه لايوجد فيها روح العلم ، وقال الشيخ الأحمدى الظواهرى عنها إنها لاتختار من جيد ما ألَّفه السلف ، وإنما تختار من الردىء القليل الفائدة ، فما دامت هذه الكتب هى التى يُعوَّل عليها فى التدريس فلاقيمة لهذه الأسماء الفخمة من الكليات والتخصص فى كذا وكذا من العلوم .

وقد تجنب واضع هذا النظام أن يجعله بحيث يؤهل الطلاب لفتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، وإنما جعله وسيلة لتأهيل الطلاب للوظائف التى

يطمحون إليها ، وأخذهم بشيء من الثقافة الحديثة ، ولهذا يقيد المقارنة فى دراسة الفقه بالمذاهب الأربعة ، لأنها فى نظره هى المذاهب التى يجب تقليدها ، ولما وصل إلى طالب التخصص فى المادة ، وهو الطالب الذى كان يجب أن يعتمد عليه فى فتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، لم يشترط فى منحه شهادة العالمية مع لقب أستاذ إلا أن ينجح فى امتحان يبين قوة تفكيره وسعة اطلاعه ومبلغ تحصيله ، وأن يقدم رسالة تدل على العمل الجدّى والبحث الشخصى المستقل ، فلا يذكر فى هذا كله كلمة الاجتهاد فى الدين والعلم ، لأنه لم يقصد من هذا النظام أن يوصل إلى هذه المرتبة ، مع أن الشيخ المراغى قد وضع أساس نظامه على هذه الغاية ، وقصد منه أن يوصل إليها .

ولهذا لم أرض عن هذا النظام حين ظهوره ، وقمت بما يجب من نقده وبيان مآخذه ، ولم تمنعنى تلمذتى للشيخ الأحمدى عن القيام بهذا الواجب ، لأن حق الإصلاح فوق حق الأستاذية ، وقد كان رحمه الله يتقبل منى هذا النقد ، ولا يسمع لمن يحاول الدسّ بينى وبينه ، لأنه كان يعلم أنى مخلص فى نقدى ، ولا أريد به تشنيعاً عليه ، وإنما أريد المصلحة لاغير .

على أنه كان رحمه الله يأخذ علىّ فى هذه الجرأة فيما يغضب شيوخ الأزهر علىّ ، كما كان يأخذ علىّ أنى لم أدع له كما كنت أدعو للشيخ المراغى ، ولكنه كان يأخذ علىّ هذا فى نفسه ، ويرعى لى ما كان يعرفه عنى أيام التلمذة ، فلم ينلنى منه ما نال من فصلوا فى عهده من العلماء عن وظائفهم ، ولم ينلنى ما نال من كان يقربهم إليه ، ثم كان جزاؤه منهم ثورتهم عليه ، وهكذا خرجت من عهده لا علىّ ولا لى ، كما خرجت من عهد الشيخ المراغى من قبله ، ومن يعمل للمصلحة العامة لا يبغى سواها ، وإذا كان هذا يحرمه فى بلادنا مما يناله غيره فإن الله يحفظه بسببها .

الأزهر من سنة ١٣٤٩ﻫ إلى سنة ١٣٥٥

ثورة الأزهريين على الشيخ الأحمدى :

تولى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى منصب شيخ الأزهر سنة ١٣٤٨ﻫ كما سبق ، وكان له رأى قديم فى الإصلاح سبق تلخيصه من كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — وقد ثار عليه شيوخ الأزهر وقت ظهور هذا الكتاب ، فلان لهم حينما ثاروا عليه ، ومضى فيما آثره من هذا اللين إلى أن ولى منصب شيخ الأزهر ، فمضى فى منصبه على ما آثره من قبل ، وظهر أثر هذا فى النظام الذى وضع فى عهده سنة ١٣٤٩ ﻫ ، فرضوا به ولم يثوروا عليه كما ثاروا على الشيخ المراغى قبله ، لأنه أراد أن يضع نظاماً يقضى على كل أثر للقديم بينهم ، ويخلق أزهر جديداً غير الأزهر القديم .

ولكن هل سلم الشيخ الأحمدى من أهل الأزهر حين نسى كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فى المنصب الذى أمكنه الله فيه مما دعا إليه فى هذا الكتاب ، فآثر عليه أن يسالم فى ذلك النظام أهل الأزهر ، ويتجنب فيه ما أثارهم على الشيخ المراغى ؟

لقد أراد الشيخ الأحمدى أن يسالم أعداء الإصلاح فى الأزهر لينال رضاهم ، فرضوا عنه حين جنّبهم مانقموه على الشيخ المراغى ، ولكن الله أراد أن يغضبهم عليه من جهات أخرى أثارتهم ، فكانت ثورة عنيفة لم يكن ينتظرها منهم بعد أن أرضاهم وطمأنهم على قديمهم ، وكان خيراً له أن يرضى عقيدته فى الإصلاح ، وأن يكون غضبهم عليه فى سبيل إرضاء عقيدته .

وكان من عوامل ثورة أهل الأزهر على الشيخ الأحمدى أن عهده صادف عهد وزارة مغضوب عليها من أكثر أهل مصر ، وكان منصبه يقتضى منه مجاراتها فى أمور تغضب بعض أهل الأزهر وغيرهم عليه ، ومن

ذلك فصله سبعين عالماً من وظائفهم ، وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم إلا بسبب غضب هذه الوزارة عليهم .

وكان من عواملها أيضاً أن عهده اقترن بضائقة مالية شديدة فى مصر ، فكان لها أثرها فى التقتير على أهل الأزهر ، وفى أن خرّيجيه لم يجدوا لهم وظائف فى المعاهد الدينية ولا فى غيرها ، وكانت الحكومة تضنُّ عليهم بوظائفها ، ولا تقدر الشهادات التى يحملونها ، وقد ألجأهم هذا إلى أن يرضوا بالدُّونِ فى سبيل العيش ، حتى إن حامل شهادة التخصص كان يقبل وظيفة التدريس فى المعاهد الدينية بثلاثة جنيهات ، بل كان يقبلها من غير شىء ، وينتظر إلى أن يجودوا عليه بذلك المرتّب .

وقد سكت الشيخ الأحمدى على هذا كله ، ولم يكن عنده من قوة النفوذ فى الوزارة مايحملها على إنصاف أهل الأزهر ، فأخذوا يوازنون بينه وبين الشيخ المراغى ، ونسوا فى هذا عقيدة الشيخ المراغى فى الإصلاح ، لأن أمر العيش أهم عندهم من هذه العقيدة ، ولم يذكروا إلا مايمتاز به على الشيخ الأحمدى من قوة النفوذ فى الحكومة ، فثاروا على الشيخ الأحمدى تلك الثورة العنيفة ، وكانوا طوائف شتّى ، بعضها يعمل للشيخ المراغى ، وبعضها يعمل لغيره من شيوخ الأزهر .

ابتعاد المؤلف عن الاشتراك فى هذه الثورة :

وكنت فى ذلك الوقت مدرساً بكلية اللغة العربية ، فلم أرض أن أشارك أهل الأزهر فى هذه الثورة التى لا يقصد بها الإصلاح ، وكانوا يستعملون فى ثورتهم وسائل لم أرض استعمالها ، وسيأتى حكم الشيخ المراغى عليها ، وقد اكتفيت بأن أرسلت إلى الشيخ الأحمدى كتاباً فى البريد أطالبه فيه بالاستقالة من منصبه ، وكتاباً إلى الشيخ المراغى أطالبه فيه بأن يعمل على تهدئة هذه الثورة التى لا ترمى إلى الإصلاح ، بل تستعمل من الوسائل مالا يليق بالأزهر ، فلم يقدر الشيخ الأحمدى كتابى إليه ، لأنه كان مأموراً

بعدم الاستقالة بمن لا يسعه مخالفته ، أما الشيخ المراغى فأرسل إلىّ كتاباً يطلب منى فيه أن أقابله ، ليخبرنى بالأسباب التى تمنعه من إجابتى إلى ما أطالبه به ، وقد قابلته فأخبرنى بانه متهم بأنه هو الذى أقام هذه الثورة على الشيخ الأحمدى ، فإذا نصح القائمين بها فركنوا إلى الهدوء ، كان فى هذا ما يؤيد تلك التهمة .

عود الشيخ المراغى إلى منصب شيخ الأزهر :

وقد مكثت هذه الثورة تزداد عنفاً إلى أن حملت الشيخ الأحمدى على الاستقالة سنة ١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م ، فعاد بعده الشيخ المراغى إلى منصب شيخ الأزهر ، وقد ذهب إليه الذين قاموا بهذه الثورة ليهنئوه بمنصبه ، فألقى عليهم هذه الكلمة :

« أشكركم شكراً جزيلا ، وأرجو أن تستقبلوا جميعاً بدء دراستكم وقد زال ما كان بينكم ، لقد كانت فتنة وجدت أول الأمر شرارة نارها فى طريق الاتفاق والمصادفة ، ثم أراد بعض الناس أن يجعل العلماء وطلاب العلم حطب هذه الفتنة ، ولكن الله سبحانه وتعالى وقى المسلمين هذا الشر ، فخرجتم من هذه الفتنة ، ولا أقول إنكم خرجتم من دون أن يظهر للناس بعض عيوبكم ، فقد ظهرت عيوب فى بعض الطلاب ، وظهرت عيوب فى بعض العلماء ، لأن هؤلاء وهؤلاء صاروا إلى شىء من العُنْف ، وشىء من الخروج على الخُلُق الكريم ، الخلق الكريم الذى يجب أن يكون حلية طالب العلم الدينى ، وحلية العالم الدينى ، ليس من الخير للدين أن يوجد علماء أشرار ، ومهمتكم التى وجدتم لأجلها إيجاد رجال يقومون بحراسة الدين ، يرضون الله سبحانه وتعالى بعملهم ، ويتجافون عن الدنيا إذا وجدوا فى طريقها إهدار الخُلُق ، ولكم فى سيرة السلف من علماء المسلمين قدوة خير ، كانوا يرضون الكفاف مقبلين على العلم إقبال المخلص لله ولرسوله »

إيثار الشيخ المراغى مسالمة الرجعية فى الأزهر :

والشيخ المراغى فى هذه الكلمة لايزال هو الشيخ المراغى الذى لايخشى فى رأيه أهل الأزهر ، ولكنه لم يلبث أن رأى أنه لايستقيم له الأمر فى منصبه إلا إذا دارى أهل الأزهر كما داراهم الشيخ الأحمدى ، فلا يحاول أن يغاضبهم بالقضاء على جمودهم كما غاضبهم فى المرة الأولى ، بل يترك هذا إلى استعمال قوة نفوذه فى إرضاء مطامعهم فى الوظائف وما إليها ، وينسى شخص المراغى الثائر على الأزهر القديم ، ليظهر بشخص آخر لاشىء عنده من هذه الثورة ، بل يحاول أن ينتصر لهذا القديم الذى كان يثور عليه فى المرة الأولى .

وكأنى كنت أعلم الغيب حينما ابتعدت عن هذه الثورة التى كان لها هذا الأثر فى الشيخ المراغى ، وقد كنت أعلم أن القائمين بها لا يطلبون الشيخ المراغى لعقيدته فى التجديد ، وإنما يطلبونه لأنه رجل قوى النفوذ ، فيمكنه أن يرفع من أمرهم ما خفضه الشيخ الأحمدى ، وذلك مطلب مادىّ لم أر لنفسى أن تشاركهم فيه ، وقد كان لهذا الأثر فى نسيان الشيخ المراغى لماضيه ، وفيما أتى به من نظام سنة ١٣٥٥ هـ ، إذ سار فيه على منوال النظام الذى وضعه الشيخ الأحمدى ، ولم يحدث فيه تغييراً يذكر ، ولقد كان الشيخ المراغى يدين بالإصلاح حقاً ، ولكنه لم يكن رجل ثورة كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ، فلما أدركه فى الإصلاح ما أدركه فى المرة الأولى ، آثر فى هذه المرة ملاينة أهل الأزهر ، ومحاولة إرضائهم بالانتصار لبعض قديمهم ، ولعل الذى حمله على هذا يأسه من إصلاحهم .

نظام سنة ١٣٥٥ هـ

مذكرة الشيخ المراغى فى التمهيد لنظام سنة ١٣٥٥ هـ :

وضع هذا النظام فى ٣ من محرَّم سـنة ١٣٥٥ — ٢٦ من مارس سنة١٩٣٦م ، وقد مهَّد له الشيخ المراغى بمذكرة جاء فيها أن المُهَيمنين على التعليم فى الأزهر شعروا مُنذُ وضع قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م بأن الأزهر أخذ يضيع أهمَّ خصائصه ومميزات تعليمه ، وقد توالت على هذا القانون تعديلات آخرها التعديل الذى أدخل عليه بقانون سنة ١٩٣٠م وهو أظهر تعديل طرأ عليه ، إذ قُسم فيه التعليم العالى إلى ثلاث كليات ، ووضع تخصُّص سُمى تخصص المادَّة ، وتخصص آخر سمى تخصص المهنة ، وكان الغرض من هذا أن تتفرغ كل طائفة من الطلاب لطائفة من العلوم ، حتى يتيسر إتقان الدرس والفهم والتحصيل ، ومع هذا ظلت الشكوى قائمة من فقد طلاب الأزهر لتلك المميزات ، ثم ظهر أن الداء الذى يجب أن يستأصل هو ضعف الطلاب فى القسم الثانوى بسبب كثرة العلوم ، وبسبب طول المنهاج فى بعض العلوم التى لا يحتاج الطالب فى الأزهر إلى طوله فيها ، فهذه الكثرة وهذا الطول لم يدعا وقتا لطول التفكير والبحث والجدل وتنمية ملكات العلوم والاستنباط .

ثم ذكر أنه حين يحاول إصلاح الأزهر يريد أن يوجد طالبا يفهم مسائل العلوم فهما صحيحا ، ويستطيع أن يفهم الكتب القديمة التى ألفت فيها ، وأنه على بغضه لتلك الكتب يكره من الطلاب أن يعجزوا عن فهمها ، لأن فيها خيرا كثيراً ، وفيها دقائق لا يصح الجهل بها ، وأنه مع هذا لا يحب أن تدرس العلوم فى هذه الكتب ، بل يحب أن توجد كتب حديثة فى جميع الفنون ، يكون أسلوبها عربيا صحيحاً مناسباً لأذواق الأجيال الحاضرة ، وتهذب فيها

المسائل على أحسن ما وصل إليه التحقيق العلمى ، ويجب أن تحيا الكتب القديمة الجيدة الأسلوب والوضع ، فهذا الميراث العظيم يجب أن يؤخذ كله سلسلة متصلة الحلقات .

قانون سنة ١٣٥٥ ﻫ :

وهذه هى المذكرة التى مهدت بها القانون سنة ١٣٥٥ ﻫ ، وأما هذا القانون فإنه يشتمل على ستة أبواب :

١ — الباب الأول فى الجامع الأزهر ، وهو يحتوى على بيان الكليات والمعاهد وما إلى ذلك .

٢ — الباب الثانى فى الكليات ، وهو يحتوى على بيان مجالس إدارتها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشهادات التى تعطى لطلابها .

٣ — الباب الثالث فى المعاهد الدينية ، وهو يحتوى على بيان مراحل التعليم فيها والعلوم التى تدرس فى كل مرحلة .

٤ — الباب الرابع فى الأقسام العامة .

٥ — الباب الخامس فى الإجازات .

٦ — الباب السادس فى الأحكام العامة والوقتية .

نقد هذا القانون ومذكرته :

وهذا القانون لا يكاد يختلف عن القانون الذى وضعه الشيخ الأحمدى إلا فى أنه اختصر منهاج بعض العلوم الحديثة فى الأقسام الثانوية ، ونقل بعضها إلى الأقسام الأولية ، لتتزاحم العلوم فيها ، ثم تكون شكوى من تزاحمها فيها كما حصل فى الأقسام الثانوية ، فتحذف هذه العلوم منها أيضا ، ونعود بالأزهر إلى إهمال هذه العلوم ، كما كان عليه قبل النظام الحديث .

وما كان للشيخ المراغى أن يأخذ على النظام الحديث أنه أضاع على الأزهر خصائصه القديمة ومميزاته ، لأنه فى المرة الأولى عاب هذه الخصائص

والمميزات ، وذكر أنها هى التى أغلقت باب الاجتهـــاد فى الدين والعلم ، وصرفت الطلاب عن البحث المفيد إلى البحث فى عبارات المتون والشروح

وما كان له أن يأخذ على طلاب النظام الحديث أنهم لا يستطيعون أن يفهموا الكتب القديمة ، لأنها هى الكتب التى ذكر فى المرة الأولى أنه لا يوجد فيها روح العلم . فلا يعيب أولئك الطلاب أنهم لا يستطيعون أن يفهموها ، وإنما يعيبهم أن يبقوا على التعويل عليها فى دراستهم ، لتصرفهم عن البحث العلمى المفيد إلى البحث فى عباراتها المعقدة ، وأسلوبها الغامض الضعيف ، وكأنه شعر بأنه قد خالف رأيه الأول فى هذه الكتب ، فذكر أنه يكرهها مع عيبه على طلاب النظام الحديث أنهم لا يستطيعون فهمها ، وهذا تناقض ظاهر منه ، وقد يكون فى ذلك الكتب خير كثير كما يذكر الشيخ المراغى ، ولكن هذا لا يصح أن يلزمنا بأخذه من طريقها ، وهى على ما نعلم من سوء التأليف وضعف العبارة ، بل يجب أن نأخذ منها هذا الخير الكثير لنضعه فى كتب حسنة التأليف ، قوية العبارة ، لا يشوب خيرها شر ، ولا تفسد على الطلاب ملكة الفهم الصحيح ، وإذا قيل إن هذه الكتب لا يستغنى المشتغلون بالعلم عن الرجوع إليها ، فلا يستغنون عن معرفة طرق فهمها ، فالجواب أنه يكفى فى هذا دراسة كتاب منها فى آخر مراحل التعليم ، ليعلم الطلاب منه طريقة فهمها ، ويمكنهم بهذا فهم باقيها عند الحاجة اليها ، ولا يصح مع الاعتراف بفسادها أن نجعلها هى المعول عليها فى التدريس ، فنمضى فى الاعتماد عليها فيه كما كنا نمضى فى الأزهر القديم .

ولا أريد بهذا أن أبخس الشيخ المراغى ، لأنه كان يدين حقيقة بالإصلاح ، وكان أقدر أهل الأزهر جميعاً على القيام به ، ولكنه يئس كما سبق فى هذه المرة من إصلاح الأزهر ، فآثر مسالمة أهله ، وأراح نفسه من مخاصمتهم فيما لا رجاء له فيه .

الازهر من سنة ١٣٥٥ ه إلى سنة ١٣٦٩

مؤامرات الأزهر بين على الشيخ المراغى :

عاد الشيخ المراغى إلى منصب شيخ الأزهر سنة ١٣٥٤ ه كما سبق ، واكتفى فى هذا العهد بنظام سنة ١٣٥٥ ه ، وهو لايحقق شيئاً مما قصده من إصلاح الأزهر فى عهده الأول ، ولكنه آثر هذه المرة أن يسالم أهل الأزهر ، ليهنأ فى منصبه بينهم . وتمضى أيامه فى وفاق ووئام .

ولكن الله لم يحقق له هذه الأمنية التى أرادها ، بل لقى من مناوأة أهل الأزهة مالم يلقه فى عهـــده الأول ، حتى خرج عليه من كان يظن فيهم الإخلاص من أنصاره ، وتوالت عليه فتن أهل الأزهر ، فإذا تمكن من تهدئه فتنة قامت أخرى أشد منها ، وإذا أرضى بعض الساخطين عليه غضب لإرضائهم بعض أنصاره ، ثم ابتلى بخصومات سياسية أفسدت عليه كثيراً من أهل الأزهر ، وكادت تطوح بمنصبه وتقصيه عنه .

فكان حاله فى هذا كحال الشيخ الأحمدى ، وكان خيراً له أن يكون مالاقاه من ذلك التعب فى سبيل عقيدته فى الإصلاح ، لأن التعب فى سبيل العقيدة راحة لاتعادلها صراحة ، وفيه من حسن الذكرى وثواب الآخرة مايهون أمره .

تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر :

وقدمكث الشيخ المراغى فى منصبه إلى أن توفى سنة ١٣٦٤ ه — ١٩٤٥ م ، فتولى بعده الشيخ مصطفى عبد الرازق منصب شيخ الأزهر ، وكان أكثر إلماما بالثقافة الحديثه من الشيخ المراغى ، لأنه ذهب إلى فرنسا بعد أن نال شهادة العالمية من الأزهر ، فأتم تعليمه فيها وأخذ شهادة بعض جامعاتها ، وكان يجيد الفرنسية ، ويتقن بعض علوم الفلسفة والأدب ، فامتاز على

الشيخ المراغى من هذه الناحية ، وكان يشاركه فى تلمذته للشيخ محمد عبده ، وأخذه عنه عقيدة الإصلاح ، ولكنه كان دون الشيخ المراغى فى قوة الإرادة والنفوذ ، فقضى فى منصبه مدة قصيرة ضاق فيها بالأزهر وأهله ، وتعب من فتنه ومؤامراته ، ولم يحدث فى الإصلاح أثرا يذكر له ، وقد حدّث عنه بعض أصحابه أنه كان يندم على قبوله هذا المنصب ، لأنه كان قبله وزيراً للأوقاف ، وكان قبل وزارته للأوقاف مدرسا بكلية الآداب من كليات جامعة فؤاد الأول ، وقد نشأ فى بيت من أكبر البيوت المصرية ، وهذه البيوت ينشأ أهلها على الدعة ، فلا يتحملون مشاق الدعوة إلى الإصلاح ، ولا يكلفون أنفسهم التعب فى سبيله .

ولهذا ضاق الشيخ مصطفى عبد الرازق بالأزهر وأهله ، مع أنه آثر ملاينتهم مثل الشيخ الأحمدى والشيخ المراغى ، وقد أراحه الله فعجل بوفاته سنة ١٣٦٥ هـ .

تعيين الشيخ الشناوى شيخا للأزهر :

وقد مكث الأزهر مدة من غير أن يعين شيخ له ، إلى أن عُيّن الشيخ محمد مأمون الشنّاوى شيخاً للأزهر فى ٧ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ — ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ م ، وكان الأزهر قبل تعيينه يموج بفتنة طائفية بين أبناء مصر السفلى وأبناء مصر العليا ، فقضى على هذه الفتنة العمياء ، وهى فتنة لها دلالتها على أن النظام الحديث لم يصل بالأزهريين إلى الدرجة التى تسمو بهم عن مثلها ، وإن كانت لم تحدث بعد هذا النظام إلا هذه المرة ، وكانت قبله تحدث كثيرا فى الأزهر بين طوائفه المختلفة ، لا بين أبناء مصر وحدهم .

وقد مكث الشيخ الشناوى شيخا للأزهر إلى أن توفى يوم ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ — ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ م ، وقد كان رحمه الله من طراز الشيخ سليم البشرى والشيخ أبى الفضل الجيزاوى ، فلم يفكر فى إصلاح

نظام الأزهر ، ولكنه لم يفكر فى انتقاص شيء منه ، لأنه لا يمكن هذا فيه بعد أن وصل الأزهريون به إلى ما وصلوا إليه ، فقد جاهدوا فى ظله حتى وصلوا إلى إلغاء مدرسة القضاء الشرعى وتجهيزية دار العلوم ، ثم جاهدوا فى ظله حتى ساووا خريجى مدرسة دار العلوم (كلية دار العلوم) فى وظائف التدريس بوزارة المعارف ، إلى غير هذا مما وصلوا إليه بفضل هذا النظام .

فلا يمكن أحدا بعد هذا أن يعود بهم إلى العهد القديم ، وإنما قُصاراه أن يقف بهم عند الحد الذى وصلوا اليه ، من تقليد غيرنا فى مناهجه الدراسية ، وعدم المضى فى هذا التقليد الى الحد الذى يقضى على الصبغة الأزهرية القديمة ، لأنه لا يزال لهذه الصبغة الأزهرية بيننا قد استها ، ولا يزال للبحث الأزهرى فى عبارات الكتب تقديره وتعظيمه .

شيخ الأزهر الحاضر

صدر أمر حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول فى يوم ٢٥ من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ — ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم شيخاً للأزهر، فتجددت بتعيينه آمال قوية فى الإصلاح، لأنه من تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين اشتغلوا بالقضاء مثل الشيخ المراغى، ولم يمكثوا فى الأزهر كما مكث غيرهما ممن تأثر بجمود أهله، وقد كان آخر عمله فى الإصلاح تأليفه لجنة التقريب بين المذاهب الاسلامية، وغايتها إزالة الجفاء بين الفرق الاسلامية من أهل السُّنة والشيعة وغيرهم من الفرق الحاضرة، ولا يراد من هذا محو الخلاف بين هذه الفرق، لأن الخلاف فى الرأى من طبيعة الإنسان، وإنما يراد إزالة الجفاء المترتب على هذا الخلاف فى الأصول، بأن يجعل الخلاف فى الأصول كالخلاف فى الفروع، يؤجر المصيب فيه بأجرين، ويؤجر المخطىء فيه بأجر واحد، إذا كان الخطأ لا يؤثر فى أساس العقيدة، ولا يخرج بصاحبه عن دائرة الاسلام، وهذا إصلاح أىُّ إصلاح، لأنه لا يرجى خير للمسلمين فى عصرنا إلا بائتلافهم، ولا يمكن ائتلافهم إلا بهذا الإصلاح.

وقد بدت تباشير الإصلاح عقب ذلك التعيين الموفق، إذ بدأ الشيخ عهده الجديد بحديث إلى مندوب جريدة المصرى قال فيه: إنى أريد العناية بدراسة كتب المتقدمين والاستغناء بها عن كتب المتأخرين، لأن هذه تجعل التعليم عقيما، وتحوله من الجوهر المقصود إلى مسائل شكلية أكثر منها علمية. وقال: لن يضيع وقت الطلاب بين متن يهدف إلى غاية، وشرح يخطئه، ومعلّق يخطىء الاثنين أو ينتصر لأحدهما [1].

---

(١) مجلة الرسالة — عدد (٩٠٤) ص ١٢٣٥.

وقد عقد بعد هذا مؤتمرا صحفيا في يوم ٢٠ من محرّم سنه ١٣٧٠ هـ – أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ، قال فيه أيضاً : إن المقصود الأول من التعليم هو تحصيل الملكة الصحيحة فى العلم ، والتزود من مسائله بما يفيد وينفع ، فكل تعليم لا يؤدى إلى هذا إنما هو تضييع للأوقات فيما لا طائل تحته ، وإذا ثبت هذا وجب أن ننظر فيما لدينا من الكتب ، فنقر منها ما ثبتت صلاحيته لتحقيق تلك الغاية ، ونبعد منها ما لم تثبت صلاحيته لتحقيقها ، ثم قسم الكتب إلى نوعين : أحدهما كتب المتقدمين ، وثانيهما كتب المتأخرين ، وأثنى على النوع الأول ، وذم النوع الثانى ، ولكنه استدرك على ذمه فقال : لكنها – كتب المتأخرين – مع ذلك تحوى كثيرا من الفوائد العلمية التى قد تخلو منها كتب النوع الأول ، وتمثل فى الوقت نفسه عصرا من عصور التفكير العلمى لا يسع الأزهر أن يجهله ، وأن يعجز عن مزاولته ، وإدراك ما فيه من خير ، والرأى عندى أن يراعى الأزهر المصلحتين ، وأن يوفق بين الغايتين[1] ، وسيكون من أهم ما أعنى به إن شاء الله تأليف لجان من جماعة كبار العلماء وأساتذة الكليات والمعاهد والمختصين فى شئون التعليم لمراجعة الكتب الدراسية وإبقاء الصالح منها ، واختيار لون جديد يوجه الطلاب توجيها حسنا إلى العلم النافع من أقرب طريق وأيسره ، ولا يفوتنى أن أشجع إن شاء الله مع هذا حركة التأليف والتجديد عن طريق الجوائز وغيرها ، حتى يتصل حبل العلم ويمتد ، وتأخذ العقول والأفكار سبيلها إلى غايات قد يكون فيها خير وبركة على العلم والدين .

فيا شباب الأزهر من علماء وطلاب النظام الحديث ، هل يليق بنا أن يأتى إلينا الشيخ المراغى رحمه الله من علماء العهد القديم ، فينادى بيننا بالإصلاح الدينى والعلمى فلا نستجيب له ، بل نبعث اليأس فى نفسه من هذا الإصلاح ، فيطوى حديثه بيننا ، ويسايرنا فى أمور أخرى تشرئبُّ إليها أعناقنا ، ثم يأتى بعده الشيخ عبد المجيد سليم ، وهو من علماء العهد القديم

(١) مثل هذا قاله الشيخ المراغى ونقدته فيما سبق .

أيضا ، فينادى بيننا بهذا الإصلاح أيضاً ، ثم لايتردد صداه بين جنبات الأزهر ، ولا بصير حديث الغادى والرائح ، والقائم والقاعد ، ليأتى يوم اليقظة الكبرى ، ويقوى الأمل فى إعادة مجد الاسلام ، فهيَّا هيَّا الى ترديد صوت الإصلاح — هيا ياشباب الأزهر ؟

١٣/٣/١٣٧٠ — ٢٢/١٢/١٩٥٠

القسم الثانى

وصفحات من الجهاد فى الاصلاح

محاولة رجعية فى إصلاح الأزهر

نشرت جريدة الأهرام مقالا لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد حسنين شيخ معهد طنطا ومدير المعاهد الدينية سابقا فى موضوع إصلاح الأزهر ، وإنى أحمد للأهرام فتحها باب الكتابة فى هذا الموضوع ، لأن الحكومة تريد أن تضع قانونا جديداً للأزهر والمعاهد الدينية ، بعد أن ارتفعت الشكوى بطلب إصلاحها ، فإذا عولج هذا الموضوع فى جريدة الأهرام تبين للحكومة وجوه الإصلاح المطلوبة ، وأتى قانونها وافياً بها ، فتقضى على أسباب الشكوى ، ليتفرغ طلاب المعاهد الدينية لدروسهم ، وتهدأ بالإصلاح الصحيح نفوسهم ، وكما أحمد الأهرام فتحها هذا الباب أحمد لأستاذنا الكبير أن يكون أول الفاتحين له ، ولا غرو فهو من الأساطين التى قام عليها النظام الحديث فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وله فى ذلك جهاد مشكور ، وعمل مبرور ، ولكنى أخالف مقاله فى هذه الأمور :

١ — أنه تناول فيما يراه من الإصلاح أموراً ثانوية ليست بذات بال فى الإصلاح ، ولا يقضى إصلاحها على أسباب الشكوى القائمة فى الأزهر والمعاهد الدينية ، فهو لم ينتقد كتب الدراسة مثلا إلا من جهة توزيعها على السنين الدراسية ، وأنه لا يراعى فيه حال الطلاب وقواهم العقلية ، فيقدم منها الأسهل على غيره ، وقد فاته فى هذا أن هذه الكتب لا تكاد تختلف فى هذه الناحية ، لأنها لم تؤلف لتنتظم منها سلسلة دراسية يترقى فيها من السهل إلى الصعب ، بل ألف كل كتاب منها على انفراده ، ولم يراع فيه حال الكتاب الذى يدرس قبله أو بعده ، وهذا إلى أنها ألفت فى عصور لم يصل فيها نظام التعليم إلى ما وصل إليه فى عصرنا ، فإذا أخذنا كتابا كشرح ابن قاسم الغزى فى فقه الشافعية ، وجدناه يدرس فى السنة الاولى ، ولم نجد

أسهل منه يدرس فى هذه السنة ، ولكنه مع هذا يوجد فيه كثير من المسائل التى تعلو على مدارك الطلاب المبتدئين ، والضرورة هى التى تدعو إلى دراسته لهم ، لأنه لا يوجد كتاب غيره أسهل منه ، فليس أمامنا من هذه الكتب ما يكفى الحاجة كما يقول أستاذنا الكبير ، وإنما الحقيقة المُرَّة أن هذه الكتب كلها لا تصلح للدراسة الحديثة ، ولا توافق النظام الحديث فى الأزهر والمعاهد الدينية ، لغموض عباراتها ، وسوء تأليفها ، وتعقيد أسلوبها ، ولهذا اضطر أولو الأمر فى الأزهر أن يتركوا أخيراً بعضها إلى بعض الكتب الحديثة ، كما تركوا الآجُرُّومية والأزهرية والقطر إلى كتاب دروس النحو ، وهذا ترقيع فى الإصلاح لا يكفى ، ولكنه على كل حال خطوة فيه إلى الأمام ، ويجب أن تتبعها خطوات أخرى ، وأن تؤلف لجنة من نوابغ العلماء لتقوم بوضع كتب جديدة تلائم نظام التعليم الجديد ، وتوافق النظام الحديث للأزهر والمعاهد الدينية ، فالأمر فى الكتب الدراسية الأزهرية لا يقتصر على سوء توزيعها ، لأنها لا تصلح للدراسة فى ذاتها .

٢ — أنه حاول أن يرجع بنا القهقرى فى دراسة العلوم الرياضية ، وهذا بعد أن خطت دراستها فى المعاهد الدينية خطوة لا بأس بها ، فصارت تدرس فيها كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ويقوم بتدريسها معلمون من خِرِّيجى مدرسة المعلمين العليا ، بعد أن كان الذين يقومون بتدريسها بعض علماء الأزهر ، فكانت دراستهم لها قريبة الشبه بطريقتهم الأزهرية ، ودراسة هذه العلوم لا يستهان بها فى الدين ، لأنها تنهض بطلاب العلوم الدينية ، وتساعدهم فى الدفاع عن الدين بالوسائل الحديثة اللازمة لمن يدافع عنه فى هذا العصر ، فهى تجب علينا وجوباً كفائياً ، وشأنها فى هذا الوجوب كشأن العلوم الدينية ، ويجب أن ندرسها فى مرحلتى الثقافة العامة — الأولية والثانوية — كما تدرس فى المدارس المصرية ، لتتقارب ثقافة الجيل الحديث فى معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، ولا تتباعد

ثقافته كما تتباعد الآن بين الأزهر القديم وأبناء هذه المدارس، ولهذا ضرره في نشر عوامل التفريق بين الأمة ، وعدم الانسجام بين أفرادها ، وهذا إلى ما يؤدى إليه من بقاء الأزهر على عزلته القديمة ، وفي بقائها أكبر خطر عليه ، وأكبر ضرر بأبنائه .

٣ — أنه يرى ألاّ تزيدَ حصص الدراسة عن أربع في القسم الأوّلى، وعن ثلاث في القسم الثانوى والعالى ، وألاّ يقلّ زمن الحصة في القسم الأولى عن ساعة ونصف ، وهذا لما يراه من الاقتصار على أقل ما يمكن من العلوم الرياضية ، لتتوفر العناية بالعلوم الدينية والعربية ، ونعود إلى الاشتغال بها على مثل ما كانت عليه في الأزهر القديم ، ونأخذ طلاب القسم الأولى بالطريقة الأزهرية القديمة ، وهي لا يتسع لها في الحصة الدراسية أقل من ساعة ونصف ، وهو في هذا يحاول أيضاً أن يرجع بنا القَهْقَرَى ، في حين أنا نحاول أن نتخلص من كل آثار القديم ، لنستطيع النهوض في هذا العصر ، ونأخذ فيه بما جدّ من الأساليب الحديثة في التعليم ، ولكل عصر لبوسه ، وقديماً قال الأوّل : علموا أولادكم ، فإنهم خلقوا الزمان غير زمانكم .

فيجب أن تزداد عدد الحصص في كل يوم ، لتتسع لكل العلوم اللازمة لطلابنا في ثقافتهم العامة ، ويجب أن يكون زمن الحصة الدراسية قريباً من زمن الحصة الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، ويجب أن يقضى على ما عندنا من تعقيد في العلوم ، لتأخذ دراستها أقل ما يمكن من الزمن ، فنحن في عصر يمتاز بالسرعة، ولا يصح الأخذ فيه بشيء من التباطؤ والتلكؤ ، ولا شك أن هذا خير من الاقتصار على ذلك العدد القليل من العلوم ، وعلى ذلك العدد القليل من الحصص الدراسية في اليوم، لأن الطلاب إذا لم يجدوا ما يشتغلون به في شبابهم كثرت أوقات فراغهم ، وفي هذا ما فيه من المفسدة لهم ؟

الأهرام — ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ م

مأساة المعاهد الدينية

يانواب مصر وشيوخها ، بعد قليل من الأيام تشتغلون بالنظر فى ميزانية الحكومة ، ثم تنقضى دورتكم فى هذه السنة ، فهل تتركون مشكلة المعاهد الدينية من غير أن تنظروا فيها إلى السنة القادمة ؟ وقد وعدت الحكومة الأزهريين حينما شكوا إليها من قراركم بفصل مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى عن الأزهر ، وبإعادة تجهيزية دار العلوم ، أن تنظر فى شكواهم ، وتعمل على إنصافهم .

إن ماجرى للمعاهد الدينية مأساة من المآسى التى لايمكن احتمالها ، فهى تتطلب حلا سريعاً يزيل مايشكو منه أبناؤها من ظلم ، ويجب على كل محب لوطنه أن يعمل على إزالة كل مايثير الفتن فى البلاد ، ويقضى على أسباب التنازع بين أبنائها ، لتتفرغ لحل مشاكلها الداخلية والخارجية ، وقد كان الأزهر القديم مرتاحاً فى عزلته ، راضياً بنصيبه من الحكومة فى هذه العزلة ، فأتت الحكومة إلى أهله وخرجت بهم من عزلتهم ،وكانوا لايريدون الخروج من هذه العزلة إلى ماتريده الحكومة من النظام الحديث. ثم أخذت تمنيهم بمستقبل عظيم إذا أخذوا بهذا النظام ، وتفتح عيونهم للدنيا خارج الأزهر .

فهذا قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م ، وهو القانون الذى استقر به النظام الحديث فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وخرج الأزهر به من عزلته يشارك المدارس الحديثة فى دراستها ، ويدرس العلوم الرياضية على الطريقة الحديثة التى صارت إليها ، يفتح باب الوظائف خارج الأزهر لحملة الشهادة الأولية والثانوية والعالمية على النظام الحديث ، من وظائف التدريس ، إلى وظائف الكتابة ، إلى وظائف القضاء الشرعى ، إلى وظائف الخطابة والإمامة ،

إلى غير هذا من الوظائف التي لم يكن الأزهريون يتطلعون إليها فى عزلتهم ، حين كانوا يرضون بنصيبهم القليل فى أزهرهم ، ويعيشون فيه عيشة تقشف وزهد ، فلما رأت الأمة ما صار إليه الأزهر والمعاهد الدينية فى نظامها الحديث أقبلت عليها بأبنائها ، حتى ضاقت بهم على سعتها ، فأنشأت الحكومة لهم معاهد دينية جديدة عالية الأركان ، مشيَّدة البنيان ، وأضافت إليها معهدين جديدين فى أسيوط والزقازيق ، فانتقلت الدروس فيها من حلقات المساجد إلى حجرات تلك المعاهد ، وأقبل الطلاب على دروسهم الجديدة بنفوس ينهض بها الأمل ، ويحركها الرجاء ، وإذا هم بعد هذا كله يجدون ذلك الأمل كان سرابا خادعا ، فلا وظائف أمامهم مما مَنَّتهم الحكومة به ، ولا قيمة لشهاداتهم عند الحكومة التي منحتها لهم ، حتى إن حامل شهادة العالمية النظامية كان يقدمها لوزارة المعارف لتعينه مدرساً بالمدارس الأولية فلا تعترف بقيمة لشهادته ، ولا تساوى عندها شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، فلم يجدوا أمامهم شيئاً من الوظائف خارج الأزهر ، وعادوا بهذا إلى عزلة مفروضة عليهم ، وكانوا قبلها فى عزلة قد اختاروها لأنفسهم ، وليست كهذه العزلة المفروضة التي تأباها النفس ، ويضيق بها الصدر ، بل إنهم فى عزلتهم القديمة كان بعضهم يخرج منها إذا أراد ، فيدخل فى مدرسة دار العلوم ، ويتخلص بها من تلك العزلة الأزهرية ، ليشارك أبناء المدارس الحديثة فى أساليبهم فى التعليم ، ويقوم بنصيبه فى النهضة العلمية الحديثة ، فلم تشأ الحكومة بعد إنشاء النظام الحديث للمعاهد الدينية أن تترك مدرسة دار العلوم مفتوحة لأبنائها ، بل أنشأت لها مدرسة سمتها تجهيزية دار العلوم ، لتقصر دخولها على طلابها ، وتحرم طلاب المعاهد الدينية من دخولها .

يا نواب مصر وشيوخها ، لقد جاهد طلاب المعاهد الدينية حتى وصلوا إلى ضم مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى للأزهر ، وإلى إلغاء تجهيزية دار العلوم ، وهم يريدون أن يقوموا للبلاد بما تقوم به هذه المدارس ،

وأن يوفروا للأمة ما تنفقه عليها من الأموال ، لتنفقه فى وجوه أخرى من وجوه الإصلاح ، وهم أبناء السواد الأعظم فى الأمة ، ولهم حقوق فى البلاد مثل غيرهم من أبنائها ، وقد حرمتموهم من ثمرة جهادهم فى لحظة واحدة ، ففصلتم مدرسة دار العلوم عن الأزهر ، وقصرتم دخول مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى على طلابها ، لتحرموا طلاب المعاهد الدينية من حقهم فى القضاء الشرعى ، كأنه لا يكفيهم حرمانهم من وظائف التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية .

فبادروا أيها النواب والشيوخ بالنظر فى شكوى أولئك الطلاب ، ولا ترجئوا النظر فى شكواهم إلى السنة القادمة ، لأنكم قضيتم على مستقبلهم بما فعلتم بهم ، وهم شباب يحييهم الأمل فى المستقبل ، ويقضى عليهم اليأس من الإنصاف ، وهم لا يريدون إلا أن يكونوا أعضاء عاملين فى الأمة ، وأن يقوموا لها بحقوق الأموال التى تنفقها فى تعليمهم ، فلا يصح أن تتركوهم أعضاء مهملة فى جسم الأمة ، وقد اختاركم آباؤهم لمجلسى النواب والشيوخ ، ولهم عليكم حقوق أبنائهم ، فيجب أن تسووا بينهم وبين غيرهم من طلاب العلم فى مصر ، لأنهم مصريون مثلهم ، وقد سوّى الدستور بين المصريين جميعا ، ولم يستثن الأزهريين من هذه المساواة الدستورية .

الأخبار — ١٣٤٥/٩/١٥ هـ
١٩٢٧/٣/٢١ م

إلى متى تنتظر المعاهد الدينية ؟

قد طال انتظار المعاهد الدينية لوعد الحكومة بالنظر فى شكوى أبنائها ، وإنصافهم من الظلم الذى نزل بهم بإلغاء ضم مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى إلى الأزهر ، وإعادة تجهيزية دار العلوم ، حتى كاد رجاؤها ينقطع ، فتيأس من البر بالوعود التى شغلت جلسة كاملة من جلسات مجلس النواب ، وقد أخذت الأعاصير السياسية تهبُّ على الوزارة من هنا ومن هناك ، فتزيد المعاهد الدينية يأساً على يأس . لأن تلك الأعاصير السياسية هى التى كانت تحول دائماً دون الوصول إلى علاج حاسم لمشكلة المعاهد الدينية .

وقد كنا نسمع أن قانون تنظيم المعاهد الدينية يوشك أن يعرض على مجلس النواب ، وأن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية قد انتهت منه ، فتشرق وجوهنا بشراً وسروراً ، وتمتلىء نفوسنا أملا ورجاء ، ولكننا لم نعد نسمع شيئاً من ذلك ، فأخذ القلق يساور نفوسنا ، ويملؤنا خوفا على مستقبلنا .

وإنا لنخاف أن ينسى نوابنا وشيوخنا أمر المعاهد الدينية ، ولا يذكروا وعودهم فى أول هذه الدورة ، فيوقعوا طلابنا فى يأس من مستقبلهم ، ويحملوهم على الركون إلى الكسل ، وقد كانوا ينظرون إلى مستقبلهم بعين راضية ، ويعملون له بنشاط لا يعرف الكسل ، ففريق منهم يجدّ ويجتهد لنيل شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، لتؤهله لوظيفة التدريس فى المدارس الأولية والإلزامية ، وفريق منهم كان يجد ويجتهد ليلتحق بمدرسة دار العلوم ، لتؤهله للحصول على وظائف التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وفريق منهم كان يجد ويجتهد ليلتحق بمدرسة القضاء الشرعى ، لتؤهله للحصول على وظائف القضاء الشرعى ، وطوائف أخرى منهم كانت تجد وتجتهد لتلتحق بأقسام التخصص فى الجامعة الأزهرية ، وقد مضت فى

هذا الجد والاجتهاد أيام تبشر بالخير ، وتعمل على تحقيق أعظم حدث فى الأزهر والمعاهد الدينية ، يقضى على عزلتها قضاء تاماً ، ويجعل منها أعضاء نافعة فى جسم الأمة ، ويمكنها من أن تنفعها بما تنفقه فى تعليم طلابها ، وكان كل هذا بفضل النظام الذى أريد منه الاستغناء بها عن مدارس المعلمين الأولية وتجهيزية دار العلوم ، وضم مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى إلى الأزهر .

وقد كنا ننتظر من نوابنا وشيوخنا أن يكونوا أكثر براً بالمعاهد الدينية ، فيمضوا فى طريق القضاء على عزلتها إلى نهايته ، ويخدموا أمتهم بذلك أعظم خدمة ، ولكنهم فعلوا خلاف ما كنا نرجوه منهم ، بل خلاف ما يودونه من القضاء على عزلة المعاهد الدينية ، ولهذا كان ما فعلوه محل استغرابنا ، قبل أن يكون محل ألمنا ، لأنه لا يصح فى عهد الدستور أن يبقى فريق من أبناء الأمة محروماً من مزاياه على مصر ، بعيداً عن الحياة الحديثة التى هيأها لأهلها ، يجهل الدستور ويجهله الدستور ، ويعيش فى عزلة عن الأمة كأنه فى صومعة من صوامع الرهبان ، وليس هذا فى شىء من مصلحة ذلك الدستور ، لأن ذلك الفريق الذى يبادله جهلا بجهل سيكون مصدر خطر عليه ، ووكر رجعية يعمل على تنفير الناس منه .

فما أسوأ حظ المعاهد الدينية وطلابها فى عهد الدستور ، وما أشد خيبة أملهم فيه ، وقد كان أزهرهم كعبة الناس فى أيام الثورة الوطنية ، وكان منبره هو الذى يشعل نار الثورة فى القلوب ، وكان أبناؤه فى مقدمة المجاهدين فى هذه الثورة ، فهل يكون هذا نصيبهم من نوابنا وشيوخنا ؟ وقد كانوا زملاءهم فى الجهاد ، وإخوانهم فيما لاقوه من سجن وتعذيب ، وإن مثلنا معهم كما قال الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شَرِقٌ كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعتصارى

وعسى أن يكون ما بيننا وبينهم سحابة صيف عن قليل تقشع ، فنجد منهم إنصافا لنا ، ونظراً إلينا كطائفة من أبناء الأمة .

الأخبار — ٥/١١/١٣٤٥ هـ - ٧/٥/١٩٢٧

إلى أين نحن صائرون فى عهد الدستور ؟

يجب أن يكون عهد الدستور عهد مساواة بين الأفراد والطبقات ، ولكننا نجد الأمور تسير بيننا على خلاف هذه المساواة ، فيوما نعمل على وضع تشريع فى الزواج والطلاق يقوم على التمييز بين الأغنياء والفقراء ، فيجيز للأغنياء وحدهم تعدد الزوجات ، لا لأنهم عرفوا بالعدل بين نسائهم ، وبالبعد عن تمييز بعضهن على بعض ، بل لأنهم أغنياء يمكنهم الإنفاق على نسائهم وأولادهم ، وهذا من التمييز بين الطبقات ، ومثله لا يصح أن يكون فى عهد الدستور .

ويوما نعمل على ماهو أدهى من ذلك وأمرّ ، وهو حرمان أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة فى المعاهد الدينية مما بقى لهم من وظائف الدولة ، إذ كان لهم شىء منها فى وظائف القضاء الشرعى ، وفى تعليم اللغة والدين فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وسيحرمون من هذا بحرمانهم من دخول مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، وقصر الدخول فيهما على طلاب تجهيزية دار العلوم ، وقصر الدخول فى هذه المدرسة على الحاملين لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، لأن الذين يتعلمون فى المدارس الابتدائية هم أبناء الأغنياء ومن يدانيهم فى القدرة على نفقات التعليم فيها ، وفيما بعدها من المدارس الثانوية والعالية ، وفى سبيل هذا ننسى أن طلاب المدارس الابتدائية لا استعداد عندهم للدراسة الدينية والعربية فى هذه المدارس ، لأنهم لا يحصلون على مقدار كاف من العلوم الدينية والعربية ، ولا يحفظون القرآن الذى هو أساس التشريع الإسلامى ، ولكن أية قيمة لهذا بإزاء مايراد من إيثار أبناء الأغنياء بهذه الوظائف القليلة الباقية لأبناء الفقراء ، ليبقى أولئك الفقراء وأبناؤهم للعمل فى مزارع الأغنياء ، ولا يتمتعون بشىء مما يتمتع به أبناؤهم فى وظائف الدولة .

فإلى أين نحن صائرون فى عهد الحرية والدستور ؟ وهل يصح أن يكون حظ الطبقة الفقيرة والمتوسطة فى هذا العهد أسوأ منه فى عهد الاستبداد والاستعباد ؟ إذن لا كان الدستور ولا كانت الحرية التى تفضل الأغنياء على الفقراء ، وتكون فى هذا أكثر ظلماً من عهد الاستبداد والاستعباد

يانواب مصر وشيوخها ، إن لأبناء الأغنياء فى المدارس الابتدائية مستقبلا عظيما فى المدارس الثانوية والعالية ، وهى مدارس لاتحصى ولا تعد ، ووظائف الدولة مقصورة على خرّيجيها فى القضاء الأهلى والطب والهندسة وما إلى هذا من الوظائف التى لا يحلم بها أبناء الفقراء ، وقد رضوا بهذا القليل الذى بقى لهم من الوظائف فى القضاء الشرعى وتعليم اللغة والدين فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، مع أنهم أكثر عـــدداً من أبناء الأغنياء ، لأنهم أبناء الطبقة التى يتألف منها جمهور الأمة ، وهى لا تملك من المال ما يساعدها على تعليم أبنائها فى المدارس الابتدائية ، ولا تجد أمامها لأبنائها إلا المعاهد الدينية ، لأنها تعلم أبناءها من غير أجر ، وتساعدهم على التعليم بما تجريه عليهم من الأوقاف المحبوسة لهم من قديم ، وكانت فى عهود لم يكن للأمة فيها نصيب من الحكم ، ولم يكن لها مجلس نواب ومجلس شيوخ تختار أعضاءهما ليحكما فيها بإرادتها ، ولكنها مع هذا فازت بعطف أصحاب تلك الأوقاف على أبنائها ، فلا يصح أن يكون أصحاب الحكم الدستورى أقل منهم عطفاً عليها .

إن مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى وتجهيزيتهما إذا قصرت على خريجى المدارس الابتدائية صارت كمدارس الطب والحقوق وغيرها ، وبهذا يسد باب التعليم العالى ووظائفه فى وجوه أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة ، ولا يصح أن يكون هذا أبداً فى عهد الحرية والدستور ، وهو العهد الذى قام على أكتاف هذه الطبقة ، وكان لها فيه من الضحايا مالم يكن لغيرها ، وكان الزعماء لايجدون لهم أنصاراً إلا منها ، فهى الرّعاع الذين كان أولئك

الزعماء يفتخرون بزعامتهم لهم ، ويعتزون بالانتساب اليهم ، فكان منهم شاعر الرعاع ، وخطيب الرعاع ، وكاتب الرعاع ، وهلم جرا

فهل بعد هذا تجحد حقوق أولئك الرعاع إلى ذلك الحد ؟ وهل يحرم أبناؤهم من حقوقهم فى العهد الذى ضحوا فيه بنفوسهم وأموالهم ؟ وهل يكون هذا جزاؤهم على ما كانوا يرمون به فى مناصرتهم لأولئك الزعماء بأنهم رعاع ؟ فلا يزيدهم هذا إلا تعلقاً بأولئك الزعماء ، ولا يؤثر أدنى تأثير فى مناصرتهم .

يانواب مصر وشيوخها ، إنه لايصح أن تهملوا شكوى طلاب المعاهد الدينية فى هذه الدورة ، وأن تنسوا وعودكم لهم فى أولها ، واعلموا أنكم لاتزالون فى حاجة إلى أولئك الطلاب ، ولا تزالون فى حاجة إلى آبائهم وأقربائهم فى الأرياف ، وأنه لاتزال هناك عواصف سياسية تنذر بعودكم إلى ما كنتم عليه من الحاجة إلى تأييد أولئك الآباء والأقرباء ، فبادروا بانصاف أبنائهم لتفوزوا بتأييدهم

ويارؤساء المعاهد الدينية ، إن مستقبل معاهدكم مظلم ، وإن أبوابها توشك أن تغلق ، وإن أبناء الأمة سينصرفون عنها إذا مكثت فى هذا الوضع المضطرب ، وإن هذا الاضطراب سيؤدى إلى ضعف التعليم ، فهيّا دافعوا عن معاهدكم لدى أولياء الأمور فى مصر ، ولا تتركوا الأمر فى هذا لطلابكم وحدهم

والإصلاح الإصلاح يارجال المعاهد الدينية ، فإنه لا حياة لنا من غير الإصلاح ، ولا يرتفع شأننا لدى أولياء الأمور فى مصر إلا بالإصلاح ، وفيكم مصلحون قادرون على هذا الإصلاح ، فلا يليق بكم أن تنتظروه من غيركم ، وأن تقفوا من غيركم موقف المريض من الطبيب ، فهيا قوموا بإصلاح أموركم بأنفسكم ، ولا تضيعوا فى ذلك لحظة من الزمن ، لأن مستقبلنا مرهون بذلك الإصلاح ، وكل لحظة نضيعها تؤخرنا خطوات إلى الوراء . وقد بلغت اللهم فاشهد

الأخبار — ١/١٢/١٣٤٥هـ — ١/٦/١٩٢٧م .

هل فى الأزهر جمود ؟

وقف فى هذه الأيام أحمد طلعت بك رحمه الله أموالا كثيرة على وجوه الخير ، ومنها إنشاء معهد دينى تدرس فيه العلوم الدينية والعربية والرياضية والطبيعية على نحو ما تدرس الآن فى المعاهد الدينية ، فلم يعجب هذا جريدة من الجرائد المعروفة بعدائها للأزهر ، لأنه يقف دون ما تحاوله من هدم عاداتنا القومية ، لتقيم على أنقاضها ماتريد من العادات الأوربية ، وهنالك تقع بلادنا لقمة سائغة فى يد أعدائنا ، ولا يكون هناك حاجة إلى الجهاد الذى نقوم به ، وفشلت هذه الجريدة فى مشاركة البلاد فيه ، فلم يبق أمامها إلا أن تحارب الأزهر والمعاهد الدينية ، وتحاول القضاء على عاداتنا القومية.

لقد أشعل ذلك الوقف الجديد نار الحقد فى تلك الجريدة على الأزهر وأهله ، فحملت عليهم حملة قاسية ، ورمتهم بالرجعية والجمود ، وأنكرت فضل الأزهر على مصر خصوصا ، وعلى العالم الاسلامى عموماً ، وقد مضى عليه عشرة قرون يحمل لواء العلم فى مصر ، ويحفظه من الذهاب والضياع ، وكان وحده فى القرون الأخيرة هو الموئل الوحيد للعلوم الدينية والعربية ، ولولا محافظته عليها لم يكن لها الآن أثر بيننا ، ولولا وجوده فى مصر لفنيت فى الاستعمار الأوربى ، كما ذهبت فيه كل أمة لم تكن لها مقومات قوية ، فى أمريكا وأفريقية ، وفى غيرهما من البلاد التى ابتليت به ، ولم يكن لها من مثل هذه الجامعة ما يربطها بماضيها ، ويقاوم عوامل الفناء التى تحاول القضاء عليها.

ولقد كان يصح لتلك الجريدة أن ترمى الأزهر بالرجعية والجمود لو كان باقيا متمسكا بقديمه ، ولم يحاول شبابه الآن التخلص من كل أثر للرجعية والجمود ، ولم يأخذ بوسائل التربية الحديثة ، فدرست فيه العلوم الحديثة كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، واستبدل فيه ببعض الكتب القديمة

فى العلوم الدينية والعربية كتب أخرى حديثة ، وإذا كان لا يزال متمسكا ببعض الكتب القديمة ، فإن فيه ثورة من بعض شبابه على هذه الكتب ، وسوف يثابرون على ثورتهم عليها حتى يتم لهم القضاء عليها ، ويكون لهم أزهر حديث بكل ما تحمله كلمة حديث من معنى .

وهل فى الأزهر جمود بعد تلك الشكوى الصارخة من أبنائه ؟ وذلك الصوت المدوّى بطلب الإصلاح من شبابه ، وقد ارتفع حتى كاد يسمعه من فى السماء ، ولكنهم لا يجدون من يسمعه فى مصر ، ولو كان فى الأزهر جمود أو بقية من جمود لكان الذنب فيه واقعاً على الحكومة الائتلافية التى يشترك فيها حزب تلك الجريدة ، لأن الأزهر صار تابعاً لها بعد القانون الذى وضع لتنظيم سلطة جلالة الملك عليه ، وهى التى تتباطأ فى إصلاح الأزهر ، وتحاول الرجوع به إلى عزلته القديمة ، والعودة به إلى ماضيه القديم .

الأخبار — ١٠/٩/١٩٢٧ م

صفحات بيضاء فى تاريخ الأزهر

١ – بين الشيخ العدوى والسلطان عبد العزيز :

سأقوم بنشر هذه الصفحات البيضاء فى تاريخ الأزهر ، لأرد بها على أولئك الذين يعملون على تشويه ماضيه ، ولأذكّر أهله بذلك الماضى ليعتزوا به . ويعودوا إلى ما كان عليه سلفهم بعد أن انحرفوا عن سننهم ، فأعطوا من يريد تشويه ماضى الأزهر سلاحاً من انحرافهم يستعين به فى ذلك التشويه .

وهذه صفحة من تلك الصفحات البيضاء فى تاريخ الأزهر ، فيها لأهله عظة بالغة ، وعبرة نافعة ، وقدوة حسنة ، لأنها تدل على خلق متين ، ومحافظة على شرف العلم ، واهتمام برسالة الدين ، فى زمن طغى فيه حكم الاستبداد ، وخضع فيه العلماء للسلاطين ، فضعفت أخلاقهم ، وتهاونوا فى المحافظة على شرف العلم ، وقصّروا فى تأدية رسالة الدين .

فى سنة ١٢٨٠ هـ – ١٨٦٣م ، أراد السلطان عبدالعزيز أن يزور الديار المصرية ، وكان هذا فى عهد إسماعيل باشا خديو مصر ، فلما وصل إلى القاهرة اختار إسماعيل باشا أربعة من علماء الأزهر ، ليذهبوا إلى تهنئته نيابة عن إخوانهم ، وهم السيد مصطفى العروسى شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ السّقا ، والشيخ عُلَيْش ، والشيخ حسن العدوى ، وكان لمقابلة سلاطين آل عثمان آداب لا يعرفها علماء الأزهر ، فطلب إسماعيل باشا من قاضى قضاة مصر – وكان يختار من علماء دولة آل عثمان – أن يعلمهم آداب المثول بين يدى السلطان ، فذكر لهم أن المقابلة ستكون فى حجرة يقف السلطان فى صدرها على منصة مرتفعة ، وأنه يجب إذا ما وصلوا إلى باب الحجرة ووقعت أعينهم على السلطان أن ينحنوا انحناء عظيما ، ثم يلقوا عليه السلام ، ثم يكرروا الانحناء

والتسليم إلى أن يردّ السلطان عليهم تحيتهم ، فينحنوا ويسلموا مرة أخرى ، ويرجعوا متقهقرين إلى الوراء إلى أن يصلوا إلى باب الحجرة ، فينحنوا ويسلموا مرة أخرى ، ثم ينصرفوا إلى خارج الحجرة .

وقد وقعت هذه الآداب من العلماء الأربعة موقع الاستغراب ، فقال لهم قاضى القضاة : إن هذا لابد منه ، فقالوا : قد فهمنا

ثم ذهبوا إلى مقابلة السلطان ، فدخل الشيخ العروسى أولا ، وأدى المقابلة بالشكل الذى ذكره قاضى القضاة ، ثم أداها مثله الشيخ السقا والشيخ عليش ، وكان الخديو إسماعيل واقفاً وراء السلطان وعينه ترقب حركاتهم ، فسر لإتقانهم آداب المقابلة ، وظهورهم بهـذا المظهر الذى كان موقع استغراب منهم

ثم دخل بعدهم الشيخ العدوى ، وكان عالماً شجاعاً لايخشى إلا الله ، ولا يقيم وزناً لعظمة سواه ، فانحنى انحناءة خفيفة عند الباب ، ثم أقبل نحو السلطان منتصب القامة ، ولم يكرر الانحناء أمامه ، فخفق قلب إسماعيل باشا لما فعل ، ولا سيما حين رآه يجاوز الحاجز ويصل إلى السلطان ، ثم يقول له : السلام عليك ياأمير المؤمنين ورحمة الله . فيبتسم السلطان له ويرد عليه تحيته ، وينحنى له انحناء خفيفاً ، فيكلمه الشيخ العدوى فيما يجب على السلطان لرعيته ، ويبين له عظم المسئولية الملقاة على عاتقه ، وأن ثوابه عند الله سيكون بقدر تلك المسئولية وحسن قيامه بها ، وأن عقابه عنده سيكون بقدر تقصيره فيها .

فلما رأى ذلك إسماعيل باشا اصفرّ لونه ، وأخذ يتوقع غضب السلطان عليه لهذه المقابلة ، ولكنه وجد السلطان لم يبد عليه أىّ أثر للغضب ، بل وجده مرتاحاً للكلام الذى سمعه .

وقد خرج الشيخ العدوى بعد أن انتهى من موعظته ، ولم يخرج بظهره كما خرج غيره ، بل ولّى وجهه نحو الباب وخرج ، فوجد العلماء الثلاثة

ينتظرونه أمام الباب ، فأخبرهم بما فعل مع السلطان ،فأخذوا يلومونه على ما فعل ، ويخوفونه عاقبة هذا الأمر ، فقال لهم : أما أنا فقد قابلت أمير المؤمنين ، وأما أنتم فكأنكم قابلتم صنما ، وكأنكم عبدتم وثناً

ولما انصرف الشيخ العدوى سأل السلطان عبد العزيز إسماعيل باشا عنه ، فقال له : هذا شيخ من أفاضل العلماء ، ولكنه مجذوب ، وأستميح جلالتكم عفواً عن سقطته

فقال له السلطان : كلا ، بل إنى لم أنشرح لمقابلة أحد انشراحي لمقابلته . ثم أمر له بخلعة سنية ، وألف جنيه .

وهكذا كان الشيخ العدوى الأزهرى أعرف بحق العلم والدين من علماء دولة آل عثمان ، وكفى به فخراً للأزهريين خصوصاً ،وللمصريين عموماً(١)

٢ — بعثات أوربية إلى الأزهر لتعلم العلوم الرياضية :

دلت الصفحة السابقة على ماكان فى الأزهر من قوة فى الأخلاق ، وهذه الصفحة تدل على ماكان له من صيت عظيم فى العلم ، فليقرأها أولئك الذين عملوا على إضعافه ، واستكثروا عليه أن تكون مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعى تابعتين له ، لينقطع أمل الطلاب فى مستقبله ، وينصرفوا عنه إلى المدارس التى يبسم لها المستقبل ، وقد كان فى قديمه مفخرة مصر ، ومحطّ رحال طلاب العلم فى الشرق والغرب ، حتى كان أهل أوربا يرسلون اليه بعثات كالتى نرسلها اليوم اليهم ، لتدرس على علمائه العلوم الرياضية ، وتعود إلى بلادها فتنشرها فيها .

فقد قام الأزهر مقام الجامعات العلمية الإسلامية فى بغداد وقرطبة وغرناطة ، بعد أن سقطت بغداد بيد التتر ، وسقطت قرطبة وغرناطة بيد أسبانيا ، فذاع صيته فى العلوم ، وقصده فحول العلماء من سائر الأقطار للتدريس فيه ، كفيلسوف المؤرخين ابن خلدون وغيره ، فقصده طلاب

---

(١) الأخبار ١٣٤٦/٤/٢٩ هـ — ١٩٢٧/١٠/٢٥ م

العلم فى أوربا كما كانوا يقصدون تلك الجامعات قبله ، ويتلقون فيها دروس الفلسفة على ابن رُشْد وغيره من فلاسفة المسلمين .

وقد حدثنا الجَبَرتى المؤرخ فى كتابه عجائب الآثار فى التراجم والأخبار عن بعثة أوربية ، كانت تدرس بعض العلوم الرياضية على والده الشيخ حسن الجبرتى الأزهرى ، وكان هذا فى أواسط القرن الثانى عشر الهجرى ، وكانت وأوربا لم تستكمل بعدُ نهضتها الحاضرة ، ولا تزال فى حاجة إلى استكمالها ، ولا تزال تتطلع إلى ما عند غيرها من العلم ولو كان أقلّ فيه منها ، لتزداد ثقة بعلمها ، وتستكمل نهضتها أتم استكمال ، ولعل هذه البعثة الأوربية كانت آخر بعثات أوربا إلينا ، وهى تدل على أنه كانت قبلها بعثات أوربية إلى الأزهر ، لأن حاجتها إلينا قبلها كانت أشد من حاجتها إلينا فى عهد هذه البعثة .

وكان الشيخ حسن الجبرتى ذا شهرة عظيمة فى العلوم الرياضية ، وقد ذكر ابنه فى حديثه عنه فى تاريخه السابق أنه فى سنة ١١٥٩ هـ — ١٨٠٥ م أتى إليه طلاب من الفرنجة ، وتلقَّوا عليه علم الهندسة ، وأهدوا إليه من مصنوعاتهم وآلاتهم أشياء نفيسة ، ثم رجعوا إلى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت ، وأخرجوه من القوة إلى الفعل ، واستخرجوا به صناعات بديعة ، مثل طواحين الهواء ، وجر الأثقال ، واستنباط المياه ، وما إلى هذا من الصناعات ، فأىُّ شىء بعد هذا يحتاج إليه فى إثبات فضل الأزهر على العلم ؟ وأية يد أثيمة بعد هذا تحاول أن تناله بسوء ، وأن تقابل فضله بالجحود ؟

وقد تلقى الشيخ حسن الجبرتى هذه العلوم الرياضية فى الأزهر ، وكذلك غيرها من العلوم الدينية والعربية ، وهو فى الأصل من أهل الحبشة الذين رحلوا إلى الأزهر لطلب العلم ، ولهم رواق فيه يسمى رواق الجَبَرتيَّة ، وقد تلقى العلوم الدينية والعربيـــة على السيد محمد البنوفرى والشيخ عمر

الأسقاطى والشيخ أحمد الجوهرى وغيرهم ، وبدأ تلقى العلوم الرياضية على الشيخ محمد النجاحى ، ثم قدم الشيخ حسام الدين الهندى إلى الأزهر، وكان بارعاً فى العلوم الرياضية والفلسفية ، فتلقاها عليه بعض طلاب الأزهر ، مثل الشيخ الوسيمى والشيخ أحمد الدمنهورى ، فذهب إليه الشيخ حسن الجبرتى ولازمه ، وتلقى عليه كتباً نفيسة فى هـذه العلوم ، مثل أشكال التأسيس فى الهندسة ، وتحرير أقليدس ، والمتوسطات والمبادىء والغايات، والأكر ، وعلم الأرثماطيقى ، والجغرافيا ، وعلم المساحة ، ولم يزل يطلب هذه العلوم حتى برع فيها ، وطارت شهرته بها ، وكان يعرف اللغة التركية والفارسية ، ويتكلم بهما كأهلهما ، ثم اشتغل بالتدريس فى الأزهر ، وتلقى عليه فيه الشيخ أحمد العروسى والشيخ عبد الرحمان البنّان والشيخ محمد الصبان والشيخ محمد عرفة الدسوقى والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم من أفاضل علماء الأزهر .

وكان يقتنى كثيراً من الكتب النفيسة فى العربية والفارسية والتركية ، ومما كان يقتنيه من الكتب الفارسية كتاب الكلستان ، وديوان حافظ ، وشاه نامه ، وكان بها من الصور العجيبة ما يكسبها رونقا وبهاء ، وكان عنده كثير من الآلات الفلكية ، والكرات النحاسية ، والآلات الارتفاعية ، والميالات ، وحلق الأرصاد ، والأسطرلابات ، والعُدد الهندسية ، وآلات أكثر الصناعات كالنجارة وغيرها ، وآلات الرسم والتقاسيم ، وكان كل ماهر فى صناعته يجتمع به ليستفيد منه ، وكان مع هذا يعرف صناعة التراكيب والتقاطير واستخراج المياه ، وقد رسم فى أيام اشتغاله مالا يحصى من المنحرفات والمزاول ، وفى سنة ١١٧٢ هـ - ١٧٥٨ م ، وقع الخلل فى الموازين فتحركت همته لتصحيحها ، وأحضر الحدادين والسباكين ، وحرّر المثاقيل والصنج الكبار والصغار ، ورسمها بطريق الاستخراج على أصل العلم العملى والوضع الهندسى ، ولم ينقص هذا من إلمامه بالعلوم الدينية ، بل كان حُجة

فى الفقه وغيره من هذه العلوم ، حتى إن القضاة لم يكونوا يثقون إلا بفتواه، وكانت وفاة هذا العالم الأزهرى العظيم سنة ١١٨٨ هـ — ١٧٧٤ م .

وكفى بمثل هذا العالم العظيم للأزهر فخرا ، وكفى به دليلا على مقدار اهتمام الأزهر فى ماضيه بالعلوم الرياضية ، وهى العلوم التى يراد إبعاده عنها فى عصرنا ، وقصره على العلوم الدينية والعربية ، ولعلنا نسكت به أولئك الجامدين الذين إذا رأوه يتقدم فى دراسة هذه العلوم ينادون بالويل والثبور ، ويقولون ضاع الدين وذهبت علومه ، فهذا هو أزهرهم القديم كان كعبة هذه العلوم ، وهؤلاء علماؤه كانوا فيها الأعلام المتبحرين[1] .

٣ — قيام الأزهر بأول ثورة للحرية فى الشرق :

وهذه صفحة ثالثة من الصفحات البيضاء فى تاريخ الأزهر ، تدل على أنه قد أدى بعض واجبه فى الثورة على الظلم الذى كان يثقل أهل الشرق ، وعلى الاستعباد الذى كان قد أناخ بكلكله عليهم ، فجعلهم يخضعون لرؤسائهم كأنهم عجماوات تجرى وراء من يأخذ بزمامها ، ولا تسأله شيئا عما يفعله بها

وقد قام الأزهر بتلك الثورة فى أوائل القرن الثانى عشر الهجرى ، حين ساء الحكم العثمانى التركى فى مصر ، واستبدّ الولاة وأعوانهم بأهلها أشد استبداد ، فلم يشعر أهل مصر إلا والأزهر ينهض ثائرا على ذلك الظلم ، ناقما على ذلك الاستبداد ، فينهض معه أبناء مصر من مسلمين وأقباط ، يرفعون علم الحرية ، ويثورون على الوالى العثمانى ، ويختارون حاكما لهم يرضون حكمه ، ولا يهمهم أن يرضى السلطان العثمانى بولايته عليهم ، لأنهم سئموا ذلك الحكم الجائر ، وأرادوا أن يسيروا فى طريق لا يربطهم بذلك الحكم ، بل يصل بهم إلى الحرية والاستقلال

وكان هذا فى سنة ١٢٢٠ هـ — ١٨٠٥ م . فسمع فى مصر نداء الحرية من ناحية الأزهر ، وقد ابتدأ هذا بإضراب علمائه وطلابه عن دروسهم ،

---

(١) الأخبار — العدد ٢٠٣٣ من السنة الثامنة .

ثم اجتمع فيه الزعماء من علماء الأزهر وأهل مصر ، وكان ممن حضره من زعماء الأزهر الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر ، ومن كبار المصريين السيد عمر مَكْرَم نقيب الأشراف ، ومن عامة الشعب حجاج الخضرى شيخ طوائف الخضرية ، وكان مشهورا بالاحترام والشجاعة ، طويل القامة ، عظيم الهمة ، صاحب صولة وكلمة ومكارم أخلاق ، ومن زعماء القبط المعلم جرجس الجوهرى ، فتشاروا فى أمر الحكم العثمانى ، واستبداد الولاة فى أهل مصر ، ثم أجمعوا على القيام بالثورة على هذا الحكم الظالم ، وقد بلغ من أمره أن عساكر الترك كانوا ينهبون مايجدونه عند الفلاحين ، ويخطفون النساء والأولاد فى شوارع القاهرة .

فخرج أولئك الزعماء من الأزهر بعد أن أعلنوا هذه الثورة ، ثم ساروا فى مظاهرة شعبية رائعة إلى بيت القاضى التركى ، وكان طلاب الأزهر ومن انضم إليهم من العامَّة ينادون بأعلى أصواتهم — يارب ٌ يامتجلى ، أهلِكْ العُثْمَلى ٌ — فلما وصلوا إلى بيت القاضى التركى طلب زعماؤهم منه أن يحضر القائمين بالحكم لمجلس الشرع ، ليبلغوهم شكوى الشعب من الظلم الذى اشتد به .

وكان القائمون بالحكم فى مصر من العثمانيين منقسمين على أنفسهم ، وكانوا فريقين ينازع بعضهم بعضا : فريق الوالى الحاكم ، وفريق محمد على باشا من قواد الجند ، فأبى الوالى وفريقه أن يسمعوا شكوى الشعب الثائر ، وانتهز محمد على باشا هذه الفرصة ، فأخذ يتقرب إلى زعماء الثائرين ، ويظهر التألم لما ينزل بهم من الظلم .

وهنا وضع القدر حظ مصر فى الميزان ، ووضع فى إحدى كِفَّتيه الاستعباد الذى ضرب على مصر من عهد بعيد ، وفى الثانية الحرية التى حرم منها أهل مصر من يوم أن ضرب عليهم ذلك الاستعباد ، فاختار القائمون بالثورة الحرية ، وعزلوا الوالى الذى نصبه السلطان عليهم ، وأخذوا يبحثون عن والٍ يرضونه لحكمهم ، فهداهم الله لاختيار محمد على باشا ، لما توسموه

فيه من حب العدل ، والسعى فى مصلحة الشعب ، واشترطوا عليه شروطا فى مصلحة الشعب فقبلها ، وهنالك أحضروا له كركا وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ عبدالله الشرقاوى فألبساه خلعة الولاية ، فقام فيهم والياً باختيار الشعب ، وكان بهذا أول والٍ فى مصر ظفر بمثل هذه الولاية . ونالت به مصر الحرية فى اختيار واليها .

ولما أقام أهل مصر محمد على باشا والياً عليهم ذهبوا إلى الوالى الذى عزلوه وأخبروه بما فعلوا ، فقال لهم : إنى مولًّى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين .

وهنالك أعلنها الثائرون حرباً على الوالى وجنده ، وكان الزعيم حجاج الخضرى قائد جيش الثورة من الشبان والعامة ، فاجتمع إليه جيشه بالأسلحة والنّبابيت والعصىّ ، وحاصروا ذلك الوالى فى القلعة ، وجرى بينهم وبين جنده كثير من القتال ، وقد بلغ من تحمس الشعب للثورة أن الفقير من العامة كان يبيع ملبوسه أو يستدين ويشترى سلاحاً يجاهد به فى سبيل الحرية .

فلما رأى السلطان إصرار الشعب على تولية محمد على باشا وافق على ولايته ، فتم لزعماء الثورة ما أرادوا من نصب محمد على باشا واليا عليهم ، ولكنهم اختلفوا بعد هذا فى أمرهم ، ففريق منهم الشيخ عبدالله الشرقاوى والشيخ الأمير وأكثر أهل الأزهر رأوا أن يلق جنود الثورة سلاحهم ، وأن يترك الأمر لمحمد على باشا وجنده ، وفريق منهم السيد عمر مكرم وحجاج الخضرى رأوا أن يبقى جند الثورة بأسلحتهم ، لئلا يصيروا طعمة للعساكر الذين كانوا يقاتلونهم ، وقد رجح رأى الفريق الأول على الثانى ، فعاد علماء الأزهر وطلابه إلى دروسهم ، وعاد التجار إلى فتح حوانيتهم ، وألقى جند الثورة أسلحتهم ، وخلا الجو لمحمد على باشا ، فلم ينس أنه قام بإرادة الشعب ، ولم ينس أن هذا كان توجيها من الشعب له ليستقلّ عن ذلك الحكم الظالم الفاسد ، فأخذ يعمل ليظفر بالاستقلال ، ويجتهد فى تقوية

مصر لتستعد للحكم الذى ثارت من أجله ، فأصلح من أمرها ما أصلح ، حتى صارت أقوى من دولة آل عثمان ، وهزمت جيوشها فى الشام والأناضول .

ولم يرض حجاج الخضرى عن إلقاء جند الثورة أسلحتهم ، فخرج من القاهرة إلى بلده بالمنوات ، ثم انضم إلى محمد الألفى بك رئيس المماليك المصريين ، وكان ينازع محمد على باشا فى أول حكمه ، ويرى أنه أحق منه بأمر مصر ، لأنه من أهلها ، أما محمد على باشا فأجنبى عنها ، ثم اختلف حجاج الخضرى ومحمد الألفى بك ، فتركه حجاج إلى بلده ، وأرسل إلى السيد عمر مكرم فأخذ له أماناً من محمد على باشا ، فرجع إلى القاهرة وأقام بها ، ولكنه كان مراقباً من محمد على باشا ، وكان يلازمه عسكرى حين يخرج من بيته ويرجع إليه ، فسئم هذه المضايقة ، واحتال حتى اختفى من القاهرة ، فلم يسمع أحد عنه شيئاً بعد اختفائه[١] .

وأما السيد عمر مكرم فإنه انضم إلى محمد على باشا ، وهو الذى قام بتأييده ، وجمع الخاصّة والعامة حوله ، ولكنه كان يعارضه فى بعض الأمور ، فكان يداريه لما يعلمه من اجتماع الرعية والعامة حوله ، ولم يزل يداريه إلى أن تمكن من التفريق بينه وبين علماء الأزهر ، فضعف أمره حين تركوه ، ولما رأى محمد على باشا ضعف أمره عزله من نقابة الأشراف ، ونفاه إلى دمياط ، وأقام فى منصبه شيخ السادات ، ثم رضى عنه فى آخر حياته ، بعد أن أمن إثارته للعامة .

فاستقر الأمر فى مصر بعد ولاية محمد على باشا ، ونهضت به نهضة لم يصل إليها قطر فى الشرق ، والفضل للأزهر فى اختياره لحكمها ، وها هى ذى مصر تجنى من قيام أحفاده بالحكم فيها بعده زعامة الأقطار الشرقية ، وإن الأزهر لينتظر منها أن تجزيه على اختياره ذلك الحكم الصالح لها ، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان[٢] .

---

(١) سيأتى بيان خاتمة حياته فى المقال الرابع .

(٢) الأخبار — ١٣٤٦/٥/٢٨هـ .

٤ — الأزهر والثورة العرابية :

كانت نتيجة الثورة السابقة قيام حكومة مستقلة فى مصر ، تولاها محمد على باشا وأحفاده من بعده ، ولكن أهل مصر لم يظفروا فيها بكل أمانيهم ، لأن محمد على باشا آثر أن ينفرد وحده بالحكم ، وأن تكون المناصب العالية فى الحكومة لأفراد نزحوا من أقطار مختلفة إلى مصر ، وقد يكون له فى ذلك بعض العذر ، ولكنه كان خيراً لمصر أن يجعل لأهلها نصيباً فى حكمها ، حتى لاتلجا الى الثورة ثانياً كما ثارت أولا ، وقد بلغ من أمر محمد على باشا أن أخذ بعد استغلاله تلك الثورة لمصلحته يسعى فى القضاء على آثارها ، حتى ينسى أهل مصر أمرها ، فاجتذب إليه أهل الأزهر ، واستخدمهم فى صرف الثائرين من العامة إلى أعمالهم وإلقاء أسلحتهم ، ولم يزل بالسيد عمر مكرم حتى عزله من نقابة الأشراف ، ونفاه إلى دمياط ، ولم يعف عنه إلا بعد أن أدركه الهرم ، وصار بحيث لايخشى منه ، فرجع إلى مصر فى سنة ١٣٢٤ هـ ١٨١٨م . وقد فرح به أهلها فرحاً عظيما ، وهناه الشعراء بقصائدهم ، وازدحم الناس أمام بيته أياماً ، ثم رأى أن يعتكف فى بيته ، ولا يجتمع به إلا من يريده من أصدقائه، وقد ذكر الجبرتى أن ذلك كان من حسن الرأى .

وكذلك لم يزل محمد على باشا بالزعيم حجاج الخضرى حتى قتله سنة ١٢٣٢هـ ١٨١٦م . وقد قتله بالجمالية فى ساعة متأخرة من الليل ، لأنه خاف من ثورة العامة لأجله .

فلما كانت سنة ١٢٩٨ هـ — ١٨٨١م . ثار أهل مصر ثانياً بزعامة أحمد عُرابى باشا ، وهذا فى عهد توفيق باشا ابن إسماعيل باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد على باشا ، وكان ثورتهم نتيجة لحرمانهم من آثار ثورتهم الأولى ، إذ وجدوا أنهم دون غيرهم بعد الاستقلال الذى ترتب على هذه الثورة ، وأنهم لايصلون إلى المناصب العالية فى حكم بلادهم ، ولا ينظر إليهم على

أنهم من جنس الحكام الذين يحكمونهم ، إذ يجمعهم بلد واحد ، وتظلهم سماء واحدة ، وكان من الواجب أن يكونوا فى هذا البلد سواء ، وأن تطبعهم جميعاً بطابعها ، فلا يكون فيها تركى ومصرى وجركسى وألبانى وغير ذلك من الأجناس ، بل يكون أهلها جميعاً مصريين لاغير ، وينسى كل واحدٍ فيها أصله القديم ، ولا يذكر إلا أن مصر هى التى تقله أرضها ، وتظله سماؤها ، ويسقيه نيلها .

وكان أحمد عرابى باشا الذى قام بهذه الثورة قد نشأ فى الأزهر قبل أن يلتحق بالجندية ، فمكث فيه أربع سنين درس فيها النحو والفقه وغيرهما من العلوم الأزهرية ، وقد تمكن بهذه الثقافة الأزهرية أن يصل إلى مرتبة الزعامة فى الجيش المصرى ، حتى صار ذلك الجيش يأتمر بأمره فى عهد توفيق باشا .

وكان من زعماء هذه الثورة الشيخ محمد عبده ، وقد تلقى على أستاذه جمال الدين الأفغانى دروس الحرية ، فقام هو وأستاذه ومن انضم إليهما من أهل الأزهر وغيرهم بحركة إصلاحية ، يراد منها إصلاح طريقة الحكم فى مصر ، ليكون حكما دستورياً شورياً ، يكون للمصريين فيه إرادة محترمة ، ورأى مسموع .

وكان من زعمائها أيضا السيد عبد الله النـــديم ، وكان أيضا من أبناء المعاهد الدينية ، فقد ابتدأ دراسته بجامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية ، ثم انتقل إلى مصر ، وأخذ يختلف إلى الأزهر فى أوقات فراغه ليستزيد من العـــلوم ، وكان يشتغل بالتعليم فى المدارس ، ثم تركه إلى الاشتغال بالصحافة ، فكانت جريدته — الطائف — لسان الثورة العرابية ، وكان هو خطيب هذه الثورة .

وهكذا كان للأزهر نصيب كبير فى هذه الثورة أيضا ، وكان لهذه الثورة أثرها فى تنبيه المصريين إلى حقوقهم فى بلادهم ، وتوجيههم إلى المطالبة

بالحكم الدستورى الذى يجعل لهم رأياً فى حكمهم ، وإذا كانت هذه الثورة قد انتهت باحتلال الإنجليز لمصر ، فإنها لم تكن السبب فى هذا الاحتلال ، وإنما كان للإنجليز طمع قديم فى الاستيلاء على مصر ، فمكنهم منه توفيق باشا بالتجائه إليهم ليحموه من هذه الثورة ، وكان خيرا له أن يجيب الثائرين إلى مطالبهم ، ليبقى حكم مصر له ولهم ، ولا يمكن الطامعين فى بلاده من مآربهم .

٥ – الأزهر والثورة الوطنية على الإنجليز :

قضى الإنجليز باحتلالهم لمصر على استقلالها، وظنوا أنها ستكون لقمة سائغة لهم ، وقد تدخلوا فى سائر شؤونها ، وصارت لهم الكلمة العليا فيها، ولكن الأزهر أبى عليهم هذا التدخل ، وقد حسبوا لإبائه حسابه فلم يتدخلوا فيه ، ثم كان منه أول من رفع علم الجهاد فى وجوههم . وقاد البلاد إلى استعادة استقلالها ، ومقاومة تدخلهم فى شؤونها ، وهو الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ، فقد كانت جريدته أول مدرسة للوطنية فى مصر ، وفيها تلقى دروسَ الوطنية مصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك وغيرهما من المجاهدين المصريين .

ثم كانت سنة سنة ١٣٣٨هـ – ١٩١٩م، فقاد الامة أزهرى ثان فى الثورة على الإنجليز ، وهو سعد زغلول باشا ، فقد تلقى دروسه فى الأزهر ، ثم اشتغل بالمحاماة حيناً من الزمان ، ثم عين قاضياً بالمحاكم الأهلية ، ولم يزل يترقى فى المناصب إلى أن صار وزيرا من وزراء الدولة ، ثم ترك الوزارة لينوب عن الأمة فى الجمعية التشريعية ، فكان فيها زعيم الأعضاء المجاهدين فى سبيل المطالب الوطنية ، ومضى فى سبيل الجهاد إلى أن قام بهذه الثورة ، فقامت الأمة كلها وراءه تؤيده وتناصره ، وقد تحمل فيها ما تحمل من السجن والنفى ، إلى أن وصلت الأمة بفضله إلى إلغاء الحماية الإنجليزية ، والظفر بالدستور الذى يجعل حكمها بيدها ، فوصلت بهذه الثورة إلى مالم تصل إليه

فى ثورتها على الحكم العثمانى ، وصار المصريون كلهم يداً واحدة ، لا يفرق بينهم انتماء بعضهم إلى أصول أخرى غير مصرية، بل اندمجوا جميعاً فى مصر، ولم يعرفوا لهم وطناً سواها .

وبهذا كان الأزهر صاحب الفضل الأول والأخير فى توجيه الوطنية المصرية ، فهو الذى قادها فى نشأتها ، ولم يزل يرعاها إلى أن وصل بها إلى نهايتها ، وجعل من مصر أمة واحدة لا يفرق شىء بين أفرادها ، حتى وصل بها إلى مرتبة الزعامة للأقطار الإسلامية ، وها هو ذا الآن كعبة طلاب العلم من أهلها ، فيلتقون جميعاً فى رحابه ، ويتلقون منه التوجيه الذى يجمع بينهم فى خدمة الإسلام، ويعود بهم إلى الوحدة الإسلامية الأولى، بعد أن فرقت بينهم عوامل التفريق ، ولم يجدوا من يعود بهم إلى ما كانوا عليه من الاتحاد والائتلاف ، وإنها لصفحة مجيدة فى تاريخ الأزهر ، لا ينساها له المسلمون ، ولا يجهل فضلها أحد منهم[١] .

---

(١) الأخبار — ٧/٦/١٣٤٦هـ ١/١٢/١٩٢٧م .

أقرب طريق إلى إصلاح الأزهر

- ١ -

وأخيراً استجابت الوزارة لشكوانا فألفت لجنة لإصلاح الأزهر ، وإنا لنشكر لها استجابتها لشكوانا ، وتأليفها هذه اللجنة ، ونرجو منها أن تبادر بالنظر فى هذا الإصلاح ، لأن الوقت لا يحتمل تسويفاً ولا تأجيلا ، ومصلحة البلاد تقتضى الإسراع بالقضاء على أسباب الشكوى فى الأزهر ، لأنها فى أشد حاجة إلى السكينة والهدوء ، لتتفرغ لمشاكلها الخارجية ، وتتوفر للعمل فى قضيتها الوطنية ، وقد رأيت أن أتقدم برأيي أمام هذه اللجنة ، لأساعدها على القيام بعملها فى أقرب وقت ، وأؤدى بهذا ما يجب علىّ للأزهر.

لقد خطا الأزهر فى الإصلاح خطوات كان آخرها ما وصل إليه فى سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م) وكانت هذه الخطوة أكبر الخطوات فى الإصلاح ، ولا سيّما فى الأقسام الأولية والثانوية ، لأن الدراسة فيهما صارت قريبة من الدراسة فى المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين الأولية ، فحلت فيهما بعض الكتب الحديثة فى النحو وبعض العلوم العربية والدينية محل بعض الكتب القديمة ، وصارت مناهج الدراسة فى العلوم الرياضية فيهما كمناهجها فى هذه المدارس ، وقد قام بدراستها فيهما معلمون من خرّيجى مدرسة المعلمين العليا ، ومع هذا بقيت للعلوم الدينية والعربية منزلتها الأساسية فى هذين القسمين ، ولكن فريقاً من أنصار القديم فى الأزهر لا يقدرون فائدة هذه الخطوة فى التقريب بين أبناء الأزهر وأبناء هذه المدارس فى المرحلتين الأوليَين من مراحل التعليم ، وهما مرحلتا ثقافة عامة لا يفترق فيهما طلاب عن طلاب ، فلا يقدرون شيئاً من هذا

ولا يدركون فائدته ، بل يرون أن العلوم الرياضية فى تلك الخطوة قد زاحمت العلوم الدينية والعربية ، ويريدون الرجوع بدراستها الى ما كانت عليه قبل هذه الخطوة ، لتدرس دراسة ناقصة لا قيمة لها فيها ، وقد تسمع اللجنة شيئاً من هذا ، وقد يكون من أعضائها من يراه .

فيجب على اللجنة أن تحافظ على ما وصلت إليه الدراسة فى الأقسام الأولية والثانوية بتلك الخطوة ، لأن الأقسام الأولية والثانوية فى المعاهد الدينية كمنزلة المدارس الابتدائية والثانوية ، فيجب أن ينظر إلى هذين القسمين فى المعاهد الدينية على أنهما مرحلتا ثقافة عامة ، يجب أن يلمّ الطلاب فيهما بما يلزم لهذه الثقافة من العلوم الدينية والعربية والرياضية ، ولا يصح أن يقصر الاهتمام فيهما على علوم دون أخرى ، وقد قال الإمام الغزالى : يجب ألا يترك الطالب فناً من الفنون إلا وينظر فيه ، ويطلع على مقصده وغايته ، ثم يطلب التبحّر فيها ما دام عنده فسحة فى العمر ، وإلا اقتصر على الأهمّ ، واكتفى بالنظرة الأولى فى غيره .

ثم إن فى دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ما يسهل لطلابها الحصول على آمالهم فى الحياة ، وقد تعلقت نفوسهم بهذه الآمال ، بحيث لا يستقيم التعليم بينهم إلا بحصولهم عليها ، وفتح أبوابها لهم .

ولا قيمة لشكوى أنصار القديم مما صارت إليه دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، لأن مدرسة دار العلوم يهتم فيها بدراسة العلوم الرياضية بأكثر مما يهتم به فى هذه الأقسام ، ومع هذا لم تؤثر على ما يدرس فيها من العلوم الدينية والعربية ، وهاهم أولاء خرّيجوها يشار إليهم بالبنان فى علوم الأدب ، وكثير منهم كان يشار إليهم بالبنان فى العلوم الدينية .

على أنه يكفى العلوم الدينية والعربية الاهتمام بها وحدها فى الأقسام العالية ، وفى أقسام التخصص فى هذه العلوم ، فلا يصح أن نقصر اهتمامنا

فى الأقسام الأولية والثانوية بهذه العلوم أيضاً ، لأن هذا يخالف سُنَّة التخصص ، ويتقدم به عن المرحلة التى يجب أن يتأخر إليها .

فإذا كانت اللجنة تريد أن تقضى على أسباب الشكوى فى المعاهد الدينية ، فلتعرض عن الاستماع لأنصار القديم فيها ، لأنهم يريدون الرجوع بها إلى ما كانت عليه قبل النظام الحديث ، ومثل هذا لا يمكن أن يرضى به طلابها ، بعد أن تعلقت نفوسهم بأسباب الحياة خارج الأزهر ، وصاروا لا يرضون بالعزلة التى كان القدامى يقنعون بها ، ولا يهمهم شىء من أمور الحياة خارج أزهرهم .

وإذا كان من مصلحة البلاد أن تفتح المعاهد الدينية أبوابها لخريجى مدرسة المعلمين العليا ، ليكونوا حلقة اتصال بين أبنائها وأبناء المدارس الحديثة ، فإن من مصلحة البلاد أيضاً أن تفتح المدارس الحديثة أبوابها لخريجى المعاهد الدينية ، ليكون ذلك الاتصال أكمل ، وتكون فائدة البلاد أكثر ، لأن سعادتها فيما يكون بين أبنائها من ألفة وانسجام ، ليتعاونوا على النهوض بها ، ويتفقوا جميعاً فى العمل على رفعها (١) .

— ٢ —

وبعد هذا تأتى مشكلة الكتب فى المعاهد الدينية ، وهى فيها مشكلة المشاكل ، وإن إصلاح الأزهر ليكاد ينحصر فى إصلاح هذه الكتب ، ولا تزال هذه الكتب هى التى تقوم الدراسة على أساسها فى الأقسام الأولية والثانوية والعالية ، وهى كتب ذات متون وشروح وحواش وتقارير ، وإذا ما ذكرت المتون ذكر التعقيد فى الأسلوب ، والغموض فى العبارة ، والمبالغة فى الإيجاز ، وبهذا يكون الغرض من شروحها وحواشيها وتقاريرها بيان غموضها ، وحلّ معقداتها ، وبسط عباراتها ، ولا يكاد يدخل فى الغرض منها بيان مسائل العلوم فى ذاتها ، وهذه المتون تقصد للحفظ فى

(١) البلاغ — ١٠/٦/١٣٤٦هـ ٤/١٢/١٩٢٧م .

المعاهد الدينية ، وكثيراً ما يحفظها الطلاب قبل أن يدرسوها ، فيحفظونها من غير فهم ، ويتلونها من غير تعقل ، ويكون هذا سبباً فى ضعف ملكة الفهم فيهم ، كما أن عناية الشروح والحواشى والتقارير بفهم عبارات المتون توجه ملكة الفهم فيهم توجيها سيئا ، وتجعلهم لا يجيدون إلا فهم عبارة فى كتاب ، ولا يحسنون فهم شىء آخر ، بل لا يحسنون إلا فهم عبارات كتبهم المعقدة ، أما الكتب التى لا تعقيد فيها فلا يستسيغون قراءتها ولا فهمها .

وقد حاول قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) أن يخفف من ضرر هذه الكتب بالمادة — ١٢٠ — (تمنع قراءة التقارير بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى منعا باتًا ، ولا يجوز قراءة الحواشى إلا فى القسمين — الثانوى والعالى — بعد إقرار المجلس الأعلى) ولكنها كانت محاولة فاشلة ، لأن الحواشى والتقارير تطبع مع الشروح والمتون ، وفهم الشروح والمتون يتوقف على الحواشى والتقارير ، ولهذا بقيت قراءتها على ما كانت عليه ، ومن لا يستطيع قراءتها من المدرسين لضيق الوقت يلخصها لهم فى إلقائه .

وقد يبدو فى أول النظر أن هذه المشكلة صعبة الحل ، وأنها تحتاج إلى عشرات من السنين ، حتى توجد كتب جديدة تحل محل تلك الكتب ، ولهذا يرى فريق من أنصار الإصلاح أن تترك هذه الكتب ذات المتون والشروح والحواشى والتقارير — وهى من وضع المتأخرين — إلى كتب المتقدمين ، وهى من غير نزاع أحسن من تلك الكتب ، لأنها أحسن أسلوبا ، وأقرب فهما ، وأقوى علما ، ولكنها لا تحسن للدراسة فى عصرنا للأسباب الآتية :

١ — فقد جدَّ فى طرق التعليم فى عصرنا ما لم يكن موجوداً فى عصور المتقدمين ، وتأثر التأليف بما جد فى هذه الطرق إلى حد بعيد ، فلا بد لنا من كتب حديثة تراعى فى تأليفها هذه الطرق ، لتخرّج لنا علماء يفهمون أساليب التعليم فى عصرنا ، ويصلحون للحياة بجانب أهله .

٢ — وقد صار التعليم فى المعاهد الدينية له مدة محدودة ، مقسمة إلى

أقسام مرتبة ، ولكل قسم مناهج خاصة به ، يراعى فيها استعداد الطلاب فى كل قسم ، ومثل هذا يقتضى كتبا جديدة يراعى فيها تحديد مدة الدراسة ، ويراعى فيها ترتيب أقسامها ، ويراعى فيها المناهج الخاصة بكل قسم ، ومثل هذا لا يتوفر فى كتب المتقدمين ، كما لا يتوفر فى كتب المتأخرين ، لأنها إما مبسوطة إلى حد لا تصلح معه الدراسة فى تلك المدة المحدودة ، وإما موجزة إلى حد لا تصلح معه لتلك الدراسة أيضا ، وهذا إلى أن مسائلها لم ترتب على مايقتضيه حال هذه الدراسة ، وقد كان لهذا أثره فى اضطراب الدراسة فى الكتب الموجودة الآن بالمعاهد الدينية ، فبعضها طويل لا يمكن إتمامه فى السنة الدراسية ، وبعضها قصير يمكن إتمامه فيها مرتين وثلاثا .

٣ — وكتب المتقدمين مثل كتب المتأخرين لا يمكن أن ترتب منها سلسلة تامة يترقى فيها من السهل إلى الصعب ، بل تجد كل كتاب منها يجمع السهل والصعب من المسائل ، فلا يصلح للمبتدئين لما فيه من المسائل الصعبة ، ولا يصلح لمن بعدهم لمافيه من المسائل السهلة .

وإنى أرى أن حلّ هذه المشكلة أسهل مما يظن ، ولاسيما بعد أن أكثر عدد المدرسين من خريجى النظام الحديث بالمعاهد الدينية ، وفيهم عدد لا بأس به من نوابغ العلماء ، فيمكن تفريغهم لتأليف كتب جديدة تحل محل تلك الكتب القديمة ، وأرى مع هذا أن تمنع قراءة المتون والشروح فى الأقسام الأولية بالمعاهد الدينية ، كما منعت قراءة الحواشى والتقارير فيما بعدها ، وأن يتبع فى الدراسة طريقة الإملاء التى كان بعض المتقدمين يتبعونها فى التعليم ، وظهرت بها كتب كثيرة تحمل اسم الأمالى ، فلا تمر إلا مدة قصيرة حتى يكون عندنا من هذه الأمالى الحديثة كتب كثيرة ، فنختار منها الكتب الصالحة للدراسة فى عصرنا ، ثم نعدل بعد هذا عن طريقة الإملاء الى الطرق الحديثة المتبعة فى التعليم ، وهذا هو أقرب طريق إلى حل مشكلة تلك الكتب ، وهو طريق سهل ميسر بإذن الله تعالى [١] .

---

(١) البلاغ — ١٩٢٧/١٢/٧م .

— ٣ —

وتأتى مشكلة امتحان الدخول فى المعاهد الدينية بعد مشكلة الكتب الدراسية ، فإنه يكتفى الآن فيه بالامتحان فى حفظ القرآن ، ومعرفة القراءة والكتابة ولو أدنى معرفة . ولا توجد معاهد علمية كمعاهدنا تتساهل مثل هذا التساهل فيمن يريد الانتساب إليها ، وتفتح أبوابها لكل طارق ، ولو لم يكن عنده من الفهم ما يستعد به للدراسة فيها ، لأن حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة لا يبينان شيئاً من ذلك ، ولا شك أن اختبار الطلاب فى درجة استعدادهم للفهم أهم من اختبارهم فى حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة ، لأن التعليم يعتمد على الفهم أكثر مما يعتمد على الحفظ .

ولا شك أن فتح المعاهد أبوابها لكل طارق هو منشأ الفوضى الموجودة فيها ، لأنه ينتسب إليها بهذا كثير ممن ليس عندهم استعداد لطلب العلم ، فيكون وجودهم فيها سبباً فى انتشار الفوضى ، وشيوع الإخلال بالنظام ، وكثرة الفساد والاضطراب .

فامتحان الدخول فى المعاهد الدينية فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، ولا سيما بعد أن صار منهاج الدراسة فى أقسامها الأولية هو منهاج الدراسة فى مدارس المعلمين الأولية ، وهو منهاج يقتضى استعدادا فى طلاب الانتساب إلى المعاهد الدينية لا يكفى فيه حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة .

وقد قرر مجلس الأزهر الأعلى توحيد المنهاجين فى سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥م) ولم يلاحظ أن مدارس المعلمين الأولية لها امتحان دخول يناسب منهاجها ، فأبقى امتحان الدخول فى المعاهد على حاله ، وكان الواجب أن يجعله امتحاناً مساوياً لامتحان الدخول فى مدارس المعلمين الأولية ، لأن هذا هو النتيجة اللازمة لتوحيد المنهاج فيها وفى الأقسام الأولية بالمعاهد الدينية

وكذلك لم يلاحظ مجلس الأزهر الأعلى أمر السن فى المنتسبين إلى

المعاهد الدينية بعد توحيد المنهاج فى أقسامها الأولية وفى مدارس المعلمين الأولية ، فأبقى حده الأدنى على حاله وهو عشر سنين ، مع أن الحد الأدنى فى سن المنتسبين إلى مدارس المعلمين الأولية هو ست عشرة سنة ، لأن هذا هو السن الذى يليق بمنهاج التعليم فيها ، وبهذا كان طالب الانتساب إلى المعاهد الدينية لااستعداد عنده لذلك المنهاج من جهة استعداده العلمى ، ومن جهة استعداده العقلى .

على أن اكتفاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩ ﻫ (١٩١١ م) فى امتحان الدخول بحفظ القرآن ومعرفة القرآن والكتابة كان فى عهد لم تنتشر فيه المدارس الأولية الحديثة فى الأرياف وغيرها ، إذ كان التعليم الأولى لايزال فى الكتاتيب القديمة التى تكتفى بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ، أما الآن فقد انتشرت المدارس الأولية الحديثة فى مصر ، فلا يصح أن نجمع فى السنة الأولى الدراسية بين خريجيها وخريجى الكتاتيب القديمة ونحوها مما يكتفى بتحفيظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة ، لأنا نجمع بهذا بين طلاب متفاوتين تفاوتاً عظيماً فى استعدادهم العلمى ، فلا تنتظم بهم حال الدراسة ، ولايكون هناك انسجام بينهم فيها .

فليس أمام اللجنة فى ذلك إلا أن تجعل امتحان الدخول فى المعاهد الدينية كامتحان الدخول فى مدارس المعلمين الأولية ، وأن تجعل سنّ الانتساب إلى المعاهد الدينية كسن الانتساب إلى هذه المدارس، وهذا أمر سهل ميسّر أيضاً[١] .

— ٤ —

وتأتى مشكلة السنة الدراسية بعد مشكلة امتحان الدخول ، لأن السنة الدراسية عندنا قمرية لاشمسية ، فيراعى فيها أن تبتدىء بعد شهر رمضان ، لأنه شهر الصوم ، وقد جرت عادة الأزهر أن يعطل الدراسة فيه ، ونظام

---

(١) البلاغ — ١٩٢٧/١٢/٨ م .

السنة القمرية لايصلح لنظام السنة الدراسية ، وإنما يصلح لها نظام السنة الشمسية ، لأنها هى التى تنقسم إلى الفصول الأربعة المعروفة ، وفصل الصيف فيها هو المناسب لتعطيل الدراسة ، لأن الحر يشتد فيه حتى يضيق به طلاب العلم ، وإنه ليمكنهم احتمال الدراسة فى الصوم ، ولايمكنهم احتمالها فى شدة الحر .

فهذا إلى أن السنة القمرية تنقص أحد عشر يوماً عن السنة الشمسية ، وإلى أن لنا إجازات كثيرة لموالد بعض أصحاب المزارات فى المدن التى تقع فيها المعاهد الدينية ، وإلى أننا نعطل الدراسة فى شهر رمضان ،كل هذا قد جعل السنة الدراسية عندنا قصيرة لاتكفى لإتمام المقررات من الكتب ، كما جعلها متقطعة لاتتصل فيها الدراسة .

ويضاف إلى هذا ما اعتدناه من التساهل مع الطلاب فى الغياب عن الدروس ، حتى إن الطالب عندنا يغيب أسبوعا وأسبوعين الى أربعة أسابيع فلا يهمنا غيابه ، ولانخبر به ولىّ أمره ، ولانمحى اسمه من سجلاتنا .

فيجب أن تكون سنتنا الدراسية سنة شمسية ، وأن تكون إجازتنا السنوية فى فصل الصيف ، وأن نترك التساهل فى غياب الطلاب ، ليقبلوا على الدراسة بجد ونشاط ، ويفرّغوا أنفسهم لطب العلم[1] .

— ٥ —

ويجب بعد هذا أن تعمل اللجنة على القضاء على مافى الأزهر من الجمود العلمى والدينى ، حتى يمكن تحقيق ما اهتم به الدستور من إطلاق حرية الفكر ، ليبحث كل فرد بحريةفى الإصلاح اللازم لنهوض الأمة، ولا يجد من يقف فى طريقه أو يطعن فى عقيدته إذا خالفه فى الرأى ، بل يتقبل كل فرد رأى الآخر برحابة صدر ، ولايكون بيننا إلا النقد النزيه الذى يعرف للمصيب صوابه فيشكره له ، ويعذر المخطىء فى خطئه لحسن نيته ،

(١) البلاغ ١٩/٦/١٣٤٦هـ — ١٣/١٢/١٩٢٧م .

وبهذا تسير الأمة فى طريق النهوض بهدوء ، وتأمن شر الفتن التى تحول بينها وبين الإصلاح .

والجمود الدينى فى الأزهر يرجع إلى أسباب يجب بيانها ليسهل علاجها، وأول هذه الأسباب التقيد فى العقائد بمذهب الأشعرية ، فيتربى الطلاب فى الأزهر على الجمود على هذه العقيدة ، وتأخذهم كتب التوحيد بالتعصب لها ، وقد يصل بها التعصب إلى حد أن يدرك بعض المؤلفين ضعفاً فى بعض مذاهبها ثم يصر عليه ويقول :

وما أنا إلا من غزيّة إنْ غوَتْ غويتُ وإنْ ترشدْ غزيّـةُ أرشدِ

وهذا الجمود على عقيدة الأشعرى يجعل الأزهريين لا يطيقون أن يروا مخالفاً لها ، لأنهم يرون أن كل من يخالفها فاسق آثم ، مع أن فى العقائد مسائل كثيرة فيها مجال للاجتهاد ، ويجب أن يعذر من يجتهد فيها فيخطىء فى اجتهاده .

وثانى هذه الأسباب التقيد فى الفروع بالمذاهب الأربعة المشهورة ، فيتربى الطلاب فى الأزهر على الجمود عليها أيضا ، مع أن هناك مذاهب فقهية غيرها ، وقد يكون فيها من الأحكام ما يكون أصلح للعمل به منها ، ولـكن الأزهريين يدعون أنه قد انعقد الإجماع على العمل بهذه المذاهب الأربعة دون غيرها ، فيجب الاقتصار عليها وحدها ، وهذه الدعوة باطلة ، لأن من المذاهب الفقهيـة مالا يزال معمولا به غير المذاهب الأربعة ، كمذهب الزيدية فى اليمن ، ومذهب الإمامية فى بلاد الفرس

وثالث هذه الاسباب أخذ العلماء بعقوبات على أمور غير محدودة ، فقد جاء فى باب العقوبات من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م (١٩٢٩م) أن من يرتكب أمرا يخل بالنظام أو المروءة أو بشرف العلم والدين ، أو يقع منه ما لا يناسب وصف العالمية يعاقب بقطع راتبه أو العزل من وظيفته أو بتنزيله إلى درجة أقل من درجته ، والذى يخل بالمروءة أو بشرف العلم أو لا يناسب وصف

العالمية أمر غير محدود ، وأهل الأزهر معروفون بشدة محافظتهم، وكثيراً مايرون أموراً تدخل فى ذلك ، مع أنه لاشىء فيها عند غيرهم .

ورابع هذه الأسباب المبالغة فى تقديس أسلافنا وعلومهم ، فالأسلاف عند أهل الأزهر أعلى من أن يؤخذوا بنقد ، وعلومهم لايذكر بجانبها علوم غيرهم ، ولا يمكن أن يسمح الزمان بمثلهم أو بمثل علومهم .

فيجب أن يقضى على هذه الأسباب التى أدت بنا إلى ذلك الجمود العلمى والدينى ، لتتسع عقول أهل الأزهر للبحث والنقد ، ولا نقابل كل رأى جديد بالإنكار والاعتراض ، ويكون هذا بأن تطلق لهم الحرية فى اختلاف الفرق الإسلامية فى العقائد ، وفى اختلاف المذاهب الفقهية فى الفروع ، وبألا يكون عليهم مثل تلك العقوبات التى تحد من حريتهم ، وتجعل للرؤساء سلطة واسعة عليهم ، وبأن نقتصد فى تقديس أسلافنا وعلومنا ، ولانهاب أخذهم بالنقد النزيه ، ووضع علومهم موضع البحث والتمحيص (١) .

---

(١) البلاغ — ١٨/١٢/١٩٢٧م

انبلاج صبح الأزهر

أراد الله تعالى أن ينبلج صبح الإصلاح فى الأزهر ، فوفّق ولاة الأمور إلى تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً له ، فأعاد فيه عهد أستاذه الشيخ محمد عبده ، ونادى فيه بالإصلاح الصحيح الذى نادى به أستاذه ، ولم يتمكن من تنفيذه فيه ، لأنه لم يكن إلا عضواً من أعضاء مجلس الأزهر الأعلى ، وكان شيوخ الأزهر على عهده لايؤمنون بالإصلاح الصحيح الذى كان يدعو إليه .

أما الآن فإن شيخ الأزهر نفسه هو الذى يدعو إلى ذلك الإصلاح ، وهو مكسب كبير ما كنا نحلم به ، بعد أن لقينا فى الإصلاح مالقينا ، وبعد أن كانت الدعوة إليه تعد ذنباً عند أنصار القديم فى الأزهر ، ويعاقب عليها من يدين بها ويدعو إليها .

فهاهو ذا شيخ الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى يدعو الحكومة إلى ذلك الإصلاح ، ويرسل إليها مذكرة تحوى الوجوه التى يراها فيه ، ويحمل فيها حملة شدة على الكتب الدراسية القديمة التى لاتزال تدرس فى الأزهر ، حتى يصفها بأنها ليس فيها روح العلم ، ثم يدعو إلى فتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، ليخرّج لنا علماء لهم أفكار وآراء ، ولايكون أمرهم كأمر علمائنا يجيدون حكاية كتبهم ، ولا يبيحون لأنفسهم الخروج عليها برأى ، أو التغيير فيها بأى نوع من التغيير ، وإنما هو جمود استحكمت حلقاته ، واستعصى علاجه .

فيالها من مذكرة جمعت من وجوه الإصلاح ماهو كفيل بإعادة مجد الإسلام ، ورفع منار العلم ، والنهوض بالأزهر ، وإنه لواجب على المسلمين عموماً والمصريين خصوصاً والأزهريين على الأخص أن يحفظوها فى

صدورهم ، ثم يسطروها على صحائف من الذهب ، ويعلّقوها بالأزهر ، كالمعلّقات التى كانت تعلّق بالكعبة .

ويالها من مذكرة شرحت منا الصدور ، وقرّت بها العيون ، وشفت النفوس بما أصابها من العَنَت ، وما لحقها من الأذى ، ورفعت صوت الإصلاح بعد أن كان ضعيفاً ، وأعلت كلمته بعد أن كانت مخفوضة ، وصارت بنا إلى عهد كله عز وكرامة ، وتقدم ونهوض ، وأمل ورجاء ، ورضا واطمئنان ، وحزم وعزم ، وشجاعة وإقدام .

وإنه ليجب على حكومتنا أن تنتهزها فرصة لإصلاح الأزهر على الوجه المطلوب ، بعد أن سار إصلاحه يتعثر فى طريقه هنا وهناك ، فلم يخط بالأزهر إلى الغاية التى تصل بينه وبين حاضره ، وتجعله يمثل حال العصر الذى يعيش فيه ، وقد نهضت بالحياة المدنية فى مصر نهضة محمودة ، فيجب أن تنهض بالحياة الدينية فيها أيضاً ، لتتعاونا معا فى الوصول بمصر إلى سعادتها فى دينها ودنياها ، ولا تعوق إحداهما الاخرى فى الوصول إلى هذه الغاية[1] .

---

(١) الأخبار — ١٣٤٧/٢/٢١ هـ .

حول إصلاح الأزهر

— ١ —

أثارت المذكرة العظيمة التى شرح فيها الشيخ محمد مصطفى المراغى وجوه الإصلاح نفوس بعض أنصار القديم فى الأزهر ، وكانوا قد سكتوا على ما أتى به النظام الحديث من بعض الإصلاح على مضض ، فلما رأوا هـذه المذكرة تستكمل الإصلاح المطلوب ، وتقضى على ما بقى فى الأزهر من آثار القديم ، ثارت ثائرتهم ، واعتقدوا أنه قد دق ناقوس الخطر على قديمهم ، فكتب بعضهم فى جريدة الأخبار ينتقص من شأن النظام الحديث ، ويفضل عليه ماكان عليه الأزهر فى القديم ، ولم يصرح باسمه فى آخر مقاله ، ولا أظن أنه يخاف من أذى يلحقه إذا صرح باسمه ، لأننا فى عهد لم يمر على الأزهر مثله فى احترام حرية الرأى ، وأكبر ظنى أنه لا يثق بصحة ما كتب ، لأننا فى عصر أدرك الناس فيه حاجة الأزهر إلى الإصلاح ، وعرفوا فساد ماكان عليه من جمود .

يريد كاتب هذا المقال أن يقضى على الخطوات التى قطعناها فى الإصلاح ، ليرجع الأزهر إلى ماكان عليه من تعاليم قديمة ، ويخرّج لنا بهذه التعاليم مثل من خرج من نوابغ العلماء ، مثل الشيخ الأمير ، والشيخ الإنبابى ، والشيخ السقا ، والشيخ الشربينى ، والشيخ محمد عبده ، وما كان له أن يذكر الشيخ محمدا عبده مع أولئك العلماء ، لأنه كان ناقما على تلك التعاليم ، ولم يكن يرى لها أثرا فى نبوغه ، أما أولئك العلماء المذكورون فلم يكن لهم من الآثار إلا شروح أو حواش أو تقارير لا تدل على نبوغهم ، لأنها تكاد تكون منقولة مما كتبه السعد التفتازانى والسيد الجرجانى وغيرهما ، ونحن لا نريد بإصلاح الأزهر أن يخرج لنا أمثال السعد والسيد ومن نقلوا عنهم ، وجروا

على منوالهم ، وإنما نريد أن يخرج لنا أمثال الغزالى وابن حزم وابن رشد من علمائنا الأولين ، فهم العلماء الذين نفتخر بعلمهم ، وكان لهم فضل علينا وعلى غيرنا من الشعوب ، لعظمة علمهم ، ونبوغهم فى العلوم على اختلاف أنواعها ، ولهذا كانوا فى عصورهم مرجع الشعوب فى علومهم ومللهم ونحلهم ومذاهبهم ، كما كان المقريزى مرجع أهل التوراة والإنجيل فى شرح توراتهم وإنجيلهم ، وهذا إلى علمه الواسع بعلم التاريخ والخطط والآثار ، فبمثل هؤلاء العلماء علا قدر الاسلام ، وارتفع شأنه فى الخافقين ، لا بمثل الشيخ الأمير والشيخ الإنبابى والشيخ السقا والشيخ الشربينى ، لأن علمنا لم يصل إلى ما صل إليه من الضعف إلا بسبب هؤلاء العلماء ، وإلا بسبب من حذَوا حذوهم فى العلم من السعد التفتازانى والسيد الجرجانى وغيرهما .

والنظام الحديث الذى ينتقصه كاتب المقال ليس إلا محاولة لإصلاح ما أفسده هؤلاء العلماء المتأخرون فى العلم ، وإعادة عهد النبوغ الذى كان قبلهم ، وإذا كنا لم نصل بهذا النظام إلى حد الكمال فإنه قد خفف بعض الشر ، وانتشل علومنا من الوهدة التى تردَّت فيها ، إذ لم يكن إلا متونا تحفظ ، ثم لا تكون أمنيتنا إلا أن نصل إلى فهم ألفاظها المعقدة ، ولا يهمنا بعده فهم مسائل العلوم التى ألفت فيها ، ولا الحصول على المقصود منها ، وإذا لم يخرج لنا هذا النظام أمثال الشيخ الإنبابى والشيخ الشربينى وغيرهما ، فإنه لا يعيبه ألا يخرجَ أمثالها ، لأننا لا نريد منه أن يخرج لنا مثل هؤلاء العلماء الذين لا يعرفهم أحـــد غيرنا ، وإنما نريد منه أن يخرج لنا مثل الغزالى وابن رشد ممن لا تقتصر شهرتهم علينا . بل تملأ شهرتهم العالم كله .

وقد ذكر كاتب المقال أن وظيفة الأزهر لا تتجاوز ثلاثة عشر علما من العلوم الدينية والعربية والعقلية ، وهى العلوم التى كانت تدرس فيه قبل النظام الحديث ، وهو يريد بهذا أن يرجع بنا القهقرى ، وأن يقضى على الخطوات التى خطوناها فى الإصلاح ، كأنه كتب علينا أن نقف عند حد محدود فى علومنا ،

ولا نحاول الاستزادة فيها وتكميل نقصنا ، مع أن العلم لا يقف عند حد محدود ، وهو كل عصر فى تغير وتبدل .

والحق أن وظيفة الأزهر أكبر كثيرا مما يظن كاتب المقال ، وأنها تتناول دراسة جميع الأديان والمذاهب ، لنوازن بينها وبين ديننا ، ونعرف فضله عليها جميعها ، وليكون علماؤنا مثل علماء الأديان الأخرى فى علمهم بجميع الأديان والمذاهب ، حتى إنه ليوجد منهم من يحفظ كثيراً من القرآن ، ويدرس جميع مذاهبه فى الأصول والفروع ، ويعرف من تلك المذاهب ما لا يعرفه علماؤنا ، وهذا عار كبير علينا ، وكذلك تتناول وظيفة الأزهر كثيراً من العلوم اللازمه لثقافة أهله فى هذا العصر ، حتى يمكنهم أن يخرجوا بها من عزلتهم ، وينتشروا فى أقطار الأرض ليدعوا فيها إلى دينهم ، كما ينتشر المبشرون المسيحيون فى هذه الأقطار ، ويدعون فيها بالوسائل الحديثة إلى المسيحية ، ويجدون من ثقافتهم الحديثة ما يساعدهم على هذه الدعوة .

ولست أدرى لماذا يقوم ويقعد كاتب المقال وأمثاله فى الأزهر لمذكرة الشيخ المراغى فى الإصلاح ، وهى لا تشتمل إلا على كل ما يرفع شأن العلم فى الأزهر ، ويجعله علماً حيًّا نافعاً ، ولكن المذكرة سائرة فى طريقها إلى الإصلاح ، وإن عارضها كاتب المقال وغيره من أنصار القديم فى الأزهر ، وقد ألفت الحكومة لجنة لإصلاح الأزهر على أساس هذه المذكرة ، فلتبادر بوضع الإصلاح المطلوب ، حتى لا تبدأ السنة الدراسية الجديدة إلا وهى منتهية من عملها ، ليستقبل الأزهريون عهداً جديداً كله أمل وتقدم ونهوض ، وفق الله العاملين لخير الأزهر ، وجزى بالخير كل من تغلب على نفسه ، وآثر مصلحة الأزهر على مصلحته ، وكفانا شر ما يضعه من عقبات فى طريق الإصلاح ، حتى نصل إلى ما يتمناه لنا المخلصون [١] .

---

(١) الأخبار ١٤ — ٣ — ١٣٤٧ هـ .

— ٢ —

لقد كان لكلمتى السابقة أثرها فى إظهار كاتب مقال — حول إصلاح الأزهر — وكان قد رمز إليه بهذين الحرفين (ع . ح) فظهر أنه الأستاذ الفاضل الشيخ على السيسى المدرس بالأزهر ، وقد دفع ابنه عبد المنعم السيسى ليرد على مقالى السابق ، ولعله هو الذى كتب له هذا الرد ، وقد ملأه قذفاً وسباباً ، لأن كلمتنا أوجعته بحقائقها ، فلم يمكنه أن يرد عليها إلا بهذا القذف والسباب ، وإلا أن يجاوز فيه الحد ، ويخرج عما يليق بالعلماء ، فليس من اللائق أن يطعن عالم من علماء الدين زميلا له بأنه من الزعانف ، أو صاحب ذوق سقيم ، أو فاقد البصر ، أو غير ذلك مما جاد به قلم الأستاذ الشيخ على السيسى ، أو قلم ابنه بإرشاده ، وإنما اللائق أن يحترم بعضنا بعضاً ، وأن نكف عن مثل هذا السباب وإن بلغ اختلاف الرأى بيننا ما بلغ ، فالعلماء ورثة الأنبياء ، ويجب أن يكونوا قدوة للناس فى صون اللسان عن مثل هذا السباب ، ليصون الناس ألسنتهم عنه أيضاً .

وليس فى مقال الأستاذ على السيسى أو مقال ابنه بعد هذا ما يستحق الرد ، فقد ذكر أنه لا حاجة تدعو إلى دراسة علم مقارنة الأديان ، لأن القرآن أشار إلى الأديان الأخرى ورد عليها ، ولو أنصف لعلم أن هذا مما يؤيد الحاجة إلى دراسة علم مقارنة الأديان ، لأن القرآن أشار إلى ذلك إشارة مجملة لا تغنى عن الدراسة المفصلة ، وقد أشار القران إلى كثير من مسائل علم الكلام ، ولم يغننا هذا عن دراسته دراسة مفصلة ، وكذلك أشار إلى كثير من مسائل علم الفقه ، ولم يغننا عن دراسته دراسة مفصلة .

وقد ذكر الأستاذ أو ابنه أن العلوم التى قال إن وظيفـــة الأزهر لا تتجاوزها هى العلوم الأساسية ، وأنه فيما يراه من الرجوع إلى النظام القديم لا يمنع أن تراعى العلوم الكمالية ، وهى العلوم الرياضية والطبيعية التى تدرس الآن بالمعاهد الدينية ، ولكن بالقدر الذى لا يضيع العلوم الأساسية ،

فليعلم الأستاذ أن أمثاله كانوا منذ عشرين سنة لا يبيحون دراسة هذه العلوم، وها هو ذا الآن يعدها علوماً كمالية ، وستصير إن شاء الله علوماً ضرورية بعد عشرين سنة أخرى ، وليعلم أيضاً أن هذه العلوم تدرس فى الأقسام الأولية والثانوية بالقدر اللازم لتكوين الثقافة العامة فى طلابنا ، ومثل هذه الأقسام عندنا كمثل المدارس الابتدائية والثانوية ، تدرس فيها كل العلوم اللازمة لهـذه الثقافة ، ثم يتخصص الطلاب بعدها للطب أو الهندسة أو غيرهما ، وحينئذ تكون دراسة هذه العلوم فى أقسامنا الأولية والثانوية ضرورية لا كمالية ، كما أن دراستها فى المدارس الابتدائية والثانوية ضرورية .

ولا ضرر على علومنا الدينية والعربية من دراسة هذه العلوم فى أقسامنا الأولية والثانوية ، لأنها ستدرس فى الأقسام العالية بتوسع ، وذلك بعد أن يتهيأ الطلاب للتوسع فيها . ويستعدوا لذلك بالثقافة التى يحصلون عليها فى الأقسام الأولية والثانوية ، ولكل دراسة زمانها المناسب لها ، وطلابها الذين يمكنهم القيام بها .

على أن الشيخ المراغى قد اقترح فى مذكرته إنشاء أقسام فى الأزهر على النظام القديم لمن يرغب عن نظامه الحديث ، وللأستاذ الشيخ السيسى أن يختار التدريس فيها عند إنشائها ، إذا كان جاداً فى هذه المعارضة (١) .

---

(١) الأخبار ٢٤ — ٣ — ١٣٤٧هـ ٨ — ٩ — ١٩٢٨م .

حاجة الأزهر إلى العلوم الرياضية

يجادل كثير من أعداء الإصلاح فى حاجة الأزهر إلى العلوم الرياضية، والمراد بها مايشمل العلوم الطبيعية ، ويزعم أنها علوم كمالية لاضرورية ، وهؤلاء الناس لايزالون يظنون أن وظيفة الأزهر أن يخرّج علماء يعلمون الناس فرائض الوضوء والصلاة ونحوهما ، وأن البيع حلال والرّبا حرام، وأن لله تعالى عشرين صفة ، وما إلى هذا من الأحكام الدينية ، ولو صح أن هذه وظيفة الأزهر لم يكن فى حاجة إلى دراسة العلوم الرياضية ، بل لم يكن فى حاجة إلى دراسة كثير من العلوم الدينية والعربية ، لأنه يكفى لهذه الوظيفة دراسة الفقه والنحو والحديث بالقدر اللازم لعامّة الناس ، ولعالم يقوم بوعظهم وإرشادهم ، وإن كان يجهل ما لايصح جهله فى عصرنا ، مثل أن الشمس مركز العالم لا الأرض ، وأن العناصر الأربعة — التراب والماء والنار والهواء — مركبة لابسيطة ، إلى غير هذا من مسائل العلوم الرياضية التى لايصح جهلها فى عصرنا ، ولكننا إذا قصرنا وظيفة الأزهر على مثل ذلك نزلنا به عما له من المنزلة العالية فى العالم الاسلامى ، لأنه أكبر جامعة إسلامية توجد الآن فى عصرنا ، فلا يصح أن نجعل منه جامعة شعبية ، لاتكون غايتها إلا تخريج وُعّاظ لعامّة الناس .

والحقيقة أن وظيفة الأزهر هى حماية العقيدة الاسلامية، وهذا يتطلب منها دراسة العلوم الفلسفية من الرياضيات وغيرها ، لأن أقوى معارضة يلقاها الدين تأتى من ناحية العلوم الفلسفية ، فيجب أن ندرس هذه العلوم لنعرف هذه المعارضة التى تاتى من ناحيتها ، ويتسع بها أفق ثقافتنا ، فتكون ثقافة واسعة قوية يمكننا النهوض بحماية العقيدة الاسلامية ، والدفاع عنها بالوسائل الحديثة التى تستخدم فى معارضتها ، وقد فعل هذا سلفنا الصالح

فى علوم الفلسفة القديمة ، فلنفعل مثله فى علوم الفلسفة الحديثة ، ولنودع ماضينا فى مجافاة هذه العلوم وداعاً لارجعة فيه ، لنستقبل حياة جديدة تملؤنا قوة ونشاطاً ، وتملأ علمنا حياة ونهوضاً .

ولست أنكر مع هذا أن العلوم الدينية والعربية هى العلوم المطلوبة من الأزهر ، ولكن هذا لايمنع من أن يشتغل بغيرها من العلوم اللازمة لتكوين الثقافة العامة ، حتى لايجهل أهله مالا يصح جهله من علوم عصرهم ، ولا يمنع أيضاً أن يطلب منه غيرها من علوم الفلسفة التى لايمكنه الاستغناء عنها .

على أن الأزهر قبل النظام الحديث كان يدرس العلوم الرياضية فى كتبها القديمة ، وهى الكتب التى ترجمها سلفنا عن اليونانية أو وضعها فى هذه العلوم ، وكان يدرس مسائل منها فى علم الكلام ، لأنه وجد نفسه أخيراً فى حاجة إلى استعارة كثير من مسائل العلوم الفلسفية ، فلم يزد النظام الحديث فى الأزهر إلا أن جعل هذه العلوم تدرس دراسة حديثة ، لأن النهضة العلمية الحديثة أحدثت تجديداً عظيماً فى دراسة هذه العلوم ، وما كان للأزهر أن يستمر على دراستها القديمة ، ويغفل عما حدث فيها من ذلك التجديد .

والحق أن هؤلاء الناس لايريدون من حملتهم على العلوم الرياضية إلا معارضة الإصلاح ، ليضعوا فى طريقه من العقبات مايمنعنا من الوصول إليه ، وقد كانوا منذ عشرين سنة لا يبيحون دراسة هذه العلوم ، ويزعمون أنها علوم تنافى الدين ، فلما ظهر الآن فساد دعواهم عدلوا إلى دعوى أن درسها فى الأزهر يخرج به عن وظيفته الدينية ، ولايجعله يتفرغ لدراسة العلوم الدينية والعربية .

والحق أن هؤلاء الناس قد طارت عقولهم حين ألفت لجنة الإصلاح بعد مذكرة الشيخ المراغى ، فعلموا أنه قد دنت آخرة قديمهم ، وقاموا يدافعون عنه بأسلحتهم المفلولة ، ويطعنون بها ذات اليمين وذات الشمال

من غير وعى ولا تعقل ، فمرة يزعمون أن بعض أعضاء هذه اللجنة من الملحدين ، ومرة يزعمون أنها تريد أن تخرّج من الأزهر موظّفين لا علماء دين ، ومرة يزعمون أن غايتها فى الإصلاح تخرج بالأزهر عن وضعه القديم.

وأغرب من هذا كله أن بعضهم عرض على الحكومة أن تجرب ما تراه من الإصلاح فى كلية دينية تنشئها فى الجامعة المصرية ، فإن نجحت تجربتها فى هذه الكلية أصلح الأزهر على شكلها ، ولا يمكن أحداً أن يوقع الأزهر فى ضرر أشد من هذا ، لأن الحكومة إذا أنشأت كلية دينية فى الجامعة المصرية فستستغنى بها عن الأزهر ، ولا يهمها بعد هذا إصلاحه ، بل تهمله وتعنى بكليتها ، كما تتركه الآن وتعنى بمدرسة دار العلوم ، ولا يمكن أن يصاب الأزهر بأشد من هذا الذى يريده له أحد أبنائه ، ولكن الصديق الجاهل يضر أكثر مما يضر العدو العاقل.

وبعد فإن الأزهر الآن مستعد للإصلاح ، وهؤلاء الناس نفر قليل لا يعبأ بهم فى الأزهر ، فلتسر اللجنة فى عملها ، وإن الطريق لمعبّد أمامها ، والأمل فى النجاح عظيم بإذن الله تعالى[١].

---

(١) الأخبار — عدد (٢٠٦٩).

معارضة الإصلاح

— ١ —

أما والله لو كان هناك إنصاف لما تحرك قلم أزهرى للحط من أعظم عهد مرّ على الأزهر ، وهو عهد شيخه المراغى ، فأىُّ عهد مضى كانت مصلحة الأزهر بين تراعى فيه داخل الأزهر وخارجه كما تراعى الآن ؟ وأى عهد مضى كانت الجرائد تعلى من شأن الأزهر كما تعلى من شأنه الآن ؟ ولقد حصل هذا كله بفضل همة الشيخ المراغى ، وما حباه الله به من العزم والحزم ، وما أراد من النهوض بالأزهر والمعاهد الدينية ، وهى مطمح آمال المسلمين ، ومبعث رجائهم فى عصرنا .

ولكن هذا لم يرض أعداء الإصلاح فى الأزهر ، فقاموا وقعدوا لما يريده الشيخ المراغى من القضاء على كل أثر للجمود فى النظام الحديث ، وتجديد الأزهر تجديدا يقضى على ما بقى من آثار العهد القديم ، وهم فى الحقيقة لا يكرهون الإصلاح عن عقيدة ويقين ، وإنما يرون فيه خطراً عليهم ، فيعملون لدفع هذا الخطر عن نفوسهم ، وإن كان فى ذلك ضرر الأزهر ، لأنهم لا يهمهم أمره بقدر ما يهمهم أمر نفوسهم .

وها هو ذا صوت جديد يرتفع بمعارضة الإصلاح ، وهو صوت الشيخ عبد الرحمان عُليش ، وقد كان الشيخ عليش الكبير من معارضى جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، فليكن الشيخ عليش الصغير من معارضى الشيخ المراغى .

فماذا يريد أنصار القديم من معارضة الإصلاح ؟ هل يريدون أن نرجع إلى عهدهم القديم ودون هذا خَرْط القتاد ؟ أو يريدون أن نقف فى نصف الطريق حتى لا نصل إلى الإصلاح المطلوب ، ونمكث على ما نحن عليه الآن

من الاضطراب بين القديم والحديث ، فنكون محل سخط أنصار القديم ، ومحل سخرية أنصار الحديث .

وهل نسى أنصار القديم تلك الثورات العنيفة التى قام بها طلاب الأزهر فى سبيل الإصلاح ؟ وقد علموا أنه الوسيلة الوحيـــدة لإعلاء شأنهم ، واعتراف أولياء الأمور بقيمة علمهم ، حتى لا يحول حائل بينهم وبين ما يبغون من الحصول على حقوقهم فى وطنهم ، ومساواتهم بخريجى مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، وقد كان الواحد منهم يذهب إلى وزارة المعارف فى طلب وظيفة من وظائف التدريس فلا يجد إلا سخرية وإعراضاً ، وكان حملة العالمية النظامية لا يصلون إلى وظيفة مدرس بالمدارس الأولية إلا بشق النفس ، فالتحق بعضهم بوظائف التـــدريس بها بعد شفاعات ووساطات ، ولكن أولياء الأمور فى وزارة المعارف عادوا فأخرجوا كثيراً منهم ، ولم يسأل عنهم أحد من رؤساء الأزهر فى العهد الماضى ، وقد أرادت وزارة المعارف أن تخرج الباقى منهم فى عهد الشيخ المراغى ، فحال بهمته بينها وبين ماتريد من إخراجهم ، وأحيا لنا بهذا سنة علمائنا الأولين فى قوة النفوذ عند الحكام ، وحسن الدفاع عن المصلحة العامة ، لأنهم كانوا لايخشون فى الحق إلا الله تعالى .

وهل نسى أنصار القديم أن الإقبال على المعاهد الدينية يزداد كلما قوى الأمل فى الإصلاح ؟ وينقص كلما ضعف الأمل فيه ، حتى إنه لما أعيدت فى السنة الماضية مدرسة القضاء الشرعى وتجهيزية دار العلوم انقطع الأمل فى إصلاح الأزهر ، فنقص عدد المنتسبين إلى المعاهد الدينية نقصا ظاهراً ، فلو عدنا بالأزهر إلى عهده القديم لتفاقم الخطب ، ولم يقبل على الانتساب اليه أحد ، وحينئذ لايجد أنصار القديم من يدرسون العلم لهم ، ويندمون ولاتَ ساعةَ مندم .

وماذا كان فى قديم الأزهر حتى نعود اليه ؟ لقد كان أهله فى عزلة عن

الأمـــة ، وانقطاع عن الدنيا ، يعيشون عيشة الزهد ، ويظهرون بشعار التصوف ، حتى آثروا العبادة على العلم ، وحلقات الذكر على حلقات الدرس ، فتركتهم الحكومة فى عزلتهم ، ويئست من إصلاحهم . فأنشأت مدرسة دار العلوم لدراسة العلوم العربيـــة ، ثم أنشأت مدرسة القضاء الشرعى لدراسة العلوم الشرعية ، وتركت الأزهر ينتقل من سيء إلى أسوأ ، حتى انكمش العلم فيه ، وصار قشوراً لا قيمة لها ، وقد شهد بهذا عظيم من عظائه ، وهو الشيخ عبد الكريم سلمان ، فقال : قد يشتهر الشيء بما ليس فيه كالأزهر الآن ، مشهور بالعلوم العربية وليس فيه منها شيء ، ومعروف بالعلوم الدينية وهو خلو منها إلا بعض القشور .

وبعد فإن الإصلاح آت لاشك فيه ، وسيحفظ التاريخ لكل من جاهد فيه ذكراً حسناً ، ولكل من عارض فيه ذكراً قبيحاً ، فليرحم الشيخ عليش نفسه ، وليحذر أن يقترن اسمه بهذه الذكرى القبيحة ، ولينتظر ردنا على رده على مذكرة شيخ الأزهر[1] .

— ٢ —

يقول الشيخ عُلَـيش : إن الإسلام لايطلب من أهله معرفة كل شيء فى الحياة ، فيعطى بهـذا أقوى حجة لأعداء الاسلام ، وأمضى سلاح يحاربونه به ، لأنه فى دعوى الشيخ عليش لا يطلب من أهله معرفة العلوم التى لا غنى عنها فى هذه الحياة .

فماذا يقول الشيخ عليش فى الآيات التى وردت فى القرآن الكريم ، وهى تحث على النظر فى السماوات والأرض ؟ أفليس الحث على النظر فيها يقصد به معرفة أسرارها ؟ وهل تكون معرفة أسرارها إلا بالعلوم التى وضعت فيها ، من علم الفلك إلى علم الجُغرَافيا إلى علم الجيُولوجيا إلى غير هذا من العلوم الكونية .

---

(١) الاخبار — ٥ — ٤ — ١٣٤٧ هـ

وهل يخفى على الشيخ عليش الأثر المشهور : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليـه بالعلم ، ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم ، وفى هذا الأثر تنطوى كل العلوم الدنيوية والأخروية ، فكيف مع هـذا يقول : إن الاسلام لايطلب من أهله معرفة كل شيء فى الحياة .

وإنه لغريب أن يطالبنا الشيخ عليش ببيان من درس الفلسفة من السلف الصالح ، فهل يجهل أن ابن رشد من كبار علماء المالكية كان يدرس علوم الفلسفة ، وأن له فضلا كبيراً بسببها على أوربا فى نهضتها الحاضرة ؟ وهل يجهل أن الغزالى درس هـذه العلوم قبل ابن رشد ، وأنه أمكنه بهذا أن ينقدها بكتابه تهافت الفلاسفة ؟ وهل يجهل أن علم الكلام الذى يدرس فى الأزهر قد اختلط بكثير من مسائل هذه العلوم ، فهى تدرس فى الأزهر مع علم الكلام ؟ فهذه العلوم قد اشتغل بدراستها سلفنا ، وإن اختلفوا فى غرضهم من دراستها ، فبعضهم كان يدرسها للرد عليها ، وبعضهم كان يدرسها للتوفيق بينها وبين شريعتنا .

والشيخ عليش يظن أن تقسيم التعليم إلى مرحلة ثقافة يطلب فيها معرفة مالا يصح جهله من العلوم الدينية والعربية والكونية ، ومرحلة تخصص فى هذه العلوم ، بدعة أوربية لايصح تقليد أوربا فيها ، وهو مخطىء فى هـذا الظن ، لأن الإمام الغزالى قد سبق إلى تقسيم التعليم إلى هاتين المرحلتين ، كما نقله عنه الشيخ طنطاوى جوهرى فى كتابه نهضة الأمة وحياتها ، ونقلته عنه أيضاً فى كتابى نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف .

وقد ادعى الشيخ عليش أنه لو كان ديننا يطلب منا معرفة كل شيء فى الحياة لدخل فى هذا علم السحر ، كأنه يظن أنه لايطلب منا معرفة هذا العلم ، مع أن القرآن قد نص فى سورة البقرة على أن الله تعالى بعث هَارُوتَ ومَارُوتَ ليعلما الناس حقيقته ، حتى لايخدعهم أصحابه بما فيه من تدجيل وشعوذة ، ولهذا ذهب الفقهاء إلى جواز تعلمه لهـذا الغرض ، وقد كان

يدرس قديما فى الأزهر ، حين كان الأزهر يعنى بمعرفة كل علم ، ولا يظن أهله كما يظن الشيخ عليش أن ديننا لا يطلب منا معرفة كل شىء فى الحياة ، فقد ذكر الشيخ أحمد الدمنهورى الذى كان شيخاً للأزهر من سنة ١١٧٢ﻫ إلى سنة ١١٩٢ﻫ ، أنه درس على الشيخ محمد السحيمى كتاب روضة العلوم وبهجة المنطوق والمفهوم لمحمد بن صاعد الأندلسى ، وكان يشتمل على سبعة وسبعين علما . أولها علم الحرف ، وآخرها علم الطلاسم ، وهما من علوم السحر ، وفى هذا أكبر رد على الشيخ عليش فيما يظنه فى تعلم السحر ، وفيما يدعيه من أن ديننا لا يطلب منا معرفة كل شىء فى الحياة ، لأنه ليس بعد سبعة وسبعين علماً زيادة لمستزيد ، ولو أدرك الشيخ عليش هذا العهد لما ادعى تلك الدعوى ، ولكنه أدرك الأزهر القديم فى آخر عهده ، وقد تدهور العلم فيه ، ونقص عدد علومه إلى قليل من العلوم الدينية والعربية .

ولقد كان من هذه العلوم التى ذكرها الشيخ الدمنهورى علم الحساب ، وعلم الجبر والمقابلة ، وعلم الميقات ، وعلم الفَلَك ، وعلم الهندسة ، وعلم الطب ، وعلم التاريخ الطبيعى ، وما إلى هذا من العلوم التى يدعى الشيخ عليش أن ديننا لا يطلب منا معرفتها ، وهو لا يدرى أن سلفه كان يدرسها ، وأن تعلمها من فرض الكفاية كعلم الفقه ونحوه ، لأنه لا فرق فى الإسلام بين علم وعلم .

وكان الأزهر يدرس هذه العلوم فى كتبها الخاصة بها ، مثل قانون ابن سينا فى الطب ، ورسالة ابن الشاطر فى علم الأسطرلاب ، ورسالة قسطا بن لوقا فى العلم بالكرَة وبيان طريقة أخذ الوقت منها ، إلى غير هذا من الكتب النفيسة التى كانت تدرس بالأزهر ، ولم يرها الشيخ عليش ولم يسمع بها ، لتضاؤل علم الأزهر فى عهده .

وكان فى الأزهر على ذلك العهد علماء بارعون فى علم الحساب ، كالشيخ على الزَّعْتَرى ، وعلماء بارعون فى الطب ، كالشيخ أحمد القرافى ، وعلماء

بارعون فى الفلسفة ، كحسام الدين الهندى ، وعلماء بارعون فى الفلك كالشيخ عبد الفتاح الدمياطى .

وإنه لايصح بعد هذا كله أن يدعى أن الإسلام لايطالبنا بمعرفة هذه العلوم ، وأنه لم يشتغل بها أحد من السالف الصالح ، كما ادعى هذا كله الشيخ عليش[١] .

— ٣ —

يأخذ الشيخ عليش على مذكرة الشيخ المراغى أنه يفتح فيها باب الاجتهاد ، ويدعى أن فى هذا أكبر خطر على الدين ، لأنه لو فتح باب الاجتهاد لادعاه كل جاهل لايعرف شيئاً من أصول الدين ، ولايحفظ القرآن ولا يفهم الحديث ، ولأنه لايوجد الآن شخص تتوفر فيه شروط الاجتهاد ، ولأن المذاهب الفقهية الأربعة قد تقررت واستوفت كل مايمكن أن يظهر من الحوادث ، لاشتمال قواعدها على أحكام جميع مايمكن أن يتصوره العقل .

ومثل هذا لايصح أن يحول دون فتح باب الاجتهاد ، لأن الناس لم يكونوا كلهم علماء أيام كان الاجتهاد مفتوحاً ، فلو حال دونه خوف ادعاء الجاهل له لحال دونه فى ذلك الزمان أيضا ، اللهم إلا أن يدعى الشيخ عليش أن الناس فى عهد أبى حنيفة وغيره من المجتهدين كانوا كلهم علماء ، وكذلك لاتصح دعوى أنه لايوجد فى عصرنا شخص تتوفر فيه شروط الاجتهاد ، لأنه لايبعد على قدرة الله تعالى أن يخلق فينا مثل أبى حنيفة وغيره من المجتهدين ، وقد وصل العلم عند الأمم الناهضة فى عصرنا إلى مالم يصل إليه سلفنا ، وأما دعوى أن المذاهب الأربعة قد تقررت علينا فهى دعوى لايمكن إثباتها ، لأن المسلمين لم يعقدوا مؤتمراً لتقرير هـذه المذاهب وإبطال ماعداها ، ولاتزال هناك مذاهب فقهية يعمل بها فى عصرنا ، كمذهب الزيدية فى اليمن ومذهب الجعفرية فى بلاد الفرس ، والتاريخ يحدثنا بأنه كان هناك مذاهب

(١) الأخبار ٩/٤/١٣٤٧هـ
٢٣/٩/١٩٢٨م

فقهية يعمل بها مع المذاهب الأربعة ، ومنها مذهب ابن جرير الطبرى ، وقد كان كثير من العلماء يأخذ به بعده ، ومنها مذهب داود الظاهرى ، وقد أخذت دولة بنى عبد المؤمن به فى بلاد المغرب ، وكانت دولة عظيمة حكمت المغرب مدة طويلة ، ومنها مذهب الزيلعى ، وكان مذهب أهل الشام ، ولم يصرفهم عنه إلا أبو زرعة القاضى الشافعى فى أواخر القرن الثالث الهجرى .

والحق أن السياسة ووظائف القضاء هى التى كان لها الأثر فى نشر المذاهب الفقهية ، فقد تأثر بها بعض العلماء سعياً وراء الدنيا والجاه والسلطان ، فعملوا على نشر بعض المذاهب التى أراد ملوك زمانهم نشرها ، لأغراض سياسية دعتهم إلى تأييدها ، وبهذا انتشر مذهب مالك فى الأندلس ، فقد عمل ملوك بنى أمية فى الأندلس على نشره حين بلغهم عن مالك أنه لا يؤمن بالبيعة العباسية ، وأنه قد أوذى بسبب هذا من جعفر بن سليمان عم أبى جعفر المنصور ، وكذلك انتشر غيره من المذاهب الفقهية ، حتى قال ابن حزم : مذهبان انتشرا فى مبدإ أمرهما بالرياسة والسلطان : مذهب أبى حنيفة ، فإنه لما ولى القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل أفريقية ، فكان لا يولى إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه . ومذهب مالك بالأندلس ، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان ، مقبول القول فى القضاء ، وكان لا يلى قاض فى الأندلس إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه ، والناس سراع إلى الدنيا ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به .

فهذا أيها الشيخ كان السبب فى انتشار المذاهب الأربعة دون غيرها من المذاهب الفقهية ، وهو يرجع إلى حب الدنيا والظهور فيه ، ومثل هذا لا يمكن أن تقوم به حجة فى الدين ، ولا يصح أن يؤخذ به فى تقرير المذاهب الأربعة علينا .

على أنى لا أذهب بك بعيداً فى إثبات ما كان للسياسة ووظائف القضاء

من أثر فى انتشار هذه المذاهب ، فهذه مصر كان القضاء فيها للمذاهب الأربعة ، وكان جمهور أهلها يأخذون بمذهب الشافعي ومالك ، وكان يندر فيها من يأخذ بمذهب أبي حنيفة وابن حنبل ، فلما انحصر قضاؤها فى مذهب أبي حنيفة أقبل طلاب العلم عليه ، حتى زاد عددهم على عدد طلاب المذاهب الأخرى ، وقد كان الشافعية يدعون أن قضاء مصر لهم وحدهم ، حتى ذكر السبكي فى طبقات الشافعية أنه متى ولى القضاء غير الشافعية فى بلاد مصر فسد أمرها وخربت .

فلا تخف أيها الشيخ من فتح باب الاجتهاد ، فإنا لا نفتحه إلا لنعالج به مشاكل فقهية كثيرة جدّت فى عصرنا ، ولا يمكن علاجها إلا بفتح باب الاجتهاد ، ولا نفتحه إلا لندخل المذاهب الفقهية التى عاديتموها من غير حق ، لننتفع بها فى علاج هذه المشاكل ، فاختلاف المذاهب رحمة ، وكلما اتسع الخلاف اتسعت هذه الرحمة[1] .

— ٤ —

يأخذ الشيخ عليش على الشيخ المراغى وصفه العلماء فى مذكرته بالعكوف على كتب لا يوجد فيها روح العلم ، ويردّ عليه بأنهم يعكفون على القرآن الكريم وسُنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، على أنه لا يوجد من يتوهم أن الشيخ المراغي يدخلهما فى تلك الكتب ، وإنما هو التجنى والافتراء من الشيخ عليش على الشيخ المراغى ، ليشكك فى عقيدته العامةَ وأشباهَ العامة .

فهل بلغ من أمر الشيخ عليش أن يجهل مايريده الشيخ المراغى من تلك الكتب التى لا يوجد فيها روح العلم ؟ إنه يريد تلك الكتب ذات المتون والشروح والحواشى والتقارير ، وهى كتب وضعها المتأخرون من العلماء ، ولم يعرفها المتقدمون من سلفنا الصالح ، وهذه الكتب لا يعنى فيها بالعلم بقدر مايعنى فيها بحل تعقيد تلك المتون ، وقد صدق الشيخ المراغى فى وصفها

---

(١) الأخبار ١٦/٤/١٣٤٧ هـ

بأنه لا يوجد فيها روح العلم ، وإذا أراد الشيخ عليش أن يزداد علما بأمر هذه الكتب فعليه بكتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وهو كتاب ألفته منذ خمس سنين ، فثار عليّ بسببه أمثال الشيخ عليش من أنصار القديم ، ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد أن عوقبت عليه بما لا أعلم له وجها إلى يومنا ، اللهم إلا تهدئة تلك الثورة .

ولو كان الشيخ عليش يعلم تاريخ الأزهر لعلم أن الشيخ المراغى لم يكن أول من ذمّ تلك الكتب ، فقد ذمها قبله الشيخ حسن العطار ، وقد كان شيخاً للأزهر فى عهد محمد على باشا ، ولا يمكن أن يبلغ أمر الشيخ عليش أن يطعن فى الشيخ العطار كما طعن فى الشيخ المراغى .

وقد ذكر الشيخ المراغى فى مذكرته أن العلماء ابتعدوا عن الناس ، وجهلوا طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث ، فأخذ يسأل الشيخ المراغى عن طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث ، ويقيم الدليل بهذا على صدق الشيخ المراغى فى وصفهم بجهلها ، وفى لومهم على تقصيرهم فى معرفتها ، لأنها معروفة الآن لكل الناس إلا أهل الأزهر ، وقد ألفت فيها كتب كثيرة لا تحصى ولا تعدّ ، فليرجع إليها الشيخ عليش ليعرفها منها ، ولا يستمر على جهله بها ، لأن الجهل بها عيب لا يليق بمثله .

لقد كان جهلكم أيها الشيخ بالطرق الحديثة فى التربية والتعليم هو الذى يجعلكم تأخذون الطالب فى أول يوم يدرس فيه النحو بإعراب البسملة ، وما فيه من وجوه كثيرة ، مع أن الإعراب تطبيق وتمرين ، فلا بدّ أن تسبقه معرفة القواعد ، وهذا من باب الوضوح بمكان ، ولكنكم كنتم فى جمود خفيت عليكم فيه البديهيات ، ودقّت عليكم فيه الضروريات ، حتى فسد التعليم فى الأزهر ببعده عن الطرق الصحيحة ، وصار علماً لا ثمرة له بجهل أهله بهذه الطرق .

وكان جهلكم أيها الشيخ بطرق البحث الحديث سبباً فى تهيبكم الدخول

مع الباحثين فى ميدانه ، ولو كان فى موضوع دينى يتطلب منكم مشاركة الباحثين فيه ، حتى خلا منكم ميدان البحث العلمى الحديث ، وصرتم كصفر على اليسار بين العلماء فى هذا العصر ، وقريباً قام الأستاذ طه حسين بإنكار قصة إبراهيم وإسماعيل الواردة فى القرآن الكريم فى كتابه (فى الشعر الجاهلى) وكنت أول من تنبه إلى أنه سرق إنكار هذه القصة من كتاب — مقالة فى الإسلام — لبعض المبشرين ، وعلمت أن هذه هى الطعنة التى يجب أن توجَّه إلى صاحب هذا الكتاب ، فكتبت كلمة آخذه فيها بهذه السرقة ، وأردت نشرها فى الجرائد ليعلم الناس أمرها ، فأخذ بعضكم يثبطنى ويهوّن فى أمر الأستاذ طه حسين ، وأخذ بعضكم يرى أن نشر هذا ينبه الناس إلى كتاب مقالة فى الإسلام ، فلم أتأثر بشىء من هــذا ، وأرسلت كلمتى إلى الجرائد ، فأعطتها ما تستحق من التقدير ، وقامت بنشرها مع أن الحكومة كانت قد منعتها من نشر شىء يتعلق بهذا الكتاب ، لأن الكلمة كانت تحوى بحثاً علمياً بريئاً ، ولم تكن ضجة فارغة من الفائدة العلمية ، وأخيراً رفعتم شكوى فى صاحب الكتاب إلى النيابة المصرية ، فلما جاء وقت التحقيق سرتم معه فى مسألة القراءات ، وفتحتم له باب الرد عليكم ، ولم تعرفوا أن تأخذوه بما يظهر عجزه أمامكم ، ولم يأتكم هذا إلا من جهلكم بطرق البحث الحديث ، وقد أنقذكم وكيل النيابة بسؤاله فى تلك السرقة التى نسبتها إليه ، فظهر عجزه فيها واضحاً .

وكذلك يأخذ الشيخ عليش على الشيخ المراغى ما يراه فى مذكرته من دراسة المذاهب والأديان ومقابلتها بالإسلام ، ويدعى أن هــذا يثير التعصب فينا على أهل الأديان ، ويحملنا على مخاصمتها ومحاربتها ، فهل يجهل الشيخ عليش أن أهل هذه الأديان قد هاجمونا بالمبشرين بأديانهم فى عقر دارنا ؟ فطعنوا فى ديننا واعترضوا على كثير من مسائله ، واستعملوا كل وسيلة لصرفنا عنه ، فهل هذا الهجوم منهم لا يثير حرباً بيننا وبينهم ؟ وهل

قيامنا بدفع هذا الهجوم هو الذى يثير الحرب فقط ؟ يا أيها الشيخ عليش ، لقد أباح الإسلام لنا الجدل مع أهل الأديان ، وهذا لا يمكن إلا بدراسة أديانهم ومقابلتها بالإسلام ، وهو جدال على برىء لا يثير شيئاً من التعصب ، وإنما يراد منه الوصول إلى الحق ، وقد تعرض القرآن لهذا الجدال ، حتى رأى الشيخ على السيسى فيما سبق أن يكتفى به عن دراسة علم مقارنة الأديان ، فهل تمنع أيها الشيخ دراسة هذا فى القرآن لئلا يثير فينا تعصباً على غيرنا ؟ الحق أيها الشيخ أنك قد جنيت على نفسك فى معارضتك للإصلاح ، وكشفت عن أمور فيها ما كان يصح لك أن تكشفها ، وكان الأجدر بك أن تسكت كما سكت غيرك ، لأنه يعرف عجزه عن معارضة الإصلاح ، فيكتفى بإنكاره فى نفسه ، ولا يكشف من أمره ما كشفت من أمرك[١] .

— ٥ —

إذا كان يسوءنا ما يقوم به أنصار القديم من معارضة الإصلاح ، فإنه يسوءنا أن يستولى على كثير من العلماء المدرسين بالمعاهد الدينية خوف من الإصلاح على مستقبلهم ، لأنهم يظنون أنه سيهمل فى أمرهم ، أو يستغنى فيه عنهم ، مع أن كثيراً منهم أهل كفاية فى التدريس ، ولا تنقص كفايتهم عمن يؤتى بهم من غير الأزهريين لتدريس الأدب والعلوم الرياضية ، بل إن كثيراً منهم يجيد دراسة هذه العلوم مثلهم أو أكثر منهم .

ومما يثير فيهم هذا الظن أنهم ينظرون فيجدون أنهم قد حرموا من دراسة فن الإنشاء فى الأقسام الثانوية ، وحل محلهم فيها معلمون من خريجى مدرسة دار العلوم ، مع أن منهم من يمكنه أن يقوم بتعليم هذا الفن مثلهم أو أكثر منهم ، والأمر فى هذا ليس أمر شهادات ، لأن الشهادات لا يمكنها أن تبدل كثيراً من حال الشخص فى الفهم والاستعداد ، وكثير من الطلاب كانوا معنا فى دروسنا ، وكانوا دوننا فيها فهماً واستعداداً ، ثم تركونا إلى

---

١ الأخبار — ١٣ — ٤ — ١٣٤٧ هـ

مدرسة دار العلوم وغيرها ، ومهما كانت هذه المدرسة فإنها لا يمكن أن تغير من فهمهم واستعدادهم .

ولقد أردت أن أنظر مايقوم به أولئك المعلمون فى تدريس فن الإنشاء ، فأخذت كراسة طالب وأخذت أنظر فى تصحيح موضوعاتها ، فوجدت غلطات كثيرة أهمل تصحيحها ، ووجدت تصحيحاً وضع خطأ ، فأخذت الكراسة إلى شيخ المعهد وأطلعته على ما فيها ، ليعرضه على مفتشى العلوم الحديثة ، فأخبرنى بأن أولئك المعلمين يحملون شهادات فنية من مدارس عالية ، ولا يمكن أحداً أن يطعن فى كفايتهم ، فسلمت الكراسة لصاحبها ، وفى نفسى ما فيها من الألم لإهمال الكفايات والاعتداد بالشهادات .

ولكنى مع هذا لا أشارك إخوانى فى الخوف من الإصلاح ، وسأجاهد فى سبيله ولو أهملت مصلحتى فيه ، لأنه يجب على كل شخص أن يعمل للمصلحة العامة ، ولا يهمه معها مصلحته الخاصة ، على أن عهد الشيخ المراغى ليس بالعهد الذى تهمل فيه الكفايات ، وتؤثر عليها الشهادات ، وقد كان كثير من حملة العالمية فى وزارة المعارف ومجالس المديريات ينالهم من الغبن ماينالهم ، فعمل على إنصافهم وتقدير شهاداتهم ، فلا يمكن أن يعمل على تقدير الشهادات الأزهرية فى وزارة المعارف و مجالس المديريات ، ثم يبخسها فى المعاهد الدينية .

فيجب علينا أن نضع الرجاء محل ذلك الخوف ، وأن نحسن الظن بالإصلاح ، ونعمل على إعداد نفوسنا له ، فمن يجد ما نقصاً فى علمه يسعى فى تكميله ، ومن يجهل طرق التعليم الحديثة يسعى فى العلم بها ، حتى يأتى الإصلاح فيجدنا على أحسن استعداد له .

ولا يفوتنى مع هذا أن أنبه إلى أمرين أهملهما مشروع الإصلاح :

أولهما أنه جعل غايته النهوض بالتعليم والنشء الحديث ، فأهمل أمر العلماء المدرسين اللازمين للقيام بهذه الغاية ، فيجب ان يعمل على إحداث

نهضة فيهم أيضاً ، ليمكنهم القيام بالغاية المطلوبة منهم ، ومن وسائل النهوض إنشاء أندية لهم تلقى فيها محاضرات حديثة عليهم ، إلى غير هذا مما يهيئهم لتأدية رسالة الإصلاح ، ويجعلهم قادرين على القيام بما يطلب منهم .

وثانيهما أنه أجّل إصلاح الأقسام العالية إلى سنة ١٩٣٠م ، وإنى أرى أنه تجب المبادرة بتنفيذ الإصلاح فى هذه الأقسام ، وليكن هذا بقدر ما يمكن فيها ، فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ولا يصح أن يصرفنا عن هذا انتظار ما سيكون من الصلة بين هذه الأقسام ومدرسة دار العلوم ، لأن هذا الانتظار قد يطول ، فلنعمل شيئاً من الإصلاح فى هذه الأقسام إلى أن يتم إصلاحها على الوجه المطلوب ، وإن ما نعمله الآن من الإصلاح فيها يهيئها لذلك الإصلاح ، ويجعله فيها سهل التنفيذ[1] .

(١) الأخبار ١٦/٤/١٣٤٧هـ .

إصلاح الأزهر وأستاذ جامعى كبير

يا تُرَى ماذا جرى حتى تغير حال ذلك الأستاذ الجامعى الكبير؟ وهو الذى لا يقف عند حد فى الثورة على القديم[1]. فقد قرأت له مقالا فى مجلة الرابطة الشرقية وجدته فيه يصير إلى رجعية فى الدين يصل فيها إلى درجة الغُلوّ، ويعارض فيها الإصلاح مع المعارضين من الرجعيين، ويدعى أن النظام الحديث الذى وصل إليه الأزهر منذ ثلاثين سنة، وجاهد فيه المصلحون من أمثال الشيخ محمد عبده، قد شوّه الأزهر وأفسد ما كان باقياً من جماله القديم، وضيع جلال تلك القرون التى أنفقها مسيطراً على الحياة العلمية الدينية فى الشرق.

والأستاذ الكبير ينسى فى هذا أنه كان ضحية من ضحايا ذلك العهد الذى يمدحه الآن، إذ أنفق فيه ما أنفق من عمره، ثم خرج منه ناقماً عليه، وأرسلها غضبة شديدة على رجال ذلك العهد فى مقال معروف له، ولم تظهر مواهبه كما نراها الآن إلا بعد أن صار إلى حياة أخرى، لأن ذلك العهد كان قبراً للمواهب، ولحداً للعبقريات.

والحقيقة أن الأستاذ الكبير لم يتبدل حاله، ولم يتغير أمره، وإنما هو مكر قد يخفى على الضعاف من الناس، ولا يخفى على من لا يأخذ الأمور بظواهرها منهم، فالأستاذ الكبير لا يطيق أن يرى الأزهر وقد أخذ بالإصلاح مكانه اللائق به فى عصرنا، لأنه جنى عليه تلك الجناية فى أول أمره، فله عنده ثأر قديم لا ينساه، وهو الذى يحمله على محاربته حيناً بالصراحة، وحيناً بمثل هذا المكر والاحتيال، ولا سيما أن له غايات

---

(١) هذا لا يمنعنا الآن من تقدير ذلك الأستاذ الكبير، لأنه الآن غيره فى الماضى، وإن كنت لا أزال أخالف فى أمور لا داعى هنا إلى ذكرها، وإنما أذكر هذا الآن قضاء لحق التاريخ، وليعلم قارىء كتابى كل حركة فى إصلاح الأزهر.

يمكنه أن يصل إليها فى غفلة الأزهر ، ولا يمكنه أن يصل إليها إذا صحا من غفلته بالإصلاح ، لأنه يعرف كيف يرده عن تلك الغايات ، ويعرف كيف يقود هو الأمة إلى الغايات التى تحتفظ فيها بماضيها ، ولا تنسى فيما تريده من الإصلاح ذلك الماضى المجيد .

فكيف يطيق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية يدرس فيها علم الكلام وما إليه من العلوم الدينية أرقى دراسة ملائمة لعصرنا ، كما تدرس فيها علوم النفس والاجتماع وفلسفة التاريخ والمِلَل والنِّحل ، وما إلى هذا من العلوم اللازمة للدعوة إلى الاسلام بالوسائل الحديثة الملائمة لهذا العصر .

وكيف يطيق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية يدرس فيها علم الفقه وعلم أصول الفقه أرقى دراسة ملائمة لعصرنا ، كما يدرس فيها علم مقارنة المذاهب الفقهية من المذاهب الأربعة وغيرها ، وعلم مقارنة التشريع الإسلامى والتشريع القديم والحديث ، وما إلى هذا من العلوم التى تصل بالأزهر إلى مرتبة الاجتهاد ، فيعيد للإسلام عصور الاجتهاد الزاهرة .

وكيف يطيق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية تدرس فيها علوم اللغة العربية وآدابها وتاريخها ، كما يدرس فيها القرآن والحديث من الناحية البلاغية ، فيعد طلابها للنبوغ فى هذه العلوم ، حتى يجددوا فيها ما بلى بالجمود فى عهد الأزهر القديم .

وبهذا كله يمكن الاستغناء بخِرِّيجى هذه الكليات عن خريجى مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، ويعود للأزهر ما أضاعه عليه العهد القديم من السيطرة على الحياة العلمية الدينية فى الشرق ، وبهذا أيضاً يتبين أن الأستاذ الكبير لا يظهر الغيرة على عهد الأزهر القديم لتعود له تلك السيطرة كما يظهر لنا ، بل ليستمر على حرمانه منها ، ولا يزاحم الجامعة المصرية التى يريد

الأستاذ أن تكون تلك السيطرة لها ، وقد حارب الأستاذ من أجل هذه الغاية مدرسة دار العلوم ، لأنه لايرى معنى لبقائها مع وجود كلية الآداب بالجامعة المصرية ، وحارب أيضاً مدرسة القضاء الشرعى ، لأنه لايرى معنى لبقائها مع وجود كلية الحقوق ، فكيف يسكت على ذلك الإصلاح وهو يرى أحلامه تتبدد ، ويجد الأزهر يقوم به مقام مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، وإذا قام الأزهر مقامهما لم تلن قناته لحربه كما كانتا تلينان له ، لأن الأزهر لاتلين له قناة ، وله من مجده القديم مايجعل مركزه فى مصر أثبت من مركز الجامعة المصرية .

فماذا يفعل الأستاذ فى المحافظة على أحلامه ؟ وهو من الذكاء بحيث لاتعجزه الحيلة ، لاسبيل له إلا أن يستغل فرصة قيام الرجعيين على ذلك الإصلاح ، ومحاربتهم مذكرة الشيخ المراغى بشتى الوسائل ، فينضم إليهم فى معارضة ذلك الإصلاح ، ويلبس فى هذا ثوباً من الرياء والخداع ، ولا يمنعه من معارضة الإصلاح ما يدعيه له أنصاره من أنه زعيم المجددين فى مصر ، لأن الغاية تسوغ الوسيلة فى عُرف هذا العصر .

وقد اجتهد فى ذلك الرياء والخداع ليخفى غرضه الحقيق ، فأظهر ما لم نعهده فيه من الغيرة على الدعوة إلى الاسلام ، والقيام بوظيفة الإرشاد ، حتى لم يطق أن ينصرف الأزهريون عنهما إلى إعداد أنفسهم لوظائف التدريس بالمدارس الأميرية ، ولوظائف القضاء بالمحاكم الشرعية ، لأن هذه الوظائف من أمور الدنيا التى لايليق بأهل الأزهر أن يشتغلوا بها ، فيجب أن يقتصر الأزهر على تخريج دُعاة إلى دين الله ، وذادة عنه ، وحُمَاة له ، وأن يَدَعَ الدنيا وأغراضها للذين تعنيهم أغراض هذه الدنيا .

فمَرْحَى مرحى أيها الأستاذ الزاهد ، والله ما كنا نعرف أنك وصلت فى مقام الزهد إلى هذا الحد ، فليت شعرى ماذا تطلب بعد مركزك الذى

وصلت إليه فى الجامعة المصرية بفضل الزهد ؟ لعلك تطمع أن تكون رئيس خانقاه ، أو رئيس طريقة صوفية .

فيا أيها الأستاذ الزاهد ، إن كنت تريد لنفسك الزهد فى الحياة ، أو كنت توهمنا به لتنطلى علينا حيلتك ، فإن الأزهريين ليسوا فى حاجة إلى درسك هذا فى الزهد ، وهم أعلم بالزهد الذى يطلبه دينهم منك ، فهو لا يصل إلى حد الرهبانية التى تريدها لهم ، وهم إذا قصدوا الدنيا فإنما يقصدونها كما قصدها أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، وليكونوا فى مراكز تساعدهم على القيام بوظيفتهم الدينية فى عصرنا ، ويعملوا على نشر دين الله والدعوة إليه فى المدارس التى تزهدهم فيها ، ويربوا جيلا جديداً يعرف دين الله ، ويأتمر بأوامره ويجتنب نواهيه ، وليحكموا أيضا بدين الله فى المحاكم الشرعية ، لأنهم أقدر على هذا من خريجى كلية الحقوق ، ولا شىء من هذا ينافى الزهد الذى طلبه الاسلام ، وتريد أن تعرفه لأهل الأزهر فى آخر الزمان .

ثم يبلغ الأمر بك أيها الأستاذ أن تدعى أنه لا يليق بالأزهر الاشتغال بالعلوم الرياضية والطبيعية ، لأنها علوم مدنية ، والأزهر يجب أن يكون مدرسة دينية لا غير ، فهنيئاً للرجعيين من أهل الأزهر بانضمامك إليهم فى محاربة هذه العلوم ، وإن اختلفت غايتك وغايتهم ، لأنهم يحاربونها كراهة فيها ، وأنت تحاربها لئلا تقرّب الأزهريين من الوظائف التى تريد أن تستأثر بها للجامعة المصرية ، وإنك لتجهل فى هذا أو تتجاهل أنه ليس فى ديننا علوم دينية وعلوم مدنية ، لأن العلوم كلها سواء فى نظر الإسلام ، وكلها مطلوبة فيه على سبيل فرض الكفاية ، فلا فرق فيه بين علم الفقه وعلم النحو وعلم الحساب وغيرها من العلوم ، لأنها لازمة لأهله ، ولا غنى لهم عنها فى دنياهم ، وقد شعر الأستاذ بضعف رأيه فى هذا فاقترح أن يدرس الأزهريون هذه العلوم فى مدارسها المدنية ، كما يدرسها القسس والرهبان فى أوربا ، مع أنه لا فرق بين دراستهم لها فى هذه المدارس وفى المعاهد

الدينية ، وليس من الواجب أن نقلد أوربا فى كل شىء ، على أن دراسة هذه العلوم فى المعاهد الدينية أظهر فى الدلالة على عدم المنافاة بين الدين والعلم .

وبعد فإن الأزهر فى الإصلاح الجديد سيكون فيــه قسم للدعوة والإرشاد ، فلم يكن هناك معنى للحملة التى حملها الأستاذ الكبير على هـذا الإصلاح فى مجلة الرابطة الشرقية ، ولكنه الغرض الذى ذكرناه هو الذى يحمله على القيام بهـذه الحملة ، وسيجد من الأزهر ما لم يجده من رجال مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، وقد طلب الأزهريون هذا الإصلاح وسيصلون إليه بإذن الله تعالى ، ويقتحمون تلك العقبات التى يقيمها الأستاذ وغيره فى سبيلهم ، وستكون محاربة هذا الإصلاح صفحة عار فى تاريخ من قاموا بها ، فليحذر الأستاذ الكبير حكم التاريخ فى مناوأة هذا الإصلاح ، وليعلم أن أمره فى مناوأته أقبح من أمر الرجعيين ، لأنه يعتقد صواب الإصلاح ، ولكنه يحاربه للغرض الذى يخفيه عن الناس ، ولا يخفى على طلاب الإصلاح ، أما الرجعيون فهم يحاربون الإصلاح لأنهم يعتقدون فساده ، فحكم التاريخ عليهم أخف من حكمه على ذلك الأستاذ الكبير [١] .

---

(١) الأخبار — ١٣٤٧/٧/٢٨هـ — ٩ — ١ — ١٩٢٩ م

هذا مايراد بالأزهر

— ١ —

قرأت فى جريدة البلاغ المقال الثانى مما يكتب تحت عنوان — ماذا يراد بالأزهر فى غيبة البرلمان — لكاتب رمز لنفسه باسم المنذر ، فرأيت فيه دسيسة للإصلاح من دسائس الرجعيين الذين نكب الدستور بهم ، وهم يريدون اليوم أن يدسُّوا للإصـــلاح وللشيخ المراغى ، وهو حسنة من حسنات عهد الدستور ، وقد اختير فى عهده لينفذ هـذا الإصلاح الذى يعارضه الرجعيون بكل وسيلة ، وقد استبشرت الأمة بهذا الإصلاح ماعدا أولئك الرجعيين ، والبرلمان لم ينشأ إلا لينفذ إرادة الأمة .

فالآن بعد أن نكب الدستور من أولئك الرجعيين بما نكب به يتحككون به ، ويشفقون أن يوضع للأزهر إصلاح فى غيبة مجلسيه ، ولا ذنب للأزهر فى غيبة هذين المجلسين حتى يعوّق إصلاحه بسببها ، وقد ابتعد به الشيخ المراغى عن السياسة الحزبية ، فنال بهذا رضا كل الأحزاب ، لأنه ابتعد به عن الاشتغال بما بين الأحزاب من الخلافات ، ولم يتذبذب بينها كما كان يتذبذب قبل ذلك .

فأما الذى يراد بالأزهر فى غيبة البرلمان فهو أن يجرى التعليم فيه على النظام الذى يجرى الآن فى كل معاهد العلم الحديثة ، ليصلح حاله كما صلحت حالها ، ويلائم حال العصر الذى يعيش فيه ، ولا يمكنه أن يستمر على تجاهله ، وذلك بأن يقسم التعليم فيه إلى مرحلتين :

١ — مرحلة ثقافة عامة تشمل أقسامه الأولية والثانوية ، ويدرس فيها كل مايلزم لهذه الثقافة من العلوم الدينية واللغوية والطبيعية والرياضية ، ويستوى فيها من يتخصص بعدها للعلوم الدينية أو اللغوية أو الطبيعية أو الرياضية أو لفرع من فروع هذه العلوم ، كالطب أو الهندسة أو نحوهما .

٢ — مرحلة تخصص ، وهى التى تتخصص فيها كل طائفة من الطلاب للعلوم التى تريد التخصص فيها .

وبهذا يخرّج الأزهر رجالا لا ينقصهم شيء من الثقافة اللازمة لكل متعلم فى عصره ، ولا تقف معلوماتهم عند حد الإلمام من كل علم بطرف ، بل يكون منهم الفقيه المتخصص فى الفقه ووسائله ، والنحوى المتخصص فى النحو ووسائله ، والأديب المتخصص فى الأدب ووسائله ، فيعود لنا عهد العلماء المجتهدين فى العلوم ، المطلعين على كل مايلزمهم الاطلاع عليه من معارف عصرهم ، حتى لا يأتى سائح من أوربا أو غيرها وقد بلغه صيت الأزهر ، فإذا دخل على شيخه وجده لا يعرف أوربا ولا غيرها من القارات الخمس ، فتذهب من نفسه روعة الأزهر ، وتنحطّ عنده منزلته .

وبهذا أيضاً يخرّج الأزهر رجالا يعرفون ماوصلت إليه الأمم الحديثة من الرقى بفضل الحكم الدستورى ، فيؤمنون بالحكم الدستورى فى مصر ، ولا يحاربونه باسم الدين أو غيره مما يحاربونه به ، ولا يرون فى إباحته حرية الأفكار والعقائد شيئاً يهدّد الدين ، فيسيئون إلى الحكم الدستورى ، ويؤلّبون علينا الأمم الحديثة التى تؤمن بحرية الأفكار والعقائد .

فهذا كله هو مايراد بالأزهر فى غيبة البرلمان ، وهو شيء لا يضر الحياة الدستورية بشيء ، بل يهيء النفوس الرجعية للإيمان بها ، ويبعث الطمأنينة فيها من جهتها[1] .

— ٢ —

رد الأستاذ المنذر علىّ فى مقاله الثالث بأن مشروع قانون الأزهر الجديد يغير القانون البرلمانى لتنظيم سلطة جلالة ملك مصر على الأزهر والمعاهد الدينية ، ويعود بها إلى الخروج عن رقابة البرلمان والحكومة كما كانت قبل ذلك القانون ، وهذا لا يصح أن يحدث فى غيبة البرلمان ، ثم ادعى أنى لا أجترىء على الرد عليه فى ذلك .

---

(١) البلاغ ١٧/٢/١٣٤٨هـ ٢٤/٦/١٩٢٩م .

وها أنذا أبطل دعواه وأقول بأعلى صوتى إن خروج الأزهر من رقابة البرلمان والحكومة قد يضرّ به ، فالأحسن أن يكون تحت رقابتهما ، حتى لايتولى أمره من يرجع به القهقرى من أعداء الإصلاح ، ولكن مسألة السلطة فى الأزهر ليست بذات بال فى أمر إصلاحه ، لأنه لايخشى عليه من ناحيتها ، وإنما يخشى عليه من ناحية أنصار القديم ، لأنهم الذين إذا تولوا أمره رجعوا به القهقرى ، وقضوا على ماوصل إليه فى الإصلاح ، فإذا قضى على نفوذهم فى الأزهر كان وجوده تحت رقابة البرلمان والحكومة كوجوده تحت رقابة غيرهما .

وقد كان الأزهر منذ نحو عشرين سنة تحت رقابة الخديو عباس باشا ، فعمل على إدخال النظام الحديث فيه ، وكان أنصار القديم فيه هم الذين يعارضون فى هذا النظام ، وها هو ذا الملك فؤاد قد زار فى السنة الماضية كلية اللاهوت بلندن ، فلما رأى حسن نظامها أظهر رغبته لرئيس وزرائه عبد الخالق ثروت باشا فى أن يكون للأزهر مثل هذه الكلية ، وها هو ذا الشيخ المراغى ينفذ هذه الرغبة الملكية ، ولا يعارضه فيها إلا أنصار القديم فى الأزهر .

فجلالة الملك والبرلمان والحكومة يرغبون فى إصلاح الأزهر ، وما داموا متحدين فى هذه الرغبة فلا تهم مسألة تلك السلطة ، لأنها لا تقدم ولا تؤخر فى إصلاح الأزهر ، ولا يصح أن نتخذ منها وسيلة لتعويق الإصلاح فيه ، لأن الإصلاح قد تأخر كثيراً عن الوقت الذى كان الواجب أن يظهر فيه ويعمل به ، وإنه ليخشى أن يفوت وقته ، فيلفظ المريض أنفاسه الأخيرة ، ويأتى الطبيب بعد هذا فلا يجد من يعالجه ، فالبدارَ البدارَ قبل أن يفوت الوقت ، وليكن هذا فى غيبة البرلمان أو حضوره ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، والإصلاح ليس من المحظورات ، فالضرورات تبيحه من باب أولى[1] .

---

(١) البلاغ — ٢٣ — ٢ — ١٣٤٨ هـ ، ٣ — ٧ — ١٩٢٩ م .

الاشتغال بغير الأهم فى إصلاح الأزهر

نجح معارضو الإصلاح فى إبعاد الشيخ المراغى عن الأزهر ، ولكنهم لم يصلوا إلى ما يتمنونه فى نفوسهم من تولية شيخ على الأزهر لا يؤمن بهذا الإصلاح ، ليعمل على الرجوع بالأزهر إلى قديمه الذى يحنون إليه ، فقد تولى على الأزهر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى بعد الشيخ المراغى ، وهو من أنصار الإصلاح أيضاً ، وله فيه جهاد قديم فى كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم .

وقد كنت كبير الأمل فى نجاح الشيخ المراغى فى إصلاحه ، فلما نجح أعداء الإصلاح فى إبعاده عن الأزهر كان لهذا أثر كبير فى نفسى ، فسكتُّ هذه المدة لأرى ماذا يكون أمر الأزهر بعد الشيخ المراغى ، ولا سيما أن الشيخ الأحمدى الذى تولى بعده كان من أساتذتى ، فرأيت أن أتمهل لأرى ماذا يكون من أمره فى إصلاح الأزهر ، وقد نشر أكثر من مرة على صفحات الجرائد أنه ينظر فى هذا الإصلاح ، وأنه سيظهر قريباً عمله فيه ، فآثرت أن أتركه يعمل فى هدوء ، حتى إذا ظهر عمله فى الإصلاح كان لى رأيى فيه ، على أن رأيى فى الإصلاح معروف ، وقد دعوت إليه قبل الشيخ المراغى فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وقد مضى على تأليفه نحو ست سنين ، ولم يكن الكلام فى الإصلاح قبله حديث الناس كما هو اليوم .

ولكن الذى دعانى الآن إلى الكتابة فى الإصلاح مايدور على صفحات بعض الجرائد من الجدال فى تعليم اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وفى إرسال بعثات أزهرية إلى أوربا ، وفى التوسع فى درس العلوم الرياضية فى الأزهر ، وقد رأى بعضهم أن هذا ينافى صبغة الأزهر الدينية ، ويجنى على المقصود الأهم منه ، وهو دراسة العلوم الدينية والعربية ، وهذا عندى من الاشتغال بالمهم عن الأهم فى إصلاح الأزهر .

ولا أنكر أنى دعوت فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — إلى تعليم اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وإلى إرسال بعثات أزهرية إلى أوربا ، وإلى دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ولكن هذا ليس هو الأمر الأهم فى إصلاح الأزهر ، لأنا لو فعلنا هذا وتركنا الأزهر على قديمه فى دراسة العلوم الدينية والعربية لبقى على جموده القديم ، ولم يغير هذا شيئاً من ذلك الجمود ، على أنه لو أثر شيئا فسيكون تأثيره فى إظهـار فريقين متطاحنين فى الأزهر ، فريق يجمد على القديم ويحارب التجديد ، وفريق يدعو إلى التجديد ويحارب الجمود ، وليس هذا من مصلحة الأزهر فى شىء .

فمصيبة الأزهر والمعاهد الدينية إنما هى فى اعتمادها فى دراسة العلوم الدينية والعربية على كتب ليس فيها شىء من روح العلوم ، وإنما هى مماحكات لفظية تافهة فى عبارات المتون والشروح ، ومادام الأزهر معتمداً على هذه الكتب فسيمكث على جموده فى العلم ، ولا ينهض من كبوته التى تردى فيها بسبب ذلك الجمود ، وسيمكث أهله غير صالحين لشىء فى حياتنا الحديثة ، وهنا تأتى مشكلة الطلاب فى الأزهر والمعاهد الدينية ، لأنهم يريدون مشاركة الناس فى هذه الحياة الحديثة خارج الأزهر ، وهؤلاء الناس لا يريدون أن يشاركوهم فى هذه الحياة وهم باقون على ذلك الجمود ، وهنا يثور الطلاب فى سبيل ذلك المطالب ، وتضطرب الحياة العلمية فى الأزهر بسبب ثوراتهم ، وإنه ليهون فى نظرى أن نبتعد عن دراسة اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وعن إرسال بعثات أزهرية إلى أوربا ، وعن التوسع فى دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، إنه ليهون فى نظرى هذا إذا وصلنا إلى القضاء على ذلك الجمود العلمى ، فصارت لنا كتب دراسية

حديثة تسرى فيها روح الحياة ، وصارت لنا علوم حية تظهر فيها روح الاجتهاد ، لأن هذا هو المطلب الأسمى فى إصلاح الأزهر ، وهو الغرض الأهم لطلاب الإصلاح ، وإنه يوم يتم هذا تهتز نفوسنا طرباً ، وتمتلىء سروراً وفرحاً .

نعم يوم يتم لنا هذا يكون لنا أزهر حديث كأرقى الجامعات الحديثة ، ينظر الناس إلى جهوده العلمية الحديثة نظرة إجلال وإكبار ، ويملأ علماؤه الدنيا بآرائهم الحديثة فى العلم والدين والاجتماع ، فيرحل الناس إلى تلقّى العلم عليهم من سائر أنحاء الدنيا ، لا من العالم الشرقى وحده .

فتى يكون ذلك اليوم ؟ متى يكون ؟ [1] .

---

(١) البلاغ — ١٣٤٨/٩/١٧هـ — ١٩٣٠/٢/١٦م

ماذا نعمل لنجاح قانون الاصلاح ؟

ذكرت بعض الجرائد أن شيخ الجامع الأزهر يواصل دراسة قانون إصلاح الأزهر ، ليتمكن من تقديمه إلى مجلس الوزراء فى النصف الأخير من شهر مارس المقبل ، ويتمكن مجلس الوزراء من تقديمه إلى مجلسى النواب والشيوخ فى هذه السنة ، فعلمت أن يوم الإصلاح قريب ، وأنى كنت مبالغاً فى يأسى حين قلت فى مقالى السابق — فمتى يكون ذلك اليوم ؟ متى يكون ؟ — وهذا هو الذى ينتظر من الشيخ الأحمدى ، وقد كان له فى طلب الإصلاح مقام محمود فى كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم .

ولكنى أرى أن يبادر شيخ الأزهر بتقديم ذلك القانون قبل ذلك الوقت ، لأن الوزارة ستشتغل قريبا بالمعاهدة المصرية الإنجليزية ، وهنا لا يكون عندها وقت للاشتغال بذلك القانون ، والأزهر فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، لأن اضطراب الحياة فيه قد أضعف التعليم فيه إلى حد بعيد ، وقد ظهر أثره فى امتحان السنة الماضية ، إذ وصلت نسبة النجاح فى بعض المعاهد الدينية إلى ٥٪ ، ووصلت فى بعضها إلى أزيد قليلا من هذه النسبة ، ومثل هذا لا يصح التباطؤ فى علاجه .

على أنى إذا قدرت أن ذلك القانون سيتم فى هذه السنة ، ليعمل به فى السنة الدراسية المقبلة ، فهل إذا تم هذا نكون قد وصلنا إلى إصلاح الأزهر ؟ أللهم لا ، لأن الإصلاح لا يتم بالقوانين وحدها ، بل لابد أن يهيأ لها من الوسائل ما يلزم لنجاحها .

فأين الكتب الجديدة التى تحل محل الكتب القديمة ؟ وأين التجديد فى العلوم الدينية والعربية ؟ وأين غير هذا من كل ما يلزم لنجاح قانون الإصلاح ؟ ويجعله إصلاحا حقيقيا للأزهر ، لا إصلاحا صوريا كتلك الإصلاحات

السابقة ، لأنها اعتمدت فى الإصلاح على وضع القوانين ، ولم تهيء لها الوسائل التى تمكنها من النجاح فى علاج ماوضعت له .

فيجب أن نقوم قبل أن يظهر ذلك القانون بتهيئة تلك الوسائل اللازمة لنجاحه ، وأن نبذل فيها جهود الجبابرة ، لأن الوقت ضيق ، وقد مضت سنين عديدة على إهمال الوسائل اللازمة لتحقيق الإصلاح فى الأزهر ، ولو أن أولياء الأمور اهتموا بهذه الوسائل كاهتمامهم بالقوانين التى وضعوها لكان الأزهر الآن قد وصــل إلى الإصلاح المطلوب ، ولم يقع فى ذلك الفساد والاضطراب .

وقد أنشىء مكتب جديد فى إدارة الأزهر للترجمة والتعريب وتحرير المجلة التى ستنشأ فى الأزهر ، وما كان أحوجنا إلى مكتب يقوم بتأليف الكتب اللازمة للتعليم فى الأزهر ، لأن هذا أهم الآن من القيام بترجمة الكتب الأجنبية وتعريبها ، فيجب أن نقوم بإصلاح ماعندنا أولا ، ثم نهتم بنقل ماعند غيرنا ثانيا ، لأن ماعندنا هو الأساس الذى نبنى عليه ماعند غيرنا ، ومن الواجب أن نهتم أولا بإصلاح ذلك الأساس ، لنأمن ما نقيم عليه من بناء ، ويقوم صرح الإصلاح على أساس صحيح (١) .

---

(١) البلاغ — ٢٦/٩/١٣٤٨هـ ٢٥/٢/١٩٣٠م .

صفحة من أعمالي

ينشر كاتب فى جريدة البلاغ يختار لنفسه وصف — عليم — مقالات فى الشؤون المالية لموظفى المعاهد الدينية ، ولا يعنيه بشيء أمر الإصلاح فى الأزهر ، ولعله لا يعجبه الكلام فى الإصلاح ، ولا يرضيه ما أقوم به من الجهاد فيه ، ولهذا نظر إلى ما أقوم به من الجهاد فى الإصلاح بعين السخط ، ورماني بأني قوّال لا فعّال ، وقد ادعى مع هذا أنه من أصدقائي ، ولا يمكن أن يطعن فيّ عدو بأشد من هذا الطعن .

يا صديق عليم ، سأنشر لك صفحة من أعمالي على كره مني ، لترى أني فعال لا قوال ، لقد نلت شهادة العالمية سنة ١٣٥٧ هـ (١٩١٨ م) وأنا فى الرابعة والعشرين من عمري ، واشتغلت بالتدريس فى معهد طنطا ، فدرست فى أول ما درست متن الآجرُّومية فى النحو ، وقد مرّت عليه قرون لا يأخذ أحد عندنا عليه شيئا ، فلما قمت بتدريسه وجدت فيه كثيراً من الأخطاء ، ورأيت أنه مع هذا لا يصلح لتعليم المبتدئين ، فوضعت بدله كتابي — الأجرومية العصرية — على أساس الطريقة الاستنتاجية ، وهي الطريقة التي جرى الأستاذ الجارم عليها بعدي فى كتاب — النحو الواضح — فلقي فيه من تشجيع وزارة المعارف ما لقي ، أما أنا فكان بعض إخواني من مراقبي معهد طنطا يمنع الطلاب من إظهار كتابي فى دروسهم .

ثم أظهرت كتابي — زبد العقائد النسفية مع شرحها وحواشيه — وهو كتاب فى فلسفة التوحيد ، ألفته وأنا طالب بالقسم الثانوي ، ثم أدخلت فيه قليلا من التهذيب ، وأظهرته بعد كتاب الآجرومية العصرية .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — الميراث فى الإسلام والرد على الفيلسوف بنتام — وهو يشتمل على تفصيل أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية

وفى كثير من الشرائع القديمة والحديثة ، وعلى موازنات بين أحكامه فى الشريعة الإسلامية وأحكامه فى هذه الشرائع[١] .

ثم أظهرت كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وهو أول كتاب ظهر فى نقد هذا النظام ، وقد ابتدأت به الجهاد فى استكمال إصلاح الأزهر ، فثار علىّ بسببه علماء معهد طنطا ، وأرادوا أن يفصلونى من وظيفتى ، ولكن أولياء الأمور الذين يقدّرون الأمور أكثر منهم ، اكتفوا بقطع خمسة عشر يوما من راتبى ليقطعوا فتنتهم ، وقد حدثت تغييرات فى نظام التعليم فى الأزهر بعد ظهور هذا الكتاب ، وفيها كثير مما دعوت إليه فيه من وجوه الإصلاح .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — روائع النظم والنثر — وهو يشتمل على أروع ما ورد فى الأدب العربى من المنظوم والمنثور .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — الأقوال الحسان فى حسن نظم القرآن — وقد اشتمل على بيان الغرض المقصود من كل سورة من سور القرآن ، وعلى بيان وجه ترتيب كل سورة فى الغرض المقصود منها ، حتى تظهر كل سورة متسقة المعانى ، منتظمة المبانى ، وقد دعانى إلى تأليفه ما يدعيه بعض علماء أوربا من سوء النظم فى ترتيب آيات السور ، فجاء خدمة عظيمة للقرآن فى هذا العصر[٢] .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — نقد كتاب فى الشعر الجاهلى — وقد أقام الأستاذ طه حسين المسلمين وأقعدهم بهذا الكتاب ، فطعنته بكتابى أقوى طعنة ، وأظهرت أن ما أنكره من قصة إبراهيم وإسماعيل الواردة فى القرآن مسروق من كتاب — مقالة فى الاسلام — لبعض المبشرين المسيحيين .

---

(١) قد سميت هذا الكتاب فى الطبعة الثانية — الميراث فى الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية — والموجود الآن منه الطبعة الرابعة .

(٢) قد ظهر هذا الكتاب فى الطبعة الثانية باسم — النظم الفنى فى القرآن .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — تاريخ الجماعة الأولى للشبان المسلمين برياسة النبي صلى الله عليه وسلم — وهو يبين سبق الشبان إلى دعوة الاسلام ، ويشرح ما قام بينهم وبين الشيوخ الجامدين على الشرك إلى أن تم لهم النصر عليهم ، وهذا موضوع جديد لم يسبقني أحد إلى التأليف فيه[١] .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — الفقه المصور في أحكام العبادات فى فقه الشافعي — ليدرس لطلاب السنة الأولى من القسم الأوّل ، وقدمته إلى الشيخ المراغي ، ليكون أول كتاب من الكتب المطلوبة فى الإصلاح ، وأضرب به مثلا فى التأليف الأزهرى المناسب لهذا العصر .

وهذا إلى ما قمت به من مشروع المجلة الأزهرية ، وقد ظهر أول عدد منها فقام له أنصار الجمود وقعدوا ، وحالوا دون ظهور عدد بعده .

فهذه صفحة من أعمالى ياصديقى عليم ، وأنا لا أزال فى عهد الشباب ، فإذا مدّ الله فى عمرى فسيرى من أعمالى مايثبت له أنى فعال لاقوال ، ولعله يعذرنى بعد هذا فيما يأخذه علىّ من تسرّب اليأس إلى نفسى ، لأنى لا أجد من حولى إلا معارضة وتثبيطاً ، ولا أرى إلا من يتربص بى الشر ، ويعمل على تشويه مقاصدى ، وما أنا إلا بشر أصيب وأخطىء ، والمصيب فى شرعنا مأجور ، والمخطىء فيه معذور ، وقد صرنا فى زمن تحمد فيه رذيلة الجمود ، فإذا تحرك شخص للعمل نظر إليه بعين البغض ، فإن أصاب لم يجد مادحا ، وإن أخطأ لم يجد عاذرا ، حتى ساء حال الراغب فى العمل بيننا ، واستولى عليه اليأس من إصلاح أحوالنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم[١] .

---

(١) قد ظهر هذا الكتاب فى الطبعة الثانية باسم — شباب قريش فى العهد النبوى للاسلام

(٢) البلاغ — ١٥/١٠/١٣٤٨هـ ١٦/٣/١٩٣٠م .

مبانى الجامعة الأزهرية

كان الكلام فى إصلاح الأزهر حديث الجرائد ، فكان اشتغالها به يبعث فى النفس الأمل فيه ، فلما سكتت الجرائد أخيرا عن الكلام فيه دخل النفس بعض اليأس ، واستولى عليها كثير من الحزن ، فسكتُّ عن الكلام فيه لهذا اليأس ، وغلب الخوف على الرجاء فى هذا الإصلاح الذى اضطرب أمرنا فيه ، فلا تمتلىء النفس منه أملا ورجاء ، إلا تمتلىء بعدهما يأسا وقنوطا .

وقد عاد شىء من الأمل إلى النفس حين رأينا أمس وزارتنا الشعبية تقف فى مجلس النواب موقفا شريفا عند النظر فى مبانى الجامعة الأزهرية الجديدة ، فانتعشت نفوس أهل الأزهر بهذا الموقف الشريف ، وعاد إليها الأمل بعد اليأس ، فقد أنكر وزراؤنا أشد إنكار على بعض النواب الذين عارضوا فى هذه المبانى ، وألحُّوا إلحاحا شديدا على مجلس النواب أن يوافق على الأموال اللازمة لهذه المبـــانى ، حتى يمكن رئيس الوزراء أن يشرع فى إصلاح الأزهر بعد أن يعود من أوربا ، وينتهى من أمر المعاهدة المصرية الإنجليزية .

وهذا موقف يجب على كل مصرى أن يؤيد فيـه وزارتنا الشعبية ، وخصوصا نوابنا الذين يجب عليهم قبل غيرهم أن يؤيدوا وزارتهم فيما تريده من إصلاح الأزهر ، لأن الوزارات السابقـة كانت تعمل على إرضاء الأزهريين ، وتجتهد فى كسب تأييدهم لهـا ، فلا يصح أن تـكون وزارتنا الشعبية أقل من غيرها فى العمل على إرضائهم ، لتقطع الطريق على من يحاول إفسادهم عليها .

فيانوابنا الـكرام ، إن أبناء الأزهر والمعاهد الدينيـة هم أبناء السواد الأعظم من شعبكم ، وهم الذين أعطوكم ثقتهم ، وآثروكم على غيركم ، وإن

نفوسهم لتتطلع إلى ماسيكون منكم فى جلسة يوم الاثنين المقبل ، ولا تنتظر منكم إلا أن تؤيدوا وزارتنا الشعبية بالموافقة على الأموال اللازمة لمبانى الجامعة الأزهرية الجديدة ، ليقوم عليها إصلاح الأزهر ، وتكون لمصر أرقى جامعة إسلامية فى هذا العصر ، وتحوز بهذا قصب السبق على جميع البلاد الإسلامية ، فتتجه إليها أنظارها فى شرق الأرض وغربها ، وتصير كعبة طلاب العلوم الدينية والعربية فيها ، ويكون هذا صفحة فخار لمجلس النواب المصرى ، وتاج فخار للوزارة الشعبية المحبوبة ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ولمثـــل هذا فليتنافس المتنافسون ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا [١] .

(١) البلاغ — ١٣٤٨/١١/١٣هـ ٤ من برمودة ١٦٤٦ ق .

حاجة الإسلام إلى مصلح ثائر

كتبت جريدة السياسة الأسبوعية فى العدد السابع من السنة السادسة (٢٧ / ٢ / ١٩٣٧ م) مقالا عن الشيخ المراغى شيخ الأزهر ، وازنت فيه بينه وبين أستاذه الشيخ محمد عبده ، فذكرت عن الشيخ محمد عبده أنه كان رجلا عصبياً ، يريد أن يخرج التفكير الإسلامى من جموده عن طريق الثورة على هذا الجمود ، فقام بهذه الثورة بنفسه ، وعاونه فيها كثير من أتباعه . وتألفت حوله مدرسة أخذت عنه وفكّرت تفكيره ، أما الشيخ المراغى فرجل ذكى النظرة ، ينمّ جبينه المصقول عن هدوء وحكمة يحولان دون تفجُّر هذا الذكاء فى ثورة ذاكية الضرام ، وصوته الرزين المطمئن يضفى على منطقه المتزن من وقار الحكمة ما يخضع لسلطانه أشدّ النفوس ميلا إلى العنف والشدة ، ولعل طريقة الشيخ المراغى أبطأ أثراً ، لكنها من غير شك أكثر ثباتاً ، وأفسح مدى ، لأن هذا الهدوء الذى يأخذ به أبعد غاية فى آثاره من الثورة الجامحة .

وإنى أوافق كاتب هذا المقال فيما ذكره من الفرق بين الشيخ محمد عبده والشيخ المراغى ، وأخالفه فى ترجيح طريقة الثانى فى الإصلاح على طريقة الأول ، لأن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة التى توقظ النفوس من غفلتها . ويشعر بعنفها العامّة والخاصّة ، أما ذلك الهدوء فإنه لا يحرك ساكناً ، ولا يوقظ نائماً ، وإذا قدمنا خطوة إلى الأمام ، فإن ثورة الرجعيين عليها تؤخرنا خطوات إلى الوراء ، أو تقف بنا عند تلك الخطوة على الأقل .

وها هو ذا الشيخ المراغى قد عاد إلى منصبه فى سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) فآثر هذه المرة طريقة الهدوء على طريقة الثورة ، وها هو ذا الأزهر فى سنة ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) لا يزال على حاله الذى كان عليه فى سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) فلم يتقدم خطوة إلى الأمام بذلك الهدوء الذى أراد الشيخ المراغى

أن يأخذ الإصلاح به ، بل تتزايد فيه الصعوبات كل يوم فى طريق الإصلاح ، وتدبر المؤامرات له من هنا ومن هناك ، ويتكاثر عدد المناوئين له ، حتى خرج على الشيخ المراغى أقرب أنصاره إليه ، وأشدهم لصوقاً به .

والتاريخ أصدق شاهد على أن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة ، ولا ينال حظه من النجاح إلا على يد المصلحين الثائرين ، وعلى أنه إذا أخذ بالهدوء والحيلة فإنه لا يلبث أن يصيبه الإخفاق ، فينهار بنيانه ، وتسقط أركانه ، لأن المناهضين للإصلاح لا يلبثون أن يتنبهوا له ، ويأخذوه بالثورة دون الهدوء ، فيتراجع على عقبه ، ولا يكون عنده من القوة ما يجعله يثبت أمام الثائرين عليه ، لأن أنصاره لا يؤمنون بالثورة ، ولا يرون الاستعانة فى الإصلاح بغير الهدوء والحيلة .

وأقرب شاهد على ذلك من التاريخ حركة الإصلاح التى قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى بلاد العرب ، وحركة الإصلاح التى قام بها محمد على باشا فى مصر ، فقد قامتا معاً فى عصر واحد ، وقد اصطدمت كل منهما بالأخرى ، لأنهما كانتا مختلفتين فى الإصلاح ، فالأولى كانت إصلاحاً دينياً لا مدنياً ، وكانت تأخذ الإصلاح بالثورة والقوة الملائمة لطبيعة بلاد العرب ، والثانية كانت إصلاحاً مدنياً لا دينياً ، وكانت تأخذ الإصلاح بالهدوء والحيلة ، وتتجه إليه فى غفلة الشعب حتى لا يشعر به فيثور عليه ، وقد نام عنها الشعب لما فى طبعه من اللين والهدوء .

فأما حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد صمدت لنضال المناهضين لها ، وقابلت العنف بالعنف ، لأنها تؤمن بالثورة والنضال ، وكانت تنتصر على المناضلين لها حينا ، وتنهزم أمامهم حينا ، فلا تؤثر فيها الهزيمة ، ولا تضعف من إيمان أصحابها بها ، حتى تم لها الآن النصر على جزيرة العرب ، وبسطت سلطانها على نجد والحجاز وتهامة وغيرها من البلاد العربية ، واستولت على العاصمتين الدينيتين للإسلام وهما مكة والمدينة ، وهى الآن

محل تقدير كثير من أصحاب الثقافة الحديثة من المسلمين، ولا ينظر إليها بعين البغض إلا العامّة وأشباه العامة، ممن طبع الجمود الدينى على قلبه وبصره وسمعه، فيرى النور ظلاماً، والهدى ضلالا، والحسن قبحاً.

وأما حركة محمد على باشا فإنها لم تلبث أن انهارت بعده، لأنها تمت فى غفلة الشعب المصرى، ولم تكن نتيجة ثورة توقظه من غفلته، وتنبهه من نومه، فتغزو قلبه، وتصير عقيدة عنده، فتثبت فيه على الزمن، وتزداد قوة على مرّ الأيام والسنين.

ولكن هل يجرى الشيخ المراغى فيما آثره من الهدوء على طبعه كما يرى كاتب ذلك المقال السابق؟ أو هو تطبّع قد يغلبه الطبع فى يوم ما؟

لقد أخذ الشيخ المراغى عن أستاذه الشيخ محمد عبده رأيه فى الإصلاح، ثم ترك الأزهر إلى وظيفة القضاء الشرعى، فعرف الحياة أيضا خارج الأزهر، واشتغل بالقضاء مدة طويلة فى السودان، فعرف الحياة أيضا خارج مصر، وكانت وظيفته فى السودان تجعله يختلط بالإنجليز فيه، فعرف بهذا أيضاً حياتهم وكثيراً من عاداتهم، وأخذ يدرس لغتهم حتى أدرك منها ما لا بأس به، وهو فى هذا كله يشبه أستاذه فى ظروف حياته إلى حدّ ما، وقد كان له أثره فى نفسه حين أخذ فى الثورة على جمود القضاء الشرعى، وشرع يحطّم بعض القيود التى تربطه بمذهب أبى حنيفة، فيدخل فيه الأحكام التى تدعو إليها ظروف عصرنا من المذاهب الثلاثة التى لا يتحرج جمهور المسلمين منها مثله، بل يجاوزها إلى المذاهب الأخرى التى يتحرجون منها.

ثم يصير شيخا للأزهر فى عهده الأول، فيسير فى طريق الثورة التى استنّها أستاذه الشيخ محمد عبده، وينادى بين جمود الأزهر بفتح باب الاجتهاد، ويطعن كتب الأزهر بأنها ليس فيها روح العلم، ويعلن بين جدران الأزهر أنه لا بد من خطوة جريئة فى الاصلاح يقصد بها وجه الله تعالى، ولا يبالى بما تحدثه من ضجة وصريخ، فقد قرنت كل الإصلاحات

العظيمة فى العالم بمثل هذه الضجة ، وهذه هى الثورة بعينها ، وقد بلغ فيها الشيخ المراغى مالم يبلغه أستاذه الشيخ محمد عبده ، لأنه حين أخذ فى إصلاح الأزهر أراد أن يخطو هذه الخطوة الجريئة التى ذكرها الشيخ المراغى ، ولكنه نصح بأخذ الاصلاح بالتدرّج فخضع لهذه النصيحة .

وقد مضى الشيخ المراغى فى ثورته ، ومضى خصومه من أعداء الإصلاح فى ثورتهم عليه ، إلى أن ضحى فى رأيه بمنصبه ، واعتزل الأزهر إلى أن عاد إليه ، وظهر بذلك المظهر الذى يظنه كاتب المقال السابق طبعاً فيه ، وأراه أنا تطبّعاً لا طبعاً ، ولعل الشيخ المراغى يتحين الفرص ليعيد لنا عهد المصلح الثائر الذى لا بُدّ منه لنهضة المسلمين ، ولا غنى عنه فى استعادة مجد الاسلام .

وإنه لعجيب جِدّ عجيب ألاّ يقومَ بين المسلمين فى هذه الأيام مصلح ثائر ، وقد علت كلمة الاصلاح الآن بينهم ، ولهجت بحديثه ألسنتهم ، وصار الآن كثير من شبانهم وشيوخهم يتشرفون بالانتساب إليه ، ويفتخرون بالتلمذ للمصلحين الثائرين على الجمود فى زمانهما ، وهما الشيخ محمد عبده ، وأستاذه جمال الدين الأفغانى .

فكيف لا يقوم الآن مصلح ثائر جرىء كهذين المصلحين الثائرين الجريئين ؟ ليرفع علم الثورة على الجمود ، ويهز أركان هذا المجتمع الذى يغطّ فى نومه ، ويواصل الجهاد الذى قام به هذان الإمامان قبله ، حتى يندكّ صرح الجمود دكا ، وتمحى آثار الجهل محواً ، فالمصلح كالطبيب يجب أن يوجه عنايته لعلاج الفساد ، حتى تصح الأجسام وتشفى من أمراضها ، وتتهذب النفوس وتشفى من جهالاتها .

ولكننا ننظر الآن بيننا فلا نجد إلا أدعياء فى الإصلاح ، لا يعرفون وظائف المصلحين فى الأمم ، بل يغفلون عن الأمراض والمفاسد التى تفتك بالأمة ، ويرتلون بيننا أناشيد حفظوها ، وكلمات منمّقة يتغنون كل يوم بها ، حتى سئمنا سماعها ، ومللنا تكرارها ، فهم يرددون بيننا كل يوم أمثال

هذه العبارات – الاسلام دين الإصلاح . الاسلام دين صالح لكل زمان ومكان . الاسلام دين يجمع بين مطالب الروح والجسد . الاسلام دين يكفل سعادة الدنيا والآخرة – إلى غير هذا من العبارات التي ألف الناس سماعها من دعاة الإصلاح في هذه الأيام ، وصار الجمود عليها شراً من الجمود الديني الذي يطلب الإصلاح من أجله ، لأن مثل هذه العبارات ليس فيها شيء من وصف أمراض المسلمين ، وإنما هي تمجيد وتنويه بالاسلام ، ولكن المسلمين اليوم في واد والاسلام في واد آخر ، وما فائدة تمجيد الاسلام إذا كان هذا شأن المسلمين منه ؟ أما إن المفيد هو محاربة ذلك الجمود الذي وقع فيه المسلمون ، وبيان ما هم فيه من سوء الحال ، ليصحوا من غفلتهم ، ويتنبهوا من رقدتهم ، أما ترديد تلك العبارات كل يوم فإنه لا يفيدهم بشيء ، بل ربما يبعث فيهم شيئاً من الغرور ، فيستمرون في غفلتهم ، ويمضون في جمودهم .

لقد ظهر جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في زمن كانت دعوة الاصلاح فيه تعد إلحاداً ، وكانت مجهولة إلا من أفراد يعدون على الأصابع ، فكان كل شيء أمامهما يدعو إلى اليأس من الإصلاح ، ويقطع الرجاء من تنبه المسلمين من هذا الجمود الشامل ، والتيقظ من هذه الغفلة العامة ، ولكنهما لم ييأسا ولم يقطعا الرجاء ، بل قاما بها ثورة إصلاحية من أعنف الثورات الاصلاحية ، ودخلا بها في صميم الإصلاح من غير تحفظ ولا مواربة ، فكانت غايتهما محاربة الفساد والجمود ، وشن الغارة على الجامدين والرجعيين ، وقد ثابرا على الجهاد إلى آخر حياتهما ، حتى أقاما أساس هذه النهضة الإصلاحية ، وعبّدا طريق الإصلاح لمن يأتي بعدهما ، حتى صار الآن كلمة محبوبة في النفوس ، وأغنية جميلة لدى الأسماع .

فعلى من يدعي الإصلاح بعدهما أن يسير في طريقهما ، ويسلك فيه مسلكهما ، ويجعلها ثورة تكتسح الجمود اكتساحاً ، حتى تقضي على ما بقي

من آثاره ، وتوئس الجامدين من ظهور أمرهم ، فيسلموا بالهزيمة ، ويقلعوا عما يدبرونه من المؤامرات والفتن .

نعم على من يدعى الاصلاح بعدهما أن يكون صريحاً فيه مثلهما ، وأن يترك دعوى أخذ الاصلاح بالحكمة والهدوء ، فإنما يفعل هذا من يؤثر الوظيفة ومغانمها على الاصلاح ومغارمه ، ويؤثر السلامة فى مداراة الرجعيين على الخطر فى منابذتهم ، ومثل هذا التردد لا يتم به إصلاح ، ولا يقضى به على الجمود ، وإنما هى الثورة ، ولا شيء غير الثورة .

ولا يقتصر أمر الانحراف فى دعوة الاصـــلاح الآن على هذا التردد ، بل يتجاوزه إلى صميم الدعوة الاصلاحية ، فقد كانت عامة شاملة على عهد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، أما الآن فقد تفرق دعاة الاصلاح فيما يدعون إليه ، وصار لكل واحد منهم غاية من الاصلاح يتجه إليها وحدها ، ويرى أنها هى الاصلاح لا غيرها ، وقد يحمله التعصب لها أن يعادى من يدعو إلى غيرها من وجوه الاصلاح ، وتقوم بهذا حرب بين أولئك المصلحين ، وقد تكون أشد مما تقوم بينهم وبين الجامدين .

وقد نشأ هذا من فقد المصلح الثائر الذى يجمع الاصلاح كله فى ثورته ، ويضم أنصاره كلهم تحت لوائه ، فلا يسمع لغيره كلمة فى الاصلاح ، وإنما تكون هناك زعامة واحدة لذلك المصلح الثائر ، تنتظم الصفوف وراءه ، وتجمع الكلمة حوله ، كالذى كان فى عهد جمال الدين الأفغانى ، وفى عهد الشيخ محمد عبده .

أما الآن فكل واحد من دعاة الاصلاح يدعى أنه هو رجل الاصلاح لا غيره ، لأن الاصلاح صار مطلباً سهلا ، لا تعب فيه ولا جهـــاد ، ولا تضحية فيه ولا حرمان ، وإنما هو تسبيح بمجد الاسلام ، والاسلام لا يريد منا هذا التسبيح بمجده ، وإنما يريد أن نخلصه من ذلك الجمود الذى وقع فيه .

ولا بُدَّ بعد هذا من أن أبين كيف انتهت ثورة جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده بموتهما ، فلم يوجد بعدهما من يحمل علم الثورة فى الإصلاح، ويثابر عليها كما ثابرا عليها ، ولا يبالى مثلهما بما يقيمه الجامدون فى سبيله من العقبات ، ولا ترهبه القوة التى تساعدهم فى محاربة الإصلاح ، وتبطش بأنصاره من غير رحمة ولا شفقة .

وبيان هذا أن كل دعوة جديدة فى الدين والإصلاح لا بد لنجاحها من قوة تحميها ، وتبذل فى سبيل نجاحها ما تملك من نفس ومال ، وتدافع عنها قوة الجمود إذا لجأت إلى محاربتها ، وعمدت إلى اضطهاد أنصارها ، فتقابلون القوة بالقوة ، وتكون حرب تبثُّ القوة فى نفوس أنصار الإصلاح ، وتجعلهم يأخذون جميعا بالثورة ، فإذا مات صاحب الدعوة وجد منهم من يرفع بعده علم الثورة ، ولا يلين فى الدعوة إلى الإصلاح ، ولا يلجأ إلى التوصل إليه بالهدوء والحكمة إلى حد الخضوع للرجعية .

ولا تخرج عن هذا أية دعوة ولو كانت سماوية ، فلا تستغنى بوحى السماء عن قوة الأرض ، وتلك سنة الله فى كل دعوة ، وهو الذى يصرف أمر الأرض والسماء ، ولا تمتاز الدعوة السماوية عن غيرها إلا بطابَعها السماوى ، فهى فى حاجة إلى ما تحتاج إليه كل دعوة من الجهاد بالنفس والمال، وإلى أنصار يلتفون حول الرسول الذى يدعو إليها ، ليؤيدوه فيها ، ويدافعوا عنه أعداءها وأعداءه .

ولهذا تمنى لوط عليه السلام أن يكون له قوة من قومه ، ليدفعوا عنه أعداءه منهم ، ويحموه من أذاهم ، كما قال تعالى فى الآية — ٨٠ — من سورة هود حكاية عنه (قَالَ لَوْ أَنَّ لى بكم قوةً أو آوِى إلى ركنٍ شديد) .

ولهذا أيضاً امتنَّ الله تعالى بذلك على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال تعالى فى الآيات — ٦ ، ٧ ، ٨ — من سـورة الضحى (أَلَمْ يجِدْكَ يتيما

فآوَى ، ووجدك ضالاً فهدى ، ووجدك عائلا فأغنَى) وقد هيأ له بهذا أمره قبل الرسالة وبعدها ، فجعل له من مال زوجه خديجة ما يسد حاجته من جهة المال ، وجعل له من كفالة عمه أبي طالب له ما يسد حاجته من جهة القوة ، فلما قام بدعوته وجد من المال مايسد حاجته فيها ، ووجد من القوة ما حماه من أعدائه ، وقد نال منهم أذى كثيراً ، ولكنهم كانو يراعون فى ذلك مكانة عمه أبي طالب فيهم ، فلا يبلغون من أذاه ما يريدون ، وقد كانوا يريدون قتله ليتخلصوا من دعوته ، ولم يكن يمنعهم من هذا إلا خوفهم من عمه .

وهذه هى الدعوة الوهابية فى عصرنا ، فإنها لما وجدت قوة تحميها من آل سعود أمراء نجد ، لم ينته أمرها بموت صاحبها محمد بن عبد الوهاب ، بل بقيت بعده فى رعاية أولئك الأمراء ، لأنهم جعلوها شعار دولتهم ، وأقاموا على أساسها ملكهم ، فثبتت بهذا أركانها فى بلاد نجد ، وامتدت منها إلى كثير من بلاد العرب . ولكنها لا تكاد تجاوز هذه البلاد ، لأنها تتمسك فى إصلاحها بأذيال التقليد ، وتتأثر بالبيئة البدوية التى نشأت فيها ، فلاتفى بحاجات المسلمين فى عصرنا ، ولاتصلح لإقامة مدنية حضرية تنهض بهم فى دنياهم ، والفرق كبير بينها وبين الدعوة التى قام بها جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده .

ولكن الدعوة التى قام بها هذان الإمامان لم ترزق من الحماية ما رزقته الدعوة الوهابية ، ولم يلتف حولها من الأمراء مثل من التف حول هذه الدعوة ، بل كان الملوك والأمراء ينضمون إلى صفوف المناهضين لها ، أو يقومون بتأييدها فى خفية وحذر ، فإذا جدَّ الجدُّ نفضوا أيديهم منها ، وانضموا إلى صفوف المناهضين لها ، لأنهم كانوا يرون بنظرهم الضعيف أن فى نجاحها خطراً على ملكهم ، وفى ظهورها تقويضاً لسلطانهم ، فلم ينظروا إليها على أنها ثورة إصلاحية ، بل نظروا إليها على أنها ثورة عليهم ، فحاربوها بهذا النظر الخاطىء ، وساعدوا خصومها وهم يجهلون حقيقتها ، وقد

كان من خيرهم وخير بلادهم مساعدتها على خصومها ، لتنهض بهم وببلادهم ، وتنجيهم من الخطر الأجنبي المحدق بهم .

وقد كان من الطبيعي بعد هذا أن تعيش تلك الدعوة ماعاش جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ، وأن تقتصر الثورة من أجله عليهما ، فإذا ماتا لم يوجد من يرفع علم الثورة بعدهما ، بل لا يوجد إلا من يريد أن يأخذ في الإصلاح بالهدوء والحكمة ، ويخالف بهذا سُنَّة هذين الإمامين في الدعوة إليه ، فيداري الرجعيين في دعوته ، ويمالئهم أحياناً على بعض أنصاره ، ومثل هذا لا تنجح به دعوة إصلاح ، وإنما تنجح بتلك الوسيلة التي كان لها فضلها في وضع الأساس ، وفي تهيئة النفوس للإصلاح ، حتى صارت لاتنظر إليه إليه كما تنظر إلى الإلحاد ، بل تراه السبيل إلى نهضتها ، وتنتظر المصلح الثائر الذي يقودها إليها .

ولا أعني بالمصلح الثائر إلا المصلح الذي لايخشى مايصيبه في الإصلاح ، فلا يكون في دعوته إليه شيء من الضعف ، ولا أعني بالقوة التي يحتاج إليها في نجاح دعوته إلا القوة التي تدفع عنه الأذى ، وتساعده بالمال ، فإذا كانت دولة ساعدته بما يسوغ لكل دولة من المساعدة (١)

---

(١) نشر هذا البحث في أربعة أعداد من السياسة الأسبوعية .

موقف الشيخ المراغى فى الإصلاح

— ١ —

نشر الأستاذ الجليل أحمد الزيات صاحب مجلة الرسالة كلمة عن موقف الشيخ المراغى فى إصلاح الأزهر ، ابتدأها بهذا البيت :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة   فإن فساد الرأى أن تترددا

فأخذ على الشيخ المراغى أنه يرى الإصلاح ولا ينفذه ، وطلب من الكتاب أن يبينوا الموانع التى تحول بينه وبين تنفيذه .

وها أنذا أبين له تلك الموانع ، فالشيخ المراغى حين أتى شيخاً للأزهر فى المرة الأولى كان يظن الإصلاح أمراً لا يتطلب تضحية ، فسار فى طلبه بعزم صادق ، ونادى بفتح باب الاجتهاد ، وطعن فى كتب الأزهر بأنه ليس فيها روح العلم ، فثار عليه أنصار الجمود فى الأزهر ، وقد أمكنهم فى النهاية أن يتغلبوا عليه ، ويحملوه على اعتزال منصبه .

فلما عاد إلى منصبه فى الأزهر آثر هذه المرة أن يدارى أنصار الجمود فى الأزهر ، لأنهم كثرة لا يستهان بها ، وفى إمكانها أن تأتمر به كما ائتمرت فى المرة الأولى ، وبهذا تغاضى عن تنفيذ الإصلاح الذى يراه ، حتى تواتيه الفرص وتتهيأ له الأسباب ، فانصرفت النفوس عن الإصلاح تبعاً له ، وصارت تُعْنَى بأمور الوظائف وما إليها ، حتى استفحل الداء ، واستعصى العلاج ، ولا يدرى إلا الله متى تواتى تلك الفرص ، وتتهيأ تلك الأسباب ؟

— ٢ —

وقد نشرت هذه الإجابة بالعدد — ٤١٤ — من مجلة الرسالة ، فظهر ردان عليها بالعدد — ٤١٥ — أولهما للشيخ عبد الآخر أبى زيد ، وثانيهما للشيخ محمد المدنى ، فنشرت ردا عليهما فى العدد — ٤١٦ — من مجلة الرسالة :

فأما الشيخ عبد الآخر فذكر فى رده علىّ أن الشيخ المراغى نفّذ الإصلاح الذى وضعه ، وذلك بتنقية الكتب الأزهرية وتهذيبها ، وتحسين طريقة تدريسها ، والحقيقة أن الكتب الأزهرية لا تزال على حالها ، فلم يدخلها تهذيب ولا تحسين ، وأن طريقة التدريس لا تزال على حالها ، وستدوم على حالها ما دامت هذه الكتب ، لأن فسادها من فسادها ، وقد أنكر الشيخ عبد الآخر ما ذكرته من انصرافنا إلى الوظائف وما إليها ، وكيف ينكر هذا وهو أدرى بأمره منى . وقد كان له يد فى أمر العرائض التى يراد منها التخلص من الشيخ المراغى ، ليحل شيخ آخر مكانه يريده أصحاب هذه العرائض ، ولم يكن يحمل على هذا كله إلا أمر الوظائف .

وأما الشيخ المدنى فإنه يوافقنى فيما رأيته كل الموافقة ، ولكنه يهوّن من أمر الرجعيين المعارضين للإصلاح فى الأزهر ، ولا أدرى كيف يهون من أمرهم ولهم فى كل يوم ثورات عنيفة على كل من يحاول تجديدا ، أو يريد إصلاحا، أو يعمل على فتح ما أغلقوه من باب الاجتهاد ، والويل كل الويل لطالب الإصلاح الذى يبتلى بهم ، إنه يقف وحده من غير معين ولا نصير ، ويصاب منهم فى دينه وعرضه وماله ، فلا يجرؤ شخص أن يدافع عنه ، وقد رأى الشيخ المدنى هذا كله ، فكيف يهون بعد هذا من أمره ؟

— ٣ —

وقد نشر الشيخ المراغى بعد هذا مقالا فى العدد — ٤٢٠ — من مجلة الرسالة ، قال فيه عن الشيخ محمد عبده : وتعلم القواعد فى مختصرات رضيها ذلك العصر المظلم ، لا تفهم إلا بشروح وحواش وصناعة خاصّة .

فنشرت ما يأتى تعقيبا عليه فى العدد — ٤٢١ — من مجلة الرسالة :

إلى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى

قرأت مقالك العظيم بالعدد — ٤٢٠ — من مجلة الرسالة ، فملأنى أملا بعد يأس ، وأفعمنى رجاء بعد قنوط ، حتى خلت أن يوم الإصلاح آت

بعد أيام تعد على الأصابع ، فقلت فى نفسى : يارب ، هذا القائد فاين الجند ؟ وهذا رسول الإصلاح فأين الأصحاب والحواريون ؟ وهذا الداعى إلى النهوض فأين المجيبون ؟

قد هيأ الله هذا المصلح البطلا[1] بنى المعاهد هبوا طال نومكم

ولكنى وقفت عند قولك عن الشيخ محمد عبده : وتعلم القواعد فى مختصرات رضيها ذلك العصر المظلم ، لا تفهم إلا بشروح وحواش وصناعة خاصة . فكدت أنكر أنا لا نزال فى ذلك العصر المظلم ، ولكنى عدت فرأيت أنا لا نزال نتعلم القواعد فى تلك المختصرات .

فكيف ترضى أن تبقى المختصرات فى عهدك وهذا رأيك فيها ؟ إنك الآن شيخ الأزهر ، وفى إمكانك أن تقضى على هذه المختصرات ، وأن تنفذ ما تريده من الإصلاح ، فهيا بنا إلى العمل ؟

---

(١) هذا البيت من نظمى ولم أنظم غيره .

كيف بدأ الإصلاح فى الأزهر

وكيف نصل الآن إليه ؟

كلما صرفت نفسى عن الكلام فى إصلاح الأزهر عاودها الحنين إليه ، لأنه عقيدة لايمكن أن أنساها ، وقد أشربت حبها من عهد الطاب ، ومضى على جهادى فيها أكثر من عشرين سنة ، ولقيت فيها مالقيت من العنت ، وبذلت فيها ما بذلت من التضحية ، ولم يكن ذلك لغرض مما يقصده من يتظاهر بحب الإصلاح ، فإن رأى فيه مغنما رضى ، وإن لم ير فيه مغنما سخط ، بل كان جهاداً خالصاً لوجه الله تعالى ، لا أبتغى به عوضاً ، ولا أقصد به مغنما .

وقد دعانى إلى معاودة الكتابة فى الإصلاح أنى قرأت ما كتبه الشيخ محمد المدنى تعليقاً على محاضرة الشيخ محمود شلتوت ، فوجدتهما يرجعان بقاء الجمود فى الأزهر إلى بقاء الكتب القديمة فيه ، وهذا هو رأيي الذي نشرته فى كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — منذ نحو عشرين سنة ، وخالفت فيه الشيخ المراغى حين عاد هذه المرة وقد تغير نظره إلى هذه الكتب ، فكان هذه سبباً فى غضب كثير من أنصاره علىّ ، وفى حرمانى من بعض حقوقى فى كايتى ، وقد قبلت هذا راضياً ، لأن من ينصب نفسه للجهاد لايؤلمه مثل هذا الحرمان ، ولايؤلمه أكثر منه فى سبيل رأيه ، ولو أنى وجدت مساعدة من المقربين للشيخ المراغى فى ذلك الوقت ، لما لقى رأيي فى هذه الكتب مالقى من الإهمال إلى وقتنا ، ولوجد من الشيخ المراغى عناية به ، واهتماماً بأمره ، لأنه يدين بالإصلاح من صميم قلبه ، ولكنه لايجد من يساعده عليه من أهل الأزهر ، وإذا وجد مساعداً وجده يساعده لغرض من الأغراض ، ومثل هذا يكون من أهل التقلب ، ولا يثبت على رأى واحد .

وسيعجز الشيخ المراغى عن تنفيذ ما يريده من الإصلاح إذا انتظر أن يجد له مؤيدين من أهل الأزهر ، ومضى فى طريق التأنى والتردد ، وقد مضى على الشروع فى إصلاح الأزهر نصف قرن أو أكثر ، وهو لا يقرب إلا ليبعد ، ولا يسهل أمره إلا ليتعسر ، وها نحن أولاءِ الآن لا نزال كما كنا قبل الشروع فى الإصلاح ، نألف الجمود ونعضُّ عليه بالنواجذ ، ونقف من الإصلاح المطلوب موقف المعارض المعاند ، ولا يزال الذين يؤمنون بهذا الإصلاح من أهل الأزهر يعدون على الأصابع ، وليس عندهم من القوة ما يمكنهم أن يقضوا به على ذلك التعصب للجمود ، وقد بذلوا ما بذلوا من التضحية فى الإصلاح ، ولكن التضحية لا تفيد وحدها فى القضاء على التعصب للجمود ، وإنما يفيـــد فى القضاء عليه القوة الغالبة ، والسلطان القاهر ، كما حصل هذا عند الشروع فى إصلاح الأزهر .

فإن أول خطوة فى إصلاح الأزهر لم تنجح إلا بهذه القوة ، ولم تثبت أركانها فى الأزهر إلا بمساعدة الحكومة ، وكان هذا بعد أن أقنعها المصلحون من أهل الأزهر بفائدة الإصلاح ، ولولا مساعدتها لهم لقضى على إصلاحهم فى مهده ، ولما خطا الأزهر فى الإصلاح خطوته الأولى وما بعدها من الخطى .

وكان الشيخ محمد عبده هو الذى تولى إقناع الحكومة بفائدة إصلاح الأزهر ، فانتهز فرصة تقريب الخديو عباس باشا له ، وحمله على تأييده فى ذلك الإصلاح ، وكان قد شكا إليه استئثار الانجليز بالحكم دونه ، فذكر له أنهم تركوا له الأزهر والمحاكم الشرعيـة والأوقاف ، لأنها ذات اتصال بالدين ، ولا يؤمن تطلعهم إليها فى المستقبل ، ثم ذكر له أن إصلاحها يؤدى إلى إصلاح الشعب ، وإصلاح الشعب يصل به إلى التخلص من هذا الحكم الأجنبى ، فاقتنع الخديو برأيه ، وساعده بالقوة والمال فى إصلاح الأزهر ، فمكث عشر سنين يعمل فيما أمكنه إدخاله من هذا الإصلاح ، ولم يكن فيها شيخاً للأزهر ولا وكيلا له ، وإنما كان عضواً فى مجلس إدارته ، ولكن

تأييد الخديو له جعل كلمته هى المسموعة فى الأزهر ، وأسكت كل من تحدثه نفسه بمعارضته ، وبهذا نجح فى وضع أساس الإصلاح فى الأزهر ، وهو فى هذا صاحب الفضل الأول ، ولم يحدث بعده فى الإصلاح عمل يذكر .

وقد مكث القائمون بأمر الأزهر والمعاهد الدينية لا يُعْنَوْنَ بإتمام ما بدأه الشيخ محمد عبده فى الإصلاح ، إلى أن أتى الشيخ المراغى فى عهده الأول ، فأراد أن يتم ذلك النقص ، ويخطو خطوة جريئة تقضى على ما بقى فى الأزهر من جمود ، ولكنه لم يسلك طريق الشيخ محمد عبده فى إقناع ولىّ الأمر بما يريده ، ليساعده على من يعارضه فيه من أهل الأزهر ، لأن علاقته بولى الأمر لم تكن كعلاقة الشيخ محمد عبده بالخديو عباس فى وقته ، فلم يمكنه أن يخطو تلك الخطوة الجريئة ، وانتهى به الأمر إلى اعتزال منصبه فى الأزهر .

وهاهو ذا الآن يتمتع فى منصبه برضا ولىّ الأمر ، فعليه أن يستغلّ فرصة رضاه فى تلك الخطوة الجريئة التى أرادها فى عهده الأول ، كما استغلّ مثلها أستاذه الشيخ محمد عبده ، ليتم ما بدأه ، ويخلد ذكره مثله (١) .

(١) نشر هذا فى السنة الحادية عشرة من مجلة الرسالة

اللجنة التى يحتاج إليها الأزهر

وأخيراً رأى الشيخ المراغى أن ينظر فى إصلاح الأزهر ، وأن يعالج الفساد الذى أدَّى إلى ضعف نتائج الامتحانات فى الكليات الأزهرية ، وفى الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية .

فذكرت مجلة الرسالة فى العدد — ٥٢٧ — من السنة الحادية عشرة أن شيخ الجامع الأزهر أصدر قرارا بتأليف لجنة لدرس حال الكليات والمعاهد الأزهرية ، وجعل مهمتها بحث الأسباب التى أدّت إلى ضعف نتائج الامتحانات فى هذه الكليات والمعاهد .

ولكن هذه اللجنة ليست هى اللجنة التى يحتاج إليها الأزهر ، لأن أسباب ضعف نتائج الامتحانات فى الكليات والمعاهد الأزهرية من الظهور بحيث لاتحتاج إلى لجنة تقضى شهوراً فى بحثها ، ثم يكون أمرها كأمر غيرها من اللجان التى تذهب فى علاج ذلك الضعف مذهباً لايصل إلى أسبابه ، ولا يحاول أن يتجه نحوها ، لأن أعضاءها لايرون أن هذه الأسباب هى التى أدَّت إلى ذلك الضعف ، ويخالفون فى نسبته إليها مع ظهورها ، وقد يرى بعضهم أنه يرجع إليها ، ولكنه يتهيب أن يصرح بذلك ، لأنه لايجد من يساعده عليه .

إن ضعف نتائج الامتحانات فى الكليات والمعاهد الأزهرية يرجع إلى كتب الدراسة فى هذه الكليات والمعاهد ، فهى لاتزال الكتب التى وصفها الشيخ المراغى فى مذكرته المعروفة بأنها لاتوجد فيها روح العلم ، وإذا كانت كتب الدراسة فى هذه الكليات والمعاهد لاتزال كما وصفها الشيخ المراغى ، فإن كل فساد فى هذه الكليات والمعاهد يجب أن يرجع إليها ، لأنه لايمكن أن يقوم بناء صالح على أساس فاسد ، وهذه الكتب بمنزلة الأساس للتعليم

فى كلياتنا ومعاهدنا ، وفسادها يؤدى إلى فساد التعليم ، وفساد التعليم يؤدى إلى الضعف فى نتائج الامتحانات ، وهذا أمر ظاهر لايحتاج إلى بحث ، ولا يحتاج إلى لجنة تضيع زمنها فى البحث من غير فائدة .

وإنما يحتاج الأزهر إلى لجنة تكون مهمتها وضع الكتب التى تصلح للدراسة ، وهى الكتب التى توجد فيها روح العلم ، وتفتح فى علومنا باب الاجتهاد ، وتبثّ فيها روح التجديد ، فيقبل الطلاب على دراستها برغبة ، وينتفعون بدراستها ومطالعتها ، وبهذه لاتحسن نتائج الامتحانات فقط ، بل يعود إلى الأزهر مجده العلمى ، فيستردّ ما كان له من مكانة فى العالم الإسلامى .

نعم هذه هى اللجنة التى نحتاج إليها الآن ، ويجب أن نبادر بتأليفها ، لتقوم بذلك العمل العظيم ، فقد مضى وقت الكلام ، وقد ملّ الناس منا سماع نداء الإصلاح ، فيجب أن نشرع فى العمل ، وأن نأخذ فى الإصلاح بالفعل ، ليعمل فيه جند الإصلاح ، وهم لايرجون من عملهم فيه إلا وجه الله تعالى [1] .

---

(١) نشر هذا فى السنة الحادية عشرة من مجلة الرسالة

اضطراب التعليم فى الأزهر

بين القديم والحديث

كان لى رأى فى اللجنة التى ألفها الشيخ المراغى لبحث أسباب ضعف نتائج الامتحانات فى الكليات والمعاهد الأزهرية ، وقد أيدت الأيام رأيى فيها ، فإنها لم تكد تجتمع حتى اختلف أعضاؤها فى هذه الأسباب أشد اختلاف ، ولم يمكنهم مع هذا الخلاف الشديد فى الرأى أن يصلوا إلى علاج ذلك الضعف ، ونتيجة هذا أن الكليات والمعاهد الأزهرية ستستمر على هذا الحال السيء ، ولا يعلم إلا الله ما ينتهى إليه استمرارها على هذا الحال .

وإنما انقسم أعضاء اللجنة هذا الانقسام لأن النظام الحديث الذى قضى فيه الأزهر ما يقرب من نصف قرن لم يعمل شيئاً فى توحيد آرائنا فى الإصلاح ، وتكوين الانسجام اللازم بين أهل البيت الواحد ، بل تركنا كما كنا قبله كثرة ترى الجمود على القديم فرضاً ، وقلة تمقت القديم وتكره الجمود ، وترى أن آثاره الباقية فى الأزهر هى السبب فى فساد التعليم فيه .

وبهذا تزعزع الإيمان بين الطلاب بصلاح التعليم فى الأزهر ، حتى تملكتهم الحيرة ، واستولى عليهم اليأس ، لأنهم لايزالون يرون القديم آخذاً بخناقهم ، ولا تزال أساليبه فى التعليم مفروضة عليهم ، ولا بُدَّ لهم من الأخذ بها فى دروسهم وامتحاناتهم ، فإذا لم يأخذ الطالب بها لم يمكنه أن يستمر فى التعليم ، ولا يلبث أن يسقط فى الامتحان ويطرد من الأزهر وفروعه .

ولكن الطلاب مع هذا يسمعون كل يوم نقد هذه الأساليب القديمة ، إذ يلقيه عليهم أنصار الإصلاح فى دروسهم ، ويقرءونه فى بعض الكتب الحديثة

التى تدرس لهم ، ويطالعونه فى بعض الكتب والمجلات والجرائد، ويسمعونه فى بعض المحاضرات التى تلقى فى الأندية العلمية . فتأثروا بهذا كله ، حتى صاروا لا يؤمنون بفائدة هذه الأساليب القديمة ، ولا تستسيغها أذواقهم بعد أن تأثرت بما يطالعون من الأساليب الحديثة ، لأنها تختلف كل الاختلاف عن الأساليب القديمة ، فمن يتذوق الأساليب الأولى لا يمكنه أن يتذوق الأساليب الثانية ، ولا شك أن النجاح فى شىء من الأشياء إنما يقوم على أساس الإيمان به ، فإذا فقد الإيمان به لم يمكن النجاح فيه ، وكان المضى فيه عبثاً لا ثمرة له .

وقد كان طلاب الأزهر قبل النظام الحديث يؤمنون بالقديم كل الإيمان ، لأنهم كانوا منعزلين فى أزهرهم ، لا يسمعون شيئاً من النقد فى قديمهم ، ولا يصل الكلام فى الإصلاح إلى أسماعهم ، ولا يطالعون غير كتبهم الأزهرية ، ولا يختلطون بغيرهم من الذين أخذوا بالتربية الحديثة فى ناد أو محفل ، فكانوا لا يعرفون إلا أساليبهم القديمة فى التعليم ، ولا يدرسون إلا العلوم القديمة وكتبها ، فألفوا أساليبها وألفتهم ، وامتزج حبها بنفوسهم ودمائهم ، وآمنوا بفائدتها إيماناً لا يشوبه شك ، لأنهم لم يعرفوا من آثار الحديث ما يزعزع عقيدتهم فى القديم ، أو يؤثر على استساغته فى أذواقهم .

وكان لإيمانهم بالقديم على فساده ثمرته فيما أخرجوا لنا من كتب تدل على براعتهم فيه ، وأنهم كانوا يتقنونه كل الإتقان ، ويجيدونه كل الإجادة ، وقد تركوا لنا من تلك الكتب ما لا يحصيه العد ، من مختصرات بلغوا الغاية فى اختصارها إلى حد التعقيد الذى كانوا يعشقونه ، ويتنافسون فى طلب فهمه وحل ألغازه ، ومن مبسوطات بذلوا فيها ما بذلوا فى التعليق على تلك المختصرات ، وقد بلغ من اهتمامهم بذلك أنهم كانوا لا يكتفون بشرح واحد على مختصر من مختصراتهم ، بل كانوا يضعون على كل مختصر ما لا يحصى من الشروح ، وعلى كل شرح ما لا يحصى من الحواشى ، وعلى كل حاشية

مالايحصى من التقارير ، حتى صارت كتبهم هى التى تعمر دور كتبنا ، وتزدحم أماكنها بها على سعتها .

أما طلاب النظام الحديث فقد أثر ذلك الاضطراب فى قدرتهم، وجعلهم عاجزين عن الإنتاج فى حديثهم ، حتى أعطوا بعجزهم سلاحاً لأعداء النظام الحديث يطعنونه به ، ويتخذونه وسيلة لتفضيل قديمهم عليه ، ولا ذنب فى ذلك على الإصلاح ، وإنما الذنب على الاضطراب فيه بين القديم والحديث ، وعلى أن النظام الحديث لم يتخلص من كل آثار القديم ، ومن الظلم أن نوازن فى هذا بينه وبين القديم وهو لايزال طاغياً عليه ، ولا يفتأ آخذاً بخناقه فى كل مراحل التعليم .

وقد نشأ من هذا الاضطراب والنقص فى النظام الحديث أن غلبت النزعة المادّية على طلابنا ، حتى صاروا ليس لهم غاية روحية تحملهم على النبوغ فى العلم ، وتجعلهم يقصدونه لذاته أكثر مما يقصدونه للمادة ، وقد بلغ من أمرهم فى هذه النزعة المادية أن هان عليهم أمر الأزهر ، ونسوا ماله من ماض مجيد ، وماله من مكانة فى العالم الإسلامى ، فشرعوا يطلبون فى هذه النزعة المادية مايجعله فى المستقبل بمنزلة مدرسة ثانوية ، وحينئذ لايكون الأزهر هو الجامعة الكبرى للمسلمين ، بل يكون بمنزلة مدرسة ثانوية تعد الطلاب لمعاهد التربية التى لاصلة لها بالأزهر ، ولا يليق بمكانة الأزهر أن يكون بمنزلة مدرسة ثانوية لها

وإ أرى أن ينشأ فى الأزهر معاهد تربية تلحق بالكليات الأزهرية ، وتكون على نظام معاهد التربية التى يطلب طلابنا فتح أبوابها لهم بعد الانتهاء من الكليات ، لتبقى نسبتهم إلى الأزهر من أول مراحل التعليم إلى آخرها ، وعلى الحكومة أن تفتح أبواب وظائفها لهؤلاء الطلاب ، وأن تترك ماتعمد إليه من التفريق بين أبناء الوطن ، وعلينا أن ندع التشبث بأذيال القديم ، حتى لايكون لأحد سبيل إلى هذا التفريق ، وحتى يتفرغ طلابنا للدرس

والتحصيل ، ويأمنوا على مستقبلهم فى هذه الحياة . فلا يشغلهم أمره فى مراحل التعليم ، ولا يصرفهم الاشتغال به عن الاشتغال بالعلم .

فياقومنا ، إذا كنتم تريدون الوصول إلى سبب فساد التعليم فى الأزهر فهذا هو السبب ، هو الاضطراب فيه بين القديم والحديث ، هو عدم إيمان الطلاب بأساليب التعليم ، وإذا كنتم تريدون الإصلاح فاعملوا على وضع نظام حديث بكل ماتحمله هذه الكلمة من معنى ، ليؤمن به طلابنا إيماناً خالصاً ، ويؤمن به من بيده مستقبل هؤلاء الطلاب ، وليوفق بين آرائنا المضطربة ، ويقرب بين أذواقنا المختلفة ، ويجعلنا نؤمن جميعاً بالإصلاح والتجديد ، ونتفق جميعاً على بغض الرجعية والجمود .

ياقومنا ، إذا كنتم تريدون الإصلاح فدعونا من الترقيع بين القديم والحديث ، لأن الناس إنما يألفون أن يكون الثوب قديماً خالصاً ، أو جديداً خالصاً ، أما الثوب المرقَّع من القديم والجديد فإنه لا يألفه أحد ، ومن يلبسه يكون سخرية الساخرين ، وأضحوكة الضاحكين ، وقد كنا ولنا قديم خالص عرفنا به ، واعتزلنا الناس فيه ، فكانوا فى راحة منا ، وكنا فى راحة منهم ، وقد أردنا الآن أن نتصل بالناس فى جديدهم ، فلنأخذ بهذا الجديد كله بينهم ، كما أخذنا بقديمنا كله حين اعتزلناهم ، لنألفهم ويألفونا فى جديدنا ، ولا يكون لهم أى مأخذ علينا .

ياقومنا ، لقد بلغ بنا الترقيع بين القديم والحديث إلى حد الوقوع فى التناقض بينهما ، فندرس فى القديم ما يناقض الحديث ، وندرس فى الحديث ما يناقض القديم ، كما ندرس فى تاريخ الفلسفة على الأسلوب الحديث أن الفلاسفة كانوا رجالا من أصحاب الفكر الحر ، ونعدُّ هذا مفخرة لهم ، فإذا تركنا تاريخ الفلسفة إلى علم التوحيد من علومنا القديمة درسنا فيه أن الفلاسفة كفار ، وحرمنا الاشتغال بفلسفتهم ، وكما ندرس فى تاريخ الأدب العربى على

الأسلوب الحديث أن كتابة التصنيف ابتدأت فى الانحطاط من أوائل الحكم العثمانى التركى ، فاخترع تأليف الحواشى والتقارير ، وضعفت عباراتها وازدادت تعقيداً وغموضاً ، حتى صار هذا مما يتنافس فيه ، ويظن فى صاحبه العلم والدقة ، فإذا تركنا تاريخ الأدب العربى إلى علومنا القديمة وجدناها لاتزال تدرس فى هذه الكتب الغامضة المعقدة ، ولا يمكن أن يوجد فى الدنيا تعليم أسوأ من تعليم يناقض بعضه بعضاً ، وقد آن لنا أن نتخلص من هذا الفساد ، ليزول هذا الاضطراب ، ويحل محله النظام والاستقرار [١] .

(١) نشر هذا فى السنة الحادية عشرة من مجلة الرسالة

إلى الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق

لما تولى الشيخ مصطفى عبد الرازق منصب شيخ الأزهر سنة ١٣٦٤ هـ ١٩٤٤ م كتبت إليه ما يأتى :

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله — وبعد — فأكتب هذا إلى فضيلتكم لوجه الله تعالى ، وما أريد به إلا الإصلاح ، وقد مضى على اشتغالى بالتدريس أكثر من ثمان وعشرين سنة ، عرفت فيها كيف أضحى فى سبيل ما أراه من الإصلاح ، ولم أعرف أن أتخذ رأيى فيه وسيلة لغرض من الأغراض .

ياصاحب الفضيلة — كان رأى الأستاذ الإمام محمد عبده حين بدأ فى إصلاح الأزهر أن يقضى على كل نقص فيه ، فيستبدل بكتبه القديمة كتباً جديدة تسرى فيها روح العلم ، ويفتح فى علومه باب الاجتهاد ، ويدخل فيه العلوم الحديثة ، ولكن أولياء الأمور لم يوافقوه على هذا الإصلاح الكامل ، ورأوا أن يأخذوا الإصلاح بالتدرج ، فاكتفوا بإدخال بعض العلوم الحديثة فى الأزهر ، وتركوا الكتب القديمة والعلوم القديمة على حالها ، وهى أصل الداء ، وعلة الفساد ، ولم يكن بعد هذا إلا أن وقف الإصلاح عند ذلك الحد ، ولم يمض فى سبيل التدرج ، وقد أراد الشيخ المراغى فى عهده الأول أن يصل بالإصلاح إلى الغاية التى أرادها الشيخ محمد عبده ، فحالت بعض الظروف دون وصوله إليها ، ولو نجح فى الوصول إليها لسجل له التاريخ أعظم صفحة فى تاريخ الإصلاح .

وقد أراد الله تعالى أن تكون شيخاً للأزهر بعده ، ولك من ثقافتك الحديثة ما يؤهلك للوصول إلى هذه الغاية ، لتنقل الأزهر إلى التجديد الصحيح ، وتجعله الجامعة العلمية الصالحة لقيادة المسلمين فى هذا العصر ؟

عبد المتعال الصعيدى المدرس بكلية اللغة العربية

فلما وصله هذا طلبنى إليه ، فكلمنى فى شأن هذا الإصلاح ، وأخبرنى بأن ماذكرته عنه فى كتابى إليه مجمل يحتاج إلى تفصيل ، فعدت وكتبت إليه ما يأتى :

إن العلوم التى نسميها الآن علوماً حديثة كانت علوماً قديمة تدرس فى الأزهر وغيره ، وإنما سميت علوماً حديثة لأنها جددت فى عصرنا ، وأصلحت حتى صارت إلى شكل حديث يخالف شكلها القديم إلى حد كبير ، وكان على الأزهر حين قبل هذه العلوم بشكلها الحديث أن ينظر فيما بقى من علومه القديمة ، ليجددها بشكل يلائم هذه العلوم الحديثة ، ويكون هناك انسجام بين جميع العلوم التى تدرس فيه ، ويصير إلى نهضة تامة شاملة ، يكون لها أثرها فى أهله ، وتقضى على جمود المسلمين فى عصرنا ، وتجعلهم يفهمون دينهم فهماً صحيحاً ، فينهض بهم كما نهض بأسلافهم .

ولكن الأزهر أبى إلا أن يبقى على قديمه فيما عدا العلوم الحديثة ، فالتوى فيه الإصلاح ، ولم يؤدّ إلى الغاية المقصودة ، وهى النهوض بالمسلمين فى دينهم ودنياهم ، بل صار الأزهر بهذا الإصلاح الملتوى إلى أسوأ مما كان فيه ، لأنه كان فيه شىء من الروحية على عهده القديم ، وإن كانت روحية تناسب حاله فيه ، أما الآن فإنه لا شىء فيه من الروحية ، لأنه نسى رسالته فى العالم الإسلامى ، وتعلق بما تعلقت به المدارس التى جعلها الإنجليز آلة للوظائف ، وبهذا صار الأزهر كهذه المدارس لا يقصد إلى غاية دينية أو وطنية ، وإنما يقصد الوظائف وما يكفى فى الوصول إليها من التعليم والتثقيف .

فلا بُدّ من تقويم هذا الإصلاح ليقضى أوّلا على ما بقى فى الأزهر من آثار الجمود ، ثم يوجه الأزهر إلى رسالته فى العالم الإسلامى أولا وبالذات ، فلا تكون الوظائف هى الغاية المقصودة منه ، بل تأتى إليه بنفسها من غير أن يسعى هو إليها ، وهذا يكون بإصلاح الكتب القديمة التى تدرس فيه ، وبإصلاح علومه القديمة ، وبإصلاح المعلمين .

فأما إصلاح الكتب فيكون بأن نستبدل بكتبه ذات المتون والشروح والحواشي والتقارير كتباً أخرى لاتُعْنَى بدراسة الألفاظ ، وإنما تعنى بدراسة العلوم ، ويكون أسلوبها مماثلا للأسلوب العلمى الحديث ، ليألف الطلاب دراستها ، وتربيهم على هذا الأسلوب الذى يؤهلهم للحياة العلمية فى عصرنا ، ويمكن هذا بأن تؤلف لجنة فى الأزهر من العلماء الملمّين بالأسلوب العلمى الحديث ، ليقوم أعضاؤها بوضع كتب جديدة تدرس فى الأزهر والمعاهد الدينية ، ويستغنى بها عن تلك الكتب القديمة .

وأما إصلاح العلوم فيكون بفتح باب الاجتهاد والتجديد فيها ، وكل علومنا فى حاجة إلى فتح باب الاجتهاد والتجديد ، ولا فرق فيها بين العلوم الدينية والعربية والعقلية ، وهذا علم التوحيد قد يُرى أنه لامجال فيه للاجتهاد والتجديد ، لأنه يتعلق بمسائل الاعتقاد ، والشائع بيننا أن هذه المسائل لا تقبل الاجتهاد ، ولكن هذا العلم أشد علومنا حاجة إلى الإصلاح ، ليقضى على هذا الذى شاع فيه بالباطل ، وتقوم دراسته على أساس أن مسائله الخلافية بين الفرق الاسلامية مما يقبل الاجتهاد ، فيكون المصيب فيها مأجورا ، ويكون المخطىء فيها معذورا ، ولا يكون آثماً ولا فاسقاً كما تذهب إليه دراسته القديمة ، وهذه الدراسة الجديدة فى علم التوحيد تجعل منه أداة وفاق بين المسلمين ، ولا تجعل منه أداة شقاق بينهم ، كما هو حاله فى دراسته القديمة ، لأنها دراسة جامدة متعصبة ، تترامى فيها الفرق الاسلامية بألفاظ التكفير والتفسيق ، وترى أن العقائد لامجال فيها للاجتهاد ، مع أن الحديث الذى ورد بأجر المجتهد أصاب أو أخطأ مطلق لا تقييد فيه ، فهو يشمل العقائد كما يشمل الأحكام الفقهية ، وقد اختلف أهل السنة فى العقائد بين سَلَف وخَلَف ، واختلف الخلف فيها بين أشعرية وماتُرِيدية ، فلم يؤثر هذا الخلاف شيئاً فيما بينهم ، والخلاف إنما يكون عن اجتهاد ، وحينئذ لايمكنهم أن يمنعوا الاجتهاد فى العقائد ، لأنهم أجازوه فيما بينهم ،

ولا يصح أن يجيزوه فيما بينهم ويمنعوا منه غيرهم ، وليس معنى هذا أن كل مسائل العقائد تقبل الاجتهاد ، لأنها منها ما لا يقبل الاجتهاد كالاعتقاد فى وجود الله تعالى ، كما أن من الأحكام الفقهية مالا يقبل الاجتهاد كوجوب الصلاة ونحوه .

وإما إصلاح المعلمين فيكون بنشر فكرة التجديد بينهم ، لأن جمهورهم لايزال يؤمن ببقاء كتبنا وعلومنا القديمة على حالها ، وينفر من دعوى التجديد فيها ، ويرى أنه لاعلم إلا ما فى هذه الكتب ، ولا فهم إلا ما يكون فى بحث ألفاظها ، ولكن جمهورهم الآن من خرّيجى النظام الحديث ، ومن السهل إقناعهم بحاجتنا إلى التجديد فى كتبنا وعلومنا ، ومن السهل أخذهم بوسائل التجديد فيها ، لأنهم مع هذا عندهم استعداد للأخذ بهذه الوسائل ، وليسوا كشيوخنا القدامى فى تعذر أخذهم بها ، لطول إلفهم للأساليب القديمة ، ومن يطول إلفه لشىء يصعب أن يتركه إلى غيره ، وهذا إلى أنهم قضوا أكثر عمرهم فى عزلة عن الناس ، ومجافاة للحياة العلمية الحديثة ، بخلاف خريجى النظام الحديث ، لأنهم لم يعيشوا فى مثل هذه العزلة ، ولم يجافوا الحياة العلمية الحديثة ، فهم لهذا ألين طبعاً ، وأقرب إلى الاقتناع بحاجتنا إلى التجديد ، فإذا وجدوا المجدّد الحازم استجابوا له ، وساروا فى طريق الإصلاح إلى نهايته .

ابن خلدون والطريقة الأزهرية فى التعليم

لا يزال كثير بيننا يعتز بطريقتنا الأزهرية فى التعليم ، ولقد سمعت فى العام الماضى من بعض رؤسائنا وقد جرى ذكر كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم أن وظيفة الأولى هى المحافظة على الصبغة الأزهرية ، بأن تستمر الدراسة فيها على الطريقة الأزهرية فى العناية أولا بتحليل عبارات الكتب ، ليربى ملكة الفهم فى الطلاب ، ولقد ذكرت فيما مضى رأى الشيخ محمد عبده وغيره فى هذه الطريقة على ما انتهت إليه من الفساد فى عصرنا ، والآن سأذكر رأى المؤرخ الفيلسوف عبد الرحمان بن خلدون فى هذه الطريقة لأول ظهورها ، وكانت لم تصل إلى ما وصلت إليه من الفساد فى أيامنا .

دخل القرن التاسع الهجرى على الشرق الإسلامى وقد انتهت فيه الفلسفة الإسلامية بعد الإمام الغزالى ، وكانت حرة طليقة تبحث فى كتاب الكون [١] وتسير فى طريق التقدم والنهوض ، فأراد القاضى عضد الدين عبد الرحمان بن أحمد الإيجى أن يلخصها فى كتاب له سماه المواقف ، ليقيدها فيه تقييدا ، ويجعله متنا تدرس فيه الفلسفة على طريقة درس المتون ، بعد أن كانت تدرس فى كتاب الكون ، فانصرف بهذا علماء الشرق الإسلامى عن البحث الفلسفى المفيد فى العلم ، إلى البحث الفلسفى فى عبارات الكتب ، لتكون فلسفتنا فلسفة ألفاظ لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولا تقدم بل تؤخر .

وقد أخذ السعد التفتازانى والسيد الجرجانى تلك الطريقة عن شيخهما عضد الدين ، وتوسعا فيها توسعاً كبيراً ، ووضعا على أساسها ما لا يحصى من الشروح والحواشى والتقارير ، وكان للسعد والسيد مكانة فى دولة تيمورلنك ،

---

(١) هذا البحث هو الوارد فى قوله تعالى (قل انظروا ماذا فى السماوات والأرض) .

وكانت أقوى دولة إسلامية فى ذلك العهد ، فذاع صيتهما بذلك ، وانتشرت طريقتهما فى التعليم والتأليف ، حتى جاء فى كتاب — الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية — أن طلبة العلم فى دولة آل عثمان كانوا يعطلون يومى الجمعة والثلاثاء إلى زمن شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى ، فزادهم يوم الاثنين إلى هذين اليومين ، ليشتغلوا فيه بنسخ كتب السعد التفتازانى ، لأنها اشتهرت فى زمانه ، ورغب الطلاب فى قراءتها ، وكانت لا توجد بالشراء لعدم انتشار نُسَخِها ، فاحتاجوا إلى الاشتغال بكتابتها .

وقد انتقل إلى مصر بعض تلاميذ السعد والسيد ، فأخذوا يجتهدون فى نشر طريقة أستاذيهما فيها ، وكان أشهرهم محيي الدين محمد بن سليمان الكافِيَجي ، وقد لقب بهذا لكثرة تدريسه كتاب الكافية فى النحو ، وكانت الدولة فى مصر فى ذلك العهد لسلاطين المماليك ، وكانوا يبالغون فى إكرام من يرحل إليهم من أولئك العلماء ، ويقدمونهم على علماء مصر وغيرها من البلاد العربية ، لما كان بينهم وبين أولئك العلماء من صلة النسب ، فلما رحل الكافيجي إلى مصر قربه سلاطينها إليهم ، وجعلوا له نفوذاً عظيما فى دولتهم ، فخضعت له فى مصر الرجال ، وذلت له فيها الأعناق ، وطار له فيها صيت عظيم ، وكانوا يتزاحمون عنده من كل فن ومذهب ، لأنه كان يجمع بين المعقول والمنقول ، وقد تقدم طلابه فى حياته حتى صاروا أعيان وقتهم ، لما كان له من النفوذ العظيم فى دولة المماليك .

ولم تكن ميزة الكافيجى على علماء مصر وغيرها من البلاد العربية إلا براعته فى تحليل الألفاظ على طريقة أستاذيه السعد والسيد ، واستعمال الأساليب الفلسفية استعمالا عقيما لا ثمرة له ، ولا سيما فى العلوم النقلية ، وقد ذكر السخاوى فى كتابه — الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع — أنه كان يسلك فى فتاواه الدينية البسط والإسهاب والتوسع فى المعقول ، بحيث لا يحصل الغرض منها إلا بتكلف ، وربما لا يحصل ، وقد تصادم

المنقول وتخالفه . وجاء فى فى كتاب الشقائق النعمانيـة أن جلال الدين السيوطى ذكر أنه قال له يوماً : ما إعراب زيد قائم ؟ فقال : قد صرنا فى مقام الصغار ، نسأل عن هذا ! فقال له الكافيجى وكان من شيوخه : فى — زيد قائم — مائة وثلاثون بحثاً . فقال له السيوطى : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها . فأخرج الكافيجى له تذكرتها فنقلها منه .

وقد تنبه الفيلسوف المؤرخ ابن خلدون إلى خطر مثل هذا على العلم لأول ظهوره ، فذكر صاحب كتاب الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع أنه كان يتبع طريقة القدماء فى التعليم ، كالغزالى وغيره من العلماء المتقدمين ، وأنه كان يحطّ من الطريقة التى أحدثها طلبة العجم فى التوغل فى المشاحّة اللفظية ، وقد نسب هذه الطريقة إلى القاضى عضد الدين وتلاميذه .

وكان ابن خلدون من بقايا الفلاسفة الذين يرون أن مجال البحث الفلسفى هو كتاب الكون ، لا عبارات الكتب والمتون ، فلم يرض عن تلك الطريقة التى تجعل فى — زيد قائم — مائة وثلاثين بحثا ، فلاشك أن هذه البحوث فى مثل هذا لاقيمة لها ، وإنما هو إفلاس فى العلم أخذ يوجهه هذه الوجهة الخاطئة ، ليكون علمنا هزلا لا جِدّاً ، وطبلا أجوف لا يحوى شيئاً .

ولكن ابن خلدون لم يجد من يسمع له فى عصره ، لنسير فى تلك الطريقة العقيمة فيما توالى من القرون بعد ذلك القرن ، وتسير أوربا فى البحث الفلسفى فى كتاب الكون ، فنصل إلى ذلك التأخر الذى وصلنا إليه ، وتصل أوربا إلى تلك العظمة التى وصلت إليها ، ولاحول ولاقوة إلا بالله .

بين أخوين فى كليتين

عادت المياه إلى مجاريها فى كلية دار العلوم بعد أن عادت تستمدّ طلابها من أبناء الأزهر ، فلم يبق هناك شىء بين أبنائها وأبناء كلية اللغة العربية ، لأن أساتذتها من أبناء الأزهر الذين التحقوا بها قديما ، وطلابها اليوم من أبناء الأزهر الذين زاملوا إخوانهم به تسع سنين أو أكثر ، يدرس بعضهم بجوار بعض علوماً تأمر بالتواصل ، وتحثّ على التراحُم ، والعلم رَحِمٌ بين أهله ، فإذا لم يكن هناك تواصل بين أهله كان فى هذا دليل على أنه علم فاسد ، لا يسمو بالروح ، ولا يرقى بالخُلُق ، ومثل هذا العلم عدمه خير من وجوده ، لأنه يضر بالدين والوطن ، ويبعث على الفرقة والانقسام .

لقد نهضت مدرسة دار العلوم فى نشأتها بفضل نوابغ من علماء الأزهر مثل الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل ، وبفضل نوابغ من طلابه آثروا الالتحاق بها ، مثل الشيخ عبد العزيز جاويش وحفنى ناصف بك ، فلا يصح أبداً أن تنسى هذا الماضى المجيد ، ولا أن تجهل أن أبناء الأزهر أقدر من غيرهم على تأدية رسالتها ، كما حصل منها فى عهد ذهب إلى غير رجعة .

وقد أنشئت كلية اللغة العربية فلم تجد شيئاً فى أن تضمّ إلى أساتذتها من علماء الأزهر بعض أساتذة دار العلوم ، بل نظرت إليهم كما ينظر الأخ إلى أخيه ، لأنهم فى الأصل أبناء بيت واحد ، ولا يصح أن يفرّق بينهم اختلاف اتجاههم فى آخر حياتهم ، وقديماً قال أبو تمّام :

كَمْ منزلٍ فى الأرض يألفه الفتى ... وحنينُهُ أبدًا لأوّل منزلِ

نقّلْ فؤادَكَ ما استطعتَ من الهوى ... ما الحبُّ إلا للحبيب الأولِ

وقد نهضت كلية اللغة العربية إلى المستوى الذى وصلت إليه دار العلوم بفضل أولئك الأساتذة جميعا ، ولا يمكن أن ننكر فضل من نهض بها من الفريقين .

فليس بين أبناء الكليتين بعد هذا إلا مايوجب تعاونهما على خدمة اللغة العربية ، والنهوض بعلومها نهضة تليق بهما ككليتين من الكليات الحديثة التى تطفر إلى الأمام بخطى واسعة ، ليكون بيننا جهاد مشترك فى تلك الغاية النبيلة ، يطلع كل منا على ماعند الآخر فيه ، ولا يضنُّ عليه بشىء مما عنده .

وقد ذهب كل مايوجب الفرقة بين الكليتين ، لأن المدارس الابتدائية والثانوية قدصارت من الكثرة بحيث لاتكفى الكليتان لحاجتها من المدرسين ، ولم يبق من أسباب هذه الفرقة إلا مايحصل كل سنة عند انتساب الطلاب إلى الكليتين ، إذ نتبع فى هذا طريقا يوجب الفرقة ، ويعطل المنتسبين عن الاشتغال بالتدريس فى الكليتين زمنا قد يمتد إلى شهرين ، وفى هذا مافيه من الضرر على العلم .

وإنى أرى أن تجعل السنة الخامسة بالأقسام الثانوية بالمعاهد الدينية سنة توجيهية ، كالسنة التوجيهية التى توجد فى المدارس الثانوية ، فيوزَّع فيها الطلاب إلى شعب ثلاث : شعبة العلوم العربية ، وشعبة العلوم الفقهية ، وشعبة العلوم الكلامية . وتقصر الشعبة الأولى على كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم ، وتقصر الشعبة الثانية على كلية الشريعة ، وتقصر الشعبة الثالثة على كلية أصول الدين [١] .

ويقسم طلاب الشعبة الأولى مناصفة بين كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم ، بحيث لاتقبل كليـــة منهما إلا النصف فقط عند تقديم أوراق الإنتساب إليها ، فإذا تقدم إليها بعده طالب لم تقبل منه أوراق انتسابه ، ولاشك أن هذا أفضل مما نفعله الآن ، إذ يؤدى بنا إلى منازعات لا فائدة فيها ، بل قد تضرُّ بنا فى المستقبل ، لأن الأمة لايمكن أن يتسع صدرها طويلا لهذه المنازعات بين أبنائها ، وهى تسعى كل السعى فى جعـــل وحدتها كاملة .

---

(١) قد ناديت بهذا الاقتراح فى دروسى وغيرها من سنة ، وقد نادى به الطلاب الآن .

الدراسات العليا

كان تحويل مدرسة دار العلوم إلى كلية تسمى كلية دار العلوم خيراً وبركة على الكليات الأزهرية عموماً ، وعلى كلية اللغة العربية خصوصاً ، بل كان الخير والبركة فى إعادة فتح أبواب مدرسة دار العلوم أو كلية دار العلوم لحملة الشهادة الثانوية الأزهرية ، فقد صار طلبة الكليات الأزهرية يتطلعون إلى إخوانهم بكلية دار العلوم ، ولا يرضون أن يسبقوهم فى دراسة من الدراسات ، ولا سيما بعد اتصالهم بهم فى المدارس الابتدائية والثانوية .

فلما أنشئت الدراسات العليا فى كلية دار العلوم لنيل مايسمونه من الشهادات بالماجستير والدكتوراه ، رأى طلبة الكليات الأزهرية أنهم سيكونون دون إخوانهم خرّيجى كلية دار العلوم فى هاتين الشهادتين ، فقاموا يطلبون فتح باب هذه الدراسات العليا فى كلياتهم ، ليحصلوا بها على شهادة أرقى من الشهادة العالية وشهادة إجازة التدريس ، وتكون بعد الحصول على الشهادة العالية ، ولأصحاب الدرجات العالية فى هذه الشهادة ، لأن هذه الدراسات يقصد منها تربية ملكة البحث الحديث فى النابغين من الطلاب ، وقوة الابتكار فى العلوم ، ومثل هذا لا يتسنّى لكل طالب ، بل لا يقوى عليه إلا من هو فوق المتوسط من الطلاب ، ويكفى من دونهم الحصول على إجازة التدريس بعد الشهادة العالية .

وإنه لمن أحسن المصادفات أن يكون طلب الدراسات العليا بشكلها الحديث فى عهد شيخ الأزهر الحاضر ، لأنه قد نادى من أول يوم تولى فيه منصبه بأنه يريد التخلص من الطريقة الأزهرية القديمة ، لتصبح الدراسة فى الأزهر والمعاهد الدينية دراسة حديثة مناسبة لعصرنا الحديث ، وقد نادى الشيخ المراغى رحمه الله قبله بمثل ما ينادى به الآن ، فلم يستجب أحد لندائه ،

لأنه لم يجد من ظروف الطلاب مايجده الآن شيخ الأزهر الحاضر، فلينتهزها فرصة لم تُواتِ غيره قبله، وليعمل عاجلا على فتح باب هذه الدراسات العليا، لينشىء الأزهر الحديث الذى يريده.

والطلاب يريدون من هذه الدراسات العليا أن تكون دراسة حديثة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فلا يرضون أن تكون الدراسة العليا للنحو فى كتاب كشرح الكافية، ولا أن تكون الدراسة العليا لعلوم البلاغة فى كتاب كالمطوَّل أو الأطول، فهذا عهد قد مضى زمنه، وإنما يريدونها محاضرات حديثة فى العلوم، يكون فيها للأساتذة الذين يلقونها آراؤهم الحديثة، وبحوثهم المبتكرة، ليفتحوا عقول الطلاب للبحث الحديث، ويهيئوهم للابتكار والتجديد، ومثل هذا لايمكن فى دراستنا القديمة التى يراد منها تفهيم الكتب للطلاب، لأنه لايمكن الوصول من هذه الدراسة إلى جديد، وغاية مايمكن أن نصل إليه منها أن نزيد من الطلاب الذين نفهمهم هذه الكتب نسخاً ناطقة منها، فلا يمتازون إلا بأنهم نسخ ناطقة من الكتب، ومثل هذا لايشرفهم بشىء، وإنما يشرفهم أن يكونوا علماء لهم رأى جديد فى العلم.

وإنى أرى أن يكون لنا فى هذه الدراسات العليا شهادتان: أولاهما شهادة العالمية بدرجة أستاذ، وتكون بعد ثلاث سنين تقضى فى هذه الدراسة، والثانية شهادة العالمية بدرجة بحّاث أو عَيْلم، وتكون بعد سنتين زائدتين على الثلاث السابقة.

وبهذا يمكننا أن نصل إلى علماء متبحرين فى العلوم، يصلون فيها إلى درجة الاجتهاد كما كان سلفنا الصالح، مثل الغزالى وابن رُشْد وغيرهما من فطاحل السلف، ويسمُون بكلياتنا إلى ماوصلت إليه الكليات الأوربية فى عصرنا، فنجمع بين مجد الماضى والحاضر جامعين علماء ونكون عربكين بكل ماتحمله هذه الكلمة من معنى.

صفحة بيضاء جديدة فى تاريخ الأزهر

تولى الأستاذ طه حسين وزارة المعارف المصرية فى الوزارة الشعبية الحاضرة ، فكان أول وزير أزهرى تولى هذه الوزارة ، وأول وزير نجح فى إدارتها أعظم نجاح ، فقد أراد قُبَيل السنة الدراسية الحاضرة أن يفتح أبواب التعليم الابتدائى والثانوى لكل من يريده من الطبقتين المتوسطة والفقيرة ، من غير أن يأخذ من أبنائهما أجراً عليه ، فتطلعت إليه العيون كيف يمكنه تنفيذ هذا العمل العظيم فى ذلك الوقت القصير ، وهو يحتاج إلى مايحتاج إليه من المبانى ، ويحتاج إلى مايحتاج إليه من المدرسين ، ولكنه أمكنه بالعزم الأزهرى أن يصل إلى كل ما أراده ، فأنشئت له كل المبانى ، وتيسر له الحصول على المدرسين ، ودخل أبناء الشعب المدارس الابتدائية والثانوية فى سهولة ويُسْر ، بعد أن كانوا فى كل سنة يلاقون من الصعوبة مايلاقون فى دخول هذه المدارس ، لأن القائمين على وزارة المعارف لم يكن عندهم رغبة فى نشر التعليم بين أبناء الشعب ، ولا فى تيسيره لكل من يريده من أبنائه ، مع أنه يوجد من العوامل الداخلية والخارجية ماينادى بالتسوية بين أبناء الشعب فى التعليم ، ليشعروا جميعاً بأنهم سواء فيه ، وليجد الفقير باب النهوض مفتوحاً أمامه كما يجده الغنى ، فلا يعتريه يأس ولا قنوط ، ولا يقوم بنفسه حقد أو كراهية لدولته ، فيخلص لها كل الإخلاص ، ولا يسمع لمن يريد أن يفسده عليها ، ويحمله على التماس العدل من غيرها .

وهذه صفحة بيضاء جديدة فى تاريخ الأزهر ، لأن الأستاذ طه حسين إنما اكتسب هذه القوة من جمعه بين الثقافة القديمة والحديثة ، فإن جمعه بين الثقافتين جعله لايشعر بنقص فى نفسه ، كما يشعر غيره ممن يقتصر على الثقافة القديمة وحدها ، أو يقتصر على الثقافة الحديثة وحدها ، وقد اكتسب الأستاذ طه حسين ثقافته القديمة من الأزهر ، وعلى أساسها قامت ثقافته الحديثة ، والفضل كل الفضل فى البناء لأساسه ، لأنه إذا لم يكن قوياً متيناً

كان البناء ضعيفاً ، ولا يلبث أن يظهر ضعفه وينهار ، ويكفى فى عظمة الأستاذ طه حسين أن شهدت وزيرة إنجليزية زارت مصر فى هذه الأيام بأنه أعظم وزير معارف رأته .

ولا شك أنه بمقدار ما وصل إليه الأستاذ طه حسين الآن يعظم دين الأزهر عليه ، ولا يصح له أن ينسى هذا الدين ، ولا أن يترك الوفاء به فيما وصل إليه من القدرة على أدائه ، ولا سيما إذا كان ما يريده الأزهر فى الوفاء بهذا الدين نتيجة لما قام به الأستاذ طه حسين من نشر التعليم الابتدائى والثانوى بغير أجر .

فقد كانت ميزة الأزهر والمعاهد الدينية على المدارس المدنيـة أنه يعلم الطلاب بغير أجر ، ويساعدهم بما يعطيه لهم من الأوقاف التى حبسها عليهم أمراؤنا وأغنياؤنا السالفون ، فلما قام الأستاذ طه حسين بما قام به جعل المدارس المدنية أكثر امتيازاً فى هذا من الأزهر والمعاهد الدينية ، فقلّ الإقبال عليها فى هذه السنة ، ونحن لانزال فى أول هذه المرحلة ، ولا يعلم إلا الله ما يكون عليه حال الأزهر والمعاهد الدينية إذا وصلنا إلى نهايتها ، فعلى الأستاذ طه حسين أن يداوى ما ترتب على عمله فى معهده الأول ، بأن يحمل الوزارة التى يشترك فيها على أن تسوى بين أبنائه وأبناء المدارس المدنية فى كل شىء ، حتى لا يشعر أبناؤه بنقص مادىّ أو أدبى عن غيرهم ، ولا يرى واحد منهم أنه ينظر إليه على أنه أقلّ منزلة من غيره .

وعلينا معشر الأزهريين أن نراعى هذه الظروف الجديدة فى حياتنا ، فنفتح أبوابنا أيضاً على مصراعيها لأبناء المدارس الأولية ، ونكتفى منهم بالقدر الذى يحفظونه من القرآن وإن كان قليلا ، على أن نقوم بتحفيظهم ما بقى منه فى معاهدنا ، ولا يصح أن نكلف الحكومة بإنشاء مدارس تحضيرية لمعاهدنا ، لأنها قد تحتج بأن مصلحة البلاد فى توحيد التعليم فى هذه المرحلة ، فلنكن ميسرين لا معسرين ، ليستقيم الأمر بيننا وبين الحكومة ، ويستقر نظام التعليم فى بلادنا .

أمل الأزهر فى الفاروق

هذا هو تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، وقد أراد الله تعالى أن يبق فيه للفاروق حفظه الله أمل أىُّ أمل ، أمل الأزهر الحديث الذى ينتظر منه تحقيقه ، ليكمل به فضل الأسرة العلوية الكريمة على مصر الحديثة ، فهى التى جاهدت فى إصلاحها حتى وصلت بها إلى هذه الغاية ، وانتقلت بها من ظلمة القرون الوسطى إلى النور الذى أضاء ربوعها ، ونشر معالم القرون الحديثة فى أنحائها ، فسبقت غيرها من الأقطار الشرقية بأكثر من مائة سنة ، حتى صارت الآن قِبلة هذه الأقطار ، وأصبحت قدوتها فى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .

وكان الواجب أن يكون لنا الآن أزهر حديث كمصر الحديثة ، لتنسجم مصر المدنيـــة ومصر الدينية ، ولا تعوق إحداهما الأخرى فى طريق النهوض ، نعم كان من الواجب أن يكون لنا الآن أزهر حديث له قدرة على حل المشكلات الدينية الحديثة ، فلا يتركها تقف حجر عثرة فى سبيل نهوض مصر ، بل فى سبيل نهوض العالم الاسلامى كله ، كما يتركها الأزهر الآن من غير حل ، لأنه لم يصل إلى الإصلاح الذى يعطيه القدرة على حلها ، ويهبه العلم الصحيح الذى يفتح عيون أهله لترى هذه المشكلات ، وتسعى لها فى حل صحيح يرفع هذا الحرج الذى يملأ صدور المسلمين ضيقاً فى عصرنا ، ويجعلهم فى حيرة من أمر دينهم ودنياهم ، ويوقعهم فى يأس من صلاح حالهم ، وهذا اليأس من شر ما تبلى به الأمم فى حياتها ، لأنه إذا استمر فيها كان نذير موتها وفنائها .

والأزهر الحديث لايتحق إلا فى اليوم الذى يقضى فيه على الكتب القديمة التى لاتزال الدراسة الأزهرية تقوم على أساسها ، وتعتمد عليها من

بدايتها إلى نهايتها ، وهى الكتب التى أنكر الشيخ حسن العطار من شيوخ الأزهر اعتمادنا عليها ، وذكر الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية أنه مكث عشر سنين يكنس من دماغه ماعلق فيه من آثارها ، ومع هذا لم يبلغ ما يريده له من النظافة . وذكر الشيخ الأحمدى الظواهرى من شيوخ الأزهر أنها لاتختار من جيِّد ما ألَّفه السلف ، وإنما تختار من الردىء القليل الفائدة ، وذكر الشيخ المراغى من شيوخ الأزهر أنها لا توجد فيها روح العلم ، ويشاركهم فى هذا الرأى الآن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر (١) وكثير من أفاضل العلماء ، مثل الشيخ محمود أبي العيون (٢) والشيخ محمود شلتوت ، والشيخ محمد المدنى (٣)

وهذا هو أمل الأزهر فى الفاروق حفظه الله ، لتضاف إلى مآثره الغراء مأثرة إنشاء الأزهر الحديث ، وستكون فى تاريخه الكريم مأثرة المآثر ، وفى ملكه العظيم مفخرة المفاخر ، وإنا لنأمل أن تهتم بهذا وزارتنا الشعبية ، لتضيف به إلى مآثرها أعظم مأثرة ، لأنه لايمكن نهوض البلاد إلا بنهوض عامَّة الشعب ، ولايمكن نهوض عامة الشعب إلا بنهوض الأزهر ، لأنه هو الذى يوجه عقيدتهم التوجيه الصالح .

١٣٧٠/٤/٣ — ١٩٥١/١/١١

---

(١) أنظر ص ١٣٨ ، ١٣٩ من الكتاب .
(٢) أنظر ص ٥ من كتابه الجامع الأزهر .
(٣) أنظر ص ٢٣١ من الكتاب .

ملحق أول[١]

نظرات فى متن الآجرومية

رب إنى أريد الإصلاح ما استطعت ، وما توفيق إلا بك وعليك توكلت ، وسأمضى فى هذا السبيل مع هذا الجمود الذى يوجب اليأس ، ويبعث فى النفس الأسى ، ولكنها عشر سنين أو أقل لاتمضى حتى يدركنا الله بنصر من عنده ، وهنالك يقضى الله مايقضى على كل من يقف حجر عثرة فى سبيل الإصلاح ، فليرحم أنفسهم المناوئون والجامدون ، فكل آت قريب .

وبعد فإنا لا نزال ندرس متن الآجرُّومية للمبتدئين فى علم النحو ، فى حين أن غيرنا من رجال التعليم فى مصر وغيرها قد هجروه من عشرات من السنين ، فإن هذا المتن فى كثير من أبوابه مجمل إجمالا يضيع معه الغرض المقصود من حفظه ، إذ لايمكن المبتدىء استنباط المراد تفصيلا منه ، أو ناقص نقصاً يجعل المذكور فى الباب قليل الفائدة ، كما فى باب النعت وباب (لا) هذا إلى ما فى تعليم المبتدئين بطريقة شرح المتون من تصعيب التعليم عليهم ، وصرف المدرس عن اختيار أسهل الطرق لفهم مسائل العلوم ، إلى اختيار أسهلها لفهم عبارات المتون ، ومن تقييده بعبارات المتن فى تأدية الدرس ، فلا يمكنه أن يتركها إلى عبارات يراها أسهل فى الفهم ، وهذا ما أراه إجمالا فى هذا المتن ، وإليك التفصيل :

باب الكلام :

لا بأس أن أذكر بالتفصيل أول درس يأخذه المبتدىء فى هذا المتن .

يقول ابن آجرُّوم (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع) فيشرح الاستاذ ذلك لهؤلاء المبتدئين بما يأتى :

---

(١) نشر هذا بأول عدد من مجلة لى سميتها — المجلة الأزهرية — ظهر فى غرة شعبان سنة ١٣٤٢هـ — ٧ من مارس سنة ١٩٢٤م .

الكلام لغة كل ما أفاد من إشارة أو عقد أو نصب أو غيرهما ، أو مأخوذ من الكلم وهو الجرح . واصطلاحا اللفظ المركب المفيد بالوضع ، واللفظ لغة الطرح والرمى ، وفى اصطلاح النحاة الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، وهذا قيد فى التعريف خرج به مثل صوت الحمار ، والمركب عند النحويين ما تركب من كلمتين فأكثر ، وهذا قيد خرج به اللفظ المفرد ، والمفيد عندهم ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم ، وهذا قيد خرج به المركب الذى لم يفد ، والوضع فى اللغة الإسقاط ، وفى الاصطلاح جعلُ اللفظ دليلا على المعنى ، ولا بد أن يقيد الوضع بالعربى ، ليخرج الموضوع بالوضع التركى ونحوه ، ويدخل الموضوع بالوضع العربى

فهذا تعريف منطقى نتكلف به المبتدىء فى أول درس ، ليفهم مواقع قيوده إدخالا وإخراجا ، ومعنى ألفاظه لغة واصطلاحا الخ الخ ، فيالله من هذا التعسف ، ويارجال التربية تعالوا فانظروا ماذا نصنع ؟

وكل الدروس التى تأتى بعد هذا الدرس مثله ، وأصعب منه ، يوقعنا فيها هذا المتن ، فهل ليس فى الإمكان أحسن منه لتعليم المبتدئين ؟ لا أظن أحدا ولو بلغ تعصبه ما بلغ يجرأ أن يقول ذلك ، ولكن متن الآجرومية مبارك ، ولهم فى إثبات ذلك قصة مشهورة ، وهذا كل ما يقولون ، ولكنى لا أدرى ما للتعليم والبركة ؟ إن البركة تطلب فى غير التعليم ، أما التعليم فلا يطلب فيه إلا أحسن الطرق لتقريبه من المتعلمين

وأعود فأقول: أَمَا كان المبتدىء فى غنى عن تعريف الكلام وهو يعرف معناه إجمالا ، ولا يضره فيما يدرسه من هذا الفن جهله بهذا التعريف ، ولا بما جَرَّ اليه من تلك التعريفات المنطقية اللغوية والاصطلاحية

لغة واصطلاحا : هل يقوى المبتدىء على فهم تينك الكلمتين ؟ وهل هو فى حاجة اليهما ؟ فلا نترك له أى لفظ من هذا المتن إلا ونبين له معناه لغة واصطلاحا ، ألا قاتل الله التقليد، وحب القديم لأنه قديم

باب الإعراب :

كان الأفيد للطالب بعد معرفة أقسام الكلام أن يعرف أن منها ما هو معرب ، ومنها ما هو مبنى ، وأن يعرف معنى المعرب والمبنى ، فيستفيد من ذلك فائدة عظيمة لايستفيدها من معرفة معنى الإعراب ، فليجهل الطالب هذا فإنه غير مهم ، وإنما المهم معرفة هذا التقسيم المتقدم ، وقد ذكر الكلام على الإعراب دون البناء ، مع أن معرفته ضرورية للطالب كالإعراب ، وقد ترك الكلام على مايبنى من أقسام الكلام فى أثناء الكتاب ، حتى إن القليل الذى ذكره منها لم يشأ أن يصرح بأن حكمه البناء ، اللهم إلا فى باب المنادى ، ولا أراه بهذا إلا قد حجب نصف الفن عن الطالب ، ولا يقال إنما ترك ذلك اعتماداً على المعلم ، فإن هذا ومثل قولهم — لا يعترض بمتأخر على متقدم — هو الذى أضرّ بنا ، وفتح باب التساهل لمؤلفينا ، حتى انتهوا فى التأليف إلى درجة لا يحمدون عليها

باب معرفة علامات الإعراب

لم يكن من المناسب أن يعجل للطالب بهذا الباب ، وهو طويل الذيل كثير الفروع ، فيقع منه الطالب وهو فى بدء أمره فى صعاب لايمكنه اجتيازها ، ولا أنسب له من ذكره فى الموضع الذى اخترته له فى كتاب — الآجرومية العصرية — بعد أن وزعت كثيراً من مباحثه على مواضع تليق بها ، وقصرت البحث على ماهو المقصود منه أولا وبالذات ، فأصبح لايقل سهولة عن غيره من أبواب هذا الكتاب — ثم إنه سمى فيه المثنى بالتثنية ، فيضطر المعلم إلى تأويله بأنه أطلق التثنية وأراد بها المثنى ، والمبتدىء فى غنى عن هذا التأويل . وقال — فى تثنية الأسماء — ولا حاجة إلى هذه الإضافة ، لأن التثنية لا تكون إلا فى الأسماء كالجمع ، ولذا لم يحتج إليها فيه ، وكذلك أطلق الجمع مريداً به جمع المذكر السالم ، مع أنه تقدمه جموع ثلاثة ، والتصريح بهذا دفعاً للبس أحسن وأصوب ، ومثل هذا إجماله فى الحذف الذى جعله

علامة واحدة للجزم فى موضعين ، ولم يبين نوع الحذف فى كل منهما ، وكان الواجب أن يجعل علامات الجزم ثلاثاً ، لأن حذف حرف العلة غير حذف النون ، فلا يصح أن يجعلهما شيئاً واحداً ، بل يجعل الحذف علامتين ، ويوزع عليهما الموضعين ، فلا يفوته من الاختصار شىء . وبعد هذا ألاحظ عليه عدم تقييده المضارع بما قيده به فى بيان علامات الرفع والنصب ، مع أنه مقيد به هنا حتما

فصل المعربات قسمان

لاشىء فى هذا الفصل إلا أنه عد الفعل المضارع المعتل الآخر فى حال جزمه من القسم الذى يعرب بالحركات ، مع أنه يجزم بحذف حرف العلة ، ولا أكاد أفهم السر فى عد مايجزم بحذف النون من القسم الذى يعرب بالحروف دون هذا ، والواجب عد الاثنين من هذا القسم ، وفيه أيضا أنه عبر بالأفعال الخمسة هنا وفى الباب السابق مريداً بها ماذكره أولا من الفعل المضارع المتصل به ضمير تثنية الخ ، وهذا يشبه أن يكون إحالة على غير مذكور ، وفيه تعمية على الطالب ، فكان الواجب أن يسلك سبيلا واحداً لايعدل عنه ، وقد حصرها فى يفعلان الخ وهى لاتنحصر فيها

باب الأفعال

هذا منه شروع فى ذكر أحكام أقسام الكلام ، وكان الواجب ألا يهمل بيان حكم الحرف ، لأن معرفة الطالب بأنه من أقسام الكلام مع عدم معرفة حكمه قليلة الفائدة ، نعم قد يقال إنه أشار إلى أن حكمه البناء فى باب الإعراب ، إذ وزع أقسامه على الاسم والفعل وترك الحرف ، وهذه إشارة إن سلمت فبعيدة لا يكتفى بها فى تعليم المبتدئين . ثم إنه لما ذكر حكم الماضى قال فيه — إنه مفتوح الآخر أبدا — وكان الواجب أن يقول إنه مبنى على الفتح لما هو ظاهر ، ولأنه هو الذى يقوله الطالب فى تطبيق أمثلته ، فيقول إنه مبنى على الفتح ، ويكون غالطاً إذا قال إنه مفتوح ، وفى الأمر قال — إنه مجزوم

أبدا — فوقع فى أدهى مما تقدم ، وعبر بالجزم الذى هو من أنواع الإعراب فى مقام البناء ، وقد قالوا فى الجواب عن هذا إن المراد أنه يعامل معاملة الفعل المضارع المجزوم ، ولو سلمنا لهم صحة هذا فهل ليس لإفادة المبتدىء حكم الأمر إلا هذه العبارة التى تحتاج إلى القيل والقال ، وفى عد النواصب قال — والجواب بالفاء والواو — والذى من النواصب الفاء والواو الواقعتان فى الجواب والجزاء ، وحمل عبارته على هذا لايخلو من تكلف لسنا فى حاجة اليه فى تعليم المبتدئين، وفى عد الجوازم قال - إنها ثمانية عشر — مع أنه عدها واحداً وعشرين بمقتضى حرف العطف المفيد للمغايرة ، ولا يخفى مايلزم هذا من الوقوع فى الارتباك مع الطالب ، حتى يصحح الكلام له ، ثم لايكون بعد الضم والاختصار فيها إلا أن تكون تسعة عشر ، ولكن الواجب أن يحفظ أنها ثمانية عشر ، فقد قالها ابن آجروم ، ومن يقدس الغلط ويحافظ عليه غيرنا

باب مرفوعات الأسماء

كان الواجب قبل هذا أن يذكر باباً يبين فيه معرب الأسماء ومبنيها ، كما صنع فى الأفعال ، حتى يعرف الطالب كيف تكون تاء المخاطب فى مثل — كتبتَ — فاعلا ومن مرفوعات الأسماء مع أنه لا رفع ظاهر فيها ، وكيف تكون كاف المخاطبة فى مثل — أكرمتكِ — مفعولا به ومن منصوبات الأسماء مع أنه لا نصب ظاهر فيها ، وكل هذا تعرض له فى المتن فيما بعد، ثم إنه عد التوابع مرة من مرفوعات الأسماء ، ومرة من منصوباتها، ومرة من مخفوضاتها ، فكرر الكلام عليها ثلاث مرات فى متنه ، ولو قسم الأسماء إلى ما يكون مرفوعا دائما ، وإلى مايكون منصوباً دائماً ، وإلى مايكون مخفوضا دائما ، وإلى مايكون مرة مرفوعا ومرة منصوبا ومرة مخفوضا تابعا لغيره فى رفعه ونصبه وخفضه ، لكان صنيعاً حسناً ، وكان عن هذا التكرار فى غنى

باب الفاعل :

لا معنى لذكره قيد المرفوع فى تعريف الفاعل وغيره من مرفوعات الأسماء ، فإن هذا يغنى عنه عدُّها فى الباب السابق من مرفوعات الأسماء ، وهذا إلى ما هو معروف من أن الأحكام لا تؤخذ فى التعريفات ، وأما الأمثلة التى أكثر من ذكرها هنا فيشير بها إلى بعض أحكام الفاعل ، ولا معنى لسلوك طريق الإشارة فى تعليم المبتدئين ، ولا لترك التصريح الواضح إلى الإيماء الخفى عليهم ، وكذلك لا معنى لتقسيمه الفاعل إلى ظاهر وإلى مضمر ، فإنه قد يكون اسم إشارة ، وقد يكون اسم موصول ، وهما لا يندرجان تحت هذين القسمين ، بل يندرجان تحت قسم آخر مقابل لهما يسمى مبهماً ، فكان الواجب تقسيمه إلى ثلاثة أقسام ، وأن يكثر من أمثلة الفاعل إذا كان اسم إشارة أو اسم موصول ، كما أكثر من أمثلته إذا كان ظاهراً أو مضمراً ، ومثل هذا يقال فى كل ما قسمه إلى ظاهر ومضمر من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ، ثم إنا نعجب لعدم تقسيمه المضمر هنا إلى متصل ومنفصل ، وتقسيمه إليهما فى باب المفعول به ، فإن ذلك يوهم الطالب أن الفاعل لا يكون ضميراً منفصلا ، ومثل هـــذا يقال فى نظيره من باب المفعول الذى لم يسمَّ فاعله .

باب المبتدإ والخبر :

قد عَرّف المبتدأ بأنه الاسم العارى عن العوامل اللفظية ، وهو تعريف بالأخفى وبخاصة غريبة فيه ، وعرّف الخبر بأنه الاسم المسند إليه ، وهذا لا يكاد المبتدىء يفهم منه شيئا ، وتعريفه بما عرفه به ابن مالك فى الألفية أولى من تعريفه بهذا ، ثم إنه أشار بالأمثلة التى ذكرها لها إلى بعض أحكامهما ، وقد عرفت أن الإشارة فى تعليم المبتدئين لا تغنى عن التصريح ، وقد حصر الخبر إذا لم يكن مفرداً فى الأربعة التى ذكرها ، مع أنه قد يكون فعلا ونائب فاعل ، وقد يكون مركباً من كان واسمها وخبرها

وكذا أخواتها ، وقد يكون مركباً من بعض أخوات إن واسمها وخبرها ، وقد كان من الواجب أن يقول فى عدها الجار مع المجرور كما قال الفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره ، لئلا يوهم المبتدىء أن الجار واحد منها والمجرور واحد آخر ، كما هو ظاهر العطف فى قوله الجار والمجرور ، وكان الواجب أن يقسم الخبر إلى مركب وغير مركب بدل مفرد وغير مفرد ، لأن هذا يؤدى إلى تكثير إطلاقات المفرد فى المتن ، ووقوع الطالب فى صعوبات لأجل دفع اشتباهها عليه ، وبيان ما بينها من فروق فى مختلف أبوابها ، وهذا إلى أنه ليس واضحاً فى المعنى المراد مثل مركب وغير مركب .

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر :

كان المناسب لسابق الكلام ولاحقه أن يقول باب اسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها ، حتى لا يوهم المبتدىء أنه خرج عما هو بصدده من من تفصيل القول فى مرفوعات الأسماء السابقة ، ثم يسوق الكلام على ما يوافق هذا العنوان المناسب ، وكان الواجب أن يقول بدل — ظننت وأخواتها : ظن وأخواتها ، لأن العامل ظَنَّ لا ظننت ، ومثلها فى هذا أخواتها ، على أنه لم يكن ثمَّة داع إلى الاستطراد لذكر ظن وأخواتها هنا ، والحكم بأن كلا من المبتدإ والخبر بعد دخولها يكون مفعولا به لها قبل أن يعرف الطالب ما هو المفعول به ، فذكر هذا فى باب المفعول به أصوب ، ولا بأس أن نذكر هناك أن مفعوليها لا بد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، كما صنعت فى كتاب — الآجرومية العصرية — وصنع غيرى من قبلى ، ثم إن قوله — ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد إلخ — فيه نظر ظاهر ، والواجب حذف — لفظ معنى — ليستقيم الكلام ، لأن اللام فى (للتوكيد وما بعدها) لام الوضع ، والوضع للألفاظ لتدل على المعانى ، لا المعانى لتدل على نفسها ، كما يفيد ظاهر العبارة .

باب النعت :

لم يكن النعت ولا غيره من التوابع أوضح مما ذكره من أصناف مرفوعات الأسماء ومنصوباتها حتى لا يترك واحداً منها من غير تعريفه للطالب ، ويهمل تعريف النعت وأخواته له ، ولعله كان منصفاً هنا فى ترك تعريف النعت ، لأنه لو عرّفه لعرّفه بأنه التابع المشتق الخ ، فينقل الطالب من خفاء إلى أخفى منه ، ويشغله بفهم تلك المسألة الصرفية التى لا يقوى ذهنه على فهمها ، ثم إن ذكره التوابع هنا وفيما سيأتى ألجأه إلى أن يتكلم هنا عليها فى حال رفعها ونصبها وخفضها ، فيتكلم على الحالين الأخيرين قبل أن يعرف الطالب شيئاً من المنصوبات والمخفوضات التى تكون تابعة لها ، ويلزم معرفتها قبلها ، حتى يعرف الطالب لماذا نصب المتبوع أو خفض قبل أن يعرف ذلك فى التابع ، وكان الواجب أن يشرح للطالب المعرفة والنكرة قبل باب النعت ، حتى إذا قال له — النعت تابع للمنعوت فى تعريفه وتنكيره — فهم ذلك مما سبق له بسهولة ، ومن غير أن يربكه بخلط مباحث النعت بمباحث المعرفة والنكرة اللتين استوفى الكلام فيهما وفى أقسامهما ، وأهمل بغير حق الكلام على قسمى النعت وأحكامهما مع أن الباب له دونهما ، وقد عد أقسام المعرفة خمسة وهى ستة ، لأنه لا حق له فى درج اسم الإشارة واسم الموصول تحت الاسم المبهم ، فتفصيل الكلام للطالب أولى من الإجمال ، وليته لما جعل الاسم المبهم شاملا للنوعين مثّل بأمثلة منهما ، ولم يقتصر على التمثيل من اسم الإشارة ، حتى يفهم الطالب كلما كرره أنه شامل لها ، على أنى أنازعه فى التعبير بالاسم المبهم ، لأن المبتدىء بعد أن يعرف أن المعرفة مادلت على معين يشق عليه أن يفهم أن الاسم المبهم قسم منها ، بل إن اسمى الإشارة والموصول كالضمير لا إبهام فيهما بعد الإشارة والصلة ، وكل من الثلاثة لا يدل على معين إلا بواسطة

باب العطف

لقد أنصف المتن فى تركه الكلام على عطف البيان، وإن كان من التوابع، لأن الفرق بينه وبين النعت أو بدل الكل من الكل ليس مما يسهل على المبتدىء. ولكن الشراح يسترهم الله لا يلاحظون ذلك، ويحاولون أن يعرفوا المبتدىء فى ذلك العلم كل شىء فيه

وقد ذكر عطف الفعل على الفعل — وهو مما نوزع فيه — فلم يوفق فى المثال الذى ذكره له، وهو (زيد لم يقم ولم يقعد) فإن — يقعد — مجزومة بلم التى قبلها لا بعطفها على — يقم — وإنما أثر العطف هنا فى جملة — لم يقعد — بجعلها فى محل رفع على الخبرية كالجملة التى عطفت عليها، ولا يعقل أن العطف يؤثر مع هذا فى جزم — يقعد — لأن العطف يقتضى التشريك فى وجه واحد من وجوه الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه، لا فى وجهين أو أكثر، وإنما المثال الصحيح لذلك قوله تعالى «إن تصبرُوا وتتقوُا يؤتِكم أجورَكم ولا يسألْكم أموالكمْ»

باب التوكيد

يرى المتن أن التوكيد يتبع المؤكَّد فى تعريفه، مع أن وجوب إضافة النفس للضمير فى مثل — حضر الأمير نفسه — ليربطها بمتبوعها كما فى بدل البعض والاشتمال، لا لتكون مثله فى تعريفه، ولو كان الواجب تطابقهما فى التعريف لكفى تعريف التوكيد بأى شكل كان، وما لا يحتاج للرابط من ألفاظ التوكيد مثل — أجمع وأكتع وأبتع وأبصع — لا يجب إضافته إلى الضمير، وما أبعد القول بأن تلك الألفاظ معارف بنية الإضافة، فإنه إذا صح ذلك فيها وهى مفردة لم يصح وهى مجموعة، إذ لا تجتمع الإضافة والنون، ومثل هذا ما قيل إنها معرفة بالعلمية، فإنها لو كانت أعلاماً لما صح إضافتها فى مثل — جاء القوم بأجمعهم — فهى إذن نكرات مثل كل وجميع، مع أن متبوعها قد يكون معرفة، ولا حاجة إلى تكلف القولين السابقين،

وبالإجمال فالتوكيد لا يتبع المؤكد فى التعريف ولا التنكير ، ولذلك قال الشاعر :

يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كُلِّه رجبا

فالمؤكد منكر وهو (حول) والتوكيد معرفة وهو (كله) وهذا وحده كاف فى الدلالة على أن التوكيد لا يتبع المؤكد فى التعريف أيضاً ، لأنه لو وجب أن يتبعه فى التعريف لوجب أن يتبعه فى التنكير ، إذ لا فرق بينهما ، ثم إنه لم يتكلم على التوكيد اللفظى ، فجاء كلامه فى هذا الباب ناقصاً ، وإذا أمكننا أن نعذره فى عدم الكلام على عطف البيان فإنه لا يمكننا أن نعذره فى هذا أبداً ، وقد ذكر فى التوكيد المعنوى أنه يكون بألفاظ معلومة ، ثم قال : وهى النفس والعين الخ ، وهى عبارة تفيد الحصر ، مع أنها لا تنحصر فيما ذكره منها

باب البدل

لقد وفَّى المتن الكلام على البدل ، فذكر أنه يأتى فى الأسماء والأفعال ، وذكر أقسامه الأربعة ، مع أنه فيما سبق ضنَّ بذكر قسمى النعت وقسمى العطف وقسمى التوكيد ، ولكن فاته أن يذكر مثالا واحداً لبدل الفعل من الفعل بجانب الأمثلة الكثيرة التى ذكرها لبدل الاسم من الاسم

باب منصوبات الأسماء

ذكر المتن أنها خمسة عشر ، ثم عدها سبعة عشر بمقتضى حرف العطف المفيد للمغايرة ، أو ستة عشر إذا قطعنا النظر عما يفيده ظاهر عبارته من أن ظرف الزمان واحد منها وظرف المكان واحد آخر ، ويزعم البعض أنها خمسة عشر بجعل خبر كان مع اسم إنَّ واحداً ، وهذا خلاف صريح عبارة المتن ، بل إذا جعلهما المتن نفسه واحداً لم يكن هذا مسلماً له ، لأنهما اثنان بالضرورة ، فلا يمكن أن يكونا واحداً أبداً ، ثم إنا لا نفهم سرا لعده التوابع فى مرفوعات الأسماء واحدا صارت به سبعة لا عشرة ، وعدها هنا

أربعة صارت بها منصوبات الأسماء عنده خمسة عشر لا أحدعشر ، وكذلك لا نفهم سرا لعده اسم — لا — من منصوبات الأسماء وعدم عده خبرها من مرفوعات الأسماء ، وكان الواجب أن يعد — لا — من أخوات إنّ كما هي الحقيقة التي يوهم كلامه خلافها ، ولا بأس أن ينبه على الفرق بين عملها وعمل باقي أخواتها فى فصل يضعه لذلك ، وإذن لا يكون اسم — لا — واحدا مستقلا من منصوبات الأسماء غير مندرج فى اسم إن وأخواتها ، كما كان يجب أن يذكر المفعول من أجله والمفعول معه مع المفاعيل الثلاثة فى أول المنصوبات ، لتكون المفاعيل الخمسة هنا وفيما سيأتى بعضها بجانب بعض ، ليسهل على المبتدىء إدراك الفرق بينها ، وتمييز بعضها عن بعض ، فلا شك أن ذلك يفوت على الطالب بطول الفصل بينها

باب المفعول به

عرفت مما سبق فى باب الفاعل أنه لا حاجة إلى ذكر قيد المنصوب فى تعريف المفعول به ، ولا فى تعريف غيره من منصوبات الأسماء ، ثم إنا ننتقد عليه قصره التقسيم إلى المظهر والمضمر على هذا الباب والأبواب السابقة ، كأن اسم كان وأخواتها لا ينقسم إلى مظهر ومضمر ، وكذلك اسم إن وأخواتها وغيره من أصناف كثيرة من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومخفوضاتها ، وكان الواجب ألاَّ يبعثرَ الكلام على الضمائر فى هذه الأبواب بل يتكلم عليها فى باب مستقل ، يبين فيه ضمائر الرفع وضمائر النصب والخفض ، ولا يقيدها بصنف من مرفوعات الأسماء أو منصوباتها أو مخفوضاتها ، بل يعنى فى هذه الأبواب بذكر بعض أحكامها الخاصة ، كأحكام المفعول به التي ذكرتها فى هذا الباب من كتاب — الآجرومية العصرية — وإنك لو أسقطت الكلام على الضمائر فى هذا الباب من هذا المتن لم تجده أتى فيه بشيء يذكر

باب المصدر

هذه التسمية صرفية ، وكان الأولى أن يسميه بالمفعول المطلق ، لأنه هو الذى يدل تماماً على هذا النوع ، فإن المصدر مصدر ولو لم يكن مفعولا مطلقا ،مثل — إن ضربك شديد — كما أن قوله تعالى «ولا تميلوا كلَّ الميلِ» المنصوب فيه مفعول مطلق وليس بمصدر ، نعم هو مضاف إلى المصدر ، ولـكن هذا لا يبيح لنا أن نسميه مصدرا ، ولا أن نقوله فى إعرابه إنه مصدر ، وكذلك التعريف الذى ذكره له صرفى ، مع أن له تعاريف غيره لا تحوج الطالب إلى الاشتغال بمسائل فن الصرف ، وليس لمثله أن يشتغل به ، وهذا إلى أنه تعريف له بخاصة غريبة لا يكاد المبتدىء يفهم منها معناه ، على أن كثيرا من المصادر لا فعل له ، وكثير من الأفعال له ماض ولا مضارع له ، وكثير له مضارع ولا ماضى له ، فالمصدر لا يكون ثالثا فى التعريف دائماً والتعريف لا بدَّ أن يكون جامعاً مانعاً ، وليت شعرى ما الذى يدعو إلى أن يجىء المصدر ثالثاً فى التصريف ولا يجىء ثانيا أو رابعا أو خامسا ، فيقال — ضرب ضربا ، أو ضرب يضرب ضارب ضربا

باب ظرف الزمان وظرف المكان

كان الأولى أن يسميه هنا وفيما سبق بالمفعول فيه أو الظرف ، حتى يسهل على المبتدىء أن يفهم أنه صنف واحد ، ويترك هذه العبارة فى الموضعين لأنها توهم أنهما صنفان ، ثم يعرفه بالتعريف الذى يجمع قسميه ، فإن هذا أسهل من ذكر تعريفين فيه ، وكان يجب ألاَّ يكثرَ من هذه الأمثلة التى ذكرها لقسميه ، فيلجىء الطالب إلى الاشتغال بمباحثها اللغوية ، والانتقال به من علم إلى علم آخر ، وهذا غير جائز ، وأن يذكر ما يصح نصبه على الظرفية من أسماء الزمان والمكان ، وما لا يصح ، فإن هذا أفيد للطالب ، وأنسب بالفن الذى يتعلمه ، بخلاف تلك الأمثلة التى أطال فيها

باب الحال

اشترط صاحب المتن فى الحال أن يكون بعد تمام الكلام ، أى بعد أن يستوفى الفعل فاعله والمبتدأ خبره ، مع أن ابن هشام يقول عن الحال فى كتابه — أوضح المسالك — إن الأصل فيه جواز التقديم والتأخير ، فتقول — جاء زيد ضاحكا ، وضاحكا جاء زيد — فقد وقع الحال فى هذا قبل تمام الكلام ، بل قبل الفعل وفاعله ، ولا شيء فيه إلا أنه على خلاف الأصل والغالب ، ولو كان هذا الشرط صحيحاً ما صح ذلك . نعم إن عامل الحال إذا كان مضمناً معنى الفعل لا حروفه كتلك وليت لا يجوز تقديم الحال عليه ، ولكن فرق بين هذا وكونه لا يقع إلا بعد تمام الكلام

باب التمييز

ذكر المتن له تعريفاً لا يشمل إلا تمييز الذات ، مع أن أوائل الأمثلة التى ذكرها له من تمييز النسبة ، فهو يريد من التمييز المعرَّف ما يشمل قسميه قطعاً ، فكان يجب عليه أن يلاحظ ذلك فى تعريفه ، كما يجب علينا أن نزيد فى آخره (أو النسب) إذا أردنا إلا أن نستمر على دراسته للطلاب ، وإيجاب حفظه عليهم ، فإن مراعاة تصحيح الكلام لهم ليحفظوه صحيحاً خير من مراعاة أن المتن أثر يجب أن يترك على الصورة التى وضعه عليها صاحبه ، فإن هذا لا يصل إلى تحريم التبديل فيه والتغيير ، لأن مثل هذا لم يثبت إلا لكتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

وقد اشترط فى التمييز أن يكون بعد تمام الكلام بمعناه السابق ، مع أن الذى يمتنع فى التمييز أن يتقدم على عامله ، فلا يجوز — نفساطاب محمد — ويجوز — طاب نفسا محمد — ولو كان هذا الشرط صحيحا لم يجز ، لأن التمييز أتى فيه قبل تمام الكلام

باب الاستثناء

هو هنا فى مقام تفصيل ما أجمله أولا فى باب منصوبات الأسماء ، فكان واجبا عليه أن يقول (باب المستثنى) وبعد أن يعنون بهذا مراعاة لسابق الكلام ولاحقه لا يعجزه أن يرتب الكلام عليه بما يوافقه ، فيقول مثلا : المستثنى هو الاسم المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء الثمانية ، وهى إلا وغير الخ ، فبذلك يمكن الطالب أن يعرف المستثنى الذى هو من منصوبات الأسماء ، ولا يضره مع هذا أن يجهل ما هو الاستثناء ، ثم إنه ما كان له أن يقول — وحروف الاستثناء ثمانية — مع أن معظمها أسماء وأفعال ، ولا ينفع أن يقال إنه أراد — بحروف — أدوات ، لأن المبتدىء لا يعرف من الحروف إلا معناها السابق فى أقسام الكلام ، وإذا كان هذا هو المراد فالتعبير عنه بلفظه هو الواجب دفعا للإيهام ، وتطويل الكلام بما لافائدة فيه للطالب ، وكذلك كان يجب أن يعبر فى تقسيم الكلام مع المستثنى بإلا بمثبت وغير مثبت ، لأن هذا اللفظ أوضح من لفظ موجب ، ولأن التعبير بالنفى لايشمل الاستفهام والنهى

باب لا

فى هذا العنوان من المخالفة للسياق ماسبق فى باب الإستثناء ، وفى قوله — تنصب النكرات بغير تنوين — نظر من وجوه :

أولها أنه فى هذه الحال تكون النكرة معها مبنية على الفتح ، فلا يصح التعبير فيها بالنصب ، لأنه يقال فى المعربات لا المبنيات ، إذ النصب من أنواع الإعراب والفتح من أنواع البناء ، نعم يمكن أن يكون مراده أنها تنصبها محلا ، لكنه بعيد ، ودعك من قولهم المراد يدفع الإيراد ، فما لنا وللكلام الذى يحوج للإيراد والجواب ، أليس أولى منه أن يقال إن اسمَ — لا — يبنى على الفتح فى محل نصب إذا كان نكرة ، أليس هذا يفيدنا أمرين لا بد منهما :

أن النكرة تبنى مع — لا — على الفتح ، وأنها تكون مع هذا فى محل نصب ، بخلاف كلامه إذا كان مراداً منه ما سبق ، إذ لا يفيد إلا أن النكرة تكون مع لا منصوبة محلا ، ولا يفيد أنها تبنى على الفتح أو غيره

ثانيها أن التقييد بغير تنوين غير صحيح ، لأن — لا — قد تنصب النكرات مع التنوين ، مثل — لا قبيحا فعله محمود — أللهم إلا أن يريد قصر الكلام بغير حق ولا غرض صحيح من اختصار أو نحوه على اسم — لا — إذا كان مفردا ، بل الاختصار فى حذف هذا القيد ، وترك الكلام شاملا له إذا كان مفردا وإذا كان غير مفرد

ثالثها أنه وقد جعل عنوان الباب ما سبق ولم يقل باب اسم — لا — كان واجبا عليه أن يوفى الكلام فيما تعمله — لا — فيذكر أنها ترفع الخبر كما ذكر أنها تنصب الاسم ، فإن فى ذكر عملها فى الاسم دون عملها فى الخبر تفريقا بين متلازمين ، فهل كان يصح أن يتكلم على المبتدإ فيما سبق ويترك الخبر ؟ أللهم لا ، واسم — لا — مع خبرها كذلك ولا فرق أصلا

باب المنادى

لم يعرّف المنادى للمبتدىء كما عرف غيره من منصوبات الأسماء ، ففوّت عليه مع هذا معرفة أدوات النداء ، وكان من الواجب ذكرها له ، كما ذكر أدوات الجر والنصب وغيرها من الأدوات ، ولا معنى لزيادته لفظ المفرد فى قوله المفرد العلم ، لأنه إن أراد به ألا يكونَ مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فالعلم لا يتوهم فيه أن يكون كذلك حتى يشترط فيه عدمه ، وقد كانت النكرة المقصودة أولى بأن يصرح فيها بذلك ، لأنه ربما يتوهم فيها ، وإن أريد به ألا يكون مثنى ولا جمعا فهو باطل قطعا ، ثم إن التقسيم إلى المفرد وغير المفرد بمعنى ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف لا محل له إلا باب — لا — وإلحاق باب المنادى به أمر شاع على لسان الكاتبين بغير تبصر فيه ، فإن اسم — لا — يتغير حكمه بالإفراد وعدمه ، بخلاف المنادى ، فإن النكرة غير المقصودة

حكمها فى النداء كالمضاف والشبيه به وهى مفردة ، فليس لهذا التقسيم فى هذا الباب فائدة

باب المفعول من أجله

كان عليه وقد ذكره فى باب وحده أن يذكر مع تعريفه شيئا من أحكامه وشروطه التى ذكروها له ، فإن ذكره لشروط الحال والتميز وغيرهما وعدم ذكره ذلك هنا لا وجه له ، ولا معنى لاقتصاره على ذلك التعريف وهو لا يعطى الطالب شيئا يعتد به فى هذا الباب

باب المفعول معه

قد فعل المتن هنا مثل مافعل فى الباب السابق ، نعم إنهم قالوا إنه أشار بالمثالين اللذين ذكرهما إلى أن المفعول معه قد يكون واجب النصب كما فى المثال الأول ، وقد يكون جائز النصب كما فى المثال الثانى ، لكنك قد عرفت ان الرمز والإشارة لا يليقان بتعليم المبتدئين

باب مخفوضات الأسماء

ذكر المتن هنا حروف الجر بعد أن ذكرها فى باب الكلام ، والتكرار معيب إلا لحاجة ، ثم إن الإضافة هى التى تنقسم إلى إضافة على معنى من الخ لا المضاف اليه كما فعل ، ولا يخفى أن الأقسام ثلاثة لا اثنان كما ذكر ، وقد قسم مخفوضات الأسماء إلى ثلاثة ، ونسى أن يتكلم على القسم الثالث كما تكلم على القسمين الأولين ، ولعله سئم تكرار الكلام فى التوابع ، وما كان أغناه عن هذا التكرار

فهذه أيها القارىء آجروميتنا ، ولعلك تظن أن بها من الصفحات ما يغتفر معه هذه المؤاخرات الكثيرة؟ إنها ياصاح لا تبلغ إلا خمس صفحات أو أقل ، وليتعسف المتعسفون فى رد ما أملاه على إخلاصى وحبى لمصلحة معاهدنا من هذا النقد الحر ، فلسنا فى حاجة إلى تعسفاتهم ، وليست الآجرومية منزلة من السماء على أنى قد أكون مخطئا فتعالوا أيها الإخوان نتناظر ونتباحث وندوّن ونؤلف ، لا فى هذا وحده ، بل فى كل ما عندنا . فلعلنا نصل إلى الإصلاح المنشود ، وندفع عنا ما نرمى به من الجمود ، وقد بلغت اللهم فاشهد

ملحق ثان

كيف تفهم النصوص الأدبية فى الحواشى الأزهرية؟

كتب يزيد بن الوليد حين بويع بالملك إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متردد فى البيعة له . فقال :

أما بعد . فإنى أراك فى بيعتنا تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابى هذا فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام .

وقد ذكر متن التلخيص فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى هذا الكتاب فى أمثلة المجاز المركب ، فتناول شروحه وحواشيها وتقاريرها هذا الكتاب بالتعليق ، ووقع أصحابها منه فى حيرة وارتباك ، وسودوا فيه صفحات كثيرة أظلم من سواد الليل ، مع أنه من الوضوح بمكان ، ولا يمكن أن يتحير فيه أو يرتبك من له ذوق عربى صحيح . ولكن أصحاب هذه الشروح والحواشى والتقارير لم يكن عندهم ذوق عربى ، بل كانت السليقة الأعجمية تغلب عليهم أكثر من السليقة العربية ، وكانوا قد بعدوا عن أسلوب عبد القاهر فى البلاغة وتأثروا بأسلوب السكاكى والسعد والسيد ، فأفسد فيهم السليقة العربية ، حتى صاروا لا يفهمون أسلوبها الواضح ، كما يفهمون الأسلوبَ الأعجمى المعقّد ، لأنهم ألفوه فى شروحهم وحواشيهم وتقاريرهم ، والناس أميل إلى ما ألفوا ، وأبعد عن غير ما ألفوا

ومن يك ذا فم مرٍّ مريض يجد مراً به الماء الزُّلالا

ولا أنكر أنى كنت وأنا طالب أجيد فهم ذلك الأسلوب المعقد ، وكان أستاذى الشيخ محمد الشافعى الظواهرى الكبير من أقدر علماء الأزهر على ذلك الأسلوب . فكنت أطالع درسى قبل حضوره عليه مطالعة أزهرية تقف عند كل كلمة ، بل عند كل حرف ، ثم آتى إلى درسه فتدور بينى وبينه مناقشات طويلة دقيقة ، وكنت أدوّن هذه المناقشات فى هوامش كتبى ،

كانى كنت أريد أن أكون صاحب شروح وحواش أزهرية ، ولم أكن أدرى أنى سأصير فى يوم ما من ألدّ أعدائها ، ومن أشد المنكرين عليها

وقد أراد الله أن أعود إلى ذلك العهد ، إذ طلب إلىّ بعض إخوانى أن أطالع لقريب له تعيينا فى علم البيان لامتحان العالمية ، فلم تسعنى مخالفته لأنه كان عزيزا علىّ ، مع أنى قد دعيت عقب تخرُّجى من أستاذى الشيخ الأحمدى لمطالعة تعيينات ذلك الامتحان لطلاب العالمية من معهد طنطا وكان شيخاً له ، فاعتذرت له من ذلك بأنى لا أرغب فيه بعد أن وصلت إلى غايتى منه ، وكنت قد قمت فى امتحانى للعالمية بمطالعة تعييناتى بنفسى ، بل طالعتها أيضاً لبعض إخوانى ، وأخذ الله بيدى وبيده . ثم أخذت بعد هذا أظهر عقيدتى فى تلك الطريقة الأزهرية ، وأحاربها بكل ما أملك من قوة

وكان موضوع ذلك التعيين تعريف المجاز المركب ، وقد مثّل له الخطيب القزوينى بذلك الكتاب السابق ، لأن فى قوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى — استعارة تمثيلية لتردده فى بيعته ، والعبارة معناها ظاهر كل الظهور ، لأنه يريد تشبيهه وهو يتردد فى بيعته ، هل يقدم عليها أو لا يقدم ، بمن يتردد فى المشى إلى أمر من الأمور ، فيقدم رجلا إلى الأمام ، ويؤخر الأخرى عنها فلا يقدمها مثلها ، بل يبقيها فى مكانها ، فلا يقدمها إلى الأمام ، ولا يؤخرها إلى الوراء

ولـكن كيف يصل إلى هـــذا المعنى القريب من أفسد ذوقهم العربى أسلوب السعد والسيد وأمثالها من الأعاجم المتأخرين ، لأنهم لم يتربَّـوْا بين أحضان العرب كما تربى الأعاجم المتقدمون ، مثل سيبويه وغيره ممن كان له ذوق فى العربية مثل ذوق أهلها ، ولم يفسد ذوقهم العربى كما فسد ذوق من أتى بعدهم ، فكانت طريقتهم فى التعليم والتأليف نكبة على العربية وأهلها ، بل نـكبة على الاسلام والمسلمين

فكان الظاهر فى زعمهم من قوله — تقدم رجلا وتؤخر أخرى — أنه

يقدم رجلا إلى الأمام ، ويؤخر الرجل الأخرى إلى الوراء ، فتكون إحدى رجليه ممتدة إلى الأمام ، والأخرى ممتدة إلى الخلف ، ومثل هذا لا يفعله المتردد فى المشى ، لأنه يصير به إلى حالة صعبة لا يفعلها عاقل ولا جاهل ، وإنما يذهب المتردد فى المشى برجله إلى الأمام ، ثم يعود فيؤخرها إلى موضعها الذى كانت عليه قبل أن يقدمها ، ورجله الأخرى ثابتة فى الحالين

وبعد هذا يرتكبون من التعسفات فى صرف تلك العبارة عن ظاهرها فى زعمهم ، فبعضهم يرى أن أصلها — إنى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى — فالمقدم والمؤخر رجل واحدة لا رجلان كما هو ظاهر العبارة ، ولكن هذه الزيادات فى العبارة لا يقبلها ذوق عربى ، وكذلك حذفها لا يقبله ذلك الذوق ، فهى بعيدة عن العبارة كل البعد ، وحذفها لا يجرى على القواعد التى يجرى عليها الحذف فى الأسلوب العربى .

وذهب بعضهم إلى أن أصل العبارة — إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى تلك الرجل التى تقدمها — وإنما جعلها أخرى مع أنها هى الأولى لأنها بالنظر إلى تأخيرها تغاير نفسها بالنظر إلى تقديمها ، وهذا تعسف ظاهر .

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالرجل فى العبارة الخطوة . أى أراك تخطو خطوة إلى الامام ، وتخطو خطوة أخرى إلى الخلف ، وقد رُدَّ عليه بأن المتردد لا يفعل هذا ، وإنما يخطو إلى الأمام ثم يعود إلى موضعه . فلا يخطو إلى الخلف ، على أن فى إرادة الخطوة من الرجل تكلفاً ظاهرا

وذهب آخرون فى ذلك مذاهب أخرى أكثر بعدا من هذه المذاهب ، وكل منهم يتشبث برأيه على فساده ، ويذهب فى تكلف تأييده كل مذهب من التكلف ، وقد طال عهد الأزهر بهذا الفساد ، وشيخه الآن هو الشيخ الأحمدى صاحب كتاب — العلم والعلماء ونظام التعليم — فمتى يقضى على هذا الفساد الذى عابه فى كتابه ؟ ومتى يريح منه الاسلام والمسلمين ؟

المساء — ١٠ / ١٠ / ١٣٥٠ هـ — ٢٨ / ٢ / ١٩٣١ م

ملحق ثالث [1]

مراسلات بشأن كتاب نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف

— ١ —

أيها الأخ الأستاذ – عليك سلام الله ورحمته

(وبعد) فقد تقبلت هديتك بقبول حسن، وسأعطيها من عناية الاطلاع ما يليق بمكانها من روح الإصلاح، هذا ولا تنس ما كان يلاقيه رجال الإصلاح فى كل أمة، وكانوا يقابلون الشدائد بقلوب ملؤها الثبات، فلم تكن تثنيهم عن عزمهم شيئاً، فلك أسوة.

واعلم أنك لا شك ظافر ما دمت على الحق، صابراً فى الدفاع عنه، واعرض رأيك على المحققين من أولى الرأى، فإذا ظهر لديهم أنك محق فى رأيك فهم حسبك اليوم، حتى يقوى جند الحق، وحتى تصول به على دولة الباطل والأوهام، فتقضى عليها، وليس من الحكمة فى شىء أن يهجم الشجاع وحده فى مثل هذا الميدان مخاطرا، فتلك نصيحتى.

وهذه هديتى إليك تكون سعيدة إذا شرفتها بنظرك إياها نظر الناقد البصير الناصح، فإن المؤمن مرآة أخيه يرى نفسه فيه، فكن لأخيك هذه المرآة، وإذا رأيت فيه غير حسن فأرشدنى لأصلح ما أفسدته منى يد الغفلة، ولك من الله الأجر، ومنى جزيل الشكر ؟

على محفوظ

٢٠ رجب سنة ١٣٤٢

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤

---

(١) أنظر ص ٩٨ من الكتاب.

— ٢ —

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ عبد المتعال الصعيدى

السلام عليكم ورحمة الله :

(وبعد) فقد تشرفت بخطابكم، وفيه عدد وصولات للاشتراك فى كتابك الجديد ، وكنت أود أن تكون لى يد فى نشر أفكارك الطيبة ، وانتقاداتك العادلة ، ولكن أبى الله إلا أن يكون الظرف الحاضر عندنا غير صالح لتوزيع ذلك الكتاب ، وليس ذلك لأن نقد نماذج التعليم غريب فى بابه ، فإنك تراهم يشاركونك فى الألم ، ويئنون معك لنقص التعليم ، بل لأنهم لا يريدون أن تسمع الأمة بنقصهم ، أو يلفت الرأى العام لموضع الضعف فيهم

وأرجو أن يتقبل الأستاذ عذرى ، لأنه يعرف مقدار إخلاصى له ، فإن الظروف عصيبة على غيرى . . [1] فلا نزيدها إشكالا ، ولى أمل بمساعدة الأستاذ بعد تمام طبع الكتاب فى توزيع شىء من نسخه، والسلام عليكم ورحمة الله

محمد أحمد العدوى المدرس بمعهد أسيوط

— ٣ —

فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد المتعال الصعيدى

أشكرك على نهضتك وقد نام الناس ، وشجاعتك وقد جبن الناس ، وستكون فاتحة خير إن شاء الله .

أما أنا فسأقرأ الكتاب كله ، وأفعل ما أقدر عليه ؟

والسلام عليكم ورحمة الله

يوسف الدجوى

---

(١) يعنى أستاذنا الشيخ الأحمدى ، وكان قد نقل مغضوبا عليه شيخا لمعهد أسيوط ، ورأى أن توزيع هذه الاشتراكات يزيد فى الغضب عليه .

ملحق رابع [1]

جمعية الترقى لطلبة المعاهد الدينية

فضيلة أستاذنا الجليل : الشيخ عبد المتعال الصعيدى

نحمد الله سبحانه وتعالى على ماهدانا اليه ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، ونصلى ونسلم على رسوله المصلح الأمين ، الراقى بأمتـه إلى درج العز والسيادة ، وبعد فقد قمنا بعون الله وكوّنا جمعية من طلبة المعهد الدينى بطنطا بأفراد رضيت عنهم جميع الطلاب .

وما تريد هذه الجمعية إلا الإصلاح من حال طلبة المعاهد الدينية مادياً وأدبياً ، والمطالبة بجعل الدراسة على طريقة عصرية تفيد الطلاب ، والسعى على تنفيذ ما أهمل من القوانين النافعة لها ، وإلغاء ما يعتبر مقيداً لرقيها ، وعلى الإجمال قد أخذت هذه الجمعية على عاتقها أن تسعى وراء مايعود على طلاب المعاهد الدينية بالمصلحة العامة ، حتى ترقى إلى مستوى قويم يحفظ كيان متخرجيها ، باذلة فى ذلك كل مجهود من قواها المادية والعملية ، والله المستعان

وقد أسمينا هذه الجمعية (جمعية الترقى لطلبة المعاهد الدينية) وإنا نتشرف بالتقدم إلى فضيلتكم وثوقاً بإخلاصكم ، وما جبلتم عليـه من حب الإصلاح والتقويم ، وكلنا آمال وثيقة أن تشرفوا هذه الجمعية بالرئاسة الشرفية ، فلكم من ثاقب الآراء وسديد الأفكار ما يجعلنا نتقدم بهذا اليكم ، ولنا أمل وطيد فى تكرمكم بإجابة طلبنا . والسلام عليكم ورحمة الله

تحريراً فى أول رجب سنة ١٣٤٢ هـ و ٦ فبراير سنة ١٩٢٤ م

الرئيس	الوكيل	السكرتير	أمين الصندوق
على محسن	محمد نافع	محمد حامد حبيب	أبو القاسم إبراهيم

---

(١) انظر صفحة ٩٧ من الكتاب

كلمة لابد منها

حينما أظهرت كتابي ــ نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف ــ كان أخف ما قوبل به إشفاق بعض الأزهريين من إظهار عيوبنا للناس، وخوفهم من أن يؤثر فى مستقبل الأزهر والمعاهد الدينية، وقد تبين أن هذا الإشفاق والخوف كان فى غير محله، لأن الأزهر وصل بارتفاع صوت الإصلاح إلى ما لم يكن ليصل اليه لو لم يرتفع هذا الصوت، وسيوسوس بعض الأزهريين بمثل ذلك إذا ظهر كتابى ــ تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح ــ وستظهر الأيام خطأهم فى هذا أيضاً

ياقوم ــ إنى أكتب هذا وأمامى كلمة لبعض طلابنا فى العدد (٩١٩) من مجلة الرسالة ــ ٤/٥/١٣٧٠ هـ، ١٢/٢/١٩٥١ م، يرجو فيها وزير المعارف أن يفتح لهم باب الالتحاق بالدراسات العليا فى كليـــة الآداب بجامعة فؤاد، ليحلقوا فى آفاقها الرحيبة، حيث البحث المنتج، وحرية التفكير، والنقد على وجه الاستقلال، لأن هذا هو أساس التعليم الجامعى، لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال. فبقاؤنا بعد هذا على ما نحن عليـه هو الذى يخاف منه على مستقبل الأزهر، لا الإصلاح الذى يجد فيـه طلابنا مثل هذه الدراسات العليا، فلا يتطلعون بعده إلى غير الأزهر، بل يكون به الأزهر مطمح الأنظار لهم ولغيرهم، وكعبة طلاب الثقافة العـالية فى أنحاء العـالم.

وبعد فإن على طلاب الأزهر أن يعرفوا أنه كان أمام أوربا فى عصرنا عقبتان فى سبيل مآربها فينا:

أولاهما: الدولة العلية العثمانية، وقد تمكنت من القضاء عليها بيد أناس منا جنوا على دينهم وبلادهم، ومكّنوا الإنجليز واليهود أن يحلّوا فى بلاد العرب محل تلك الدولة.

والثانية : الأزهر والمعاهد الدينية ، لأنها الأمل الباقى للمسلمين بعد ذهاب الدولة العلية ، فلا يصح لهم أن يقضوا عليها بأيديهم ، ولا أن يتطلعوا إلى غيرها مما تشرئبُّ إليه أعناقهم ، بل عليهم أن يطالبوا بإصلاحها ، وأن يثابروا على طلب إنشاء الدراسات العليا الحديثة فيها ، لتظل قائمة للإسلام والمسلمين ، ويرتفع ذكرها فى الخافقين .

وإنه لا يمكن أن نصل إلى هذا إلا إذا أنكر كل واحد منا نفسه ، من رئيس ومرءوس ، ومن أستاذ وطالب ، فيضع كل منا نُصب عينيه رفعة الأزهر والمعاهد الدينية ، ومجد الدين والوطن ، ويدع كل ما يثير النفوس ويولّد الأحقاد من المصالح الشخصية ، فقد عظم الخَطْب ، واستفحل الخطر ، ولا ينجينا منه إلا تطهير الروح ، والاستعانة على قوة العدو بقوة النفس ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا

ولا يفوتنى أن أشير فى آخر الكتاب إلى أن مطالب الإصلاح كاد ينسى بما حصل بين الأزهر والحكومة من جفوة بشأن غيره من المطالب ، وإنى أدعو الله أن يرزقنا نفوسا طاهرة تزيل هذه الجفوة ، لنصل إلى الإصلاح المنشود ، والله الموفق

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

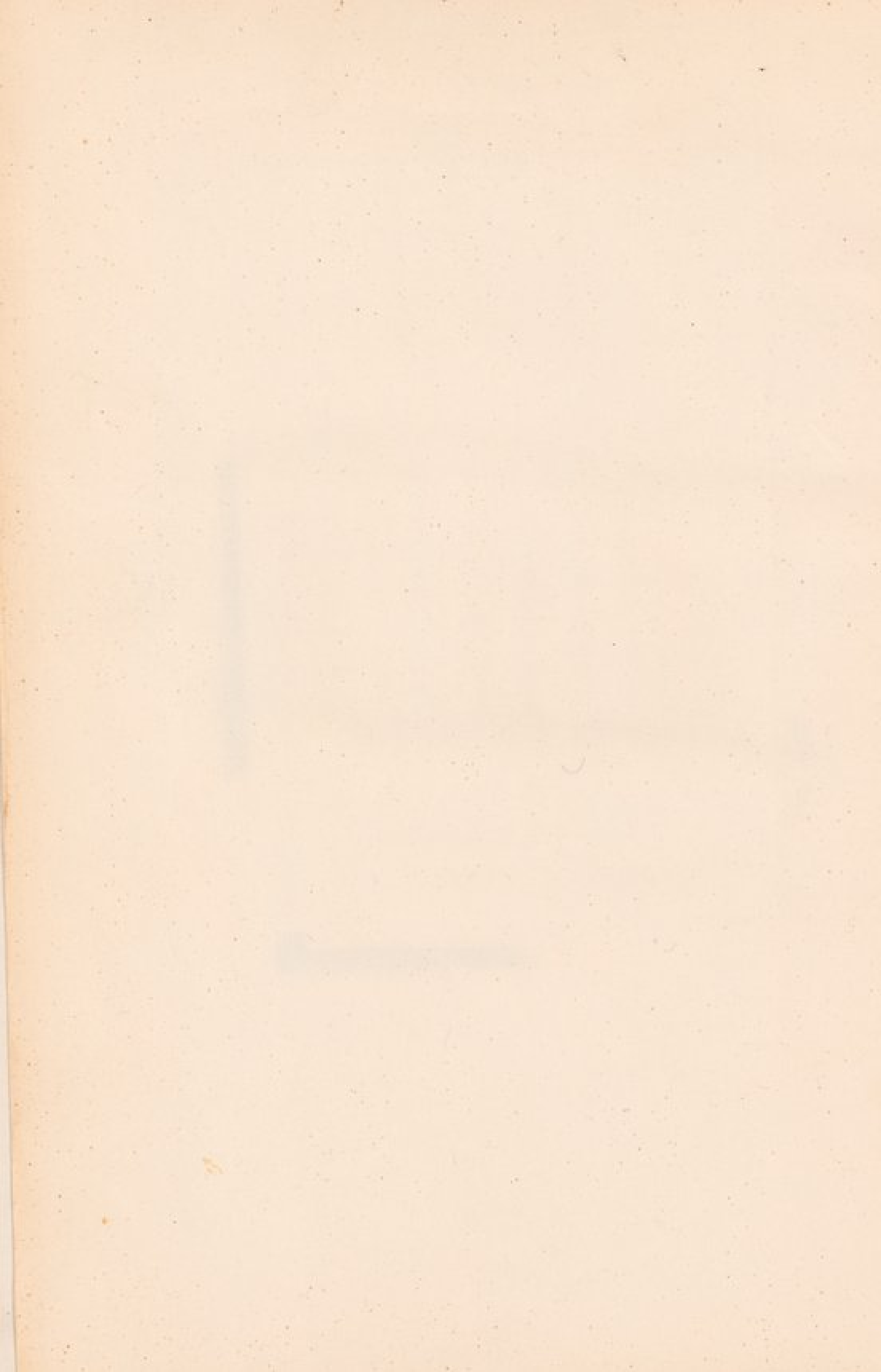
صفحة

تصحيحات

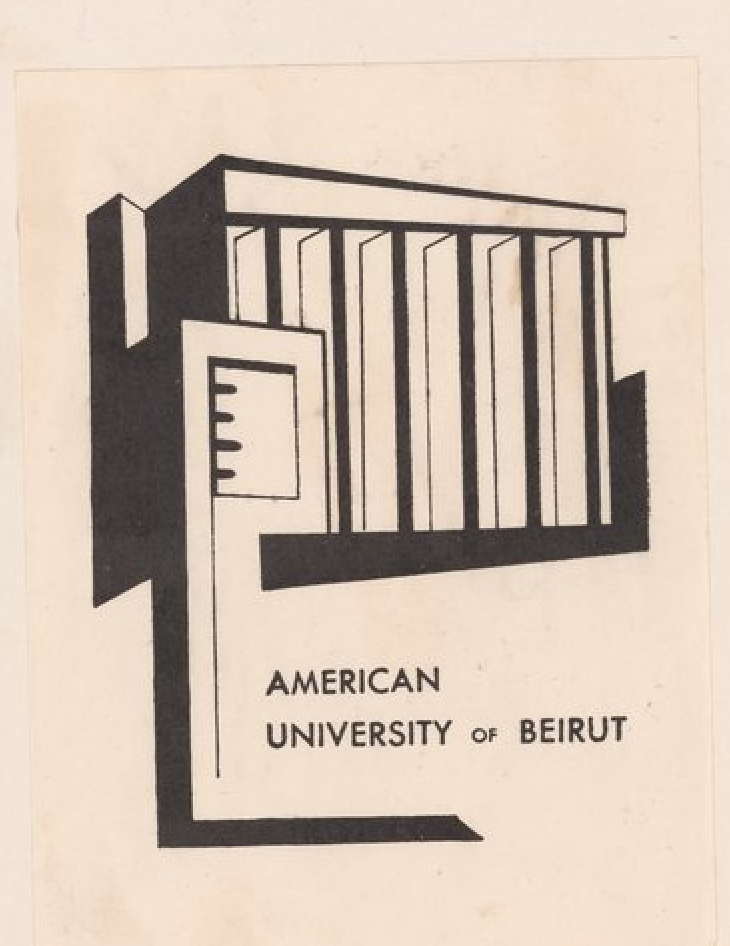
صفحة	سطر	صواب
٣٠	٥	الأوفاق
٣١	٦	الأوفر
٣٦	١٨	على كل حال أحسن
٨٧	١٧	المشهود
١١١	١	قبل هذا النظام
١١٩	١٤	على أن يستقيل
١٢٣	٢١	العالية
١٢٣	٢٢	الشهادة
١٢٤	٤	يكونون
١٣٥	١٥	راحة
١٣٩	٢٣	تشرئبّ
١٤٤	١٤	لزمان
١٥٠	٢٢	ولا يتمتعوا
١٧٤	٨	القراءة
١٧٨	١	انبلاج صبح الإصلاح
١٨٠	٦	المذكرة
١٨٠	١٠	لأننا
٢٠١	٢٢	أخالفه
٢٢٥	٨	فيقابلون
٢٥١	٢٢	الأوربيه
٢٥١	٢٣	ونكون علماء جامعين
٢٥٤	٧	فى أنحائها
٢٦٧	١١	فى التصريف
٢٧١	٢١	المؤاخذات

من مطبوعات المؤلف

		قرش
١ – بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤ أجزاء	« مكتبة الآداب »	٨٠
٢ – الكميت بن زيد شاعر العصر المرواني	« دار الفكر العربي »	٢٠
٣ – تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب .	« مكتبة الآداب »	٢٠
٤ – شباب قريش في العهد السري للإسلام	« دار الفكر العربي »	١٨
٥ – الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية	« مكتبة الآداب »	١٥
٦ – لماذا أنا مسلم	« مكتبة الآداب »	٢٠
٧ – النحو الجديد	« دار الفكر العربي »	٢٠
٨ – القضايا الكبرى في الإسلام	« مكتبة الآداب »	٤٠
٩ – السياسة الإسلامية في عهد النبوة	« دار الفكر العربي »	٢٠
١٠ – النظم الفني في القرآن	« مكتبة الآداب »	٤٠
١١ – في ميدان الاجتهاد	« دار الفكر العربي »	٦
١٢ – الوسيط في تاريخ الفلسفة الاسلامية	« دار الفكر العربي »	٢٠
١٣ – المنطق المنظم في شرح الملوي على السلم	صبيح	١٠
١٤ – تعليقات على شرح السراجية في الميراث	صبيح	١٠
١٥ – دراسات إسلامية	« دار الفكر العربي »	٢٠



DATE DUE


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

